



شرح ت

سید کلید علی بن عباس الشرنوبی  
الفرزدی  
۱۳۱۱ هـ

تبرک

۳۳۲  
—  
۱۱  
۳۳۲



[illegible]

احسن وسنن وسبانه ولعن المستنق والنضج وعنده المطالبه بفتح جلد بن وفتح شفا من قره الحاراه اربع جلدات  
الشبه في هذه جلدات قبل ولم يجل وشيخ الشواهد الكبرى الصغرى والشقود والقطر وشجرها وشيخ ملحه اوجبان انتشاء العذ وفصل وجرافه  
فولم الدليل اعتماد فضلان يكون كذا هلم قره واسكلم لودحن كل منها من لطفك شرح بانث شوا وشيخ المبرود واقام الدليل على هذه الخطا  
والذكر في حشيرة واليطلع الصغرى وشيخ التصيل في جلد بن وبغز ذلك وكان شافى المذهب نقله الامام احمد بن حنبل على وقاية بنسب  
قال الشيخ رحمه الله الله الرحمن الرحيم انتداء بالقرآن العظيم وعمل بقل النبي الكريم كل امرئ بال لا يبدأ فيه بيمين الله الرحمن الرحيم فهو بائى انتاء ليرك  
وهو الخطا في كتاب جامع والتوفيق بينه وبين حيث لا يبدأ فيه باليمين لله فهو لا يمكن لان كلاهما ذكر في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر  
وهو حديث حسن او جميل حديث البسملة على الابتداء بالخطا بحيث لا يسبقه شيء وحديث الجمل على الابتداء الاشارة وهو باعد البسملة وله  
يبكر لان حديث البسملة اقوى بكتابه الله الواحد على هذا المنوال واشارنا اسم الى الله قبل من اضافة العلم الى الخاص كجام حديد وقبل المضافها  
مفهم على الارشاد حسن الاداء وقبل الاسم هنا بمعنى التسمية وقبل الكلام حذف فضا فندبه باسم متى الله ومنشاذك انهم اختلفوا في الاء  
والسمى هل هما متبايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقبل لا وهو راي اهل النقل والحقبان اختلفا في ذلك ان الاسم  
اقتد به للفظ فضل المسمى وان ارد به ذلك الشيء فهو عنه لكنه لم يشهر بهذا المعنى قال الامام الرازي اما لو اجرد شيئا معندة انتراع الاسم  
هل هو عين المسمى او غيره والله علم على ذات المصنوع وقبل وصفت شتى من لا له وقبل اصلها بالسرمانية ضرب بمحذف الالف الاخيرة  
وادخال الالف اللام عليه نفخ لا اذ انفتح ما قبله وانضم والحقضلان من جم بالكر كفضيضا من فضيضا مثله لكن بعد النقل الى فعل باسم  
او بعد نزول المتكثرة الفعل اللان كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من معد وقبل علم والرحيم فضل من رحم نفع كبري من  
مؤخر كرف الرحمن المبالغة ما لبثت الرحيم فاشتهقنا من الرحمة وهو هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه  
به جمل على غايته ذلك وملائمة هذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجمل الاختصاص على فضل العظمة والوصف لا يكون الا بال  
السان فيكون مودة خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بآراءه ونه وغيرها فيكون متعلفه علما والشكر على العكس لكونه لغة فعل يبنى  
عن عظمة النعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مودة اللسان والبيان والاركان ومنعطفه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم  
واخص من الاخر ليجب في الفضائل حد فخط وفي افعال القلب لجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بآراء الانعام حمد وشكر والحمد فاضل بشو  
بعض النعم من حيث انه منعم على الجاهل او غيره والشكر فاضل على العبد جميع ما انعم الله به عليه من النعم وغيره الى ما خلق الاجل فاشكر اخضع  
مطلقا لاختصاص بعلفه بالبارى به والتفقيه يكون النعم منما على الشاكر ولو جوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الحمد واحد  
اعتبارا كالشكر وان كان ايضا حقيقة فبصد عليه الحمد المرغ فبفضل من ذلك سنة افهام حمدان لغوى غرة وشكران كك وحمد وشكر لغويا  
وحمد وشكر لغويان وحمد لغوي وشكر غرة وحمد غرة وشكر لغوي شين لك بادى نوحبان النسبة بين الحمد بن وبين الحمد لغوي والشكر لغوي  
من بعده وبين الشكر بن وبين الحمد والشكر المرغين عدم مطلق وبين الحمد لغوي والشكر لغوي شوا واشار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمى مواضة  
لكتاب الله وللا دلالة على الدوام والنيات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظر الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل  
في اوابا سميتك وان كان ذكر الله اهم نظر الى انه والحمد للاسنان وقبل الجفر وقبل المعهد واللام في الله الملك واللا شتقاق وقبل  
للتعليل والحق على الاول جميع الاحاد ملوكة الله ومشتقة له وعلى الثاني جميع الاحاد ثابتة لاجل الله فان قبل ما معنى كون هذا الصلة ملكا  
مع ان حمدهم حادث والله تعالى قد علم ولا يجوز قيام احداث بالقديم فالجواب ان المراد منه غلق الحمد ولا يلزم من الغلق الغياب كغلق العلم بال  
المعلومات وبمعناه مالك صفة من رتبة رتبة هويت وقبل هو في الاصل صد بمعنى الزينة وهي بليغ الشيء الى كماله شيا فبشاهتم صفة به  
للبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الامتياز اكراب الدار ومنه ارجع الى ذلك ولقد استعمل في المالك لا يخطا  
بملكه العالمين جميع عالمي الارض والسم وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه عالما على حد ذاته واقتضاه الى موجد قديم وانما جميع باعتبار انواع كل  
جنس ما سمي به ولا ينبغي جبر الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العفلاء وغيرهم نطق عليهم فالشارح السراجي قال  
مالك والصفيق انه اسم جمع محمول على الجمع لان لو كان جفا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع ولا لزم الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين جاب  
بالعفلاء انتهى والصلوة صلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلحة عليه وادارة امريه وانتظام الصبة وجمع بينهما امتثال التوبة  
بأنها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وصدق من كراهه افراد احد ما من الاخر وخطا الايمان لا يخلان نشان للصلوة والسلام على بيتنا  
من يدعيه يودهم بغير حق وسيد ورفقه فيقول واصلة سيوفنا الواو بالواو دعت في الياء ويطلق على الذي يفوق غيره ويرفع قدره عليهم  
وعلى اهل البيت لا يستقره غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في ان كان محمد علم منقول من اسم مفضل عند التشديد حتى صلى الله عليه  
والله بذلك لكثرة خصال المحبة قال حكا وشوا له من اسم لجله فذا العرش محمود وهذا محمد فقام اي اخي النبيين جمع بين جبر من ما حوز من النبوة  
بفتح النون وسكون الهمزة ونهضنا الواو المفوضة بمعنى الارتفاع وبالحسن من التباين والنجى وامام المسلمين جميع معنى وهو انما ان من الله والاما















# باب الكلام واللفظ

جازا بالشون في مكانها في لغة نهم اكثرهم اوجهم وكثير من فسر واما المجازيون فلا يرون فلاحا فيهم يعنون التوافق على اللفظ التزم فترادوا بالشون التزم موافقة  
 لابن مالك في شرح المعنى نظرا الى توجيه ابن جني ومن وافقه فثابت ان التزم موافقة للضمير نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقد تبدل بالشون  
 حروف الاطلاق في غير اللغات كثر في بعضهم واللبس اذا سبغ بالشون كما ذكره في المعنى يحرفون الكاف وقد ابدعهم وهو الاختش والموافقون كما قال في  
 المعنى الشون الفاني وهو الاصل اللغوي المعينة اي التي يكون روثها ساكنة لبرح وقد والاعاد من المصنف فبانه على الوزن فهو في غير البيت كما  
 تحرم بالزاد اوله ومن ثم يسمي غلبا وسمي الاختش امره الذي قبل الحافظ واذا عزم ابن الجاحظ ان يسمي غلبا الغلبة وفناء الشجر والخراج وزعم ان  
 الشاعر زاد في غير البيت لثابتا بانه مضعف ونه بالهزة واختاره ابن مالك قال الموضع في هذا انهم الاختش والموافقون في موضعين وفي موضعين  
 والتميز بغيرك ما قبله بالكثر كلفه يوسد واختاره ابن الجاحظ في الموضع في هذا انهم الاختش والموافقون في موضعين وفي موضعين وفي موضعين  
 في المعنى قال الموضع ومعت من الحسين فيكون ما قبله يقول الساكنة في هذا الوقت هذا خلافا لاجل عليه وقد مضى في الحركة فليدعي غلوا  
 وتختلف في شونه شونا في قانده فقال ابن جني فانه التزم فيه وقد على حيلة في شون التزم في هذا الموضع في هذا انهم الاختش والموافقون في موضعين وفي موضعين  
 المسكن الاخر واصل لم وافق قال وهو ظن ضمير بينهما بالحد في خوفهم زيد وقمع في شرح اللسان هذا الشون انما يلحق الكلام اذا اريد به ترك اللفظ  
 وحصل من البيت الاول والبيت الثاني انه في الخبر هو الاول وهذا الشون يدخل الاسم كقول روية وقام الامام في خاوي المحرق والفضل كقول  
 الحاج من طلال كالا في الخبر والخبر كقوله وهو روي على ما قبل قال ثبات لم يسل وان كان ضمير امدا فالت وان ظن المراد من الفاعلة زيادة على  
 حد الوزن والمعنى قال ثبات لم يسل انضمت به وان كان هذا البصل ضمير امدا فالت ضمت به وان كان ضمير امدا فالت ضمت به وان كان ضمير امدا فالت ضمت به  
 المحمدين بالزيم والتمالي على قول احدهما انما شونا في هذا خصوصيتها بما جمعتها من اللفظ والاسم والثاني ان التزم من مبدلة من حرف في المعنى كما  
 تبدل منه في نحو بيت زيد قال ابن جني ومنه في ظاهره في يوسد وان التزم في هذا انهم الاختش والموافقون في موضعين وفي موضعين وفي موضعين  
 وهو الحق كما قال ابن مالك في المعنى وبغيره في بيتك الجاحظ انما بالشون بل هما تونان وان كان في الوقت وتقدم حكاية ما في شرح اللسان  
 كما زيدت تون من ضمير اللطيف في الوصل والوقت وبوجه الغيبة الزيادة في الوقت فليس من انواع الشون حقيقة في ثني الشون فمع ال كالمعاني  
 والخبر في الفعل كصاحب وان في كقولهم وان اول الامثلة للزيم وثابتا للثاني وفي الخط والوقت ويجوز في الوصل وليس شيء من  
 اشياء الشون كك وعلى هذا التقدير فلا بد ان على ما يطلق من الضمير كما ناطم ان الاسم يرمي في الشون الامثلة في بعضها انجس اما باعينا لما نقل  
 فلا بد ان عليه وذا بعضهم ساجا واما واما شون الضمير في الاصل في كقوله ويوم فقلت لحد وعنده في النداء الضمير كقوله سلام الله  
 بامطعلها وانا ساجا وهو الشون الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قولي حكاية ابو زيد وعاشرا وهو شون كقوله مثل ان شني بيل يا فاذله لبيبه فقلت يحكي  
 اللفظ المسمى في قوله ان شني بيل يا فاذله لبيبه فقلت يحكي في قوله ان شني بيل يا فاذله لبيبه فقلت يحكي في قوله ان شني بيل يا فاذله لبيبه فقلت يحكي  
 وقال واحك ما هنر العلامة الثالثة من علامات الاسم التدا بملد مع كسر الهمزة وفيها وليس المراد به اي بالنداء ودخل حرف النداء كما هو قول ابن  
 مالك في شرح المعنى لان النداء قد يشار الفصل والحرف حين يحدف المندى انتهى لان باحسانه قد دخل في اللفظ عليها ليس باسم فاما ان وصلها فلا بد  
 نحو البيت قومي والثاني نحو الابا السجد والله في فرائد الكفاية فانه يفت على ما يوجبك بالسجد واختلف في وجه ذلك ففضل بانها حرف لنداء التدا  
 وبيل النداء والمندى محذوف تقديره اقوم ببيت قومي يا هؤلاء السجد وهو مفعول في الامثلة لا بانه بالنداء كقوله الابا اسلم بيل المراد بالنداء كقوله  
 الكلمة مناداة اي طلوبا لاجلها يحرف بضمير نحو يا ايها الرجل ويا ايها المرأة وبالفعل ضم الفاء واللام وبالفعل يحذف بالرجل وبالفعل بالرجل  
 بمعنى اذ بعد ما سجد قال الموضع وهم يا امكرمان ففتح الراء للكرم والاسم الخلق حكاية سيبويه والاختش صاحب الصحاح والفاطوس وباملا لان اللين  
 الداء الاصل الشجيرة الفرس واما في هذه الاسماء بالذكور لانها النداء فلم يفتل من علامات الاسم المذكورة الاكونها مناداة العلامة الرابعة التي هي  
 انما هي اخير الموصولة والاسم منها كالفرد من غير المفعول والاعلام من الاعلام فاما ال الموصولة فتدفع على الفصل القصر اختيارا عند الناطم  
 وبعض الكوفيين واخطر اراعت الجوهري قال الشيخ عبد الفاضل من افصح النصوص ان كان فاعله الموضع في شرح الشذوذ وكقوله وهو الفرزدق في مجلد  
 وجلال من هذه هيا بجضره عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم التوضيح كونه ولا اسبل ولا ذي الراي والجحد والحكم بضمين الحكم يحكم  
 لضمنا في الراء والنون وبقام الاء في النداء والبناء للمفعول وحكمه في فتح على التباين في الفاعل والاسم في دخول على فمفعول هو في  
 كونه يشبه الوصف نحو في حجة الناطم ومن وافقه ان الشاعر فيكون ان يقول الموضع في هذا انهم الاختش والموافقون في موضعين وفي موضعين وفي موضعين  
 ضد ذلك على الفصل الماض من الفصل بضمير فاعله في النداء التدا بملد مع كسر الهمزة وفيها وليس المراد به اي بالنداء ودخل حرف النداء كما هو قول ابن  
 الى الاسم هو ان تنسب اليها اي حكاية الفاعلة الثانية وذلك الانشائية كما في نسبة الفاعل الى ما قد فت وكافة نسبة الامان الى انما كقوله قولك  
 اما من ولسف من فاعله الثاني في لافق بين المسمى والنداء ولا بد ان يكون المسمى له فاعلا او مبدءا ولا بد ان يكون المسمى له  
 فلا هو صفاء لافق بين الانشائية المسمى كقوله في لافق بين المسمى والنداء ولا بد ان يكون المسمى له فاعلا او مبدءا ولا بد ان يكون المسمى له  
 قال في الكافية وان نسب الى حكاية فاعله وانصرف لاجلها اسما ضلي حكاية في فاعله على ما كان عليه من حركة او سكن وعلى الاعراب في فاعله

منه





# باب الكلام في الفقه

كما قاله المراهي وأما معنى هذا الفعل مضارعاً لما قبله الاسم الصحيح للفاعل من جهة اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فانه يجرى مجرى الحركات السكونات  
وعند الحروف مطلقاً وفي بعض الحروف الأصلية والزيادة وتبين حالها ما بعد الزيادة الأولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال و  
الاستغناء قال الشاعر في هذا الوجه الحسن ما حدثتني في هذا الفخرت عليه وفي غيره من الوجهات لعدم صلاحها من المعنى فيها ولهذا الشبه  
لعمري المضارع واستحق التقديم في ذلك على الوجه المسمى بالاضمحلال في بعض الأوصاف لجمله البصل التقديم على الفاعل وهو ذلك كقولهم  
من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو واحد من الحرفين باحد الزمانين حالاً والاستغناء ولم يقبل تلك الكلمة لأنها اسم اما لو كانت كسراً لان  
اوضار واما الفعل كارة وان معنى اوضح وانضمير فاعية اسم لا يجمع ولما اسم لا يجمع وفي قوله من قوله ذكره في الاثنية وحاصلها ان الضمير لما  
ان يكون مضموناً ومكسورة او مفتوحة فان كانت مضمونة فاشان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او مضمونة بواحد من الحرفين  
اما ان يكون اخرها ساكناً او متحركاً والمحرك الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذا اثنتا عشرة في الحركة والساكن  
اما مشددة او مخففة فهذا اربع عشرة واللواحق لها من الزوايد اما هاء السكت وحرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذا  
سبع عشرة وان كان حرف مد في قوله او باء والفتحة فالفاء مشددة واللام مفتوحة او بالالفه المفتحة او بين يمين فهذا مضمون في السبع  
عشرون وان كانت مكسورة فالفاء مشددة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه في ثلث لغات وفي الفاء وكسرها بالفتحة في ثلث لغات مع التنوين وعدمه  
فهذه اربع لغات والحادية عشرة اتي بالالفه او كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه ولثامه ان السكون و  
السادسة اتي بالالفه والسابعة فاه بهاء السكت فهذا السبع مجتمعة للاربعة من النوع الثاني الفعل الماضي ويحذف من المضارع والاضمحلال  
ثم الفاعل كسراً ووصو ليس بقول ببارك الله وعسى ان اولت اوانه الثاني الساكنة كنم ويحذف وصو ليس بقول نعم وبئس  
عنه ليس فبئس بئس وصو ليس على اشتراك الثاني فيها كما اوها اليه بغيره وبها من العلمين وبعد تكرير ببارك ونعم وبئس على  
على انفراد ببارك بناء الفاعل وانفراد نعم وبئس بناء الثاني كما اوها اليه بغيره وبها من العلمين وبعد تكرير ببارك ونعم وبئس على  
الكافية حيث قال وقد انقربت يعني الثاني الثاني لها من اسم بئس كما انقربت ثانياً الفاعل ببارك ونعم وبئس في شرح  
ان ببارك قبيل الثاني بقول ببارك الله وببارك الله انتم هذا ان كان مضموناً فذلك والالفه لا يثبت بالفتحة استغناء  
من ضمير الوضع بالثاني ان الالفه الثاني في قول الناظم وماضى الاضال بالناظر للجد التقديم في قوله بنا فعلت وانت ومضى ذلك كقوله على معنى الفعل  
الماضي وهو واحد من الحرفين بالزمان الماضي ولم يقبل تلك الكلمة لعدم الثانيين المشددين وهما الفاعل وانه الثاني الساكنة في اسم اما  
لوصف كسراً وباسم الفعل كيهات وشان بمعنى بعد وفترت فبئس بئس بعد وشان بمعنى فترت وفي جهات اربعون لغة ذكرها في باب اسم  
الفعل من هذا الكتاب لا يشك على الفاعل في الجيب ما عدل وما خلاصها في الاستثناء وجبذ في المدح فانها افعال ماخوذة ولا يقبل حذف  
الثانيين فليكن ان تكون اسماء لا تافول عدم فيها الاحتكاك الثانيين نشأ من سماعها في الجيب الاستثناء والمدح والعجز بالاصل النوع الثالث  
الفعل الامر وهو اثنان يقبلون التاكيد مع ذلك على الامر اي المطلب بغيره للدفع وجراد الامر باللام منع فان ذلك على المطلب  
من الامر لان الصيغة مجازاً الامر الصيغة مخروجة فانه دل على المطلب بل في التاكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالتون فعل الامر ان امرهم  
فان قبلت كلمة التون المذكورة ولم يندل تلك الكلمة على الامر اي هو المطلب لم يقبل التون المذكورة في اسم اما مصدر ومخوصة بغيره عدا الدار  
بمعنى صبروا واسم الفعل كزال وذلك بمعنى نزل وادرك لوهي حوت مخوكة لا ينفذ وهذا الفعل اول من الفعلين وجهه وجعل في قول الناظم  
والامر ان لم يكن للتون على انه هو اسم مخوصة وجعل فان اسميهما او اسميه وجهه وجعل معلونه ما تقدم في علامات الاسم لانها قبلان التون في قول  
صه وجعلها بالتون وعلى هذا كان ينبغي للوضع ان لا يمثل فبان تقدم باق لانها قبل التون فاسمها معلونه ما تقدم انتم النظر فيها وقال  
هل قبلان تون الثانيين فخلان ولا تارة الامر ولا فخاله واذا لا يروى عنه حيث تم انما اسم الفعل من الماضي المضارع وهو  
علامه الامر ان فعلها الناظم هذا باب شرح المعرب شرح البنية المشددة من الاعراب البناء وانما قدم الفرج على اصله وان كان مفراً  
المشتق مؤلف على حرفه المشتق منه لطول الكلام على الاعراب البناء تأصيلاً وتفرعاً الاسم بعد التركيب مخروبان اشار به لان في كلام الناظم  
حذفاً والتقدير الاسم من عربيه بمعنى على حرفه شيء وبعد فاندفع الامر من بان عبارة الناظم ففهموا ان من الاسم هذا في الشبه  
وصيغته اخرى وهو المذكور ضوب وهو الحذف والاسماء وهو ما يغير لغيره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكناً المتمكنة  
باب الاسم ثم ان كان منصرفاً فاسم مكن والاسم غير مكن وانما غير الاسم اذا اوجب الحذف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بغيره فبما  
عليه كالفاعل والمفعول والاختلاف في بعض النسخ منها الى الاعراب وصيغته وهو ما لا يغير لغيره بسبب العوامل الداخلة عليه وفيه من  
الان المشتق والاسم في النظم لا يسمي من غير صيغته او يسمي بالاسم هو الفرج ويسمى لعدم اعرابه متمكن والاسم والاسم في النظم لا يسمي من غير صيغته او يسمي بالاسم هو الفرج ويسمى لعدم اعرابه متمكن والاسم  
في النظم لا يسمي من غير صيغته او يسمي بالاسم هو الفرج ويسمى لعدم اعرابه متمكن والاسم في النظم لا يسمي من غير صيغته او يسمي بالاسم هو الفرج ويسمى لعدم اعرابه متمكن والاسم  
هذا الشبه ثلاثة منها ابعدها الشبه الواسي او المشي الى الوضع الاصل وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضع اسمي جناناً بطله

هو من مضارع نحو  
ولكنها او ضلح نحو  
انصرف من بدل فليس لهما  
على الاصل على صوته  
وان ذلك كقوله على الامر  
الذي هو المطلب

ومع  
في النظم

المنطق على وجهين ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد وعلى حرفين فخط سواه كان ثابتهما حرفين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كقوله  
ايك اللاء من مئت فقلتها في حال الكسر شبهة بنحوها البحر مطلقا ولا مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبهة بنحوها العطف فانه وفي حال الهم  
شبهة بنحوها الفتح فانه من ضم الهم اذا التزم كذا ومنه من اثنى ذكره في شرح الشدة في حرف المبني على الضم والفتحة وهو الموضوع على حرفين  
كناسا مناسفا فانها اي فان شبهة بنحوه قد قبل وما لا وقال الشاطبي في قوله جئتنا موضوعا على حرفين ثابتهما حرفين وضعا اوليا كما ولا فان شتان  
الاشياء على هذا الوضع غير موجود فله سبويه والفتوحون بخلافه على حرفين ليس ثابتهما حرفين فليس لك من وضع الحرف المختص ثم قال ولهذا  
بعبته اعترض ابن جني على من اعلى بناء كذا ومن بانها موضوعا على حرفين فاشبهها هل قبل ثم قال على الجملة وضع الحرف المختص بانها هو اذا كان ثاني الحرفين  
حرفا ليس على حد ما مثل بانها الظاهر ان اريد هو الضم في من اطلق الفوعة الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس الجلالة بعد بانها في ثم اشبه  
الحرف ايضا بان نحو انك على حرفين مع انها معربان فاجاب بقرينه وانما العرب بنحو انك لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذفها فان اصلها قبل  
ابو الهيثم بل قوله في التثنية ابوان واخوان يرد المذهب والتثنية زيدا الاشياء الى اصولها فثبت انها موضوعان على ثلاثة احرف اما ابان واخوان  
من خبر يرد فثبت ابان واخا بالضم كذا فان قبل لم يبينها بشبهها بالحرف الموضوع على ثلاثة احرف كنم وبل الجواب ان هذا الشبه مجرول لا كثر  
الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فليزان يكون غالب الاسماء الثلاثة مبدئا فان قبل يخرج بعض الاسماء الثلاثة مبدئا كقوله الجواب ان بناء نحو  
ليس هذا الشبه بل شبهة ياتي في بناء المضمر النوع الثاني الشبه المتكسر وهو اشار اليه بقول النظم والمعنى من في هنا وضابطه المنطق على حرفين  
ان يضمن الاسم معنى متغايرا عن المعاني التي تؤدي بالحرف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه في ذلك الحرف ام لا بوضع الحرف اصلا فالاول  
وهو الذي تضمن معنى وضع الحرف كقوله فانها اشبهت شرا فخير من فعلين نحو تنعم ام معك وهي جندت اي من اذا استعملت شرا شبهة في نادرة  
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان ثم ام وتعمل ايضا استغناء ما فلا يعمل شيئا نحو فخر الله وهي جندت اي من اذا استعملت  
استغناء ما شبهة في نادرة المعنى وهو طلب الفهم فلهذا الاستغناء في طلب الفهم ولما كان هنا مغلظة سؤال وهو ان ياتي الشرطية واتي الاستغناء  
اشبهما بالحرف ومع ذلك ما معربان فاشارة الى جوابه بقوله وانما اعرب اتي الشرطية نحو اتيما الاجلبن قضيت فلا عدوان على فاتها اسم شرط جازم منصوب  
على المضوية بفضيت وقدمت لانها التصديق وما صلة والاجلبن معنا اليها ومجلة فلا عدوان على جوابها واتي الاستغناء ما شبهة بنحو واتي الفهم  
اخر بالاسم فاق اسم استغناء مبدئا والفهمين معنا اليها واخر خبر المبداء لضعف الشبه فيها بما عارضه من ملازمتها للاضافة الى المفرد في  
بعض الفتح ملازمتها بالافراد والمراد ملازمة اتي في الشرط والاستغناء للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والفتحة وهو الاسم الذي تضمن معنى  
ولم يوضع الحرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها مضممة للمعنى لاشارة اي معنى والاشارة فالاضافة بيانها كقوله اراك وهذا المعنى  
التي هي لاشارة لم يوضع الحرف لقرينة عليه ولكنه من المعاني التي من جهتها ان تؤدي بالحرف لانه اي معنى لاشارة كالمطلب الموضوع له التكا  
المساء بكاف الخطاب ومثل التثنية الموضوع له ما المتابعة بها التثنية بالضمير ففانها لاشارة مستغنة للبناء لضمها اي لفظ  
مناسق للحرف لانه كان يفتق الوضع لتؤدي به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالمعنى الرجاء الى الخطاب التثنية كقوله بكتفان لاشا  
في بعض المواضع نحو هذا كقوله في التثنية ها والخطاب الكاف وزكوا الاشارة بالحرف فكانت اشغى ان يوضع الحرف كوضع لما قبلها و  
لما بعدها وانما العرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنها المعنى لاشارة لضعف الشبه بما عارضه من جهة على صورة المشي والتثنية  
من خصائص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانها معربان قال بتثنية حقيقته ومن قال بانها مبدئان قال بجيها على نحو التثنية  
وليسنا متشبهين حقيقته وهو الاصل لان شرط التثنية قبول التثنية واسماء الاشارة ملازمة للتثنية كذا ذكره في شرح الشدة وفي حال الرفع  
وضعا على صفة المشي المرفوع وفيما في نصب البحر وضعا على صفة المشي المجرور والنصب قول اول وانما اعرب هذان وهاتان بفتحة لهما مشي  
حقيقته كالقول الاول وقوله ثانيا لجهتها على صورة المشي بفتحة لهما لسانا مشي حقيقته كالقول الثاني واذ اجمع بين طريقتي كلاهما اخرج كونهما مشي  
مع عدم تثنية ما وهذا قول ثالث لرافقه عليه النوع الثالث شبه الاستعمال وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحرف وهو المراد بقول النظم  
كنها يرضى لفعل بلا نثر وكذا في اصلا وضابطه المنطق على حرفين ان يلزم الاسم طريقتي من طرفي الحرف الدالة على المعاني كان يربو بالاسم  
عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه من العوامل فيؤثر به لفظا وحالا فاما قول زهير ونعم حشا للديع انت اذا هبت نزل الريح في الغدير  
فان الاشياء الى اللفظ اي فادعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جوابا للمعنى بالنصب على المدحول الناشئة عن التاثير فيهم من ان الهمام في  
ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الاضال بالاتفاق كما صرح المعنى في باب الاضافة فلو افترضنا في المدحول كاضل بالشيء  
الاف كقوله ولكن حاول شرح قول النظم بلا نثر الذي لوحظ وجعل اللفظة قوله اصلا فغير تثنية عابدا على التباينة والافتقار الى اللفظ  
والحذف عن الاول للدلالة الثانية عليه والاصل كناية اصلت وافتقار اصل لاسما فلهذا الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يرضى بلا نثر  
لاصوله فان نفد به من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا حال انتهى لما ورد المصدر الناشئ عن فعله لان بناء اسم الفعل عارضا  
في بعض التراكيب كاصحوا بغير خلاف اسم الفعل فان بناءه عن الفعل مناصلة في المراحل ونزلت منزلة المناصلة في المنقولات وهذا هو



باب المعرب

في بناء اسم الفعل والمعرّب المضاف من فعل مع ان كل اسمها نائب عن الفعل والافعال في قولنا وكان يفتقر لاسم فقلنا واسما متصلا بالجملة اسمية  
او فعلية فالاول وهو الذي ينبعث عن الفعل ولا يدخل عليه جامدات ومصرفات من اسماء الافعال فانها اي ان هيها ومصرفات وانه نائب عن فعل  
العين واسكت وانخرج طرعا للفتحة النشرب على المتعرب فمبهمات نائب عن فعل ماض وهو بعد وصية نائب عن فعل امر وهذا سك وانه نائب عن فعل  
مضارع وهو انخرج ولا يصح ان يدخل عليها ثبوت من الحوامل للفتحة والمضوية فتاثيره على الفعل الصحيح من انها لا تحمل لها من الاعراب وقد بطلت مخالفا  
في ذلك فاجاب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ثبت وحمل مثلا الا ترى انها نائبان عن الفعل فثبت نائب عن اتمنى وحمل نائب عن ارجى ولا يدخل  
عليها حامل اصلا خلافا من ان ثاثيره واحرز النظم بانشاء الناصر عن المصدر نائب عن فعله نحو ضربت فقلت ضربا زيدا فانه اي ضربا ياتى عن الحيز  
وهو مع هذا اى مع كونه نائب عن فعل معرب في ذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والمقدّر بضره ياتي كما ان اذا نائب عن ان والفعل يدر على  
الحوامل للفتحة فتاثيره في قول في الرفع العجيب ضربت يدر في النصب كرهت ضربت يدر في الخفض عجب من ضربت وبهذا التقدير يندفع ما قبل ان التمثيل  
غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متصلا الى جملة كاد واذ من الظروف الرومانية وحيث خاصته من ظرف المكان وحيث الى العام نادر  
وكذلك والى من الموصولات الا ترى انك تقول جئت اذ قلنا لم معنى اذ في قول جاء زيد ونحوه من اجل ذلك الباقى في الظروف الموصولات فانها  
اشبهت الحروف في ما في افتقارها الى افتقارها متصلا الى جملة لانها اما وضعت لنفسه متصلا الى الافعال الى الانما  
واحرز بذكر الاصل المستفاد من قول النظم اصلا من مجموع في هذا يوم يفتح الصواب من صدقهم فيوم وقرانه الرفع خبر هذا وهو متصلا بديل حدث  
نونه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضارع ايضا مفتقر الى ذكر المضارع في افتقارها متصلا الى جملة من اسماء الموصولات  
في بعضها الا ترى انك تقول صحت يوما اذا اخبر عن ذلك وسررت يوما اذا اخبر عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى ثبوت اخر واحرز بذكر الجملة  
من نحو سجان من اسماء المضارع وحيث الظروف فانها مفتقران بالاصالة لكن افتقارها الى معرفة لا الى جملة فيقول سجان الله وجلست عند زيد فذلك  
امر ايضا على المصدرية والظرفية والناسب سجان فعل محذوف تقديره استج سجان والناسب لجلست وما ذكره من اسما سجان ملازم للافتقار  
هو المشهور وقال الفخر الرازي سجان مصدرا فعله فيسعمل مضافا ومفعولها اذا الرفع ترك نونه قبل سجان من يندى برائته منه كقوله  
سجان من ظلمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الفوتون انتم محذوف وما استعمال عند غيره مضافا كقوله كل عندك عندك لا ياتي  
مضغف عندك في كلام المولدين وليس لهم خلافا الحريري بل كل كلمة ذكرتها في اسماء المفعول فافان ان تصرف في اسماء وان تصرف في اسماء فافان  
في المعنى ثم استعمل لغيره ايضا بان اللذين والذين واما من اوصوله معرفة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما امر بالان والذين والذين  
الموصولة في نحو ضربت ياتى اسماء بضمها لان جملة اسماء صلة تامة مضطربة القول بان اباها مبنية على الضم لضافتها وحذف صدرها واصلها وهذا  
سهو من شوا المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا وبني كان خبره جملة اذ منع حذفه كما في الضمف الشبه متعلق بقوله اخر  
بما لا صلة متعلق بضعف من المعنى بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجي وهو يرجع الى اللذين والذين وفيه التثنية العاين في هذا  
وهائين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى التي واحمل الشبه الايام الى وضابطه ان يشبه الاسم بحرف المجهول في كونه غير حامل ولا متعلق  
كاسماء الاصول والاعداد المسردة قبل التركيب فواف السور وادخله ابن مالك في بعض كنه في الشبه المعنوية اختلفت في الاستعمال وحمل  
الشاطبي اسماء الاصول في قول النظم وكتبنا بغير الفعل بلا ناس فقال لانها مضطربة من المعنوية في الزجر والاسنداء ما يطبقه الفعل لو كان للزجر والاسنداء  
من تطابق حمل كناية الاصول كناية وفي حمل اسماء الاصول ذكره في ابا اسم الفعل هذا حكمها اشبح حرف من الاسم واما ما سلم من شابهة تصرف من  
وهو اى المعرب ونحان ما يظهر امر بكارض قول هذه ارض يا رضى واثبت ايضا بالنصب ضربت بارض بالخفض وما لا يظهر امر بكارض من المعنوية  
فقول جملة الفتى بغيره مقدرة على الافعال واثبت الفتى بغيره مقدرة علىها ومردت بالفتى بكبر مقدرة عليها ونظير الفتى في تقديره كك  
في اخره معنى بضم اوله وفتح ثانيه والفعل كمدى وهو اى هو تارة في الاسم من ثابتهما معنى بكر السنين والفعل كرضى والثبات وادبها اسم بضم  
سين وكسرها من غير ضرب وخاسمها واسدسها اسم بضم الحفرة وكسرها الى ذلك الاشارة بقوله ومربى الاسماء ما قد سلمنا من شبه الحرف في وضعها  
بضم السين والفعل كمدى في الاسم بابل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما ساك اى ما سلمت حكماء صلح بالافعال فيه صبه اللالامنة التثنية  
الاختلاف في الاضافة وذلك بغيره كونه مضطربا ولما انه يفتقر ضم السين فلا اقتضاه كسرها ويضعف استدلاله على ثبوت هذه اللغة بقول الرازي  
الفتان في نسبة الى الفتان جنح الفتان جبل بنو اسد والله لسماك سما باركا اترك الله بشاركا وهو ليس بنسب في المعنوية فاجل ذلك قالوا  
قوله والله لسماك سما باركا اترك الله بشاركا فلا دليل فيه لانه اى ما منصوب منون فيحمل ان الاصل سم من غير ضم السين دخل عليه الناسب  
وهو اسم الاضغى اى نصب على انه مفعول لان اسماء لا تسمى سماك وتعدو بغيره كقوله في بداد دخل عليها ما نصب ايت بداد معنى اترك  
الله بشاركا انحصرت بهذا الاسم المبارك كاباره اباك يا الفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل فضل والفضل ايضا  
من بان ضرب بمنع هو الاصل في الاضال انه يوزرهما سان فتفتق من بينها الى اعراب وضرب معرب وهو خلافه اى خلاف المعرب هو  
الفتح والمبغى الاضالي ونحان لهما الفعل الماضي مبغى بفتح ثانيه وبنائه على الفتح لفتحة ثلاثا كان كضرب لوقتها كسرها كسرها كسرها

لا حظ

كاطلق وسداسيا كاسخرج ولا يزيد على ذلك وايضا على حركة المشابهة المضاع في الجملة لرفع صفة وصله وخبرها والاشواط والقتل الضم وكثير  
 ونقل الفعل عدوا الى الفعل فحذف ما قبله وما قبله من غير ما اتصل به ضمير رفع متحرك ياء فالتسكون فيه عارض وجبه كراهتهم اي المعصية تولى لوجع حركات  
 وهي حرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيها كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفاعل نزلت منه منزلة الجزاء وكل خمسة الياء من غير ياء  
 عارضة لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبة الواو كالتنوع الثاني الايميني على الاصح صدهم وهو المقتضى  
 والى هذين الاشارة بقوله ونقل امر ومضيق بنيا وبنا وما مختلف لما مضى بناه على القمع كالتقدم والامر بناه على ما يجزم به مضاعفة الميم بنيا  
 الخطاب فخر اضرب ميم على السكون فان مضارع يجزم بالسكون نحو لم يضرب وضربا واضربا واضربا ميم على حذف النون لان مضارعها لم يجر  
 بحذف النون نحو لم يضربا ولم يضربوا ولم يضربوا ميم على حذف النون مضارعها لم يضربا ولم يضربوا ميم على حذف النون مضارعها لم يضربا ولم يضربوا ميم  
 ولم يرم فاعز ميم على حذف الواو واخر ميم على حذف الواو والاصل للميم ولتفقد حذف اللام للتخفيف في بعضها حرف الضميمة قال المصنف في المغني وبعلوم  
 الامر وانما حذف حذف فاصلة من غير حق واصل والاصل للميم ولتفقد حذف اللام للتخفيف في بعضها حرف الضميمة قال المصنف في المغني وبعلوم  
 اقول لان الامر خمسة خمسة ان يودي بالحروف ولا نه لخواصه فدل عليه بالحرف لان الفعل انما وضع لتفديد يحدث بالزمان المحصل وكثيرا  
 او خبر خارج عن مقتضوه ولا منهم فنظروا بذلك الاصل كقوله لقم انت يا بن خرويش كي لمضيق حوايج المسكين وكثيرا من جملة فذلك فلفظ حوايج  
 الفوقانية وفي الحديث لاخذ ماصا فكم ولاك فقل اغزو اخش وادم واضربا واضربا واضربا كما تقول في الجزم ولا البناء لم يمد كونه بالجد  
 ولا المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعض افعال فقلت ولما لم يزل كونهما مع ذلك افعالا بان يجرها عارض عند فعلها  
 عن الجزم ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قولهم لانه لم يزل له ما لا غير هذا وح فبشكل فعلية واذا ادعى ان اصله ثم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل  
 كلامي المغني هذا ما وعدنا به عند تفسيره لافعال والمرب من الافعال المضاع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامة من نون  
 الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واخرى مضاعا ان غرابا من نون توكيد مباشر من نون اناث فانه مع نون الاناث  
 ميم على الاصح على السكون كالامر الماضي نحو والمطلقات يترققن وذهب اليه على الدال مع نون الاناث معرب بقدر اوجع نون التاكيد المباشرة  
 ميم على الاصح وقبل الاشارة فيقولون ميم ايضه وقبل الجمع معرب بقدر اوجع نون الاناث مع المباشرة ميم على الفتح نحو لتنبئن لتزكبيه  
 مع النون تركيب خمسة عشر وهذا الفصل بين الفعل والنون العاشرين او اوجع اوباء مخاطبة لوجهكم على الاصح بينا ان لا يكون ثلاثة اشياء  
 واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او نقدر بلفظة اي المضاع معرب معها بقدر اوجع نون المضاع على يلو ميمى للمفعول مستند جملة المذكور  
 من الابد وهو الجزية اصله قبل التوكيد ليلوون كضربون بواو او الاولى لام الفعل والثانية والجماعة فاما ان تقول استغلت الضمة على لام  
 الفعل فحذفت لاستغلتها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلت لغا على المتغيرين النون ساكنان الواو على المتغير الاول والانه  
 والواو على المتغير الثاني فحذف اول الساكنين ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا الثقبلة ضتا ليلوون بثلاث نونات حذفت نون الرفع  
 لفظا لئلا تنوات فالننى ساكنان والجمع ووزن التاكيد المدغمه ونقد حذف احد جملة تحركت الواو بحركة تجانها وهي الضمة ولم تحرك  
 النون محافظة على الاصل والمعروض الضمة لم تغلب الواو لئلا تحركها وانفتح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لئلا لئلا مثال في صيغة الثبوت  
 لانها علانية الرفع فهو معرب معها بقدر اوجع نون الاناث فحذف الجازم فان المضاع معرب مع نون التوكيد لفظا لئلا تحركها فأتا نون التوكيد بواو  
 كمنع من فقلت حركة الحرة الى الراء قبلها ثم حذفت الحرة ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا الثقبلة ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا الثقبلة ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا  
 لاستغلتها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت لغا على المتغيرين النون ساكنان حذفت الواو كاهر ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا الثقبلة ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا  
 ثم دخل الجانم وهوان الشريطة المضلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع ضتا فأتا نون التوكيد بواو كاهر ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا الثقبلة ضتا ليلوون بوزن تفعون ثم اكبا  
 ساكنان باء الخطاب ونون التوكيد ونقد حذف احد جملة تحركت الياء بحركة تجانها وهي الكسرة الى اخر ما من ليلوون ونحو لا تنبعان اصل  
 قبل التوكيد والننى تنبعان بخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع ضتا لا تنبعان ثم اكبا الثقبلة فالننى ساكنان الا  
 ووزن التوكيد المدغمه ولم يجر حذف الالف لئلا يلبس بالواحد ولا تحركها لانها لا تقبل الحركة ولم يجر حذف النون لقول المصنف منها فحركت  
 بالكسرة شيئا بنون الثقبلة الواحدة بعد الالف فهذه امثلة ضمير المباشرة لفظا واما ضمير المباشرة نقدر انضو ولا يصدك بضم الراء  
 قبل التوكيد والننى يصدك حذفت النون الجانم وهو لا الناهية صا يصدك ثم اكبا الثقبلة فالننى ساكنان حذفت الواو لئلا  
 الضمة عليها فصا يصدك فنون التوكيد وان اشرنا لفعل لفظا الا انها لم يباشروا في الاصل لان الواو المجزوءة فاصله بينهما بقدر  
 والضابط ان الفعل المضاع ان يرفع بالضمة فانه اذا اكبا النون يعني وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكبا النون يعني على امره لفظا او  
 نقدر لئلا يجر الفاصل لفظا او نقدر بواو فلو تبين بما قررنا ان الاعراب المتغيرين ليلوون خاصة بملوف فأتا نون ولا تنبعان فانه فيها  
 لفظي ذلك خلاف سابق كايده واخر حرف كلها ميمية لانها لا تنصرف ولا يفتق عليها من المعاني ما يحتاج على اعراب هذه العبارة  
 احسن من قولنا لنظم وكل جر مستحق البناء ان لا يلزم من اسقطنا في البناء الاضمار والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي

كان

النون

# باب العرب والمصري

وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بان معنى على القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جرى عليه ان مفتحي العامل من شبه الاعراب لم يكن  
 حكاية وانما او فظلا او تخلصا من كونين **فصل** وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها المتكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل  
 في المبنيون بسكنا وانما كان الاصل في البناء المتكون مخففة واستحق بالاصل وعدم الحركة فلا يبين عليها الا بسبب كالمقاه الساكنين في نحو امر  
 كون الكلمة على حرف واحد كنهت وكونها عارضة للابداء بها كالم الابداء وكونها لها اصل في الفتح كما قول وكسبها بالعرب كسرت بفتح السين  
 ايضا وقفا كما يسمي سكونا والمتكون مخففة وحذف في الكلام الثالث الحرف والفتحة والاسم في الحرف نحو هل وفي الفعل نحو قوم وفي الاسم نحو قوم قد  
 الحرف لئلا يظن في البناء وفي الفعل لانه لا يخلو فيه والنوع الثاني الفتح وهو في الحركات التي لا يكون لها في الفعل نحو ما في فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاصل  
 انما يحصل لجمال العضلين مما والواصلين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة لجاذبة الى اسفل فلهذا الفتح يخل الفتح ايضا في  
 الكلام الثالث في الحرف نحو قوم وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو ابن والنوعان الاخران هما الكسر والضم قبلان ولتقلها لكونها يمتدحان الى انما  
 احكام العضلين او كليهما وتقل الفعل لانه لا يخل لحدث والزمان مطابقة للفاعل التزاما لانه يخل لانه لا يجمع بين قبلين ودخول الحرف في  
 والاسم مخففة ما بدلهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام البحر الدخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امر عند الحجازين في شطره الا  
 والضم في الحرف والاسم نحو قوم في لغة منجر بها اودع فان حجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وشبها الصانع ذلك في ابي حمر وفي البحر الى انواع البناء  
 الاشارة بقوله في النظم ومنه وفتح وذكر ضم كانه اسحق والساكن كذا في الحركات الضم عليه الكسر في الفتح وبه في الاول ضمالا لانه في ١٠ من قسم  
 الشفتين والاسم وفيه ما ثابا وبه في الثاني كذا لانه يشتمل على الحركات الاسفل الى الاسفل انجران وبه في الثالث فالحال لانه يقول من حمر في فتح الضم  
 وهذه الحركات تكون ظاهرة كحمر مفردة كفتحة الضم في اسبويه والفتح في نحو لا في الاصل **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا التمييز  
 او اخر الكلام لاختلاف العوامل الدخلة عليها لفظا او نقدا على القول بانه معني وعلى القول بانه لفظي انظر في اللفظ او مفردة بجملة العوامل  
 المفصلة في آخر الكلمة التي هي اسم لشيء محرف او فعل مضارع او متصل به من الالف واللام والكسرة والنون والواو والياء والهمزة والفتحة والضم والكسر  
 الثلاث والسكون وما ناب عنها والراء بالظاهر ما يلفظ من حركة او حرفا وسكونا وحذف والراء بالمد ما ينوي من ذلك كما ينوي الضمة والفتحة  
 والكسرة في نحو الفتي وكما تنوي الواو في نحو لمي وقفا وكما تنوي النون في نحو لبون وكما تنوي حذف الحركة في نحو لمي اذا كان الابدال قبل دخول الالف  
 ولم يبدل والراء بالعامل ما يحدث به المعنى الصحيح الى الاعراب المراد من الكلمة ما كان اخر الحرف كدال زيدا وما كان كدال يدا وما كان كدال يدا وما كان كدال يدا  
 والفعل العربي والاعراب جئنا وانواع الدخلة تحت اربعة رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابداء ويضم  
 مرفوع بالياء والنصب نحو ان يهزم فزيد منصوب وان يهزم فعل مضارع منصوب وان يهزم منصوب بضم يهزم فزيد منصوب بضم يهزم فزيد منصوب بضم يهزم  
 منصوب بضم يهزم في فعل نحو لمي فيم فعل مضارع منصوب بضم يهزم فيم فعل مضارع منصوب بضم يهزم فيم فعل مضارع منصوب بضم يهزم فيم فعل مضارع منصوب بضم يهزم  
 فخصص بالياء كذا فخصص الفعل بالياء في هذه الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والعلامات التي هي الالف والنون والواو والياء والهمزة والفتحة والضم والكسر  
 جميع اصطبل فالضمة علم ومساء الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما بان في كلامه تناقضا وذلك ان جعل الاعراب لا تنس الحركات وما ناب عنها بقوله  
 اثره وجعلها ثانيا لعلامات الاعراب بقوله وهذه الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو زيد والفتحة للنصب نحو ان يهزم والكسرة للجر نحو لمي  
 الكسرة للفتحة نحو مرفوع بضم يهزم وحذف الحركة للجر نحو لمي وذلك مستقام من قول النظم فالرفع يضم وانصب فتحا وجر كسر كذا ذكر الله سبحانه وبيروا جزم  
 يستكين وعلامات فروع نائب عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي  
 الكسرة والالف الياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وللمد يهزم عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون  
 والياء الاشارة بقوله وفيه ما ذكر يهزم وهي اى وهذه العشرة واحدة في سبعة ابواب منفردة الباب الاول الاشارة الى بقوله النظم والرفع يواو وانصب  
 بالالف والياء وما ناب الاسماء نصف من ذلك ذوات حجة ابانا والفتح الممنه باننا ابا حمر كذا ومن وهو باب الاسماء الستة المنقلة المتشابهة  
 فانها ترفع بالواو ويناب عن الضمة ونصب الالف يناب عن الفتحة وتخفف الياء يناب عن الكسرة وهي بمعنى صاحب لا بمعنى المجرى والفتح اذا فادته الميم  
 لا المتصل بها والالف الا بفتح الحرف فيم يهزم الحرف والهمزة قال ابن مالك في ترجع العدة جعل ولهذا ولا يخصص الالف الاعراب بالحروف وجعل  
 فوفين ذوق الفكر لساو بهما لزوم الاضافة والاعراب بالحروف لان ذوقا لبيان التكلم في وقتها اليها فلهذا الخطا من وجهه وذو اخره الالف  
 الا بفتح الحرف فيم يهزم الحرف والهمزة قال ابن مالك في ترجع العدة جعل ولهذا ولا يخصص الالف الاعراب بالحروف وجعل  
 الاعراب في هذه الاسماء بالحروف فيم يهزم الحرف والهمزة قال ابن مالك في ترجع العدة جعل ولهذا ولا يخصص الالف الاعراب بالحروف وجعل  
 مرفوع على الابداء وخبر الجواب والجواب قبله والنصب نحو ان يهزم فزيد منصوب على اسمها والجر نحو ان يهزم فزيد منصوب على اسمها  
 باضافة يهزم اليه ثم استعمر اخرها بان فاجله معربا بالحروف مع انه مرفوع فاجاب بقوله واما قوله يعني الحاج خالط من على حياشيم واما فاشاد  
 لانه منصوب بالالف بالعطف على حياشيم المنسوب بخالط على القول مع انه مرفوع فاجاب بقوله واما قوله يعني الحاج خالط من على حياشيم واما فاشاد  
 ثبوت لفظه والاضافة منوطة في المعطوف والمعطوف عليه اى حياشيمها وفاها فاقطاعا على ما في غير متشابهة وخبر الجواب وخبر الجواب على ما في غير متشابهة  
 ثبوت لفظه والاضافة منوطة في المعطوف والمعطوف عليه اى حياشيمها وفاها فاقطاعا على ما في غير متشابهة وخبر الجواب وخبر الجواب على ما في غير متشابهة

الاربعة

جميع

فصل في الاعراب



ذلك لا يوضع للوجه الترتيب فحذف بعض الثوبين وبقي مفر على حرفين اذا الالف هي المنقلة عن بين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يجمع على حرف واحد  
 قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغبر الياء الدالة على الجمع  
 سواء في ذلك الظاهر والضمير المتكلم مع غيره وضمير الخطاب ضمير الغائب فروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات  
 المقددة في الاحوال الثلث على الاصح فالوضع نحو واخي مرسون فاعني مرفوع على الابتداء وعلائمة رفعه ضمة مقددة على الجاء منع من ظهورها اشتغال  
 الآخر بالحركة المناسبة وهو من بدل منه او عطفاً على ما قبله فاعني مرفوع على ما قبله من لسان آخره وما يحمل الرفع والنصب على هذا المفعول لا يقع وتنعون فحذف  
 فاعني يحمل ان يكون منصوباً على البدلية من هذا ويحمل ان يكون مرفوعاً على خبر ثان وما يحمل الوجة الثلاثة ان لا يملك لا تنفي وانما يحمّل  
 ان يكون مرفوعاً وان يكون منصوباً وان يكون محذوفاً من ثلثة اوجه احدها ان يكون عطفاً على الضمير المستتر في املاك ذكره الرخشي في اخره  
 الموضع بان املاك لا يرفع الظاهر فلا يطف على رفعه ظاهر وجوابه انه يرفع في التابع ما لا يرفع في الشروع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع في  
 الفصل من المعطوف بالمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفاً على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ محذوف خبره والمقدّر وان لا  
 يملك لا تنفي فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفعولات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفاً على اسم ان والثاني ان يكون معطوفاً  
 على مفعول جره من جملة واحد وهو ان يكون معطوفاً على الياء المحذوفة باضافة نفس الياء وهذه الوجه لا يجزئ جمهور النحويين لعدم اعادة الجار و  
 استغنى عن اشتراط التنكير والافراد المقابل للتنبيه ولجميع بنيان الاصل حيث افترض على قوله وشروط الاعراب ان يضمن لا للياء لكونه ذكرها كك ودحا  
 افرادها ملائمة للاضافة لغبر الياء من اعماء الاجناس اظهروا غير الصنف فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط التفصيل  
 ما ليس حاصل اذا كانت قد وصلت بمعنى الياء واخواتها لزمها الواو في الاحوال الثلاثة غالباً والبناء على المستكن وقد اعرب بالحرف الثلاثة  
 وضاً ونصباً وجرّاً كقوله وهو منظورين بضم الفعس فاعني اكرام مرسون واهلهم مخبون ذى عندهم ما كانوا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء مصرى  
 ودواء خبره بالياء على البناء واذا ثبت اعرابها في البحر فلنا في الرفع والنصب قد اثنى الصانع ذلك بحالة البحر لا محل السماع واذا الرفع والجر للميم لم  
 اعرب بالحركات الثلث سواء افراداً وضماً لا يخصص ثبوت الميم في الجملة الاضافة بالضرورة نحو صبيح طان في البحر فحذفه خلافاً للفرس في قوله  
 قوله ومخوف ثم الصائم الميم عند انهم من يجمع المسك **فصل** في الانصاف لمن اذا استعمل مضى النقص في حذف اللام منه وهي الواو وال  
 ذلك لاشارة بقوله والنقص هذا الاخر احسن فاعرب بالحركات الثلث على المعنى في قولك هذا منك ورايت منك ونظرت اليه منك  
 ومنه اي من النقص لمن لا يدرك وهو قوله من نرى غزاه لجاهلية فاعضوه بجزائه ولا تكونوا قال في الموضع في شرح شواهد ابن الناطم نرى  
 بمشاة مفحوة ضمن جملة مفحوة فراه مشددة اي من انشبت انتم هو الذي يقول بالظن لا يخرج الناس معاً الى القتال في الباطل فاعضوه بغير  
 مفحوة ومن جملة مفحوة ومثلاً مشددة معجزة اي قولوا له اعرض عن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا يجيبوه الى الفتا  
 الكواو له اي تمسك بذكر ابيك الله انشبت اليه عاه ان ينفعك فاما نحن فلا يجيبك ولا تكونوا اي لا تذكروا اكنابة الذكر وهو لمن بل اذكروا العبر  
 الذكر وهو لا يرد وتكونوا يفتح الناء وسكون الكاف بعدها ونون والشاهد قوله بهن اية اذا استعمله منصوباً اي محذوف اللام بالحركة وهي اوضح  
 من ان يكون ميم اية انتهى اذا استعمل الميم غير مضى كان الاجماع معاً منصوباً فنزل هذا من ورايت ورايت نظرت الى من وهو اسم بكنية من اسماء  
 الاجناس كجبل فرس وغيرها وقبل عما يستفيع الضمير بذكره وقبل عن الفرج خاصة قال في الموضع في شرح الفطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاخر  
 بالحركات بضعة في انشبت الاخ وضم وهو المراد بقول النظم وفي اب واليه يندرفقول هذا اليك ولحك وحك ورايت ابيك واخك وحك  
 ومررت بابك واخك وحك ومنه اي من النقص قوله وهو روي عديج عكج حاتم الطلاء بابه اقلدي عديج الكرم ومنه شأب بابه فاطم فابه  
 الاول بمرور بالكره واليه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مفقود من المثل السابق من اشبه بابه فاطم واختلفت معنى في الظلم في المثل قبل  
 فاطم ووضع الشبه موضعاً وقبل فاطم ابو من وضع روض حيث ادى اليه الشبه وقبل الصواب فاطم اي اتم حيث لم يكن بدليل محي الولد  
 مشابهة بابه فانه لا يحتاج ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التنشئة اي تشبه الابن الاخ المنفوس بين  
 ابيه واخاه قال الفراء ابا نجا على لغة من قال هذا اليك قال في الموضع في الحواشي كذا فاس اخا انتم فظهر ان السمع ابا ن خطوا واخا عقبلين  
 واذا جاز اخا ن فاسا فبغني ان يكون همان كذلك ولما رض عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى بن من هذا ابوك واباك وابك فمن قال ابيك  
 او بابك قال في التنشئة ابوان ومن قال هذا اليك قال في التنشئة ابان والاب والاخ ولهم فصحى اولى من فصحى وهو المراد بقول النظم ونشأ  
 من فصحى اشهر وعدل الموضع من ما الى من لان الاكثر من ان يعود الى جميع الغلة وما يعكس ذلك والمراد بقصص من ان يلزم اخ من الاكثر  
 عن الامم في الاحوال الثلاثة غير من يحركات معددة عليها كقوله وهو ابو الفجر فاما له الجوهري وقبل روي ان اباها واما اباها فادخلنا في الجهد  
 فاقبلنا انشده ابن جني وعجز واما الاول وما عطف عليه لا شأماً من كل واحد منها يحمل ان يكون منصوباً بالالف بها فيلحق الفتح  
 ويحمل ان يكون معطوفاً منصوباً بفتحة مقددة على الالف الشاهدة اباها الثاني انه مرفوع في الضمير لانه مضى اليه فهو مجزئ بكنية  
 مقدرة على الالف والآخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خش حين قال له حاله وقد بلغه ان ناساً من اشجع في حال بشرين وهم قاتلون





مع  
هذا الجمع

الباء فواو من قبل الكسرين وبينهما باء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ولبعد ذلك اللفظ فخرج كل واحد منهما باء بين ضمة وكسرة فالواو الباء  
في مخرج لم يوجع في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم أو صفة ثلاثة شروط أحدها الخلق في ذلك الثاني فلا يجمع هذا الجمع من الإسماء خصوصاً ولا من ألقاباً نحو  
علاء بن ربيعة ولا من الأسماء المضافة إليها الثالث والذكر ولو حذف التاء الثمينة بالجر بينهما وهذا الثالث بالهاء الحذف أو من التاء بالالف كقول  
وجراء علي بن ربيعة فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المضافة وطلب المدح والوفاء بالجميل والجر دون الشرط الثاني أن يكون لفظاً مناسباً بينهما فلا  
يجمع هذا الجمع علم الموت نحو زبيب ولا صفة الموت نحو حاضن إلا بالجمع المذكر جمع الموت فلو كان نحو زبيب علم الموت كان هذا الجمع هذا الجمع لعدم  
ولو كان نحو زبيب علم الموت لما منع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث أن يكون لفظاً مناسباً بينهما لأن هذا الجمع مخصوص بالعلماء فلا يجمع هذا  
الجمع نحو واش على الكلب وسابو صفة القوس لعدم الفعل فلو كان واش على الرجل وسابو صفة الجمع هذا الجمع وجميع هذا الشرط واجبة في الاسم والصفة  
ثم بشرط في الأفراد كل ما عدا هذا لأن هذا الجمع يجر المصنوع الزائفة لأجله وإن يكون العلم غير مركب تركيباً استنادياً ولا منجهاً فلا  
يجمع المركب لا شيئاً نحو رقة محرم علماً انشاقاً لأن المحكي لا يغير ولا المخرج نحو معد كوكب ونحو سبوي على الأصح ضمها تشبيهاً بالمحكي في التركيب قبل  
يوزن مطلقاً وقبل أن يتم بوجه جاز ولا فلا وعلى الجواز في الخوض بوجه فهم من يلحق العلم بآخره فيقول سبوي يهون ومنها من يحدف ويبر ويغير ويغير  
وسكت عن المركب لا شيئاً فانه يجمع أولاً المضافين وثانياً الثاني في قولهم زيد علماً موزيد وفلان يبدو عن الكوفيين إجازة جمعاً ما قبلها  
علماً موزيداً وفلان يبدو بغير الدال فيهما ودخل في قوله علماً ما كان علماً على التوكيد نحو جميع فانه يجمع في جمعة يجمعون وأما صفة يجمع جمعاً بالالف  
والتاء وهي التي قبل التاء المقتضية بها معنى التاء فلا يجمع علامته وتساوية لأن التاء فيها التأكيد للمبالغة لا لفصل معنى أو صفة لا قبل التاء  
ولكنها اندمجت على المفضل فالصفة التي قبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرى ومذهب من المرند يقول قائم ومذهبه والصفة التي قبل التاء المفضل  
نحو أفضل هذه الصفات الثلاثة يجمع هذا الجمع كما يجمع بالالف التاء في قائم ومذهبون وأفضلون كإبن قائمات ومذهبات ففضلها أفضل  
يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور بمعنى جريح وسكران وكسول لا قبل التاء ولا قبل على ففضل لأن جريح وصبور ما يشترط في المذكر  
والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأجر مؤنثه جراء فلا يجر جريحون وصبورون وسكرانون وأجران كالإبن جريجات وصبوراً وسكراناً وجرراً  
فلو جعلت علماً ما جاز الجمعاً **فصل** وحلوا على هذا الجمع المذكور السالم أربعة أنواع لصيرت بالحروف ولست جمع فجميع ضمها في النظم بقوله  
وبر عشر وناوياً بالحق والأهلونا الوو عالون طلونا وأرضون شت والتسونا وبأية ففقد كلها ترجع إلى بعض أنواع أحدها أسماء جموع وهي الوو  
بمعنى أصحاب السبع ذو معنى صاحب قبل جمع ذو على غير لفظه وعالون اسم جمع عالم يفتح اللام وليس قبله لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم  
والعالون مختص بالعقل والخا صلاً لا يكون جمعاً لما هو علم فالدين مالك وشبهه الموضع هنا وفيه كثير لا أن جميع عالين على حقيقة الجمع ثم اختلفوا  
في تفسير العالم الذي يجمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري ذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء  
فقط وهم الأنبياء والمرسلون وعشرون وبأية وهو سائر العقول السبعين وكلاهما في التنزيل قال الله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون وعدنا  
مؤمنين ثلثين للبلد وأمنناها بغير قزم ميثاق زبارة يعني ثلثه فليكن بينهم الف تسعة الأختين عائناً فأطعام ستين منكم ثلثين دعوها ستين ذواتاً  
فأجلوه وهم ثمانية جلد أن هذا المعنى لا يفتح ويثبوتون فجاءه في التبع الثاني جوع تكسر يفتح فيهما بناء الواحد وأعرش بالحروف وهي بنون جمع  
ابن وقاس جميع الثلاثة بنون كإبن في التثنية إبنان ولكن خالف في تثنيتها لثبوتها في التثنية إبنان وأخرى بفتح الهمزة وأخرى بكسر الهمزة  
وحكى يونس فيها وفتح الحاء المهيأة وتشديد الراء جمع حرة ففتح الحاء أرض ذلك بجارة سود حرة كأنها الحرف بالنار وأصلها الحرة كإبنهم  
من قول الجوهري كأنهم حرة وعلى هذا الشكل المثال لأن بنون جمع بأعني أصله وهو ما من وأخرى جمع بأعني أصله وهو حرقاً وصاد من جمع  
الثلاثة بلا تكسر وبجاءه أن ذلك الأصل قد نزل وصاحباً منسباً وأرضون بفتح الراء جمع أرض يكونها وجمع هذا الجمع لأنه ربما يوزن في  
الاستعظام كقولهم رجلاً الأرضون إذ قام من بيني سد من خطب خوف أحواد منبر إلا أنه سكن الراء للضرورة ويستون بكسر الهمزة يجمع ضمها  
اسم للعالم ولاها وواوها فلو لم تتواوشتها وبأية بجاري على سنه ونابطة مستقام قوله فان هذا الجمع مظهر في كل اسم ثلاثي حذف  
لأنه عوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسراً ربيحاً بالحركات نحو عضه وعضين وأصل عضه عضه من العض وهو الكذب والبهتان  
وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضاً وقبل أصلها عضون فلو لم يعضه بعضه لعضه إذا فقهه ومن قول دوبر وابن من الله بالعقوى أي الفرق  
ضلي الأول لأنها ما تبدل له نصفها على عضه وعلى الثاني فلو تبدل له جميعها على عضها فكل من المضمير والجمع يردان الشيء إلى أصله وعرة  
وعرين فالعرة بكسر العين المهيأة وفتح الزاى أصلها عرى خلاها باء وهي الفرق من الناس والفرق بالضم المهيأة لأن كل فرقة تضرب إلى  
فرقة أخرى وبأية وشين والشيء يضم التاء المثلثة وفتح الباء الموحدة لجماعة وأصلها شوي وقيل شيء من شيت أي جمعت فلاها  
على الأول وواو على الثاني باء وأما التثنية الف هـ وسط الحروف فليست ما مضى على الأصل لأنها عند ذوق العين لا اللام من تاسبت وثبتت  
وجمع وقيل بل هي عند ذوق اللام إبن من ثبت ضلي الأول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بها وحاصل ما ذكره من حذف اللام ثلثه  
أنواع مفعول الفاء مفعول مفعولها مفعولها وعرة ومفعولها مفعولها فأكبر فاقه في الجمع نحو بينين وما كان

المغرب والمشرق

# مارون

وقد اكل النمل الذي جعته وادبها بالشاء فانما النمل يجرى ما يجده تحت الارض لياكله ايلم الشاء ولا يجرى بكثرة الجحيم ما يخفون من الشاء ويحسبون  
بعضهم الى العرب يجرى بسنين ويا بسنين وان لم يكن على الجحيم غشيق في لزوم الباء والحركات على النون متوزنة غالباً على لغة بنو عمرو وغيرهم من نبط  
لغة بنوهم حكاه عنهم الفراء ولا شغط النون للاضافة قال احدوا ولا على بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن على بن ابي رافع لم يسن الرواية بسنين بالباء  
والاعراب على النون وقال لصدة بن عبد الله الطغلب دعي من نجد فان سنيته لعين بنا شبيها وشيختنا مرة الرواية سنيته باثبات النون ولم  
شغط للاضافة وعلازمة نصيبه لغنة لا الباء والالف قال فان سنيته بجذف النون للاضافة وهذه لغة بني حارث بن ابي رافع هم روي عن الحسن اللام بالحركات على النون  
مع لزوم الباء لانها اخف عليهم ولان النون فامتصت الهمزة لو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كساير المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه  
وقوله دعي امر ومعهما ان كان من نجد وهم خطاب الواحد لفظ الاثنين على عادتهم وشيبتا بكسر الشين جمع اشبهت حوالا من الجحيم بالباء ومروا  
حال من مضى شيتنا وبعضهم اى اخذ بطر هذه اللغة وهي لزوم الباء والاعراب على النون متوزنة في جميع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان  
الباء اوسع من بابي الرواد وهو امر من قول النظم وهو يعنى باب سنيين عند قوم بطر ويخرج عليها قوله ربي عني عرندس ذي طلال لان النون خفيفة بين الفتيان  
الرواية ضاربي باثبات النون مع الاضافة الى الفتيان فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كما كسر لا بالياء والاعراب في النون للاضافة  
وقيل ضاربي الفتيان قد بانجهل ان يكون ضاربي الفتيان حذف الباء لانه هو ضاربي لانه لا بد له المبدل منه وهو ضاربين عليه فلهذا  
ويجوز ان يكون الاصل ضاربين فسر الفتيان فحذف المضاف وبقي الفتيان الباء على حاله ويجوز ان يكون الفتيان منصوبا بضاربين والاصل الفتيان  
بهاء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى البائين واسكن الباء الباقية وعرندس يفتح العين والراء المهملة وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سنيين  
المشددة النون في اطلاق بفتح الطاء المهملة ويخفف اللام المهملة المحسنة والمهنية الجبلية والفتحة بكسر الفاء جمع قبة وهي التي تختص من الادم  
والخشب للسيد ونحوها وقد بطل على ما يتخذ من البناء وقوله وهو يحجم وماذا ينبغي الشراء منى وقد جاوزت حدا الاربعين الرواية بكسر النون  
على انها كسر اعراب به قال لا تخش الاضغرة على بن سلمان ولم يفرق بين العفود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعراب في اخره كما يفعل في  
فتيان وقال الاعلم يوسف الشنفرى وهو في السنين والعفود امثلة من في المسلمين ونحوه لانه لفظ عفرع للعفود فهو شبيه بالواحد المذكور اعرابه  
بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل له في هذا البيت لجواز ان يكون كسر النون فيه كسره بناء ضرورة كما سيجي وبذلك صرح ابن جني فحصل  
في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما نحوهما المشار اليها في النظم بقوله ونون مجموع ومابه المثنى فافتح وقل من بكسره نطق ونون ماثي والمثنى به  
بعكسنا لاستعملوه فانبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع فلهذا الموضع عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف الباء على  
الفاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقولها يا ابنا ارقني القيدان فانوم لان الفاء العتقان بضم النون والقيدان بكسر الفاء اجماعا  
الذال المشددة جمع قد وهو لبرغوث بضم الباء وضمها بعد الباء لغة لئلا يفسد حكمها الفراء كقولوه وهو جدي بن ثور وقبل ابو خالد  
قطاة على احدى تين استقلت عشبة فاهى الالف ونقيب والرواية بفتح النون من احدى تين تشبه لحنى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة  
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الباء اخر الحروف وهو الخفيف في المثنى لحذفه وفيه وان الادب الاحوذى الراعي المثنى للرعاة انضبا  
لما ولى واراد بها جناحى قطاة بصفتها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشبة منصوب على الظرفية الزمانية والمثنى من القطاة  
ارفعت في الجوعه على جناحين فابشاهما الراي لها الالف ونقيب عنه وقبل لا تخش ففتح النون بالياء اجماعا بل يكون بعدها وبعد  
الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفى كقولوه لعن منها الجحد والعيتانا ومخير بن ابيها ظبيانا الشدة ابن عصفى و  
وغيرها بفتح النون في العيتانا الثنية صين واما ظبيانا بفتح الطاء المعجمة وسكون الواو بالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تشبه ظبي  
خلاداً لله وفيه وقبل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو رجل من بني ظبية هلك منذ اكثر من مائة سنة وظكلم الموضع ان الغنم  
يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنتين واثنين قائما محمولان على المثنى ولم افق على من صرح في ذلك اعتمد عليه ولا على  
شاهد اسند اليه ونون الجمع السالم المذكور ما حمل عليه معقولة بعد الواو والياء الخفة لان الجمع اقل من المثنى والكسرة جازية في الشعر بعد الباء كقوله  
وهو لا يصح خلافا للجري عرفنا جعفر وبنى ابيه وانكرنا عافى لحنى الرواية بكسر النون من اعراب وهو جمع لحنى معناه جعفر وجعفر  
وبنوا بيه ولا تشبه بن يربوع والاعراب بفتح الزاي بالعين المهملة والنون قبل الفاء جمع زعنفه بكسر الزاي والنون وهو الفصير واراد به  
الادعاء الذي ليس لهم اصل واحد وقوله وهو يحجم وماذا ينبغي الشراء منى وقد جاوزت حدا الاربعين بكسر النون وتشديد ما قبله واختلف  
داود بن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وناصب الموضع هنا فاستشهد به ولا على  
بالكسرة وثابتا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر اعدم الناس الباب الرابع من ابواب الباب المعجمة بالفتحة  
وتاء من بابين ولا فرق بين ان يكون معنى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فظ كهدات وهدات او بالياء والمعنى فظ كهدات ومسلات او  
بالياء دون المعنى كهدات ومسلات او بالالف المقصورة كهدات ومسلات او بالياء دون المعنى فظ كهدات ومسلات او بالياء دون المعنى فظ كهدات ومسلات او  
بين ان يكون سلب فيه بنية واحدة كضفة في ضفات او تغيرت كجدة ومجدات وجلى وجلبات ومجملات ومجملات فالاولى وسط

مرجع  
في علم  
اللسان





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]







مجلس العلماء

[illegible]

النظم









بحقيقة والخاص من انفسه الذائد وهو اسم فاعل من اجهز وهو المدفع والذمان بكسر الهمزة والميم وهو ما انزل الشخص حفظه ما وراه وبسؤال  
 والاحتجاج حسب نفع السبب ما خوذ من احسانهم بحسب منافعهم وبعدد ما عند المفاخر فالنفع المردوس فلهست من هذه القاعدة  
 المذكورة وهي انه اذا اتى انشا الضمير ليدل الى انفسا مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع نافي الانشأ وهو انشا الهمزة في النظم بقوله وصل  
 او فصل ما سلب في ما اشبهه في كنهه لمختلف انتهى كذا في خلتب احدهما وهي الاولى في النظم ان يكون حامل الضمير لهما في الانفصال والانفصال  
 عاملا في ضمير اخر عرفت منه مقدم عليه وهو ان النظم بقوله وقدم الاخص في انشا وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيضم في الضمير  
 الثاني الوجهان المتقدمان وهما الانفصال في الاصل والانفصال في المراد من نافي انشا البنية في فصلين ثم ان كان العامل في الضمير المذكورين مثلا  
 غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك انضم عليه بسببه كالحاء من قولك انضمض عبد سلبه او ملكه  
 والكاف من قولك لبيد فهدسا نيك ويجوز على جميع سلفي اياه وملكني اياه مسئلتان اياك ولكون الاصل ارجح لربان المنزلة الابر فالانفصال  
 فتبينكم الله انتم مكمها ان يسلكوها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وآله ان الله ملككم اياهم ولو وصل لكان ملككم  
 ولكن فمن الفعل لخاص من اجتماع الواو مع تلك ضمان وان كان العامل في الضمير اسما وكان اول الضمير مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف  
 محل الضمير سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجب من جبراه فمصدره مضى الى فاعله وهو اياه المتكلم وياه مفعوله هذا من الفصل ومن  
 الوصل قوله في حماه لئن كان جيتك لي كاذبا لقد كان جيتك حبا فيقتل الام في اثن موطنه للضم في لفه جواب انضم هذا هو المعنى لا انشا  
 لغيره وفي مفعوله لعل المصدر مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحك الاول بغيره والكاف في انشا الهمزة اضافة المصدر الى فاعله وجعل  
 الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اني معه بالضمير الثاني وهو الكاف من وصله لولفصله لكان جيتك اياه او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجب من  
 الوليك اياه ومن الوصل قوله لا ترجع او تخشض الله ان ادنى وافكره الله لا ينفك ما مونا في بالضمير الثاني متصل ولو فصله لكان واقفك  
 لياه وان كان العامل في الضمير في فصلنا ناسخا من يظن نحو خلتب فالاارجع عند الجمهور الفصل لا ترجع في الاصل حتى يجر الفصل قبل دخول  
 للناسخ فيخرج بعده وهو المراد بقوله النظم غيري لاختار الانفصال كقولهم لحي حسبك اياه وقد ملكت ارجله صدر ذلك بالانفصال والآخر انتهى مفعول  
 بفصل هذا في نفس حسبك او بعده وما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال لامنادى سقط من حرف التداء فكتا العطف والارجاء النوب  
 جمع رجا كسوف الانفصال جمع ضيق بكسر الضاء المجهدة وهو لحد والآخر بكسر الخاء وفتح الحاء المجهدة وهي لحد ايضا فهو عطف المتشابهين على الآخر  
 والشاهد في حسبك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجع عندنا ناسخا من يظن وانظر اوجه الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال وانشا  
 لاختار وجهه ان الاصل الانفصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ بر بكم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امر بولنا لانه اذ نزل لا كسنا  
 المسئلة الثانية من مسئلتين المستنبتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان واحكاما وانها سواء كان قبل ضمير ام لا وبذلك فاد  
 المسئلة الاولى نحو لقصدي كنهه او كانه زيد مجوز في ايهما الوجهان الانفصال والانفصال وفي الارجع من الوجهين لاختلاف المذكورين في الارجع نحو  
 فالارجع عند الجمهور الفصل وعندنا ناسخا من يظن وانظر اوجه الوصل في وجهي ما سبقت وكلاما واراد ومن ردد الوصل الحديث وهو قوله صلى الله  
 عليه وآله لعل لطلب ان يقتل ابن عباس لجرأته النجاشي ان يكتفن سلطان عليه ولا يكتف فلا يهلك في قتله ومن ردد الفصل قوله وهو عزير الله  
 بن ابراهيم بينه الخ وحي لئن كان اياه لقد حال بعد ما عرفت المهد والاشنان قد يغير ثم شرع في محزنة لقب المقدوني في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير  
 السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المقدم على الضمير الثاني في غير عرف اى في غير عرف  
 الفصل لا نزع الانفصال في تقديم الاخص في تقديم غير الاخص في الانفصال وهذا مفعول النظم وقد من شئت في انفصال نحو اعطاه اياه واعطاه  
 اياه فان كلا من ضمير الخطاب المتكلم اخبر من ضمير الخطاب اعطاه اياه لان ضمير المتكلم اخبر من ضمير الخطاب اعطاه اياه او اضمير الخطاب اعطاه اياه  
 فتقدموا لاصل اياه الباطل اياه شيطانا والمعنى ادى الباطل الغم ان شيطانا واجاز المبروك بين القدماء بتقديم ضمير الاخص مع الانفصال نحو  
 اعطيه لولا ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم يقع التاء المسئلة اى من هنا اى من اجل انجي الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا انفصل  
 الوشبة بان يكون المتكلم او مخاطبا وفائب لا يصدق ان المتقدم منها خارج والى لك انشا وانما بقوله وفي انشا الوشبة الزم فضلا نحو قول  
 السيد ملكني اياه وقول السيد لبيد ملكك اياه وقول السيد اذ انضمض انتم ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الانفصال ان يكون  
 الاخص في فصل الوصل ان كان الاضافي ضمير القبيح واختلف لفظ الضميرين فكبر وانما وانما واذ انشبه وجها وهو ان النظم بقوله وقدم جميع  
 القبيح متصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف كقوله لوجهك في الاضافي بوجهه انا لهما فهو كرم والى فقط بمعنى شاشه وطلبا لغير وجهه متصلا  
 تقدم ضمير في الجواب باللام قبله ووجهه بمعنى حسن وسور مطوف على ليط وانما فعل لاثنين او كما قيل في الثانية الرابع الى بطونهم وانما  
 ضمير لغير الرابع الى السيد وان جوصلا والاكثر انا لهما اياه بالانفصال وهو مجزى اتباع فاعل انا وكره في انشا الهمزة والضمير من ضمير المتكلم  
 في ضمير الخطاب لا يباكر به فيهما الاختلاف المذكور في انشا مدلول الضميرين فلا يبال في ذلك ولا في انشا في وجه الاختلاف  
 في ضمير القبيح لانه من مدلولها نحو ما رددت في اعطيهما او اعطيهما واما في اختلاف لفظ الضميرين من ان لا يمتثل لفظها فلا بد من

مع اخيه بك الحرة و  
 سكنوا الحاء الملهمة  
 مستدرا

مستدرا



والضابط

[illegible]







الزكاة

باب العلم

ما منع كذا الاسم من قول كذا حدث فكذا كان اللقب صفلا الاصل مقرونا بال كذا رونا الرشيد ومحمد الميرزا فلا يفتنا الاول الى الثاني فلو كان  
البرزوف وجوز الانفاذ مع المانع هو قول الكوفي والاصح والاشبع اقبول الانفاذ اكثر وجهوا والبصيرين يوجبون هذا الوجه وهو  
الانفاذ وجوب الانفاذ بوجه النظر من حيث الصانع والاشباع اما الصانع فلا والواضحة الاول الى الثاني لزم انفاذ الشيء الى نفسه بيان الملاحة  
ان الاسم واللقب لهما مكانا واحدا فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالمراد مثله لوجوب معايرة المتضاهين كما  
الصاع من العرب فهو قلم لرجل فخم العبد بن ابيجور لم يعبان هذا يعجب عيان بغير اضافة ولا لفظا ولا عينا بالباء واوجب عن الاول بان من اضافة  
المسمى الى الاسم فمضى جاني بعد كذا بالاضافة جاني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول والمسمى الثاني الاسم لان الاول هو المعنى لا اللفظ والاشياء الالهية  
انما هي للمسمى ولزم ان يفسد الثاني بغير اللفظ واوجب عن الثاني بان من اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالمراد مثله لوجوب معايرة المتضاهين كما  
وجوز الانفاذ في غير ما اشار اليه الناظم وان يكون من غير ان يضاف حتما ولا اشبع اللزوم وما ذكره من انظر على القول بوجوب الانفاذ في مثل  
في حال الانفاذ على القول بغير اشتراط الزام فاما جواب الجواب الموجب **فصل** العلم الجنب الموعود ذكره اول الباب اسم يعين  
مناه بغير قيد يعين في الاداء الجنبية اذ في الاداء المحض وبذلك ينفرد العلم الشخصي بقوله في تعينه يعين في الاداء الجنبية اسما  
أجز من الجاهل وهو اشارة من قوله في تعينه الجنبية في قوله الاسماء من اشياء الالهية الاسماء الجنبية في قوله العلم هذا العلم هذا  
جنس في قوله في تعينه يعين في الاداء المحض وهذا اسما مقبلا فيكون في تعينه يعين في تعينه يعين في الاداء الجنبية اسما  
في الاسماء الغريبة المحض المستفاد من الاشارة الى الجنب فان قيل كيف تقول هذا الاسماء من اشياء الالهية واسماء الجنبية واسماء الجنبية واسماء الجنبية  
الوضع على الجنبية فاذ اشترط ليه فانما يفهم بذلك الفهم من حيث هو معروف معلوم الاشياء الاسماء الجنبية فالبسبب في ذلك هو ان هذا الجنبية  
فانما يرد هذا الاسماء الذي سمعنا باسمه وعرفنا شابهة ولا يزيد ان تشير الى شيء قد عرفه بعينه كزيد ولكنك اردت هذا هو كل واحد  
من امته له هذا الاسم في هذا العلم الجنبية في العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمنع من دخول الالف في الالف الاسماء كالاقبال  
الزائد يمنع من الانفاذ فلا يقال اسما منكم كالاقبال فذلك لان تضادها في الشيع والاشياء في الشيعين لان المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين  
على معرف واحد ذلك ما موزنا الشيع ومنع من العتق وهو التثنية فلا يجزى الكسرة ولا يتون اذا كان ذات سبب مع العلم كالتأنيث للفظ  
في اسما وشالدة وكذا في الالف التثنية في جانا بان وكوزن الفعل في ثبات او برعلا على ضرب من الكمال والاف في بالمد وهو جونا كبره لوانه فيكون  
الشعب دون الكل في شبه من الشعب طوبى الخا لاختلاف صياحه في شبه صياح الصيها قاله الكمال لا يجزى فان ذلك في  
الفعل في المتضاهية فلفظ العلم مجموع المتضاهية والمتضاهية الالهية قلت اجب عنه بان اعلام الجنبية الانفاذية يعبر على جزئها الثاني حكمه بالانفاذ  
صحة قاله لا يما بيني يمنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسما مفسر بل المفسر ويبطل به وبان في الحال عنه بلا متع فيها كما تقدم في المناهية في  
وهي اسما لغير ما لزم وهذا اسما مقبلا في شبه النكرة من جهة المعنى لانه شايخ في امته وجامع لا يخفى به واحد دون لفر كان النكرة فهو جيل  
كان فظهر من كلامه اول ان علم الجنبية من جهة المعنى لا من جهة اللفظ بال الجنبية والفر من لفر بين علم الجنبية واسماء النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما  
من جهة الفرقين وهو في مقابل المعاملات النكرة واسماء معاملة المعرف ذلك على اقرن مدلولها واللازم الحكم في الاثر يستدل  
على التوفيق والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن بطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن الواقع فاللفظ  
الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس اسما والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس اسما وهي من حيث خصوصها وعمومها تطبق على كل فرد من افرادها  
وبالحاصل ان اسما موضوع للخصبة الذهنية من حيث هي من غير اعتبارها بها اصلا واسماء موضوع للخصبة باعتبار احتضارها في الذهن هو  
ينبغي لتخصيص اسم فلفظ النظر عن افرادها وبغير علم الجنبية اسم وكيفية ذلك مستفاد من قول النظم ووضعوا البعض الجنبية علم كمال الاشياء  
ومع **فصل** مسمى علم الجنبية في النوع احداهما هو النافي لا يؤول في المواضيع كالشيع جميع سبع وهو ما لزم ان يثبت في جميع حروف  
متساوية لاف في السبع كاسماء الاسماء وكنت ابو حارث وشالدة للشعب ككتب ابو الحسن وابي حمزة للذنب واسماء في الالف والاشياء في الالف  
عرب كنية للعرب واسماء في الالف النوع اشار الناظم بقوله من الشام عرب للعرب وهكذا شالدة للشعب النوع الثاني اصحاب قولهم  
كبان بن بيان بن نوح ولها وقد بدل الالف المشاهدة للمعنى والعين وهي الذات واللفظ من غير ادم كطاب بن طاب بن لا يعرف ولا يعرف ابوه وقد  
الحكم لابن سيدة ما اورد في اي بنه هو صاه اي لفظ هو وهو من اسماء الاخذ لان الجمل مستعينة خفية لاهية بينه وبين هان بن  
بيان اسمان ولان لادم عليه السلام وبما لا يعرف صلف من علمه وصل بفضل ولقي المضاء بفتح الميم والفتحة المعجمة للفرس وابو الفضل  
بفتح الدال المهملة وسكون الفين الجوز وفتح الفاء ممدود والاف لان العرب اذ سمعوا انافا قالوا بالالف الفاء ولها فغار اي شبالا  
له ولا في المعنى كلها لا انطبق ولا يكون قال الموضع في جاشي التمهيد كان العرب جبل هان بن بيان لادم الشعوب بحقيقة والاف  
لغيرهم عن حجة من غير لفظ الا في النوع الثالث امور معنوية ككتابا على السبع معنوية التثنية بفتح الجيم كمنصبه ثم استعملوه مكان بفتح  
بدلان في اللفظ بالفضل والمعنى بانه الله من السور فالزبان ودد جبل على الملازمة للانفاذ في الموضوع في الجامع الصغير وكبان بفتح الكاف

العلم الجنب الموعود

كنه

والدبر

وكن



عبد الرحمن بن محمد



[illegible]







عليها حرف غير يريف على صحة المعنى وأثبت الالفاظ على المعنى والفاعل والمفعول موصولا حرا خلافا لما ذكر في المحذوف ومن وافقه وبرهانهما لا  
نزل بالمصدر وانما الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المنقرير والضمير يعود الى الاعلى الاسماء واجاب الماذن عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف  
وذكر بان محذوف الموصول مكان لا محذوف في غيرها الاضوية وليس هذا منها ولا حرف شريف خلافا لا يثبت الاختصاص وهو الثاني قول الماذن وهيها ان  
الواصل بخطها ما نحو قوله الكتاب كما خطها مع لجامه من جاء الرجل وهي مع لجامه معرفة انما فاعقول مع المشتق كان ويجاب بالفرق بينهما مع المشتق  
على الفعل بقوله لان المشتق في نفسه الفعل مبطو عليها خبر وال معرفة لا يعود عليها خبر وانما نقل الاعراب الى ما بعد ما تكون على صورة الحروف بل  
على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا مشط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب باختصاص الزايم في ذلك  
ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطل ذلك مستقما من قول النظم وهكذا وعند طي قد شهور المشهور عنهم يتاوها على كون الزايم قد شهور  
بالحرف الثالث لغيره ويصحب صاحب خراسان الضام في ذلك بحال الجرفان السميع كقوله وهو منظورين بهيم النفس في ما كرم من غير ان لفهم في حقيقته  
من ذي عندهم ما كاتبا فيني وادابا له وهو لا يفتح في كاتبة الحذف هو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يبارضه مطاوع المشهور عنهم لغيره فادها  
وان وضعت على مشي اجمع وتذكرها وان وضعت على مؤنث كقوله وهو من شأن الرجل الطائي فان الملاءم ابي وجك ونبي في جوفت وودع طوب  
فان بدو مفردة مذكورة مع انها اضافة على البشرو هي مؤنثة ويجعل انزاعا معنى الغلب هو مذكر والحذف هو مؤنث والطعن في طوب البشرو اذ ابنها بالجمع  
وقد توثق وتلقن وتجمع عند بعض على ففولة المذكر وفام وفي المؤنث ذات فام وفي مشي المذكر وفام وفي مشي المؤنث ذات فام فاستأجمع  
المذكر وذو فام وفي جميع المؤنث ذات فام من حكاية ابن المتري في الاصول عن جميع لغة على الاطلاق وبعبارة عنصوفي المغرب وانه في ثبوت ذلك الحكم  
على الاطلاق ابن مالك في شرح الفهمل فقال واطلق ابن عصفور القول بثنيتها راجعها قال الشاطبي المردود عليها انما هو الاطلاق في جميع لغات  
ولما كون ذوون في جميع وثبوت عند بعض على هو ثابت انتهى قال الفراء في لغات الفراء ورد قالوا هذان ذواتان وهؤلاء ذواتان ويجعلون مكانا  
التي ذات ويرضون الماء على كل حال وفي ثبوتها ما نانا وذا ناعرف وفي جميعها هؤلاء وذات نعرف انتهى ابن السراج وابن عصفور وابن مالك  
كلهم على بعض على ذات المفردة وذات الجمع مضمومتين على انهما موصولات مستقلان مراد فان للمعنى الاول في الفهمل وقد براد في اللام  
ذات وذات مضمومتين مطلقا وفي النظم وكالتي اقبلهم ذات وموضع اللام اذ ذوات كقوله وهو يميل من بني على كمال الفراء في لغات الفراء  
اعرابا من على يميل ويعول بالفضل فوضلكم الله ببر الكرامة ذات كرمكم الله بغير ذات على الضم وتثنية حركة الهاء الاخرى الى ما قبلها وحذف  
الالف فكنت الماء والفضل يعلق بمحذوف اي اسلكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل كانه يثبتي في قوله الله والفضل بضم  
على بعض في الرزق فالرؤى في الموضع في قوله وهو ربه جمعها من بني موارف وذات بهضن بغير سائل في ذات على الضم والماء في جميعها للثبوت  
المذكورة في بيت قبله والابن في تقديم الهاء المشارة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع نافذ واطل في اذ ذواته بغير ك الواو وانفتح ما قبلها فغلبت  
الفاء وجميع في اللغة على ان ذوات الالف والواو على النون فصلا او في ثم قلبت الواو اياء فصلا ابني ونجمع ابني على ابني والوارف جمع ما فذات من غير السهم  
شبه النون بالتهام في سكونها وسائر النون بفتح السين وحكي في ذات وذوات اعربها بالحركات اعربيات وذوات بمعنى صاحبته وحكي  
حكي الاول ابو حنيفة في الارشاد وحكي الثاني ابو جعفر في الخناس لجلي واذا اعربوا نونا لعدم الانفاذ فقول جابني ذات فامت وذايت ذاتا فامت  
ومررت بذات فامت بالحركات الثلاث مع النون ونقول جابني ذات فم بالرفع والنون وذايت ذات فم ومررت بذات فم بالرفع والنون  
جاء ونصب الالف في الموضع في الحواشي واما اذا فطر موصولا لثمة امورا حدها ان لا تكون للارشاد لانها اذا كانت للارشاد تدخل على المفرد  
من هذا الذاهي في الثاني والمفرد لا يصلح ان تكون صلبة لغير ال والامر الثاني ان لا تكون ذاملا لفاء والفاء على حين احد ما حكى في الآخر  
حقيق فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك لانها يندبرها مركبة مع ما في نحو ما ذامنت فبصير ان اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب  
على المفعولية تصنع في القدر برأيي تصنع كما قد رهاك اي مركبة مع ما الاتهام في محل من قال لسائل عن شيء عما ذامنتك والغند  
عن اي شيء تشل فثبت الالف من النوسط في اسم الاستفهام بالتركيب لولا ذلك لحذف الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها  
جاء وحذف عنها النوسط فاعلم بغير ثبوت ثلوث فراق بين ما الاستفهامية والموصولة نحو ما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للثبوت  
وصفبت الموصولة غير المحذوف لوسط الالف لكان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والاعفاء الحقيق ما ذكره بقوله ويجوز الاعفاء عند  
الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديمها ذائنة بين ما مودعها فكانت قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء  
وسكت من الاعفاء دافع من لمنع ابد البقاء وضل غيرهما ان يكون من ذامركين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابيها ما فخص الجليل  
مع غيرها اكثر واحد يكون ذلك لظهور انها ما يجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذائنة ومن مفعولا في نحو ذامركين وذاك  
ان يجوز ان يكون من ذامركين فالق المعنى هو مفعول النظم ومثل ما اذا جدم الاستفهام او من اذا فلف في الكلام والامر الثاني ان يثبت  
استفهام بايا فاقوا من البصريين او من على الاصح عندم لان كلامنا للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما جاد في الماضيها من الاء  
بخلاف من فانها لا ايهام فيها لاختصاصها من بعض فلا عجا ان يبينها وكلا السبلين ضعيف الاول فلان بغيره ادوات الاستفهام

الالف في

# في المصطلح

كما في الابهام فلا خصوصية لاحد من دونها اما الثاني فلان ما يخصه بما لا يصلح كالنقص من اجل ان يقال ان ما لا يصلح اوسع دائرة من جعل  
 والمرجع في ذلك الى التامع وكلامه اجمع فالاول كقول السيد بن ربيعة العامري الاشبالان المراد ما لا يصلح ان يفتقر الى صلابة وبلل انشده  
 سيبويه فامسده وهذا اسم موصول خبره وجعله يحاول صلته والعايد محذوف ويحاول بطلان الغيبة فيكون النون وسكون الحاء المملة اصله المذوق  
 يقال فحق فلان غيبة اذا مات والمراد به هنا النذر والمضي الاشبالان المراد ما لا يصلح بطلان بطلان بطلان في الدنيا انشا اوجبه على نفسه فهو يجهل  
 في فائه ثم في مصلح الابل والاشبالان في قوله وهو من غير ابدال كذا قال ابن مالك لو امكنه بطلان الصلة كما قال النسي لان قلبه لكان انشا  
 حزين فمن يفتقر الى النسي انشده ابن مالك فمن سنده وهذا اسم موصول خبره وجعله بمنزلة الصلة والظلمة عن جميع ظلمة من مظهر اذا انشا والكون لا  
 يشترط في موصولة فاعرف وكلاما الاستفهامية وانما في قوله وهو من يدين مفرغ ليجري عدس ما لعلك اماره امنيت وهذا الجملتين طلبتي في  
 ليجزى ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم تقدم عليه ولا من ومجمل في صلته والعايد محذوف وطلبتي محذوف مطلق خبر المبتدأ اي التي تجمل في طلبتي محذوف  
 معشر البصري ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان هذه النسيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدأ وطلبتي خبره وهي جملة اسمية وتحتل حال  
 من فاعل طلبتي المستغنية عن مقدمه على املها وتقديره وهذا المطلب محمولك وعلل في فتح العين والذال والسبب المملات اسم صوت لغير البصل وعبا  
 هو ابن باد بن في سفيان وكان يذهب بكنه هو حتى كنه على الجمل فاعلم في الزعمه بانفاده فستل انامله امال صفة فكل في معونه فامر بالوجه  
 فخرج قد علم له بصله في كنه فافتقرت فقال عدس ما لعلك اماره البيت واماره بكنه المرفق اي امره لا يفتقر الى الاشارة بذلك عند الكوفيين  
 بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يعمل عندهم موصول نحو وما نالك يمينك بامور قالوا ان تلك موصولة ويمنك صلته اي ما التي يمينك  
 عندنا ان يمينك حال من المشار اليه ومن الموصول عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله امرت البيت اكره اهلها واحذر من لقائهم بالاضائل  
 كانه قال انت التي اكرم اهلها فاكم صلة البيت ومنها الاسم ايضا نحو قوله با دار صبة بالعباءة فالسند في العبادة صلة للدار صبة ومنها النكوة او  
 بعد الجملة نحو هذا رجل ضربه ضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو جعفر النكت المحقق في الاشارة والله اعلم  
**فصل** في تفرقة الموصولات الاسمية فانه كانت او مشركة او صلة اصلها بالانفصال في معنى ما لا يصلح من انشدها في قوله ما لان الظلمة  
 من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئية النافذة وكما لا يقدم الصلة على الموصول لا يندفع معها اعلها لانجزها واما نحو وكانوا في الزاهد بن  
 مشلق محذوف دل عليه صلة ال وكانوا زاهدين فيمن الزاهدين وينتمى الموصولة الى الاسم من الموصولات المحرقة بان الاسم لا بد لها من صلة مثله  
 على غير مطلق لها في الاشارة والذكر وفروعها بخلاف المحرقة فان صلتها لا يندفع فيها فاصطفا ما قبل ان قول النظم وكلها نائم بعد ما صلت على غير مطلق  
 مثله بهم الموصولات الاسمية والمحرقة وهذا الضمير يسمى العايد لمرءى الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة الضمير  
 لفظا ومعنوا وان خالف لفظه معناه بان يكون مفردا لفظا مذكرا او بدعا خبر ذلك محذوف وما في العايد وجان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ونهيم من  
 يتبعك اليك ومراعاة المعنى ونهيم من يتبعك اليك ما لا يصلح من طابقة اللفظ للضمير من سالك ولا نفل من سالك او في نحو من هو حراء  
 انك في غير ما في المعنى ما لم يندفع المعنى سابق فيختار مراعاة كونه وان من الفنون من هي وضعت ليهي الراي في طلبها ونصوح وقد يختلف الضمير الى  
 الاسم الظاهر نحو ولت التي في وجه القاطع الاصل في وجهه ونحو سقا التي ايضا لا يحسب اذا ايجها والصلة اما جملة فانه اسمية وعلية وتلك  
 ان تكون جبرية وهي الجملة للصدوق والكنة في نفسه ما من غير نظر اليها فانها لان الموصول وضع وصلته الى وصف الخفاف الجمل نحو جاء الرجل الذي  
 قام ابو موسى من شرط الجملة المنقولة بها ان تكون خبرية معهودة للخطاب لانك انما تاتي بالصلة لشرف الخطاب الموصولة بهم بما كان يعرف قبل ذكر الموصول  
 من انما يندفعون الصلة الا انما في الضمير وهو النظم فيمن ايجها لذلك فاعلم بوجه كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك  
 عمدة شخص قام ابوه واليه نحو ضمتهم من الهم اي الصبر ما غلبهم اي التوكل فيهم اعظم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اردت به معهوده فمعه  
 نحو واذا نقول لك انهم الله عليه وان اردت به ليجزى فمعه كل نحو كئيل الذي يعق وان اردت به النظم لعل صلتها نحو فادعي الى عينه ما اوحى ولا  
 يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما فاعل لفظها معناها كعبتك فلا يقال جاء العبد الذي بعثك فاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية  
 وهي ما لا يوجد وجود معناها في وجود لفظها امكانا وفيها كاضرب ولا تضرب فلا تقول جاء الذي اضرب ولا تضرب لان كلا من الانشاء والطلب  
 خارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم منع الوصل الى النسيه وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في النسيه  
 من الابهام المتأني للبيان فتكون مستثناة من النسيه كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم من لا يبطين وقبل لا  
 استثناء فيها اما النسيه فلا ينافي في الحالة الاستعلاء ولما الضميمة فلان الوصل انما هو جملة الجواب مخبرية وجملة القسم تاليف  
 بها الجواب التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لك فقام اوصى ابوه فقام لان فيه استعلاء ان كان خبرية فمعه مستدعية  
 واستعلاء حتى من غير تقدم مغنيا واجاز الكسائي الوصل بالامر النهي في المانف بالنداء بما لفظه خبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الاصلاح بينهم  
 ويشترط هشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفائدة فهي ثلاثة الاول والثاني والثالث المكافى والمجاور والمجوز والثاني  
 والمراد بالناهي ما يفهم بغير ذكره ما يملق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار وعلفها باستغفر محذوف وجوبا وبذلك اشياء الجملة

الضمير

الخط

بخلاف المتأخرين من جوار الذي مكانا الذي يلبس فلا يسميها الا بذكر متعلق خاص جازا لذكر عنوان فنقول جاء الله سكن مكانا والى ذلك  
 النظم بقوله وجله اوشبها الله وصل بر والثالث الصفة الصريحة اي لها اصل للوصف وهي التي لم تغلب عليها الابهة لان فيها معنى الفعل ولذلك  
 علمت على وجه عطف الفعل عليها وعطفها عليه بخوان المستدقين والمستدقات والفرق والفرق فيها معنى فذبح او ذبح وبذلك اشبهت بحلة  
 وتخص الصفة الصريحة بالالف للام والى ذلك بشيرون النظم وصفه صفة مسلة ال ككتاب بغيري انفاقا وحسن على قول ابن الملك ونقصه  
 وعينت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفة المشبهة باسماء الفاعلين انتهى ومعنى المصنف في الغفران ان الدخلة على الصفة  
 حرف مرفوع بخلاف ما ظلت عليها الابهة من اصفات كايضا مذكرا لعله فان في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الارض ثم غلب على الارض لاسمائه  
 وليرجع مذكرا لعله فان في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الارض لاسمائه فانما غلبت في الاصل الابهة من اصفات كايضا مذكرا لعله فان في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الارض ثم غلب على الارض لاسمائه  
 في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكت فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على كايضا مذكرا لعله فان في الاصل وصف لكل مكان منبسط من الارض ثم غلب على الارض لاسمائه  
 الدليل على ان هذه الاسماء استعملت منها صفة الوصفية انها لا تجري صفات على موضوع ولا فعل على اعتبار ولا تفعل بغير انما هي فلا يوصل بها الى  
 لعدم شبهها بالفعل وقد توصل الى اختيار كقولك وهو الفزد في خطأ بال رجل من يفر عنه هجاء بجزيرة عبد الملك بن مروان ما انت بالمعنى  
 الدخول كونه ولا الاصل ولا في الراجح كقولك فادخل الى من يفر من هو فعل مشتق من الفعل وحكومت نائب الفاعل مرفوع بوجه لا يخصص  
 عند ابن الملك بالضرورة بل اشار الى ذلك بقوله في النظم وكما يجرب الاضال قل وهو اختيار ثالث المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا  
 ويجيزونه بغيره وبضرورة فالقول بالجواز على قول ثالث والمدرك مختلف فابن الملك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشعر ولا يجد  
 عنه خلاصا ولهذا قال لا يمكن من ان يقول الموضع المجوز ويرى ان الضرورة ملجاء في الشعر لا يجز في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر لا فلام يورد  
 والكم يفتضون الحكم بغيره للفضل بينهما والاصل المحسب لجدل بعضه في شدة الخصومة فحصل مجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او  
 ضد الابهة ولم تكن صلة ال فالاول كقولك نحن ال فاجمع جوعك وجهم اي شي لا يحرزوا بالتحاجة والثاني كقولك بعد المشاء والى اي  
 بعد الصلة التي من فظا شأنا كبت وكبت وانما حذفوا اليه هو انها بلغت من الشدة مبلغا تفاصرت الابهة عن كنهه ويجوز حذف العائد  
 المرفوع بشرطين اذا كان مبتدأ خبر مفعول وكان خبرا عنه بغير فلا يحد في جوار للذان فاما او ضربا بالابهة للفصول وكنا فاعين لانه غير مبتدأ  
 فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث مفعول ففواعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحد فان ولا يحد في جوار الذي هو يقوم او  
 هو في الدار لان الخبر بغيره لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف المضمير المنفصل المفيد للاختصاص ليرد الى لعل على حذف  
 اذا الباقى بعد الحذف للضمير جملة اوشبها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك  
 اشار النظم بقوله وايا ان يجمل ان صلح الباقي لوصول بكل جملة الخبر المرفوع فانه لا يصلح للوصل على حذف ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغير  
 فاقى نحوهم اشتد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو شد ذلك المبتدأ هو العابد وخبره مرفوع وهو شد فقبر اي نحو هو الذي في السماء  
 آلة فالخبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي في السماء هو العابد وخبره مرفوع وهو شد فقبر اي نحو هو الذي في السماء  
 في السماء اي وجوده فيها ولا يجوز تقديره المبتدأ محذوف عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة خالية عن العابد ولا يفتقر تقدير الظرف  
 صلة والى ذلك ان الصلة المستترية وتقدر في الاصل المصطفى كالتعظيم لا بد ان من الضمير العابد متعين وفيه بعد جمل من يفتح قال في المعنى  
 ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمفعول الخبر وبغيره سواء تقدم المفعول على الخبر وهو الذي  
 في السماء الله واخر نحو قولهم ما انا باللك فالتلك سوء حكمه الخليل وبسبب من شرط الطول لا سيما زيد فانهم يجوزوا في مبتدأ ارفع ان يكون  
 ما هو قوله وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا تقبل ذلك هو زيد فحذف العابد وجوبا ولم يطل الصلة وهو مفسر وليس بشا وذلك  
 لانهم زلوا الابهة منزلة الاستثنائية فناسب لا يصرح بعد الجملة فان قلت لا سيما زيد فالتلك الصلة فلا استثنائية لطول الصلة بالفت  
 كقولك ولا سيما زيد فالتلك خبر مبتدأ محذوف تقديره ولا تقبل ذلك هو زيد فحذف العابد بطول الصلة بصفة يوم وهو بداره قاله الموهج في  
 المعنى والى شرط الطول اشار النظم بقوله وفي الحذف بالضمير اي يقتضي ان بسط وصل وشذوذ في بعضهم وهو مجوز بغيره وابن ابي  
 اسحق من انا على ذلك احسن بالرفع وشذوذ في غير الابهة والضمير في العباد مثلا ما بوضعه برفع موضعه او الذي هو احسن والذي  
 هو بوضعه وشذوذ في غير الابهة لا يفتقر الى ما سبقه ولا يحد عن بسط الجمل والكرم اي بوضعه ونسب بالبناء للجهل من قولهم ضمنت مجاملك  
 اعني ضم اهلها ويجوز بفتح الباء المشاء عند كسر الجاء بمعنى جرد والمعنى من يفتقر للحصول للمجد وبغضه جدا ناسله فلا يتكلم بالكلام الفاحش  
 الذي هو مفسد ولا يحد عن طريق الجمل والكرم والكوفون لا بشرط في حذف العابد المرفوع استقالة الصلة وتعيين على ذلك الموهج في  
 الاية واليهت نحوها وشبهه النظم الا ان جعله طلبا لافعال وان لم يسقط فالحذف في مجوز حذف العابد المتصور اذا كان متصلا بمتن  
 فعل او وصف غير صلة الالف للام فالفعل نحو يعلم ما يستر وما يعلن اي يستره ويعلنه ولا يفتقر في ما هذه ان يكون موصولا لابهة  
 لجواز ان يكون موصولا لغيرها والتقدير يعلم سره ولا يستره بل يستره فاجاء مصرا في مكان اخر نحو قوله يعلم سره ولا يستره فاجاء مصرا في مكان اخر

وتأصبغ



# في الموصولات

حذف العابد المتعبد ان يكون متبعا للرب فلا يكون غير متعبد له بحرفه منجواب الله اكرهته في اوه فان العابد احدهما لا يثبت فالابن عصفور وغيره  
 الموصوف للحوادث وفيه نظر فان لم يكن العابد احدهما لا يثبت لا يسمي موصوبا ولا محجورا والنتيجة شرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في محجور الله كانه  
 زيد على الاصح والوصف محمول على الله مولى بك حذف فاحذفه قال في غيره نعم ولا ضرر بما موصول اسمي موضع رفع على الابتداء وحذف خبره  
 والله مولى بك صلة ما والعابد المحذوف متبوع بالوصف المتدبر الله الله مولى بك حذف فاحذفه الله اياه اكرهته لانه متفصل وحذفه بوضع  
 اليه بالمتفصل وهو متبوع للمصدر من التخصيص عند البيانين والاهتمام عند التخييل وانما حذف متفصلا من قوله وما رزقناهم بقفون والا  
 ورفقناهم اياه لان تقديره متصل بالرب من انصاف الضمير في الحديث الرتبة في الغيبة وهو قبل ويجوز ان يكون الله اياه فاضل وكأنه اسد لان اسم ان و  
 كان الشدة بين المحذوف الاشد واذ ان يما بين احد ما لا يثبت من الجملة وهو ان والثاني ما يثبت بها وهو كان او الله انا الضار به لان الوصف له  
 الاكث اللام واسمها الغيبة والتخصيص ان كان مذكورا بدل على اسمها نصا فاذا حذف الضمير فانه هذا الضمير وهو مبتدأ التخصيص على اسمها نصا  
 وانما هو عابد على الله كما يثبت العطف بواو العابد الى انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف الضمير ان العابد المتبوع بالوصف المرفوع بالان  
 عابد على غير كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عابدا على ان يجوز جازي الضمير بذا مشع حذفه لما تقدم من التعليل وحذفه ما المستتر المحوي  
 محذوف عابده ولو لم يلج لوصف بلاك حذف العابد الى ان المتبوع بالوصف ما تامة والمستتر في السبب الممثلة والغاي والراي محذوف اسم الموصوف  
 خبرها ان كانت محذوفة وانما بالبناء للفقهاء مشاء بحيث فاجعلها محذوفة والمستتر المحوي محذوف عابده ولو قد حذفه صغرها  
 الكدد وحذف متبوع الفصل كثيرا لان الاصل في العمل الفعل كثر تصرفهم في معوله بالحذف وحذف موصوبا بالوصف قبل جداول قال الفارسي  
 بكاد يجمع من امر في قال ابن السراج اجازته على فتح وقال المبرد في جداوله هذا فيشكل في الاصل وحذف عندهم كثر محذوف ما يوصل ان  
 بفعل او وصف فتوي بين متبوع الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العابد الجرد بالاضافة ان كان المتعبد الجار للعابد وصفا ناصبا  
 للعابد فتدبر بان كان اسم فاعل محذوف الى الاصل فاعلها من خلافا للكثرة نحو فاضض ما انت فاضض والاصل فاضض الله انت قاضيه محذوف  
 العابد على موصول اسمي قال الموصوف في الحاشية ما هذه بمنزلة ان يكون مصدرها فاضض فضاء لك او مد فضاء لك بدلا لما انقضت هذه المحذوفة  
 انتم في لكن هنا حاول شرح قول النظم كذا حذف بوضع خضا كانت فاض بعد من فضي بخلاف جداول الله فاض اياه لان المتعبد الجار للعابد الجرد  
 بوصف آواه الله انا اسم متبوع لان المتعبد وصفه فاض وهو لا يعمل على الاصح ويجوز ان يكون الله اياه موصوبا بالوصف اسم مفعول وانما الجرد  
 حذفه فاض لان ليس موصوبا بتدبر ويجوز حذف العابد الجرد بالحرف ان كان في موضع نصب كان الموصول والاسم الموصوف بالموصول محذوف جداول  
 ذلك المحرف لفظا ومعنى او معنى فظا وانفقا فيها متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى ومعنى فظا ام اختلفا انما واحد مادة لان الخبر  
 عبارة عن الموصول او الموصوف فلا بد ان يكونا جارا لهما من جهة الضمير والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان الكلام ما يدل عليه ما وذلك  
 معقول النظم كذا التفسير بالموصول هو محذوف جداول الموصول وهو ما جرد من المتعبدية وهي متعلقة بضمير قبلها والعابد المحذوف  
 محذوف من المتعبدية وهي متعلقة بضمير يربون والتقدير يربون جداول من الذين يربون منه فاشق المحرفان لفظا ومعنى متعلقا ونحو قوله وهو كعب  
 يربون لا يربون الى الامر الله ركن ابناء بصير جداولها القدر بالموصول وهو الامر محذوف الى المعبدية وهي متعلقة بربكن  
 والعابد المحذوف محذوف الى المعبدية وهي متعلقة بركن والتقدير لا يربون الى الامر الله ركن ابناء فاشق المحرفان لفظا ومعنى متعلقا وانما  
 الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه متبوع في المعنى وبصير بالاملاات يربون بصير لا يربون العلية ووزن الفعل وهو يربون من اجله في  
 المتعبد للموصول كغيره من متعبدات التفسير في امثال انما مفعول حلاله في خبر حذف الضمير الجرد والياء لانها بمعنى كذا  
 وفيه نظر لانه لا يعلم نوع الحذف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا وانما مفعول حلاله في خبر حذف الضمير الجرد والياء لانها بمعنى كذا  
 وهذه والى قبلها ومثال اختلاف المتعلقين لفظا وانما مفعول حلاله في خبر حذف الضمير الجرد والياء لانها بمعنى كذا  
 الله اياه في حذوفه وهو حاد في الطائي ومن جداوله على قوى واتى الدرر في حذوفه فاشق الله اياه في حذوفه  
 خبره وهو محذوف عند الطائيين وافضة على الدرر جداوله المحذوف في صلها والعابد محذوف اي في حذوفه الذي هو محذوف كون مدلوله  
 الموصول وما وافقه عليه الضمير الجرد في قول المصنف في اليوم الذي جئت فيه وفيه وجعله بعضهم متفاسا بخلاف غير الزمان فانما لا يثبت  
 في الجار وهذا ظاهر ان فلان ما ان الحذف ليس على الشد في كقولهم بربوبها اما اذا قلنا انه على الشد في كقولهم بربوبها فلا يكون لفظا  
 لانه لما حذف في او كذا الضمير موصوبا على المفعول بربوبها فكانه قال واتى الدرر في حذوفه فاشق الله اياه في حذوفه  
 بالفعل كثر كعادهم ويمكن ان يخرج عليه قوله ذلك بشر عباد اي في حذوف الجار والياء الضمير ثانيا من ضلوع جرد ذهب بوزن ابن  
 الزكي في البديع الى ان الله في الابه موصول حرفي وحذفه وشذا في قوله وهو جمل من بني سمدان وان لساني شهدة في شقي بها وهو على  
 من صفة الله علم افضة الفارسي وشهادة بضم الشين الجمة السمل السبعة وهو مبتدأ بالواو للفتحة على لغة فيها مبتدأ وعلم خبره  
 وعلى من شقي يعلم لانه محذوف والعلم محذوف جملته من الله صفة الله صفة من الجرد جملته والعابد على من محذوف محذوف على وهي متعلقة

قوله قريبا الموصوف  
 هذا الكاتب هو  
 لان العابد موصوف  
 جداول الى في هذا الله  
 حتى يدل على اجتماع

ما هو

حلت الذي

لفظ

والمعصية  
والإفلاس

# في المصولات

بالسيف من قبلها وهو يقول بأكثر من ذلك لا سبحانه ان يذهب الله فلا هاتك ورج فاجبري رسول الله بذلك فقال رسول الله ذلك الصديق  
 فزيد اياك او كالمع اسم الاشارة وهو لان فانه علم على الزمان المحض مني لخصته معني من الاشارة الذي لا يفسد الوضع فالدين مالك وقال  
 الفارسي لخصته من حرف الصديق في اللفظ زائدة وقاما للزجاج والناظر في قوله فزيد زائدة لانها كالات واللات والذين ثم اللات او كالمع في قوله  
 الذي في قوله فزيد من اللفظ لخصته وجميع قال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجمع تقويان وهما صريفان وغيرهما من العلية والاشا  
 والصلة على معنى واحد وهذه الامثلة متماثلة بالعلية كما في الامثلة الاول والآخرين الدما مني القول بزيادة اللفظ فقال العلم هو مجموع اللفظ  
 ال وما بعد هاتين من العلم كجميع من جفر ومثل هذا لا يقال بزيادة انتهى والاشارة كلمة لان خاصه واصلة كما في الموصول وانما زائدة عاوية  
 وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنبتك اكره وعسا فلا ولقد جنبتك عن بيتك الادب ان شاء ابن جبري واصح من ذلك  
 جنبت لك من جنبت الثمرة اجنبها فخذت الجاروسا واكره بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي اخره من جمع كوا كفس وهو ايضا واحد  
 كما في كجبهته وعسا فلا جمع مسفل يضم العيز وسكون السين المهملة وبها النكا الكبار البيض القيقال لها شجرة الاض واصلها صافلا  
 فخذت المد ضرورة وبنات ابراهيم ابن ابراهيم كيقال في جميع ابن عرس بنات عرس لا يقال بنات عرس ولا بنوع عرس لانها لا تغفل وبنات ابراهيم صفا  
 منبهة وبنات الطم وهي اول النكا وقبل مثل النكا وبنات عرس وهو شديدين شهاب الشكفي بخاطبة قيس بن مسعود بن خالد البشكر  
 وابنتك لما ان عرفت وجوها صديقت وطبت النفس يا قيس عن عرس واراد بالوجه اعيان القوم والمعنى ابريتك حين عرفت احبنا صديقت عسا  
 وطابت نفسك عن ثلثا صديقت عسا والاشارة بزيادة ال على بنات ابراهيم في البيت الاول وهو لا يدخل عليها لان بنات ابراهيم علم الصديق النكا  
 واللفظ في وجوب التكبير عند التصديق فلا يقبلان الصديق قال الدخلة عليها زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يضطر اب  
 كبنات الادب كذا وطبت النفس يا قيس السرى وبلغني بذلك ما زبد في الترشد وذا غفر فوهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منها حال والاول  
 مسطوف واليهما زائدة لان الحال واجبة التكبر والاصل ادخلوا اول فاول وفائدة العطف بالغاء الالة على الترتيب المتعقب في المعنى ادخلوا  
 من بينهما السابق فالاسبق واصل اول على الاصح او ال على وزن افضل فلبث الهمزة الثانية واو اثم ادخمت الواو في الواو لاجتماع المثلثين وله  
 استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى مثل مع يكون منصرفا من واو منه فوهم واخر والثاني ان يكون صفة فيكون لفعل بفضيل ومعناه الاسبق  
 فيكون غير مختص بوزن الفعل والوصف واما محوزة للمع الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما امر من شيء يقبل ال قد بلغ اصله  
 وهو التكبر فقد دخل عليه ال للمع الاصل واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين ومن وجبت من الصفا  
 المشبهة بكبره وهما سرح صفا كمن مثله المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل بفضل  
 فضلا اذا ما اذا افضل او من اسم صفت كخمان بضم الخاء فانه في الاصل اسم للدم بضمف الميم ومنه سميت شفايق النعمان لشبهها في الخمر  
 بالدم فان قلت في كلام الموضع عا لفتان لكلام ابن مالك في شرح التمهيد لا ولا انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم معي مرتبة  
 واحدة وجعلها ابن مالك في مرتبة من فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة وبليبه دخولها على منقول من مصدر وبليبه دخولها على منقول من  
 اسم عن والثانية انه مثل النعمان لما قبل المصنف بغير اللزوم في قوله وبعض الاعلام عليه خلا للمع ما فدا كان منفصلا كالفضل والحارث في النعمان  
 فكذا وحذف شفايق يكون ال في غير لازمة ومثل ابن مالك في شرح التمهيد لما فارت الاداء ففكر فكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها امر ثانيا  
 ابن مالك بل مثل انما صند بانه فلا يباح عليها عن الثانية ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله ايجل نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص اليها  
 ومفرونا بها فلا تحا لفة واللبت كذا سمي بغير حرف على الورد فلا يجوز في نحو محمد وصليح ومعرف ان يقال فيها الحمد والصالح والمعرف والعلية  
 لانه لا يرفع والفة لا تثبت بالمع ليس ولم يرفع دخول ال في نحو زيد ويشكر علي لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رابت الوليد  
 اليزيد مباركا شديدا باضافة المخلوكة كاهله ضرورة دخول ال على زيد سقما تقدم ذكر الوليد والة الوليد للمع الصفة وعلى الة الوليد للشرع  
 وانما نكرم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله لا زيد ناربوم الفارسي زيد كذا ببيض ما حق الشرفين بملكي وله بضمه وصحت فيه نظرا لانه  
 وان كرا لا يقبل ال نظرا لانه اصله هو الفعل والفضل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكره فصل من المعرب بالاضافة او الاداء ما غلب على بعض من يجمع  
 من المعرب بالاضافة في احكامها وصاحبا انما قال الاول وهو المعرب بالاضافة كارب عباس وارب عمر بن الخطاب ابن عمر بن العاص وارب سواد  
 ميل والصواب ان ابن الزبير مكان ابن سواد لان ابن سواد قبل المخلوكة اسم المبالغة وهو من الطبقة الاولى قبل وهذا انما هو على من قال غلب عليهم  
 الصبا لوزن من قال غلب على المبالغة ووزن من كلامهم من لغواتهم فليسا بل والثاني وهو المعرب بالاداء كاتيم فانه في الاصل بنا اول كل نجم ثم صاعدا  
 للرباض واصلها قبل الضمير ثوي من الثروة اي كثر النكا كالكين كوا كها سبعة فصرفت فضات ثوي فطبت الواو باء وادخمت الباء في  
 الباء فضات ثيا قاله الفخر الرازي والعلية فانه في الاصل اسم لكل من صاعدا لا يقبل ثم اخض بعبث من المعرب بها الجوز فقال جرة العنية  
 قاله الشاطبي وقبل عنية بلة والبيت فانه في الاصل بنا اول كل بيت ثم اخض البيت احراما والمدنية العنية مدينة الرسول والاشارة في قوله  
 لكل لا يقبل ال ثم غلب على المعنى هذان وهو والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير عليا بالعلية مضافا او مضمونا ال كالعلية والاشارة لانها

اولا

او مصنفه





# باب المنشاء والنحو

ملفبا ٢  
لانه

بقوله قول مبتدأ والثاني فاعل في اسار فان ومن وكاستفهام التقى واذا الينفدم على الوصف ٢٤١ استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاختصاص والكون  
في اجازتهم وقوله مبتدأ من غير ان ينفذ به نفى واستفهام ولا يجوز لهم قول بعض المطالبين جبر يتوهم فلا تلت حفيضا معا للجي في العليوت خلاف  
الناظر في شرح التمهيد وابته في شرح النظم يجوز كون الوصف وهو خبر خبر امفدا وبني له مبتدأ مؤخر او انما مع الاختيار اي يجيب مع كونه مفردا  
عن الجمع وهو بنو طي لا يجر على وزن ضمير وضمير على وزن الضمير والمشتق الجمع فاعلى حكم ما هو على فانه فعلى  
حد والملا نكر بعد ذلك فلهما وجوب كسر اللام وسكون الهاء حتى لا يلاذ فان قلت اذا جاز الاختصاص كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفى الاستفهام  
فاستغنى الابداء به وهو يكون قلت على المرفوع بعده وسنجان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل شرط بالاعتناء وقد تخلف هنا قلت الاختصاص لا يشرط  
في عمل الوصف اعتناءه على شيء كالحكاية السبيل عند والى موافقة الاختصاص والكوفيين اشار الناظر بقوله وقد يجوز نحو فاذ لو الرشد واذا راع الوصف  
بعده فله ثلثة احوال وجوب الابداء به وجوب خبره وجواز الاربع وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده فثبتت ابتداءه بنحو قائم احوال  
فانما مبتدأه واخوك فاعله سبب خبره ولا يجوز ان يكون اخوك مبتدأ مؤخر او فانه خبر امفدا لانه لا يجزى عن المشتق بالمفرد وانما يطابق ما يطابق  
الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع فثبتت خبره بنحو احوال اخوك واقامون اخوتك بالثناء الفوقانية وادام الزيدون فالوصف  
فيه خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر لا يجوز ان يكون الوصف فيه مبتدأ والمرفوع فاعله سبب خبره لا يجوز ان الوصف اذا راع ظاهره كان  
حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة القصص ويجوز ذلك على غير ما وسئلته جمع التكسير نص عليها الشاطبية وان طابقت اي الوصف ما بعده في الافراد  
تذكر او تانبث احكامها اي الابداء به والخبر به على التواء نحو اقام اخوك واقامة اخلك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعله سبب خبره  
الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر او الوصف خبر امفدا فان رجع الاول بان الاصل في المقدم الابداء عورض بان الاصل في الوصف خبر به  
فلما اضر الاصل ان شافطوا وهذا التفصيل اشار الناظر بقوله والثاني مبتدأ او الوصف خبر ان في موى الافراد طبعا استفرا وتقام  
المبتدأ بالابداء وهو الخبر على احوال اللفظية للاستتار وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سبويه والنية هي الناظر فقال ورفعا مبتدأ بالابداء كما  
رفع خبر المبتدأ فاذا قلت زيدا اخوك فزيد مرفوع بالابداء واخوك مرفوع زيدا ومع رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طاب  
للخبر من حيث كونه محكما للطلب لانما كان اصل الشرط لما كان طالبا للطلب على جهة عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ  
قد يرفع الفاعل نحو اقامت ابوه ضاحك فلو كان رافعا لغير الذي لم يرفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للآخر ولجيب بان الجملة مختلفة لان طلبه للفاعل  
من حيث كون الفاعل محكما عليه طلبه للخبر من حيث كونه محكما ما به لا ان رافعا بالابداء وهو قول ابن السراج وحجة ابو البقاء وخبره من قال بان  
الابداء رفع المبتدأ فيجيب ان يرفع الخبر لانه مفضل لها فهو كالفعل لما عمل في المفعول ولا ان رافعا بهما اي بالابداء والمبتدأ وحجة من قال بربان الابداء  
عالم ضعيف ففوى المبتدأ كما فوى حرف الشرط بفعله حين عاراجهما في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عند البصريين ومن الكوفيين  
انما اي المبتدأ والخبر رافعا فرفع كل منهما الاخر ويحتمل ان كل واحد منهما مغفلة في الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان الشطبية عاملة في الفعل  
بعدها وهو عامل فيها ففوا بانها عود وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في الخبر نحو زيدا اخوك فلورفع  
الاخر زيدا لكان رافعا لنفسه واما الثاني فلان الابداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين مصنوع لفظ  
على معلول واحد لا يهد واما الرابع فلان العمل ثابث والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فليزم ان يكون الشيء الواحد تابعا ضعيفا من وجه واحد اذ كان يجر  
فيما ارفه من ذلك الوجه وهو الرفع واخر بقوله للاستتار الاحاد المتفرقة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا استتار معها فليست  
واثبات الالف في اثنان من استتار الشيء في اول احواله **فصل** والخبر هو الخبر الذي حصلته او بمنعلة الفائدة الثامنة مع مبتدأ خبر الوصف  
المذكور في قوله او وصفت اض لكن في به فخرج مذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك فانه زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكن ليس مع  
المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هذا العقب فخرج بقوله خبر الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو زيدان من قولك  
اقام الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكن ليس مع مبتدأ خبر الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا  
سبب خبره وسلم بعد ذلك للخبر خلاف قول النظم والخبر خبر المنة الفائدة فانه يرد على فعل الفعل وفاعل الوصف هو اما مفرد وهو المبر  
جملة فبمثل المشتق والجمع ولم اجمله اسميه وفعليه وذكر ابن خروقة في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ثمانية سبعين منها كل منها في انصاحبه  
في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصرت النظم عليها افعال ومفردا بان وباني جملة والمفرد اما جامدا وهو المبر في معنى الفعل  
الموافق في المادة بالنظر الى القياس الاستحسان كزيد فانه لا يدل على مغفلة او المال زباده وكاسدا اذا اريد به شجاع على اي فانه وان كان في  
الاستحسان معنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق للمادة وهو شجاع وكساح فانه وان كان شرا بمعنى صحيح لكن لا يجيب القياس الاستحسان  
بل يجيب القياس الاصل وذلك المعنى في الاستحسان فكل من زيد واستصاحبه من قبل الجواب فلا يخل خبر المبتدأ بخبر هذا  
فقد وهذا اسد وهذا صاحب فليزم في ثبوتها خبره يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظر بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجاد  
بالمشتق ففعل خبر المبتدأ نحو زيد اسدا اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على انما الكاف وان راعى الاسد ففعا

فلا يصلح ضمير المبتدأ عند ضم المبتدأ الكوفي والروائي من المبتدئين ومن وافقهما الى ان الجاء في محل ضمير المبتدأ مطسوء اوله يشق ان لا واما  
 مشق وهو اشرف من الفعل الماقول في المادة بالنظر الى القياس الاستحسان كفاية فانه وال على معنى قام واذا اخبر عن مبتدأ فبفتح ضميره والى  
 اشار الناطق بقوله وان يشق فهو ضمير متكسر نحو زيد قام والزبدان قائمان والزبدون قائمون وهذا قائم والهندان قائمان والهندان  
 قائمات فالخبر في ذلك كله يصلح ضمير متكسر على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان لان على التثنية والجمع كما في الجمل والزيد  
 الا ان رفع المثنى الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير لزيد قائم ابوه فانه لا يصلح ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلى ويبرز الضمير  
 المحل يفتح الميم وينفصل اذ لم يجرى الوصف الوافع خبرا على مبتدأ غير هولاء في المعنى سواء البس كمال نحو غلام زيد صار به هو فضا به وصفته  
 المعنى لزيد لانه هو الضمير للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب قد جرى الوصف هو فضا به على الغلام لفظا لا معنى  
 فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضا به لزم السامع ان الغلام يحفظ الاستثابة هو الضمير لزيد وانقلب المعنى فوجب ان الضمير الفاعل اذ ضا  
 لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد ضد جرى الوصف على من هو لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير لزيد ليس كمال نحو غلام هند صار به هي  
 فتاء التانيث في ضا به تدل على ان الوصف في المعنى هند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصير الزمير لابرار مطلقا طرأ اللبس في جرس  
 على ذلك الناطق فقال وبرز من مطلقا حيث تلاها باليس معناه له محصلا والكوفي اما بالبرز لابرار عند اللباس خاصة معسكا نحو قوله فوي ذر  
 المجد انوها وقد عكس بكه ذلك حذان ومخطان وجه التمسك بران فوي مبتدأ اول وذي المجد مبتدأ ثان ويا نوحا خبر وذي المجد وذي المجد  
 وخبر خبر فوي والهاء عائدة على ذي المجد والضمير لانه على فوي مستتر في يانوحا فندرجي الوصف هو يانوحا على ذي المجد وهو في المعنى  
 الفوي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في يانوحا لان اللبس مامون فان التذكير مبني لانيته ولو بوز لغيره على اللغة الضمير يانوحا لان  
 حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جملة لظاهريه يكون الوصف مفردا كالفعل اذا استند الى جمع وعلى لغة اكثري البانوحا يانوحا هم والجملة لهم في ذلك لاحتمال  
 ان يكون ذري المجد منصوبا بوصف يانوحا في المعنى الموصوف المذكور والتقدير يانوحا والذري جمع فندرجي الباني اعلاه والمجد الكرم ويا نوح جمع  
 بان اسم فاعل من يانوحا في الاصل يانوحا اء الى افاضون وحذف النون للاضافة وقال البصير من البون بضم الباء وهو الفضل والمنزلة يقال يانوح  
 بوزن يانوحا في المعنى انما فون اراد ان يجمع فعلية ماضية فالضمير هو الواو في يانوحا اذ ليس في فاعله خبره حتى يبرز وان اراد الوصف بان يانوح  
 او يبين غفاسه بان يجر بعد الالف لا يجر عن الفعل والجمع يانوحا لان النون والجملة اما تفسر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج الى رابط بينهما بالمبتدأ  
 والى ذلك اشار الناطق بقوله وان تكن اباه معنى كفى بها تخول هو الله احد اذا قدر هو ضميرشان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي ضمير المفعول  
 لانها مفسرة والمفسر عن المضاعف لسان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخير مفرد وهو الله واحد خبر خبره او بدل ونحوه اذا  
 شاخته ابنا الذين كفروا اذا قدر هو ضمير مفعول في مبتدأ وشاخته خبر مقدم وابنا الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابنا الذين كفروا في  
 موضع رفع خبر هي وهي ضميرها في المعنى فاذا الفضا ابنا الذين كفروا وشاخته فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هو ضمير الابنا كما قال الفراء انما  
 وتقدم مع ضمير المبتدأ والاصل فاذا ابنا الذين كفروا هي شاخته كما قال الكسائي فالتخفيف من منه قول النظم نطق الله حسب نطق مبتدأ والله  
 حسب مبتدأ وخبر بجملة خبر نطق وهو مفعول المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو نطق الله فلا يحتاج الى رابط والتخفيف ان مثل هذا البس  
 الاختصاص بجملة بل بالمفعول اذ اللفظ كما عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كثر لجملة فانه لا ما بينه والمراد في ما خبره اي غير المبتدأ في المعنى  
 فلا بد من ان يجرها على معنى المبتدأ الوهي متوقفة له والى ذلك الاشارة بقوله الناطق ويا نوحا خبره من الله سبحانه وقل ودل ان يشتمل على اسم  
 بمعناه اي معنى المبتدأ وهو اي الاسم المشتمل عليه الجاء اما خبره اي ضمير المبتدأ حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه  
 خبر عن زيد والرابطينها الهاء او مفردا وهو ما جرد او منصوبا فالاول نحو الحق منون بدوهم فالضمير مبتدأ اول ومنون مبتدأ ثان وسوغ الابنا  
 به الوصف المحذوف اي منون منه وبدوهم خبر المبتدأ الثاني وهو خبر خبر المبتدأ الاول والرابطينها الضمير المحذوف عن المعذرة والثاني نحو قوله  
 ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة محمد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى خبر الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابطينها الضمير  
 المعذرة المنصوب بعد هل ان مفعول الاول اي وعد الله او اتاوه اليه اي الى المبتدأ نحو لباس القتيبي ذلك خبر اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا فاعلا  
 للباس فللباس مبتدأ والثاني مفعلا اليه هو ذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو خبر خبر الاول والرابطينها الاشارة الى المبتدأ وتخصيص الجاء بالمبتدأ  
 يكون المبتدأ موصولا او موصوفا الاشارة للبعد ورد بقوله نعم ان السميع والبصير والقواد الاله اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على ان يبدل منه وعطف  
 بيان عليه لانت خلافا للفارسي من خبر لان التمسك لا يكون اعرف من التمسك كما قال المحقق فيخرج مفرقا لان الاختصاص بهما اي غير الضمير والاشارة  
 وهو اعادة المبتدأ بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاله ونماها واقاموا الصلوة انا لنضع اجر المصلحين فالذين مبتدأ وجملة يمسكون بالكتاب  
 صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلوة وجملة انا لنضع اجر المصلحين خبر المبتدأ والرابطينها اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين  
 هم الذين يمسكون بالكتاب المعنى دقة يمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرد بالعطف على الذين بنون وليس سلم فالربط العموم لان المصلحين اعم من الذين  
 انهم جرد في الجملة فلو لم يرد في المعنى او شتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظه المبتدأ ومعناه نحو قوله اذ ما يحاذر فاما

بنوا ذريح

شاخته



المستدرك والمختصر

انتهی

النظم بقوله فاحل لنا رجل دخل مبتداً وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك يحصل الفائدة لان النكرة في شيئا النفي ثم واذ لم يكن  
مدلول النكرة جميع افراد الجفر فاشبهت العرف بال استغرافية وتلك استغرافية ما اغواءه مع الله ومثلي النظم بقوله ومن فاعل منكم فالو فاعل مبتداً  
وسوغ الابتداء بهما وقوله من جمل الاستفهام وبذلك يحصل الفائدة لان الاستفهام اسأل عن غير معين بطريقه يبين في الجمل فاشبهت النظم النظم  
وقيل ان الجواب حيث قاله شرح منظومه ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو المفعول الثالث في الدار لمرة او تكون موصوفة سواء ذكر  
او الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن جبرئيل مشترك فبمبتداً وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت فربما في العرفه  
وقال ان الجواب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الابواب هو معنى الجمع وخبر الجبرئيل ومثله النظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حدة الصفة  
وذكر الموصوف نحو المميزان بدوهم نحو وطائفة قد استغنم انفسهم فزان وطائفة مبتداه وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفاً بصفة  
عذوة اي مؤنان منه وطائفة من غير ذكر دليل يمشي طائفة منكم وفيه على ابن مالك حيث مثل الابواب للشرح بواو الحال كما قاله في المعنى او عذوة  
الموصوف وذكرت الصفة كالمحدث سواء ولو دخر من حيث ما عقيمت فبمبتداً وسوغ الابتداء بهما كونها موصوفة لوصفها بغيرها او لمرا سواء  
فخبرت الموصوف وافيدت صفة مقامه ولو وصفت ثابته لا مراه وخبر الجبرئيل ابتداء او كانت النكرة جاملة كالمحدث امر غير موصوف صفة وفيه منكم  
صفة فاعل منكم مبتداً وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في فعل الجبر وبعدهما لانها مصدران والمصدر يعمل على ضلوه ومثله النظم وبعده في  
يخبر خبر من النكرة العاملة النكرة المضادة لان المضاع عامل في المضاع البعير كالمحدث فحصل صلات كنهن الله على العياض من مبتداً وسوغ الابتداء  
كونه عامل في المضاع البعير ومثله النظم بقوله وعلى ترزين ولا ينفذ هذه السوقة من اعادة معنى صحيح مفعول والورد على الظرف في الجبر وكذا النظم  
وقال الدنيا رجل وعلى النفي احار ناطق وعلى الاستفهام هل امره على الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل ثوب الماء نافع وعظام انشا موجود  
فهذه كلها الاصل لان تكون امثلة لمحصل الفائدة مع انها مشتملة على الموصوفات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام النظم ما  
اشبهها في المعنى فها هو على الدنيا من يد وكل اجسامهم مشاوه موصوف ذلك غلام رجل وعلى المع الله موصوفه جارية الدار وعلى ما راجل في الدار  
نحو قوله ولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة لما استغلت طابا من الظن وعلى العبد مؤمن جبرئيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالتصغير  
العاملة الرفع خوفاً من الزيدان عند ذلك بشرط الاحتماد وانما افيد عليها الشبه لجملة وهو موصوف غلام رجل بالظرف والجبر وفي التقديم الاختصاص  
بالمعنى ولشبه اسم الاستفهام وهو كمال الاسم المقرون بحرف وهو اله ولشبه نال اول وهو اصطلاحاً بنا في النفي وهو رجل وما راجل وكشبه  
المصغر وهو رجل بالاسم الموصوف وهو ليد مؤمن لان التصغير وصفته المعنى الاصغر هكذا اثبت في بعض النسخ وفيه لفت نشر من في هـ  
قول النظم ولينفس ما يقبل ولم يذكر مسوغ الاختصاص بالنكرة قبل المصغرة تبعاً للنظم ومن ذلك السويع بانصت قوله نعم انتم قوم نقنون ذكره الموضح  
في شرحه بانث سفا **فصل** في التعليل لاجل احادها الناحية وهو الاصل والى ذلك اشار النظم بطله والاصل في الاختصاص ان ذكر الابدان  
محكوم عليه فحتم التقديم ليحقق بطله فيكون خبر الجبر الناحية لا محكوم به كزبد قائم ويجب التعليل في اربع مسائل احدها ان يخاطب النبا بابتداء  
وذلك اذا كان امر فبين او تكرر بين مشاوبين في التصغير لا في ثبوتية غير احد ما حل اخر فالعرفان نحو زبد اخوك فان كلام من هذين الجبر بين  
صالح لان خبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زبداً بعينه واسمه ولا يعرف انفساً بانه اخو مخاطب اردت ان تقرر ذلك  
قلت زبداً اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زبد واذ عرف اخله ولا يعرف على المعين باسمه واددت ان بعينه عنده قلت اخوك زبد ولا يصح لك  
ان تقول زبداً اخوك هذا هو المشهور وقبل يجوز تقديم كل منهما مبتداً وخبر مطلقاً وقبل ان كان ليد ما مشتملاً فهو الجبر وان تقدم نحو قائم زبداً  
وبل ان كان احدهما عرف هو المبتداً نحو هذا زبد وان استوفى في الزبدي وجب الحكم بابتداءه التقديم نحو الله زبداً فالذي المعنى والنكرات  
المشتملة ان نحو افضل منك افضل في فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان خبر عنه بالآخر لعله في الجبر وبعده فاذا جعلت افضل منك  
مبتداً وافضل من غيره امين تقدم الخبر لانه مبتداً ثبته فبمعك المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار النظم بقوله فاسمع من يشك الجبر ان  
عرفوا نكرات ما اذ كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية  
على النكرة الموصوفة بالابتداء ثبته تقدمت وناخز والثاني نحو ابوي سفا ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان  
ابو يوسف مبتداً لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم وناخز وقوله بنو ابناشنا وبنات بنو ابناشنا وبنات بنو ابناشنا وبنات بنو ابناشنا  
التشبيه الحقيقي قاضية بان بنو ابناشنا مشبهون بالابناء فبنو ابناشنا مبتداً وخبر بنو ابناشنا مقدم والمعنى بنو ابناشنا مثل بنينا هذا على حقيقة  
التشبيه بضعف ان يكون على كل التشبيه للمباينة لان ذلك نادراً والوضع ومخالفة الاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المباينة فلا شامد فيه  
ح وبناتنا مبتداً اول وبنو هـ مبتداً ثان وابناء الرجال خبر لثاني وهو خبر خبر الاول والاباء خبرنا الرجال المسئلة الثانية ما جبرئيل  
ناخز الجبر ان يخاطب النبا بابتداء بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان ضلاً مستنداً الى خبر المبتداً المسمى بنحو زبد قائم او يقوم فلو قد كمال هذا  
وبل قائم ويقوم زبداً ليس المبتداً بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر مفعولاً قائم او كان ضلاً لظاهر الخبر يارو فالاول نحو زبد قائم ابو  
والثاني نحو اخوك قائم على اللغة القصص فلا لغيره فينبوز تقدمه فقول قائم زبد وقام ابوه زبد وقام اخوك وهذا التقيد لا بد منه

الْمَشْدَاوَالْخَيْر

[illegible]



وجب التقديم المسئلة الثانية ما يجزئ في تقديم الخبر ان يقتصر المبدأ باللفظ نحو ما لنا الا اشباع احدها فلنا خبر مقدم واشباع احدها مبدأ مؤخر أو  
 يقتصر بالامتنع نحو ما عندك زيد عندك خبر مقدم وزيد مبدأ مؤخر وهو محسوس فيه والمفهوم عندك لا زيد وشمل لك قول النظم وخبر مقدم  
 ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لا يتم الصدور به بنفسه نحو ان زيد او يصير اما مستقلا عليه نحو لغانم زيد او مشاخر احد ذلك اذا كان الخبر مضادا الى  
 المبدأ فيكون محسوسا في يوم سفره فصبه خبر مقدم واي اسم استفهام مقصدا اليه وسفرك مبدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا جازى  
 التقديم الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبدأ على بعض معلق الخبر كقوله فقام على قلوبنا فاضاها فاضاها مبدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم لا يجوز  
 تاخيره لئلا يفود لها المفعلة باضاهها على قلوب هي متأخرة في الرتبة لانها بعض معلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستفهام والمجاز المحذور  
 معلق به ومعلق الخبر ثبت التأخر ونحو الضمير على مشاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مقصدا اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب يا نصيبين ربح  
 الاكبر وهو عبد اسود ليس من وان لا نصيب الا صغر مولى امك مخاطبة امراه اهلك لجلال الامراك فان على ولكن ملا من جيبها فلا خير مقدم وحبها  
 مبدأ مؤخر لا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة ونسبها لبعض الخبر مجازا وانما الخبر المقصدا اليه  
 وقول الخطيب البربري ان الضمير المقصدا اليه المبدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعدد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه من غير ما يربطه بمبدأ خبر  
 ويجزئ في النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخر في ذلك فيما تقدم وجها كذلك زيد قائم فيخرج تأخره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع  
 والى ذلك اشار الناظم بقوله ويجوز التقديم اذا ضرر **فصل** وما علم من مبدأ وخبر جاز في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جاز وقد  
 يجب حذف منها واما حذف المبدأ جواز اخذ خبر على ما يحتمل انما منه من اساء ضاهاها ويقال كيف يد فقول في الجواب دنت بكسر النون فلفظه  
 وعليها ودنت اختيار المبدأ ان محذوف جواز العلم بها والتقدير فعله واسانته عليها وهو دنت اي رضى من العشق وطرب العلم بها ان علم  
 واسانته مصداق ما خذ ان من فعلها السابق ودخلنا على ما لا يصلح ان يكون فرتبة دلت على حذفه وان الضمير دنت معلوم من المعابد  
 عليه السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف يد قل دنت فزيد استغنى عنه اذ عرف واما حذف المبدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بمبدأ  
 منقطع عن متبوعه كخبر مدح نحو الحمد لله الحمد او فم نحو عوذ بالله من اليبس عوذ المؤمنين او زعم مخور رب بعبدك المسكين برفع الحمد وعدو  
 المسكين على انها انجاء المبدأ محذوف وجوبا والتقدير هو الحمد هو وعد المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانه لما طغوا هذه الذنوب  
 الى النصيب لزموا انصارا النصيب اطاعة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او التهم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا النصيب لزموا الاختيار والجم والى  
 في وجوب حذف مجرى النصيب جاز بقوله الحمد مدح او من ان يكون الغش الابضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبدأ وحذفه كائنا  
 النصيب انشاء او اخبر عنه بمبدأ جاز او المبدأ بدلا او عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم لفظوا بالمصدر عوضا عن لفظهم  
 بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت حنان ما اؤتيك مهننا اذ ونباه انت بالجمعي عارف فسمع وخبر ان مبدأ من محذوفين وجوبا والتقدير اؤتي  
 حنان ولري سمع وطاعة واصل هذه المصاير النصيب فعل محذوف جوبا لانها من المصاير التي جئ بها بدلا من اللفظ باضاهها ولكنهم قصدوا التبر  
 والدوام فرضوها وجعلوها اخبارا عن مبدأ ان محذوف وجوبا لاجل الرفع على النصيب وقابل قالت مسترعا بد على المرأة اليهودية والمنع في الحسن  
 اليك اي شئ جلدك مهننا لك فليد ارم معرفه بالجمعي انما قالت ذلك خوفا من انكار الجمعي فيقولوا واخبر عنه بخصوص يتم في اعادة المدح او بشئ افاده  
 الذم مؤخر المختص عنهما اي عن نعم وبشر نحو نعم الرجل زيد وبشر الرجل عروا اذ اقدرا اي زيد وعرو خبرين لمبدأ من محذوفين وجوبا كان سامعا سمع  
 نعم الرجل وبشر الرجل فالغرض المختص بالمدح والذم من هو فضل هو زيد وهو عرو وما اذا اقدرا مبدأ من وجب ما الجملة قبلها او محذوف على ان  
 ابن عصفور طلب ما يفتخر فيه فان كان المختص مقدم على نعم وبشر نحو نعم الرجل وعرو وبشر الرجل فيسند اي فهو مبدأ لا غير والجملة بعده  
 والرابطة بينهما العموم الكافي الرجل ومن ذلك اي من حذف المبدأ وجوبا فوطم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبدأ محذوف وجوبا اي مذكور  
 وهذا التقدير اولي من تقدير سبويه كلامك زيد لان التقديرين هما بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجبياته من باب اطلاق الكلام  
 على المفرد وهو جاز لانه كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلام على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيد وهو له اهل الذكر فقبل لفظ انت بـ  
 بروى برفع زيد ونصيبه فالرفع على ما من النصيب فعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكور كذا  
 التقدير في الرفع من لفظ التقدير في النصيب لزم حذف الرابع كما لزم حذف النصيب عليه سبويه واذا ذلك نظير زيد واجلاله ونحقيقه  
 واذا لاله ومن حذف المبدأ وجوبا فوطم من انت زيد لاقتضى فني فزيد خبر لمبدأ محذوف وجوبا السجواب انهم سنده افعي ذمى مبتدأ او محذوف  
 ابو علي ولما حذف الخبر جاز اخذ خبر جاز اذا الاسد فالاسد مبدأ وخبر محذوف جواز اي جاز لان اذا الفجائية لشعر المحض ونحو اكلها  
 دائم وظلها انظما بمبدأ وخبر محذوف جواز الدلالة ما قبله عليه اي كذا وكذا ويقال من عندك فقول زيد فزيد مبدأ وخبر محذوف جواز  
 الدلالة خبر من عليه لم يستد وابنه اشار الناظم بقوله كما نقول زيد بعد من ندك ويقال ما عندك فقول درهم اي درهم عندك فقول الخبر شيئا  
 قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندك درهم الا على ضعف لا يجوز ان يسلك ببسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبدأ  
 فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل تأخر الخبر فزيد في مثل عندك درهم لان التأخر يرمي الوصفية وفي ذلك ما مون فيها جواب فلم يعد عن الا

باب المبدأ والخبر

بلا سبب فيكون ذلك اذا قلنا الخبر غير المسمى بالاسماء بل هو مطلق كونه جوابا للاسئله فاما ما قلنا من ان يكون الخبر كونه مطلقا والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناع والمرايا يكون الوجه والاطلاق عدم التقييد بمرادنا على الوجه وايضا ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب وجود المبتدأ فالخبر يكون مطلقا نحو لولا زيد لا كرمك فالأكرم من غير قيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلقا أي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب يعني زيدا على وجود المبتدأ فالخبر يكون مقيدا كما اذا قيل هل زيد حسن إليك فقلنا لولا زيد هل لك زيد لا احسن زيدا إلى هل لك فالله لا يمنع لاحسن زيد فالخبر يكون مقيدا بالاحسن وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونه مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هو المنع على امتناع الوجود والمطلوب على امتناع الجواب المدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمك لم يثبت في ان وجود زيد يمنع من الاكرم فصيح لم يثبت في الحذف وانما وجب له الجواب مبتدأ وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر فلو كان الخبر كونه مقيدا بمعنى زيد على الوجه وجب في ان حذفه لولا كرمك لولا زيد سالما ما سلم من الفعل فزيد مبتدأ والخبر هو كون مقيدا لان وجود زيد مقيد بالمسألة ولا دليل يدل على خصوصية ما قلنا ذلك وجب كره وفي الحديث خطأ بالعائشة لولا ذلك حديثي بعد بكسر التاء على قواعد ابيهم وحكاها في المعنى بلفظ لولا فلو لم يرد بالاسلام لهدمت الكعبة فلو لم يمتد وحديث غيره وهو كون مقيدا بالحدثة وجمادى الاولى وهذا ذكر الخبر وحذفه وان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا افتتان زيد بمحوه ما سلم نحو خبر ايضا وهو كون مقيدا بالجمادى واليه اشار في انصار ان من منعه ومنه قول ابي عبد الله محمد بن سليمان النخعي المروي في وصف السيف بهذا الرفع منه كل غضب فلو لا الفيل بمسكه لكان لا يمسكه خبر الجواب وهو كون مقيدا بالامتناع والمبتدأ والى عليه اذ من شأن هذا السيف صاكه وبقي نفقته بعد ومعناه يسبل والوجه بضم الزاء وكون العين المهملة الخوف فاعل يربك كل غضب مقوله وهو يعني هائلة مغرقة فضا محبة ساكنة فخر وهو السيف الطامع واليد بكسر العين الجية غلاف السيف الامانة ايجاد السبل والهاء في مسكه عائدة على كل غضب قال الموضع في شرح الشاهد والمحقق ان هذا السيف ترفع منه السيف فلو لا ان اغماها عنه كمال السائلين وانما من فرغها منه فهو هذا التفصيل مذهبا لروا في الخبر والشويعين وابن مالك واليه اشار في النظر بقوله غالبا وقال الجمهور لا يترك خبر بعد لولا اصلا بناء على انه لا يكون الا كونه مطلقا وجوبا حمل الكون الخاص على المقيد مبتدأ ففعل في لولا زيد سالما لولا مسالة زيد انا اي موجودة وبغاية لولا افتتان زيد بمحوه ما سلم لولا احتيا افتتان زيد اياه اي موجودة ونحو المروي في قوله فلو لا الغد بمسكه قال الموضع في المعنى وليس يعني التحسين بحسب الاحتمال بقدر مسكه بدل شمالك ان الاصل ان بمسكه ثم حذف ان فانفع الفعل او بقدر بمسكه جملة معترضة انتهى في احتمال الاول نظر فقال الموضع نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في الاشكال فله سببوهين لان كانت واعترض عليه بقدر انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا انتهى على التمام في قوله ويجعل ان يخرج على حذف الناصبة للاسم الواقعة الخبر والاصل فلو لا ان الغد بمسكه فحذف ورفع الاسم بعدها انتهى لا يجوز ان يكون بمسكه حالا من الخبر لحذف لا يتم لا يترك في الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى فلهذا الموضع في المعنى عن الاختصار وانه وقالوا الحديث المتقدم مروي ايضا لا باللفظ قال ابن ابي السبع انه هذه الرواية بمعنى هذا اللفظ من غير وجه والرواية المتقدمة في ذلك لولا احداث قولك لولا احداث قولك لولا ان قولك حديثا لم يدا عليه وبغاية ذلك نقله عنه المروي في شرح النظر وما ذكره الموضع من ان الاسم المرفوع بعد لولا لا يمتد هو الصحيح عند البصريين وفيه الكوفيين الى انه فاعل بفعل محذوف قبل هو مرفوع بل ولا وسبب المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم مجوزا لا يستعمل الا في القسم وفيهم منه القسم قبل ذكر القسم عليه نحو لم يترك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم اياه ليجوز اي جوابك لا فعلت وابن الله بفتح الحاء وضم الميم من البني وهو البركة اي بركة الله لا فعلت فترك وابن الله مبتدأ ان حذف خبر ما وجوبا اي احسنك فتمني وابن الله يميني وانما وجب حذف لست جواب القسم مبتدأ فان قلت عهد الله لا فعلت جازا اشار الخبر بعد فعله المصراحة في القسم لان عهد الله غير لازم القسم اذ يستعمل في غير عهد الله يحيا الوفاء به ولا يفيهم منه القسم الا بذكر القسم عليه وفيهم ابن عصفور انه يجوز في نحو لم يترك لا فعلت ان يفيد لفظي على كقولك من فعلت المبتدأ والاولى لان اذا ما حذفت بين ان يكون من المصداق والاولى او من الاعجاز والواضح في العمل على الاكثر اذ لا ينهاى محل الخبر غالبا لان دخول الاسم على واحد لفظا ونقلا بل اول من جعلها داخله في اللفظ على شيء في المقدر على شيء لزم وهذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي موضعين في الاستقراء المسئلة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه لم يولد في نص الخبر نحو كل من جعله من جنس من باضا الخيرة وهو غير سميت بذلك لان صاحبها يفتضح بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد او صيغت مفهوم مع كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع من جنس البه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مفرقان وانما حذف الدلالة الواو وما بعد هاء المصاحبة والافتران وانما وجب حذف الهماء الواو مقام مع ولو جاز مع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو وارثان الاختيار باق من لهما جازة في الخبر اعما اذا على ان السامع يفر من اقتضائه على كمال المعاطفة في معنى الافتران والاصطحاب وجازة كونه القسم التخصيص على المعية قال الفرزدق في موت الميث الذي يشب لفتى وكل امرؤ والميت بالفتى فان ذكر الخبر هو يفتضح في معنى المعية بفتح العين المهملة بغيره وما ذكره الموضع وهو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيين والاختصار ان يجوز كل جعله من جنس من يفتضح لان معناه مع ضيقه وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء من ذلك والبيت ضرورة المسئلة الرابعة ان يكون المبتدأ امام مقدره كما علمنا







الباشا

العمل المحجور  
تقديم

ما دمت جليخذا في المشا وهو المدة ونابا المختار به وهو ما وصلته اخصا في الانحصار على الظرفية كما ان المصدا الصريح عن طرف الزمان كجنتك صلو  
 الصريح في صلو العصر فالق المعنى اطلق الناطق ما واعد على المثال فقال ومثل كان دلم مسبقا بما كاعط ما دمت مصدا دما فلو كانت  
 مصدا في غير فعل لم فعل دلم بعدها العمل المذكور فان ودر في دعما متصو فحوال نحو جيتي دمت صيحنا اي جيتي دامت صيحنا فلو لم تذكر  
 اصلا فاعرى يعلم العمل بخود لم زيد جيتي فدم فعل ما شام بمعنى بقي زيد فاعله جيتي حال من زيد فلا يلزم من وجود المصدا في الظرفية العمل  
 المذكور بل يلبس ما دمت المصدا والارض فلا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط ولا توجد الظرفية بدو المصدا في **فصل** هذه الافعال الثلاثة  
 عشر في التصرف وعدمه ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس بانفاق لانها وضعت في وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر مفعولها واما  
 عند الفراء وكثير من المتأخرين لانها اصل لما الظرفية وكلما وقع صلة لما التزم مضية فاله الوجود في التذكير الحشا وما يبدى دم ودام ودم ودم فمرفعات  
 النام وما يتصرف ويصرف فاما ضا وهو زال واخرها الثلث برج وفي وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان شرط عملها التثنية وهو لا يدخل الا في مقصد  
 لعدم دلالتها على الحدث عند جهو البصريين ودام عند الافريين وقبل من المتأخرين فانهم اثبتوا مضاعفا وهم يدوم وما يتصرف ويصرف فاما  
 وهو الباشا في بناء على ان لها مصدا فمضد كان الكون والكنوت ومصدر واضي واسمي واصبح الاضياء والامساء والاسباح ومصدر صا الصبر والصبر  
 ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر دخل الدلول فاله الوجود في التصناف في هذين القسمين وهما المتصرف والناسخ الماكن  
 من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناطق بقوله وفي مراض مثله فدل على ان كان غير الماضي منه استعمالا لمضارع نحو ولما انبعاثك مضاع كان  
 واصلا كون حذف الضمة للجازم والواو لا تلاء الساكنين والنون للضعف واسم مستوفى وجوبا وبغياض واصلة بغويا الجمع قبل الواو والياء في  
 احداهما بالسكون فظلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلت الضمة كره والآخر نحو كونوا حجارة اصله قبل انضه الواو كون حذف الواو لا تلاء الساكنين  
 ضاكن فلما انضل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فوجبت الواو المحذوفة لزال التفاء الساكنين والواو اسم مجاز في خبره ومثله كونوا  
 وبانيه لو مثل به كان حسنا والمصدر كقولك سيدا لعلم ساد في خبره الغنى وكونك اياه عليك ليس كونك مبتداء ووه مصدر مضاعفا الى اسم  
 كاف الخطاب اياه خبره من جهة نقصا والاصل وكونك فاعله حذف المشا وانفصل الضمير عنه وقيل اياه البقاء في زمان التصديق مصدر كان حال  
 لان الضمير لا ينصب على الحال وبغير خبره من جهة ابتدائه والبدال بالذال المعجمة العطا والباء متعلقة بشا عليك متعلق بغير مقدم من الخبر واسم  
 الفاعل كقوله وما كل من يدعى الباشا كاشا اخاك اذا التفتلك فبعدا فكانا خبرا والحجازية واسم مستوفى وجوبا في قوله هو واحد خبره  
 والباشا بفتح الواو وشبهين جيتي طلاقه الوجه وتلفظ البقاء بمعنى جيتي منعلا شين وفي التنزيل القوا بانهم ضالين ومفيدا اليهم مفعول  
 الثاني لاحال خلافا للمعنى واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف يكون فيه فاله الوجود في قوله وهو حين بن مطير الاسد كقضى الله باساء ان است  
 زاتلا احبك حتى يغض العين مخض فزاتل اسم فاعل زال الناصنة واسم مستوفى في تقديمه وتقدمه وجبلة احبك خبره **فصل** ونوسط اخباره من بينهما  
 وبين اسمائهن جازم خلافا لارن وسنوية وليس لان عطف في دم نص على القبة قبل ولم يعرف لغيره والتصحيح الجواز من غير استثناء وعليه في التام  
 وفي جميعها توسط الخبر اخرج قال الله تعالى وكان حضا عليها نصر المؤمنين فمخا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لان مقدم خبرها  
 على اسمها توسط بينهما وبين اسمها اذا لم يقدم عليها وفرو حرة وحفظ ليس الزن لولا وجوهكم بنصب البر على ان خبر مقدم وان تولوا اسمها  
 مؤخر فقد توسط بين اسمها وبين اسمها وهو خلاف ما منع ابن وسنوية ويؤخذ من كلام المعنى ان رفع البر ضعف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دون في التام  
 فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدنين بمصدا معرف بحكم الضمير فلما اقرت السبعة ما كان محبهم لان قالوا بالنصب قال الشاعر لاطم البشير  
 ما دمت مضغنة لذاته باذكار الموت اهرق من غصه خبر دام مقدم ولذا ان اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام وبين اسمها وهو خلاف ما منع ابن معط  
 ولان يقول لذاته مرفوع على المتأخر من الفاعل بمنعنه واسم دام مستوفى في ما على طريقا الشانغ في السبي المرفوع الا ان يكون لا يراه واول من قول الا  
 ما دام حافظه من وقت به فهو الكسنة وايضا انما تقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز توسط مانع كحصول خبره وما كان صلواتهم عند  
 البعد لا امكا اي صغبروا وخفاء اعرابها نحو كان موصفا لك وقد يكون توسط وجبا نحو كان في الدار ساكنها فمضد تلك اشياء فم يجوز في ضم  
 بمنع وفيه يجب **فصل** وتقديم اخباره من عليهما جازم عند البصريين اذا عريت ما يوجب التقديم او توسط او المتأخر بل يلبس هو لا اياها كما كان  
 بعد وثا وانهم كانوا يظنون فاباكر وانهم معولان نحو كان وقد تقدم عليها وتقديم المعول يؤذن بجواز تقديم العامل فاله انما لك شي  
 الدليل وسبق الى ذلك الفارسي في خبره من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا امر وضرب مع فوله لا يقدم الخبر اذا كان فعلا  
 فاجازوا بتقديم العامل في التنزيل فاما اليتيم فلا نقه فمقدم معول الفعل مع الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فاضل فاله الموضع في الحواشي الا  
 خبر دام فلا يجوز تقديمه على الم اتفاقا لان معول صلة امره المصدر لا يقدم عليه لا يجوز توسط بينهما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول المحرر  
 لا يتصل من صلته بمفعولها وان قلنا يتصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفوان قلنا بعدم تصرف دام فبقيت في محجري شبه الخلف في ذلك لغير  
 وان قلنا يصرفها فبقيت ان يجوز قطعها فاله الموضع في جواز شبه حكمي الناطق الاتفاق على المنع فقال وكل تسبته دام حظروا الاخير ليس فلا يجوز ان  
 يقدم عليها اعت رجحوا البصريين من متأخريهم في رجحوا الكوفيين وهو المحقق واليه اشار الناطق بقوله ومنع سبخر ليس اصطفى وجهها منهم فاسمها

# باب افعال الناس

على عس وضرع لا يتقدم عليها اتفاقا ولا جامع بينهما الجود وأصح الخبر من قدام البصرين والفرق بين يدها والفرق بين يدها والفرق بين يدها  
 المتأخرين بخلافه الا انهم ليس بصرفا عنهم وثقل الخبر ان يوم بانهم معول لمصرفا وقد تقدم على ليل واسمها خبر شئ فيها يهود على العدا  
 وصرفا خبرها وتقدم المعول لا يصح الخبر بجمع تقدم عامل فلا ان خبره وهو صرفا بخبره وقد تقدم على ليل الجواز تقدم معوله عليها وأوجب  
 بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدمه في الجملة بان المعول ظرف فتس فيه ما لا يتبع في غيره او بان يوم معول المحذوف تقدم به صرفا بخبره  
 وليس صرفا بخبره حاله مؤكدة او متناقضة او بان يوم في محل يقع على الابتداء وفي على الفتح لا ضافته الى جملة بانهم وليس صرفا بخبره واذ انفع  
 الفصل بما التافه جاز توسط الخبر بين التافه وهو ما والفصل المتفق مطلقا سواء كان التافه شرط في العمل لا نحو ما فاما ان زيد وهو ما فاما ان زيد  
 زيد وبمعنى التقدم على نفس ما عند البصرين والفرق من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى لك اشار الناظم بقوله كذلك سبق خبرها التافه وانما  
 بقية الكوفيين بناء على انها لا تنفي الصدور قياسا على كونها اخص بكونها من الكوفيين المنع بغير زوال واخوانها لان فيها الجواب بدليل ان  
 ما زال زيدا الا فاما ان لا يجوز ان زيدا الا فاما ان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من الصدور باعتبار اياصل الوضع وعنه الفراء المنع في جميع حروف  
 النفي بوجه قوله وهو المعلوم الفري وجع النفي الخبر ان لا يثبت على الخبر الجزاء ان زيد تقدم معول الخبر على التافه والاصل لا يثبت خبرا  
 وجع كمن الرجاء والنفي الشاب يقال في موقوف في الفرض والسر هنا العوض من معول زيد يعني انك اذا ثبت الشاب زيد خبر اكمل اذ عمره فوجه الخبر  
 وما يثبت ان يكون ظرفه موصولة وزيد ان بعدها شبهة في اللفظ بما التافه وخرج في المنع وبجمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف  
**فصل** ويجوز بانفاق ان يلى هذه الافعال معول خبرها ان كان المعول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع فيكون عندك اوفى المجدد بده معكفا  
 والاصل ان زيدا معكفا عندك اوفى المجدد تقدم معول خبرها ان على اسمها قوله والى لك اشار الناظم بقوله ولا يلى العامل معول الخبر  
 الا اذا ظرفا الى او حرف جاز فان لم يكن المعول احد ما جهز بالبصرين بمنفون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينهما وبين اسمها باجتنابها والاكثرون  
 يجيزون مطلقا لان معول في معنى معولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصرين وابن عصفور من المتأخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو  
 كان طعاما كذا لان المعول من كمال الخبر وكما جهز منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعاما كذا لا يفصل بين الفعل ومفعوله  
 باجتناب فصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المراء في شرح النهج والصح الكوفيين القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو  
 الفريز قنافة هذا جواز حول يومه بما كان عليهم عطية عودا وجه الخبر ان اياهم معول عود وعود خبر كان فقدم والى كان معول خبرها وليس  
 ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافة بالذات المجهية جميع فقدم الفعل ونحوها خبر مبتدأ محذوف اي هم فقاد وهذا جواز جمع هدايج بيشد بالذات وفي  
 في اخره جيم من الهديان وهو شبهة الشيخ وعطية اوجر واد الفريز في بهذا البيت هو مطهر بر وشبههم بالفتا في شبههم بالليل وطوى  
 ذكر الشبه في الاستعانة بالكتابة وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمال الاسم في كان حاكونه راداه الشان  
 وعلى هذا الفصل الناظم فقال ومضمحل الشان اسم الزان وقع موهبا استنباطا منع وراجعا الى ما الموصولة وعليه في ضبط مبتدأ وعود خبرها واما  
 معول الخبر مقدم على المبتدأ وتقدم معول الخبر الفصل على المبتدأ جاز عند البصرين وقبل التقدم ضرورة وهذا التخييل الاخر وهو دعوى  
 الضرورة متعين في قوله بان فتاوى ان الحال سائلة فالعبر ان هم في من العيب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمال اسمها راداه الشان  
 لظهور نص الخبر وهو سائلة لان ضمير الشان لا يجزى عنه بغير وجه البناء للموصول بمعنى فقدم ولا يثبت دعوى الضرورة فيكون فتاوى مع نادى  
 سظمه حرف النداء ومعول الخبر محذوف اي سائلة لك **فصل** قد شغل هذه ثمانية مستغنية بغيرها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند  
 ابن مالك واليه اشار الناظم بقوله وذو تمام ما رجع بك في ونحوه وهو محال في ذلك ذهب به يويه واكثر البصريين من ان معنى تمام هذا لا لها على  
 لحدث والزمان وكذا الخلاف في نسب ما ينصب الخبر افعالا كقبي فاضا ضلي الاول كونه لا يكفى بمرغوة وعلى قول الاكثرين كونه سلب الكمال  
 على لحدث ويجوز للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهبه الاكثرين بشواهد مذكورة في شرح على النهج واذ استعملت ثلثة  
 كانت بمعنى ضل لازم فكان بمعنى ضل نحو وان كان قد عسى اي ان حصل في صرف واسم في دخل في الماء واصبح بمعنى دخل في الصباح فتوفى جان  
 الله حين عسى وحين تصبى اي حين تدخلون في الماء وحين تدخلون في الصباح ولام بمعنى في نحو خالدين فيها مادامت السموات والارض  
 ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول لا نحو قول عمر اما رسول الله صلى الله عليه واله فتديات بمفلى عرسها وقوله وهو امر الغيبين يباس  
 بالزمن وقالا لا يريدان ان يجر لكت خلافا لغيره وبات له ليله كلبلة في العاير الامدا عرس والعاير بالعين المعلة اسم  
 من العود وهو الفندق في العين ناسم له وقبل الزامد والان قد سئل عن مقتضى على الاول وكاشف على الثاني وقالوا بات بالضم اي نزل بهم ليل  
 وقال يعضو لم واسم نحو ظل اليوم بالرفع اي لم ظله ونحو في المعنى نحو انصب اي دخلنا في الضحى وصا بمعنى انقل نحو صا الامر اليك  
 او انقل بمعنى رجع نحو الا الى الله فصيل الامور اي رجع بوجه ذهب نحو واذا قال موسى لغيره لا ابرج اي لا ذهب انقل بمعنى انقل نحو صا الامر اليك  
 تمام فانقل اي انقل وتكون هذه الافعال الثلاثة لمعان اخرها وذكر جميع افعال هذا الباب استعملت ثمانية وناضحة الثلاثة افعال فاما ان  
 النفس لم تشغل بالافعال وهي في ذال وليس وما في خلاف ذلك بول وان ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في وليس ذال فاما ان

الافعال





يعني على حد سواء قال المبدع ابن الصايغ لان في كل منها الاولى والاضعف في ضمها فوه نص الجدل وضعت نصب في وفي ضمها فوه رفع الثاني ضعف  
رفع الاول فشاو وقال ابن عصفور وفي ضمها احسن من ضمها ومثال ان غير التوبيخ فو لم انطق بحق وان سخرها احسن اي وان كنت مسخرها ومثال لو  
قوله لبعض اصحابه العز لو غانما من جديد اي الممن شبا ولو كان ما نلت غانما وقوله لا بان من ادم وبقى ولو ملكا جنوده ضاقت ضاها السهل والحبل  
اي لو كان صلبا لم يبق لها جنوده كثيرة وفو لم الاحتضا ولو من وفو على الجحان حيث شرط ان لا يكون ما بعد او اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك  
اعلى مما قبله والتميز من الحذف قول ابن انا كان ما بعد لو مند جافها قبلها لا اعم ولا اعل على امثل بسبب من فو لم الاحتضا ولو من فان الطعنا  
اعم من التمر وجود بسبب فيه الرفع بقدره ولو يكون عندنا من حذف يكون خبرها وبقي اسمها وبقي المذكر وهو حذف كان واسمها بدي  
ان ولو الشرط بين كونه من ادم مثلا قال النلاهما فادرس بسبب من ادم ان كانت شولا بفتح الشين الجح وسكون الواو والفعل والنون جميع شائلة على غير  
فباس هي النون التي جنب لهما وان رفع ضمها وفي عليها من نالها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلاها فهي النافعة فتشول بذنبها للفلاح ولا يلحقها  
اصلا وجهها شاول كراخ وديك والانه مصدر ذلك النافعة اذ انلاها ولها اي من ضمن كونها شاول ولم يقدروا من ادم كانت لانه لا يرى ضافة لذلك  
لجل فقله في المعنى من ادم لان الزمان واغنى عن سبب في تقديره ان اقلزم حذف بعض الاسم وبقي بعضه بل في سبب في باب الاستثناء على ان  
الحرف لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معقول لا تقدير عراب لزم منه ان ما فونه ورفع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها وبقي الاسم وهو ضعيف  
ولهذا ضعفك لوزم وان خبر بوضع الوجه الثالث ان تحذف وحدها وبقي اسمها وخبرها وكذا ذلك بعد ان المصدر في الواقعة في موضع المفعول  
في كل موضع اريد به فعليل فعل بصل في مثل فو لم اما انت منطلقا انطلق فانطلق معلول وما قبله لعله لم يقدروا عليه واصلة انطلق لان  
كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها الجبرديها على انطلق للاختصاص عند ابائنا بين اولاهنا عند النحويين فصلا لان كنت  
منطلقا انطلق ثم حذف اللام المجارة للاختصاص فصلا ان كنت منطلقا انطلق ثم حذف كان لذلك الاختصاص فانفصل الضمير الذي هو  
هو اسم كان فصلا ان انت منطلقا ثم زبدت ما للنحويين من كان فصلا ان ما انت ثم ادعت النون من ان في الميم من ما للفتاوى في المخرج فصلا اما انت  
والخ لك اشار الناطم بقوله وبعد ان نفوس بلعنها ارتكبت فلو تحذف متعلق المجاز اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس البخراشة  
اما انت ذا القرفان قومي لولا ناكلهم الضيع اي لان كنت ذا القرف فحزت ثم تحذف فحزت وهو متعلق المجاز لان وما بعدها واباخرشة منادى منه سقط  
حرف النداء وهو بضم الحاء الجح وحكى كسر ها وبراها عملدوشين محبة كنه شاعر مشهور واسمه خفاف بجاء محبة مضمونة وقابض خفيفين بينهما الف  
الفرق بين النون والفاء الوصل هنا والاضع على ان المصدر السنن الجديبة وفيه نون لانه اعم انه يريد الجحون المعروف وشرح بقوله لولا ناكلهم وقوله  
عن الشدة التي تحصل من جديب السنن شبيها بالاكل فهو اسماء شعيرة ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مثنى بالاول فهو مثنى والاول  
سبب في فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفون الى ان المعنونة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور  
عندهم ان كنت منطلقا انطلق معلك والاول شرطية وفعل ابو الضم على ان ما انت الخافعة عن ان عامله في الجزئين حمل ما خلفه وجهه ان ما لما تاب  
في اللفظ ثابت في الفعل وزعم انه مذهب بسبب وقيل حذف كان وحدها بدي وقها اي بد وان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ارمنا قومي  
الجماعة كالقزم الحالة ان عمل بلا قال بسبب ارمنا كان قومي مع الجماعة تحذف كان الثانية وبقي فاعلمها وهو قومي للجماعة مفعول بعد وانما صلب  
كان المحذوف والواو النكسر الراء والحاء المهملة سرج من جلي وليس في خشب بخد للركض الشديد وعمل بفتح الناء منصوب وقوي مضمون في موضع التعليل  
وعمل بفتح الباء الاولى بمعنى مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جوبا وذلك بعد ان الشرطية في فو لم افضل هذا اما لا اي  
كنت لا تفعل غيره فاعلم من كان واسمها وادعت نون ان فيها الفتاوى بفتح جها ولا هي النافعة للغير وهو فعل وجواب الشرط محذوف لانه ما قبله عليه  
تقديره فاضلة فالجواب يرى يقول اخرج فاذا امتنع فقول اما لا تفعل كما ذكره في بعض شروح المفضل وهو يدل على انه الحرف من اتمام كونه وقال بعض  
شراح الشافعية اما لا يفتح الحرف فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افضل هذا اي لان كنت تحذف اللام ثم حذف كان فصلا الضمير المفضل منضما  
ونبت ما عوضه الفعل المحذوف وقبله النون مما وادعت الميم انتم كرام الجاد بردي في باب لا الة وهو محجب فان صبره الضمير المفضل منضما  
انما هو في اتمامه لا في اماله لا ولا حذف هذا التردد الذي عليه واجب بما قبلها جابرا فالجح اوى حكي الكوفون انه يقال لانات الامير فانه جابر  
فقول لانا انية وان اي ان كان جابرا فحذف كان مع معموليها من غير توبيخ وعليه قوله فالك بنات العم باسلى وان كان ضمير امعاء قالت وان اي  
اي ان ضمير امعاء ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور الخفية بكان ان لام مضاعفها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا  
وصلا لا تخاض على ذلك ابن عريف والى الجواز اشار الناطم بقوله ومن مضاعف كما ينجز حذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كون خبرها  
بالسكون حال كونه خبر مفضل الضمير في مفضل بكان بخوله الك بفتا وان لك حذ رضاعها اصلها اكون وتكون بالرفع تحذف الضمة المحر  
والواو لانهما الساكنين والنون للتخفيف وفتح ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف ما يكون له عاقبة الدار وتكون لهما الكبرياء لانفا  
لجزم فيها لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف ما يكون تزامن بعده فو ما صلح لان جزم تحذف النون بالعطف على قبل الجزم من جواب الامر وانما لم  
تحذف نون يكون فيها لانها مركبة في الاولى بجر كركم الاعراب في الثالثة بجر كركم المناسبة فتعاضت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة

لینڈ مین کو یہاں

اولا وسماء

سیبومر مزید

شولامه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

وجوامع

على الصفح



# في حروف التهجيد

الحال

على الفتح انه من مثل ما انكم تظنون ولقد قطع بينكم في قرآن من فنيها مع انهما استحقان الوضع على السبب نحو في الاولى والفاعلية في الثانية والى نظير  
لثلاثتهم ان ذلك خاص بلفظة مثل ومثل مثلهما حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل ثبت لشيء وبغى التكرار اذا تقدم عليها انتصب  
وتبشيرة وهو من روت مقدم على المبتدأ لثلاثتهم فلهذا حال على عالمها الظرف وهو منع وانادى في الوجود بشيئهم اي امثالهم قاله المبد  
ورد بان حذف عامل الحال اذا كان منصوبا منع فالق في المقصود مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثلهما بشيئهم في المفعول وبطل شرط  
زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل عالمهم بشر قاله ابو البقاء وقبل ظرف مكان والتقدير واذا ما مكانهم بشيئهم مثل ما لهم واسم الغرض هوام يغالب  
وقال ابن قتيبة هم من غالب يعني اباقرس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تجنيسه بالفردق فقال في ادب الكاتب الفردق قطع الجبين واحد لها فردقة  
ولغيبه لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفردق لظنائه وقصوه قال ابو محمد بن السبد والاول اصله لانه كان اصابعه حذو في وجهه  
ثم روى منه في وجهه جها وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناطق اعمال ليس اعلم ما ودون مع بقا النفي وترتيب كنه اي علم الشرط الرابع ان لا ينفذ  
معول خبره على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاج بن الحمر العفيل وقالوا فيها للنازل من في وما كل من في من انا عارف والاصل ما انا عا  
كل من في من فكل منصوب على المفعول به عارف يقال لعقبت ما عند فلان بقصد به الزاء اي طلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان من انا  
لما اجتمع مجرور في الجح ثم فقد ما فستعملها فاعا الوافق في منازل الجح من في فقال انا لا اعرف كل من في من في استعملها الا ان كان المعول ظرفا  
او جارا ومجرورا فيجوز العمل للوضع فيها كقوله باهه حرم لذوان كنه اصنافا كل حين من والى والبا والاصل فاض من والى مولى بالكل حين فانا فيه  
من والى اسمها ومولى خبرها وكل حين ظرف في زمان منصوب على الجح والى ذلك اشار الناطق بقوله وسبح حرف جر وظرف كما في انت مضيا اجاز العلماء و  
الاصل ما انت مضيا وفيهم ان المعول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجزى من العمل وهو الشرط الرابع واما الا فاعا لما عمل ليس قليل جدا عند الجح وفيهم اليه  
ذهب بعبارة وطائفة من البصريين وهذه الجح في المجرور منصرف وعلى الاعمال بشرطه الشرط السابق في عمل ما ماعدا الشرط الاول وهو ان لا  
يضمين اسمها بان الزائدة وبشرط ان يكون المعول ان كثرين نحو لا اشد افضل منك والى هذا اشار الناطق بقوله في التكرار اعلمت كل كبري واما قول الثاني  
ولا انا باعيا سواها ولا في جها من خبرها وقول الثاني في المجرور مكسوبا والى المال باعيا من النواذر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سبويه ما نبتا فاما لا  
اخوه فاعدا قلت لا عمل للزائدة والاسمان نابعان للمعول ما والى السابقة لان يكون خبره ما عذو فاقول بل الزوم ذلك كقوله وهو سبويه في ذلك  
جد طر من البصر من من من انما فان ابن قتيبة لا يرجع فيرجع اسم لا خبره ما عذو في لا يرجع الى والصحيح جواز ذكره اي خبر كقوله تغزلا بشرط على الاضطرار  
ولا ذوم مضى الله واقفا فمضى من المجرور وهي النسبية ومعناه مضى ولا تافيه ليجنس ما وهي عاتلة على ليس وبما في كثير ان لا العاملة على ليس  
كون الا تافيه للوحدة وليس كان شبه على في النفي فيسمى اسمها على الاضطرار في مفرقة ثبتي او مفعول بيابا او باعيا خبرا ولا في الاضطرار في ذلك القول  
فيما يرى في التوزيد والى الواو في الحافظ واما لو بشرط الشرط الاول وهو ان لا يضمين اسمها بان لان لا توافد بعد الاضطرار حاجته لاشترط ذلك فيها  
واما لا في قائم اليها لا التافيه ثم زهدت عليها الا ان التافيه في اللفظة واللبا لغز في معناها اولها وخضت بنفي الجحان وفي زيادة التاء هنا احسن منها  
ثم وبتة لان لا محمولة على ليس وليس متصل بها التاء ومن ثم لم يمتص بالالمحولة على ان قال صاحب الكافي لا في فرع لا لا فرع ليس فرع ضرب في في المنة الزا  
وهي كلسان عند الجح ولا التافيه وانه التافيه وحرك لا لفتاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا تافيه والتاء  
الزائدة في اول الجح وقبل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل ماضى يبيت بمعنى يفض استعملت للنفي وهي ليس بكبرياء فليت الباء الفاء وابتدأت  
السبب فاء كالفاء في الرفع قولان حكما في النفي وعملها اجماع من العرب وفي خلاف عند الفاء ففهم من هي اليها لانها لا تافيه شيئا وان ولها من رفع فبذلك  
حذف خبره او منصوب فيقول الفصل محذوف في هذا احد قولين لا خفى وعنه ايضا انها فعل على ان فنصب الاسم ورفعه خبره ومذهب الجح انها فعل على ليس فرفع  
الاسم ونصب الخبر وله عندهم شرطان كون معولها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولا في حين مناصب تنسب حين على  
انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناصب بمعنى في اي ليس حين حين فراد من القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في التوا ولا في حين مناصر  
برفع كسبه على ان اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فراد جها لم وكان النباس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة  
لان مرفوع ما محمول على مرفوع ليس مرفوع ليس لا يحدف هذا فرع نصرفوا فيه ما ليس في اصله وفي في فيه ولا في حين مناصب ينقص حين فرعم الفراء  
ان لا في شغل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان في منذ ذلك فمضى في حين ثلث قلمات الوضع والنصب ينقص وفي الرفع ثلثة اقوال  
اما على الابتداء او على اللاحقة للاث ان كانت ملة على ليس وعلى الخبرية لها ان كانت ملة على ان وفي النسب ثلثة اقوال ايضا اما على اللاحقة للاث ان  
كانت ملة على ان او على الخبرية لها ان كانت ملة على ليس وعلى ان مفعول بفضل محذوف تقديره لا في حين مناصب وفي المنخفض جبه واحد وعلى كل  
حال لا في اللاحقة للاث ان كان ملة على ليس وعلى الخبرية لها ان كانت ملة على ان وفي النسب ثلثة اقوال ايضا اما على اللاحقة للاث ان  
حين لا في جح فارتفع جح على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجح وقبله تقديره او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لا في  
له جح على الابتداء او يحصل جح على الفاعلية ولا في ملة لعدم دخولها على الزمان وجح بالجمع اسم فاعل من جح ومثله في افعال لان قوله وهو  
الاشعري ميمون لان هيا ذكرى جيرة او من جها بها باطائف الاحوال اذ المبتدأ ههنا ذكرى بفتح الزاء مصدق ذكرى وكسبه هو زمان وخبرها

بفتح الماء ونشد بد الزين وهي من حكمة للكان والزمان أي ليس هذا المكان والزمان ذكرى جيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والزمان مصحفة وفتح  
مكبر وهي بنت عمرو بن جرم بن بكر بن وائل بن عيلام امرأة قاتل هذا البيت وادمن عطف على مقدري جيرة نذكر او من جاء منها بطاقت لاهول والطائف  
التي بطون الليل ولديها النبال لثوار في النعم وكان رها وهي غصون قنع من ذلك والاهول جمع هول وهو خوف واما ان النافذة فاعلمها نارة  
عند ابن مالك وقال غيره ان اكثر من عمل الا وهو لغة اهل الصلابة والعين المملة والياء المشاهدة وهي ما في نوحه الى ارض نهارة والى ما واه مكرو  
ما و الاها والغنية البها على وهو على غير ما س كذا في الصحاح واختلف في جواز اعماله فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابوبكر وابو علي وابو الفتح  
الى يجوز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف القائل عن سبويه والمبرد في نقل السهل الى اجازة عن سبويه والمنع عن البرجس  
ذلك الفاسد ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل المالكية كقول بعضهم ان اخذوا من احد الاباء العائنة وان ذلك فاضل ولا ضرر في  
فانما ان نانا فاما وكثيره سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم فيكون نونان ونصب جارا وخرجا بعضهم على انها المنفعة  
من المنفعة وانما نصب الجرحين مثل انهم اسنادا وجملة التواقيف الغرائبان اثباتا وهو يخرج على شاذ وقول الشاعر ان هو سئلكا على احدا لا  
على اضعف الجانين اني انكسائي شامدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وزاد ابا بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو ليل الله بكاف  
عده وما الله بما قال في ذلك عند البصريين اربع نون الانبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين التأكيد النفي والواو ليس بد بقاء  
وذلك ان ريد الغام قاله بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية فامو ليس زيدا فان الياء لا تدخل هنا لان مصوب ليس الاستثنائية كصوب لا  
فكما لا نقول ما زيد الايمان لا نقول فامو ليس زيد وكما زاد الياء في خبر ليس زيدا اسمها اذا اناخر الى موضع الخبر كقوله ليس البربان تولا وجوهكم  
نصب البر وقوله وليس عبيبا ان النفي يقتضي بعض النفي في يدبر وهذا من الغريب فانه في المنع وزاد الياء بقله في خبر لا وفي الخبر الثاني من هو على كل  
ناسخ مني قوله وهو سواد بن قارب بخط النبي صلى الله عليه واله في شعبة يوم لا ذوق شفاعة بمن في شعبة سواد بن قارب فادخل الياء في من  
وهو خبر لا وفي شعبة لقاه هو خط النبي صلى الله عليه واله في شعبة يوم لا ذوق شفاعة بمن في شعبة سواد بن قارب فادخل الياء في من  
شفاعة من شعبة عن شعبة فاما الظاهر مقام المضمي وكقول بعض العرب لا يخبر بعد النار فزاد الياء في خبر لا الشبهة اذا جعل الياء بمفعول فالد  
ابن مالك وقوله وهو عمرو بن بران لا زدي وان مددت لا يترك الى زادة ان اعجلهم اذ اجتمع الفوم لعل فزاد الياء في اعجلهم وهو خبر كان واجمع  
بفتح الجيم على الشين في الخبرين في الجمع وهو شدة المصير على الكل واعجل بمعنى عمل لا للتفضيل وقوله وهو سواد بن قارب في الخبرين في الجمع  
وبينه فلا داعي لتجديف بفتح فزاد الياء في فذل وهو المفعول الثاني لوجود الفعل بضم الفاء وسكون العين ومنه الدال الاول وفيها الضمة  
وزاد الياء بند وفي خبر ذلك خبر ان المكسورة ولكن ليست في قوله وهو امر الغنير الكنت فان شاء عنها حبيب لا لا فاعلم انك ما احدثت بالجر  
فزاد الياء في الخبرين وثناء من الشاء وهو البعد والها في عنهما عائدة على ام حبيب المذكورة في قوله ولا تخلي قري على ام حبيب لتفهم  
حاجاتنا لقواد المعذب وحفنة بكسر الحاء المملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حفتب لا لا فاعلم انك ما احدثت بالجر  
والجر بكسر الراء من الخبر وفي قوله ولكن امر الوضك بهن وصل بكسر الراء في الناس الامر فزاد الياء في هبن وهو خبر لكن الشدة ولو فعلت شرط  
منه بن اسم لكن خبرها وجوابه حذف مفعول فعلت والاصل ولكن امر بهن لوضك اصبته وفي قوله وهو الفز في بهج جبر او كلبا  
وهله وبرمهم باسان الان بالثناء اثبات الخبر كما ان بن فزارة يرمون باسان الابل يقول اذا اقل على عليها واثيرت الالبسة العيش للذي بدائم فزاد  
الياء في اثم وهو خبر ليس وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او فعله والذبيذ العيش والظولي بالفاء والواو سكنت وفلك ومعنى البيت  
يقول الكلبي ان ارفع على الاثان وسكنت له الالبسة هذا العيش للذي بدائم ويروي الابل اخو عيش للذي بدائم وعليه تكون الياء زائدة في خبر الشدة  
الماثلة عليه هل وهي مناجدة وعليه شراح النجيب قال الكسائي نافي هل استنما ما وجد وشطا واما ونيضا ونفيرا ومجوف فذو فاضل انما  
في زيادة الياء على خبر ليس وما ولا كان المنقبة فقال وبعد ما ليس جريا الياء وبعد لا يفرق كان فذبحر واما دخلت في خبر المنقبة في اوله يروى ان الله  
الذي خلق السموات والارض ولم يرحم خلقهم بغيره لما كان اوله يروى ان الله في معنى وليس الله بقادر بديل ان جاء مصر خارج موضع اخر قوله فعلا  
اوله يروى ان الله الذي خلق السموات والارض بغيره لما كان اوله يروى ان الله في معنى وليس الله بقادر بديل ان جاء مصر خارج موضع اخر قوله فعلا  
ان احدا بقاء لما كان معنى ليس خلق احد بقاء **هذا باب في افعال المتشاورين** وهذا جهاز من باب تسمية الكل باسم الخبر  
كثمتهم في الكلام كلمة وكثمتهم رتبة الفوم عينا وحفنة الاخر فذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة بنبش الد  
على خبر الخبر السمي باسمها وهو ثلثة كاد وكتب بفتح الراء وكسها وادشك وما وضع للدلالة على رجائه اي جاء المتكلم خبر الاستقبال فقول  
اضافة المصدا الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثة ايه عوى جرى بفتح الحاء والراء المهملة بن نفع عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكسها بالوجه  
مع انه ذكرها في حسنة واخبرون بجاء مجيء وفان والنوع الثالث ما وضع للدلالة على شروع فيه اي على شروع السمي باسمها في خبرها وهو كثير وانما  
بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه اثنا والعش وطقن بفتح القاف وكسها وطقن بكسر الراء وجعل وهب وعلى وهمل واخذ وقام وسمي  
افعال هذا الباب بعلم على كان من نفع الاسم ونصب خبره لان خبر من يجب كونه جملة لغيره يحكم الى ضمونها وشد حبيبه مفرغ من الجملة بعد كلام

وهي الاختصاص

لوضع واقرى بالفتح

باب في افعال المتشاورين

ما أفك المفقينا

[illegible]





ما أفعل المفسر

[illegible]





## حروف المشبهة بالفعل

五

نحو والله يعلم انك لرسول والله يشهد ان المتأخرين كما ذبوا لانها الوقت لزم تسلط العالم عليها ولا بد الا ابتداء لها صدر الكلام يمنع ما قبله من جعل  
فيها جده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فثبتهما التقديم على ان وانما اقررت الثلاث بخل حرف فكيف على مثله ولم تؤخر ان لغزها بالعل وانما  
ضمت في نحو علم ان زيد لغزها لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفصل لما مضى شيئا انها لا تدخل عليه لامع فظاهروا او مفعلة او تقع خبر عن  
اسم ذات خبر مفعول نحو زيد ان فاضل لان المصدر لا يجزى عن اسماء الذوات الا بتاويل وذلك منفع مع ان او مفعول ومنه ان الذين امنوا والذين هم  
والصائبين والنساء في الخبرين الذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجعل ان ومعلومها خبر ان الذين امنوا ولما عطف عليه هي اسماء ذوات قبل ونحو  
عليه الوافعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمفرد خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك ليرجع العذاب والوافعة بعد حتى الابتداء بنحو مفعول زيد  
حتى انهم لا يرجون والثابتة الشيء من ذلك نحو ان زيد فاضل وان عمر لجاهل فانها في ذلك واجبة الكسر والحوان ان في ذلك كلمة ابتداء فمفعول الخلة  
في قوله ولا ان تقع في الابتداء وافضل الشاظم على شئ ماضع فقال فاكسر في الابتداء وفي بد صلتة وحيث ان يبين محالة او صكبت بالفعول او صلت  
عمل ال وكرم وامر بعد فعل لفظا باللام والثاني وهو يقين ان المتقوى في ثمانية مواضع يجب فيها ان يبد المصدر مستداه مستداها وهي  
ان تقع فاعلة نحو ولما كبرهم انا انزلنا اى انزلنا او تقع مفعولة نحو كبرك بالفعول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اى اشركتم بخلاف المحكية بالفعول فانها  
واجبة الكسر كالتقدم او تقع نائب عن الفاعل نحو قل اوحى الى اناس معشر اناس فاعل مبداء في حال اوحى في الاصل فالاول نحو ومن ابانه انك ترى الخوف  
اى في تلك الاصل من ابانه هذا هو مذهب الجليل قال المطري اسم لحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سبويه ولما بعد الظرف على شئ ومنه ومن  
ابانه انك ترى الاصل انتهى الثاني نحو ان كنت فاضل والقرين بين قوله ولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبداء انها اذا وضعت في الابتداء  
تكون داخلية في ارجلة مستقلة واذا وضعت مبداء تكون مع معلولها في ارجل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى خبر ومنه عند سبويه قوله لا ان كان  
من المستجيب ثم قبل لا يحتاج الى خبر لاشمال صلتها على المسند والمسنود اليه وبطل خبر محذوف والتقدير بئسوا كونه من المستجيب موجود وهذا هو الجوز  
والاحتجاج والكوفون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير بئسوا كونه من المستجيب موجود وهذا هو الجوز والاحتجاج والكوفون الى انها فاعل بفعل  
محذوف والتقدير بئسوا كونه من المستجيب على خلاف في قولهم صبروا قالوا في المعنى او تقع خبر عن اسم معنى خبر قول ولا تمان على اى على اسم المعنى  
خبرها اى خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فيها لا خبر اعتقادي وهو اسم معنى خبر قول ولا تمان على اى خبرها لان فاضل لا يصح على الا  
واما خلف لست المصدر مستداه مستداهها والتقدير اعتقادي فاضل اى معتقدا ذلك ولا يجوز كسر ما على ان يكون مع معلولها بجملة خبرها من  
اعتقادي لعدم الرابطة لان اسم لا يعود على المبتداء الذي هو اعتقادي لان خبر ما غير ما عليه فهو يعود على خبره فنفي الجملة بل ان ابانة بخلاف قول انه  
فاضل فيجب كسر ما لانها اذا وضعت خبر عن قول ولا يحتاج الى رابط لان الجملة اذا صحت كما به لفظها كانت فعل المبتداء في المعنى والتقدير بئسوا كونه من المستجيب  
لا غير اما اذا ارد ان جملة ان منصوبة يقول كانت من لغة المبتداء محتاج الى خبر ولا يصح فيها الفتا المعنى لان القول لا يجزى عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد  
زيد لانه حتى فيجب كسر ما لان خبرها وهو حشاش على التمام ولا مانع من وقوع جملة ان ومعلومها خبر اخر المبتداء لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح  
فيها لانها بضمها لا تكون اعتقادا وحفا وذلك لا يبعد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتداء وسكت عن القسم الرابع وهو  
ان يقع خبر عن قول وخبرها حشاش عليه نحو قول انجى لظهور انها اذا كانت تكرر مع احد ما فيها اولى او تقع محذورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان  
المجوز بالحرف لا يكون الاممرا او تقع محذورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انجى مثل ما انكم تنظفون مثل منظفون فمثل مضاف الى انكم تنظفون وما صلة على  
نظفكم لان المجزى بالمضاحضة افراد الركن المتشظا فبعض الجملة فان كان ذلك كسر كما تقدم فيجب واذا وقع نائبه لشي من ذلك وهي اما  
ان تكون معطوفة على شئ من ذلك نحو واذا ذكر وانضم الى انضيت عليكم وفي فضلكم فاني فضلكم معطوف على معنى وهو مفعول به والمعنى ذكر  
معنى ونفسي لوم بعد من شئ من ذلك نحو واذا بعد الله احد الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشمال من احد والتقدير بئسوا كونه من المستجيب  
لكم وهذا الا مانع الثابتة يجب فتح ان فيها لانها اما ان المعزاة لا اما ان الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسران وفيها باعتبارين مختلفين وذلك  
في مواضع شدة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله ثم من عمل منكم سوء مجبالة الابه فرى بكسر ان وفيها فالكسر على جعل ما بعد فاء  
الجزاء جملة نامة على معنى فهو غفور رحيم وانفتح على تقدير ان ومعلومها مبداء خبره محذوف او خبر مبداء محذوف على معنى الغفران والرحمة اى صلاتا  
او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الخبرين حذف المبتداء اولى لانه المهود في الجملة الجزائية كما قال الله عز وجل وان من شر فوس  
اى هو خبيث الموضع الثاني ان تقع بعد اذا القياسية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهوى والبغضة تقول نخلك كذا اذا هم عليك فبغته  
والغرض من الابتنان بها الدلالة على ان ما بعد ما يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل الفجاءة كقوله وكنت ارى نبالا كما قبل سبدا اذا انزعج منها  
والله انشد سبويه ولم يضره الى احد وارى بضم الحرف بفتح الظن بفتح الياشين وهما نداء سبدا وما بينهما اعتراض فاذا انزعج بكسر الهمزة  
فالكسر بفتح الجملة اى فاذا هو عبد الفتا فالجملة يكون بناها وانفتح على معنى الامر الى فاذا المحبوبة اى حاصلة على جعلها مبداء حذف خبره  
كما تقول ارجع فاذا الاسد اى حاضرا حسب قوم الى ان اذاهم لغيره فلهذا الحذف والله انهم جمع لغيره بكسر اللام وبالزاي وهو ظرف المحضوم وقبل  
مضغنة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سبانه فلما نظرت الى ضاهه ولها من ريشين الى عوديته وقبل المعنى كنت سبدا فافا هو ذليل خبيث البطز







## حررنا المشبه بالفاعل

[illegible]

مفروق موقوف على الضم المسمى في بيان هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب موقوف على الضم المسمى في بيان  
 الفصل بالصفة والوصف والمحال موقوف على الضم المسمى في الطب لوجود الفصل بالمتضا اليه لان رفع ذلك ونحوه بالمطف على محل الاسم مثل عطف  
 امره على محل جمل في ذلك ما عاين من محل ولا امره بالرفع لان الرفع محل على الفعل وهو جاني وهو بيان ولا يمنع من العمل في محل محل جمل امره لان  
 الزائد وجوده كالوجود والرفع محل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول التامخ وهو ان ولكن والعاقل اللفظي جمل على العا  
 المنع من قبل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فوجه اشتراطه استحسان الخير وكونه العاقل ان او ان ولكن تقديم طلب متبا  
 اشتراطه الاول اذا كان من عطف الجمل فلا يلزم تقديم العطف قبل تمام الموقوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلا يلزم تقديم الموقوف على  
 عليه واما اشتراطه الثاني اذا كان من عطف الجمل فلا يلزم عطف الخبر على الاشياء واذا كان من العطف على الضمير فلا يلزم عطف الخبر على الاشياء  
 والبدء الفراء الشرط الاول وهو استحسان الخبر بمسكا خبر ان الذين امنوا والذين هادوا والصابغون عطف الصابغين: الرفع على محل الذين امنوا قبل  
 استحسان الخبر وهو من امن بالله واليوم الآخر وبقرائة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فنعطف ملائكة بالرفع على محل الجمل الا قبل استحسان  
 الخبر وهو يصلون ويقولوه وهو ضا في الضا المنجزة وبعد لا فاء موحدة فمنه من ابن الحارث البرجيني الموحدة وايهم من بك اسوي المدينة وحلة فاء  
 وقيار بها الغريب فنعطف قيار بالرفع على محل باء التكلم قبل استحسان الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مضووعة وباء مشددة تحته مشددة اسم غير عند الخطيل  
 واسم جمل عند زيد وضمر بها المدينة وقوله وهو شيرين خازم باء واذا زاي الجرحين والافاعلو انا وانتم بقاء ما بيننا وبينكم فنعطف انتم وهو  
 ضمير رفع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغرب قبل استحسان الخبر ولما كان ظاهرا للاستدلال للكنة والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته  
 يصلون استدراك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء ان لا يقدم الموقوف على الرفع ففاء امره بالاسم برفع الخبر ونصبه على المفعول به لا شرط  
 وانظر مقدم من الخبر والاصل ولكن اشترط الفراء ففاء امره بالاسم اذا لم يقدم الخبر والضمر ببقاء الامر باخذه من الضمير واعترضه حوشبه  
 فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المفعول بالمتضا اء وبدخلان ونقل المؤلف انهم يميزان كان الاسم مبتدأ  
 كلمة بعض هذه الأدلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا والذين هادوا والصابغون ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من مخالفة  
 المتخاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه السلة انه يجزى ان الضمير في هذه الصبغين برفع زيد لعدم التضاف اللفظي فان امره بالاسم في ضمير من عند الجرحين  
 متان لما فيه من اجتماع عاملين على محمول واحد ولا بعد لان التامخ عامل في الخبر والموقوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيصير على الخبر الواحد لان  
 محمول واحد في ذلك متع ولا ينافي ذلك على هذا الكسالى والفراء لان الرفع الخبر عند سماء باب ان هو رافعة باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول  
 بالرفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ قد زال بدخول التامخ واما على القول بان رافعة الابتداء في باب ان او كما نقله الشافعي عنهم فلا يلزم  
 ان يكون الخبر في مسئلتنا فاء عليه عاملان من جهة واحدة وبما الابتداء والمبتدأ فاهما يمتد وضافه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها  
 المانود من الصبرين على التقديم والتأخر فيكون من امن خبر ان والصابغون محذوفان والصابغون والنضاي كك والاصل والله اعلم ان  
 الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الآخر والصابغون والنضاي من امن بالله واليوم الآخر وعلى تقدير حذف من الاول دلالة الثاني عليه  
 فيكون من امن خبر الصابغون وجان محذوف والدلالة خبر المبتدأ عليه كقوله خليلي هل طاف في امانا وان لم يوحا بالهوى فنانا فخذ خبرنا لدلالة الخبر المبتدأ  
 عليه والتقدير طاف في امانا ونفان والوجه الاول لوجود ان المحذوف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس فالهوى في شرح الشذوذ و  
 بتعريف الوجه الاول وهو التقديم والتأخر في قوله فاني وقيار بها الغريب والاصل فاني لغريب فاني غريب ولا ينافي فيه الوجه الثاني وهو حذف  
 من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت فائدة مشابهة قوله لم الطير لغير شهرية على احد الوجهين المتقدمين فبصح حينئذ  
 الخبر الثاني وجب التقديم فاني غريب فاني غريب بتعريف الوجه الثاني وهو المحذوف من الاول في قوله فاني ان الله وملائكته بالرفع والتقدير  
 ان الله يصلون وملائكته يصلون ولا ينافي فيه الوجه الاول وهو التقديم والتأخر لاجل الواو في يصلون لانها لاجل الحاجة المشتركة والله واحد لا  
 شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مشابهة قال ربنا ربنا ربنا فانيها للتعظيم الواحد المتخاطب على احد الوجهين فباني الوجه الاول ايضا  
 وجب التقديم ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى امحطه التو  
 الاول قلان الصلوة المذكورة بمعنى الرخصة والمحذوف مجبضا لا مستقفا فلم يبطا بقاء واما على الوجه الثاني فباني العكس لان الصلوة المذكورة مجبضا  
 الا شتقا والمحذوف مجبضا الرخصة فلم يبطا بقاء ايضا فالتكلم اجاب عنه في المعنى فقال الصلوة اعتك ان الصلوة لغزيبية واحد وهو العطف ثم العطف  
 بالنسبة لله ثم الرخصة والى الملازمة الاستقفا والى الادميتين وعاد بعضهم لبعض انتهى موضع اختلاف حيث ينبغي كون الخبر للاسمين جميعا  
 بخلافك وزيد احبا واما محذوف في الدار فباني لانها في قوله الموضع في شرح بانث سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء  
 الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن مسكا بخبر قوله وهو التحال باليتوق ان يلبس في بلد الغريب بها انفس فنعطف فانت بكسر الهمزة على  
 محل اسم لبس وهو باء التكلم وليس اسم امره ولا غير مجبوز وتخرج بشد هذا الراء والبدء للمفعول على ان انت مبتدأ محذوف خبره وان اصل  
 وانت محذوف من البيت الجارية مؤسطة بين اسم لبس وجبرها فالاسم باب التكلم والخبر قوله في بلد هذا الخبر ان مالك وهو على يد واوله فان



حروف التثنية بالفعل

أكثر الفعول على اشتغالهم بحال المنصبه بالظرف وهو من نفس حرفك ففانما بحال ونذكر نحو سجد مستقرا في حجر وشرحه الموضع بقوله يجوز بقوله  
نوسط بحال بين الخبيث والخير والنادر والقليل لا يقاس عليه ما وابد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتداء وانت معطوف عليه  
وجزأ مبتداء وما عطف عليه قوله في يد فخذت انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة لتقلها بالضعف ككثر اهلها الزوال اخضاعها نحو وان  
كل الجميع ليدنا محضرون في قرانه من تخفف لما قبله واللام لا الابداء وما زاد في جميع خبر المبتداء ومحضرون ضمته وجميع على المعنى يجوز انما  
على قوله استنصا بالاصل واليه يشير قول الناطم وخفف ان فعل العمل نحو وان كل لما لبيته هم تلك اعمالهم في فراه نافع وان كثر تخفيفه ان ولما  
مخففة من المثقلة وكذا اسمها واللام في ما لا الابداء وما موصولة الخبران وليوفيهن جواب ثم محذوف جملة القسم وجواب صلة ما والتقدير ولي  
للذين والله ليو فيهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجواب سدت مسألة الصفة والتقدير وان كل ما خلق موفى عمله ولزم لام الابداء ابد  
ان المكسورة المخففة المملة والخ لك اشاء والناظم بقوله ولزم اللام اذا ما مثل حال كني اللام فارتفع بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لما تخفف  
ان وفتح زيد فلزم اللام لضم ان ان نافية ولما المعنى ما زيد فاعلم فلما جئ باللام ارفع النون وهذه اللام قد نعتي عنها فربته لفظية بان يكون المخففة  
نحو ان زيد ان يقوم فيصبح ذلك اللام كما قال في المعنى لان الخبر المنفي لا يدخل عليه لام الابداء كما تقدم او فربته معنوية كان يكون الكلام سبورا لا يتأ  
والمدح كقوله وهو لطراح واسم الحكم بن حكيم انا ابن ابيه الضم من ال مال ك وان مال ك كانت كرم المعادن ولو قال لكانت اللام مجازا ولكن استغنى  
عنها الكون في مقام المدح وقوله النفي هنا منعه واباه جمع اسب كقضا جهم فاض من ابد اذا منع والضم الظلم وما لك اسم فبيلة ولذلك قال كانت  
صرفها مرادة للمخ في ذلك اشار الساخر بقوله وربما استغنى عنها ان بدما ما طوى اراده معندا وان في ان المكسورة المخففة من المثقلة فعل فخره  
ان يكون اسما وفيه انما في شرط الناسخ كونه غير نافي فخرج بذلك البرع غير منفي فخرج بذلك زال واخوانها ونحو ما كان وضرب صلة فخرج بذلك ما دام ولا  
فوق في الناسخ بين الماضي المضارع الا انه كثر كونه مضاعفا استغنى وان بكاء الذين كثر البر لغيرك باجتماع وان نظمت لمن الكاذبين واكثر منه اي  
المضارع كونه مضاعفا استغنى وان كانت كبيرة وان كثر الذين وان وجد اكثرهم لغا سبقين وتدخل اللام على الجزء الثاني من قول الناسخ اما  
دخول ان على الناسخ فانما كانت مخففة بالدخول على المبتداء والخبر في الاصل فلما خففت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من الناسخ  
تفارق محلها الكلبة الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مضاعفا موقعا عليها ان الخبران وتكونان بعد دخولها وما دخل اللام في الجزء الثاني  
من قول الناسخ فكان تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لغائما فمتا ان زيدا قائما وما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة  
شبهه لفظا ومعنى ففقدوا ابد تخفيفها ان يدخلوها على ما قبلها وبقيت على النون انما فانه يجتمع جمهور البصيرين دخولها على الناسخ  
وتدبر عند غيرهم كونه مضاعفا غير ناسخ لقوله وهو الشخص الذي يعاينك بنت فبدا العديبة ابنته عم عمر بن الخطاب مخاطب عمرو بن موفرا قال الزبير بن العوام  
ثلاث هبتك ان فلتك لسلما حلت عليك هفتوة العتد فدخلت ان المخففة على فلتك وهو ضل واض غير ناسخ وثلاث بفتح الشين وهو وضع على  
اجبا ومعناه الدعاء وحلت حبيت ولا يقاس عليه اي على ان فلتك لسلما ان فام لا وان عند زيد جلا فالا للاختصاص فانه اجازة كما قال في المعنى وادها  
والكوفيين وهو يومهم انهم يجتمعون تخفيفه ويدخلون المخففة على يوفام ومعد وذلك بخلاف القاعدة فانهم لا يجتمعون تخفيفه ان المكسورة  
ويجوز لورد من ذلك على ان ان نافية بمنزلة ما واللام اجابية بمنزلة الاخالة المنقوعة بحث اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمعنى الا وان  
فيلها نافية انتهى ما ورد في ذلك فراه ابره سعاد قال ان لبنته تغلب اهلكها الاختصاص معانته وقول امرأة من العرب الله يحلف به ان جاء مخاطبا  
فدخلت على الماضي غير الناسخ وتذكر منه كونه ما مضيا ولا ناسخا بان يكون مضاعفا غير ناسخ اذا لامته بغيره بينهما كقولهم ان تربتك لنفسك وان تشبك  
لهبة ولا يقاس عليه لغا فاما اصل اللام بعد ان المخففة تلك حالات وجوب كرها وجوب زكها وجوز الاخرين فالاول نحو ان بد لغائما اهلها  
حيث لا فربته والثاني نحو ان زيد ان يقوم والثالث نحو ان زيدا قائما بالاعمال وما ذكر من انها لام الابداء فالسبب في الاختصاص واكثر  
البغداديين وهو ان الناسخ ان جئ بان الى العاقبة وان لم يربع الى انما اقربها اجنبية للفرق وجهتهم انها دخلت على المبتداء ولا جاز في الاصل ولا  
راجعا الى الخبر المفعول في نحو ان فلتك لسلما واجيبان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وما حال ان محل الجزء الاول والثاني بل وان المفعول كثر  
الثاني فان فلتك لسلما بمنزلة ان قبلت لسلما ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الثاني كان خبرا في الاصل كما وان كان غير ناسخ دخلت على مفعوله  
فاصلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان لجمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا منفصلا فان تقدم فعل  
الغلوب نحو قد علمنا ان كنت لوفنا فان قلنا اللام لا الابداء كسر ان وان قلنا لام اخرى اجنبية للفرق فخرجت والى دخولها على الفعل مطلقا  
ما اشار بقوته والفعل ان لم يكن ناسخا فلا تلتبه غالبا يار ذي موصل **فصل** تخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوابه مفتوحا  
وهو اداة في الجملة الاسمية لانها اكثر تشابهة للفعل في المكسورة ولكن يجب ان اسمها كونه ضمرا عند ابن مالك محذوف لا ظاهرا سواء كان للثان  
ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فمعدو اعمالها في الضمير كالا يخط الاقوى عن الاصغف في حسب ابن الحاجب انه لا يكون الا  
لثان واما قوله وهو الشخص المسمى وجوبه والكل بانك ربيع وغيث مرج وانك تكون هناء التما لا ضرورة من وجهين عند ابن الحاجب  
كونه غير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع وديار ربيع الشهور وربع الارض فربيع الشهور وربع

وضمته

المعقاة

معناها

بعد صرف دمج الازمنة وبيان اولها ما بان في التوزر والكماء والثاني ما اندرك فيه التماز والمواد هنا دمج الازمنة والفتش لكلاء او المطر والمريخ اما بفتح  
 اليم ان جعلت الفتش اسم الكاء اي خصبت اما بضمها ان جعل اسم المطر يقال مريخ الوادي امره المطر والثالث كسر المشقة الضبات خير تكون ويجب  
 وخبرها ان يكون جملة لا تشتمل على المسند والسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية ضلها جارا او  
 لم يجمع لفصل من الفواصل الالفة اما مع الاسم فلا يجرى بعد ان باسم وخبر كاي جابدا المشقة العاملة وما الفعل الجار فهو كالا اسم والاسم غير  
 محتاج الى فصل فكان ما شبهه واما الدعاء فتشبه بالجار في عدم التصرف فالله الشاطي لاسميه نحو واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين و  
 الفعلية التي ضلها جارا نحو وان ليس لا انش الاماسي والفتش التي ضلها دعاء اما بفتح نحو وان بورك منغ النار ومن جملها او بفتح نحو والفتش  
 ان غرضه عليه فواو من خفتان وكسر الفتش في غير السبع وهذا مسمى على جواز نصب خبره لثاني الجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل  
 ويجب الفصل عن خبره من يكون عوضا ما حذف من ان وهو احد التوئين والاسم او لا يلبس بان المستدرة وما كانا التوئين في الفصل اكثر ما هو المسموع  
 وما اشبهه عوض مع الفصل المتصرف لم يوضع مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقيد لا فانها ترفع المسمى لمحال نحو وتعلم ان قد صدقتا او تنفيس  
 نحو علم ان سبكون او نفي بلا اولين او لم يوضع مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في فرائضهم من دون تكون وحسب ان لا قام زيد ومثال ان نحو  
 ان لن يبدل عليه احد ومثال ان نحو احد ولو نحو ان لو استقاموا ان لو شاء لصبتا هم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مشددا اما مضعف  
 وكل منهما انما امر او مضارع فالمشدد ان كان ماضيا ففاصلة قد وان كان مضاعفا ففاصلة حرف التنوين المفتي ان كان ماضيا ففاصلة لا  
 وان كان مضاعفا ففاصلة ان والاولا واما الوفا فانه لا امتناع شبهة بالثاني فتدخا على الماضي والمضارع كما مثلنا او يندرك ان الفصل يرد  
 منها كقوله علماء ان يؤمنون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والعلماس علموا ان سئلون وسؤل بمعنى سؤل كقوله تعالى ولقد اوتيت مؤلك ولم  
 يذكر في الفواصل الا قبل من التوئين هذا شرح قول الناطق وان تخفف ان فاسمها اسكن ولغيره جعل جملة من بعد ان وان كن ضللا ولم يكن دعا ولم  
 يكن مضر فيه مستغافا لاسم الفصل بعد ان في تنفيس ولو قبل فليكن ولو في الناطق ان الفصل بها اي بلو قبل ولم يفتح له اي غلط منه على  
 كان الموضع لم يفتح التي فيها ورجعما فصلت بلو فاعرض عليها والاولا في قوله ان الناطق في شرح النظم في غالب النظم ماضية واكثر النظم لم يذكر  
 الفصل بين ان المتخفة والفصل بلو والى ذلك اشار الناطق بقوله وقبل ذكره وهو ان النظم في شرح النظم في غالب النظم ماضية واكثر النظم لم يذكر  
 استغفارا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها واخر خبرها والى ثبوت اسمها وحذف اشار الناطق بقوله وتخفف كان اضافي مضمومها وثابتا انشائية  
 كقوله وهو روية كان ورديها وشاخب فورد يور في علمه من الروية اسم كان ورشاء كسر الراء خبرها وهو مفرد لا مشق وفتح الصلابة مشق في خبر  
 والمرث الجبل وتخطب بضم الحاء الحية اللب لا اويصح وقال غيره الخطب لثبوت البعثة انفر وقوله وهو باغت بالباء الموحدة فالجمل والمثلية ابن صبر  
 بالصبر البشكري قاله النحاس وقال السجور هو ارفم من علماء وقال صاحب المقيتد هو علماء ابن ارقم البشكري يذكر امره وجمعا هو ما واثقنا بوجه  
 مضمم كان ظنية غطوا الى وارث اسم مروي بالرفع لظنية على ان لم يكن على حذف اسم اي كانها ظنية وروي عن النصب لظنية على انها اسم كان  
 على حذف الخبر اي كان مكانها ظنية وروي بالجر لظنية على ان الاصل كظية وزيد ان بينهما اي بين الكاف مجرور بها وعليها فجملة مفعول صفة لظنية  
 والموافاة الانسان والمضمم بضم الميم وفتح الفاق بالسبب المملة مع التشديد المسن من القسام وهو محسن يقال فلان فسيم الوجه ومضمم الوجه وجهه  
 ويغلو اي يغتاول وعدها بالي تضمين معنى قبل والوارث اسم فاعل من روى الشيخ يروي مثل اورث اي ساد اورث وروي بظن السليم والنظر المحسن البهيم  
 والسلم بضم السين شجر العفالة شوك وادخلت الاسم وكان الخرجيلة اسمية ليجتمع لفصل كما تقدم فليبدل في ان المتخفة كقوله ووجهه من اللون  
 كان ثوبا حقان فثوبه حقان مبداء وخبره موضع رفع خبر كان واسمها ضمير ان محذوف اي كان وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه الجوهري  
 مشق النظم على الاول رب جمد بلو لونه وذا باصاحبه كخبر في الاستدانة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المفتي او قد في الماضية  
 المشددة الاول نحو كان لم يرض بالاسم والثاني نحو قوله لا به ولتلك اصطلاح لفظي لم يرددها كان قد لما فصل بين كان والمابد والاول الفتح  
 يقال هالالا به قوله اذا فرغ من لفظي لجرها واصطلاح من اصطلاح الناطق في ثبوت بها والمحدود رضى محذوف وهو ما يخاف منه والواحد من الامام  
 وهو النزيل يقال له امر اي نزل وتخفف لكن فتمل جوازا والاختصاص بها بالجملة الاسمية ولشبان لفظها لفظ الفصل نحو قولهم نعم الله  
 عليهم وعز بولس والاختش جواز الاعمال ما شاط على ان لم يجمع عن المرسى فام زيد لكن عرفا فام بنصب عمرو وما ورد عن بولس انه كفيها العمل  
 فهو دابة لا شوق والفرق بينهما وبيان زوال الاختصاص **هذا باب في العامل في عمل ان** المشددة ونسبة الخبرية دون خبرها من  
 حرف المفتي وخبره ان تصدق على النافذة كانه ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها له لا ان كان  
 الخبرية يمكن من خبرها العويها بالنصب ونسبة النافذة الجنس واودت بياب لحوال الكلام عليها قال ابو البقاء انما اعلمت العمل ان لما شبهها لها  
 من بعد ان جملتها ان كلامها اندخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلامها لا كابد فلا لكابد المفتي وان لكابد الانبات الثالث ان لا ينفذ  
 ان والثنى جمل على فضيلة كالجمل على نظيره الرابع ان كلامها لا يكون لا محولة على ان في العمل المخطو ووجهها ان في امورها  
 ان اسمها لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا مضمرا ومنها ان اسمها لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفته ومنها ان لا يجوز ان يندم

من باب في عمل  
 بالاعمال

# لا النفي الجنس

خبر ما حل اسمها اذا كان ظرفا لغيرها او مفعولا او مفعولا في ان وقتها ان اسم لا يتون واسم ان يتون وقتها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم لا يتون في اعرابه وبنائه واسم لا يتون في اعرابه وبنائه  
 في اعرابه وبنائه واسم لا يتون في اعرابه وبنائه واسم لا يتون في اعرابه وبنائه واسم لا يتون في اعرابه وبنائه  
 اذا دخلت على نكرة او بدلتها النفي العام وقد رتب من الاستغناء لان من هو الموضوع للجنس اذا قلت لا رجل في الدلالة وان نفي الجنس كل النفي  
 الا بغيره من ولو لم يرد من نكته فاما رجل واحد وان يكون في الدلالة ان فاكش ومن هنا قال الضمير ان لا رجل جواب بل في قول من جمل في  
 الدلالة فموضوع كل الجنس في الدلالة البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جاز وهو المراد بغيره ان لا يقع بغيره اصل ومحل وان يكون اسمها نكرة  
 لانه على تقدير من كان قد رتب من الاستغناء في محضه بالنكرة وان يكون النكرة مفصلة بها خلافا لاربعثمان فانه جاز فيها ان يدخل مع فصلها ولكنه لا يقع  
 وقد جاء في اللغة لا منها بابتداء البناء مع الفصل وليس باصل عليه فانه الموضع في الحاشية ان يكون خبرها انفة نكرة على الاصل فجملة الشرط سبعة اربعة  
 واجبة الى واثنان الى اسمها واحد الخبرها وشبهت خبرها وانما اذ اجتمعت هذه الشروط علمك على ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سقر حاضر  
 فغلام سقر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مفعول بها فانما لا تتركب من سببها لانها لا تدخل في الخبر بل النكرة مع لا رفع الابدال  
 والخبر المبتدأ من رفعه بما كان مفعولا به قبل دخول لا ولا يصح عند الناظم ان يرفع بها الباء وهو مفعول لا في الخبر والمآثر والمير فان كانت غير ثابتة  
 لم يخل في الانشاء شيئا وشأنه في الازالة في قوله وهو الذي يرد في خبره من سببه الفزاد لولا ان تتركب غطفان لا دونها اذا اللام دونها اصلها  
 عملا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها واخرها وانما علمك مع الزائدة لانها اسمها النافذة لفظا وصورة فلو حفظها جانب اللفظ دون المعنى والدليل  
 على زائدتها ان المعنى المستغنى عنها من قول لا ان شرطها منقطع والفرض ان منقطع بل ومنقطع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لانها  
 عنها واذا ثبتت الذنوب لم يمتنع اللوم لان جوابها اذا كان مثبتا في نفسه يكون منتهيا بعد دخول لا وانما شذوذ الزائدة لانها غير محضه وشرط العمل  
 الاختصاص فان قبل لا النافذة خبر محضه مع انها عاملة بالخبر فانه المراد ان لا اذا قصد بها النفي العام اخضعت بالاسم فثبتت ان الدلالة على  
 الفعل ولو كانت لا خبر جنس بل النفي لو حده علمك على ليس في نفي الاسم ونصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد دون الجنس لانها  
 بل جملان فيكون النفي واحدا والمثبت اثنين وكذا الفعل على ان ارد بها نفي الجنس لا على سبيل التخصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما  
 ويمتنع ان يقال بعده بل جملان والحاصل ان لا اذا علمك على ليس اصل النفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في شيئا النفي ثم فاذا اردت نفي الواحد  
 مبره يقولك عن بل جملان واذا اردت نفي الجنس لم يفتقر بل لا يجوز ان يقال بعده بل جملان هذا حاصل كلام ابن عميل وان وضع لا بغير اصل  
 ومعلوم كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تدخل شيئا وخفض الخافض نكرة نحو: وان لا لا يتحول بين العامل ومعموله نحو حيث بل لا زود وخصبت  
 لا شيء بل خبرها بغير خبر وعمل الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها اسمها وان ما بعده ما خفض بالاضافة وضميرهم راجع فادرجها في  
 ويصير بذلك انها معضلة بين شيئين متطابقين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذوذ حيث بل لا يتحول الفتح على الاعمال والتوكيد وجهان لاجل  
 بعد التوكيد نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلما بل لا وما ركب معمله موضع جاز لانها بغير ايجري الاسم الواحد قال ابن جني في كتاب الفوائد قال في  
 الخطا ياء ان لا نصبت شي ولا خبرها لانها صلات فضلة فتعلق بعلل واخرة وان كان الاسم معرفة او منفصلة عنها اهلته وجوبا وجب عند  
 غير المبرر وان كانت تكرار هذه الصوتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من صاحب ذي العوم وان العرب جعلت له جواب من مثل الجفوفهم  
 والسؤال بها لا بد من العطف فلك الجواب نحو لا يند في الدار ولا امر ونحو لا يند في الدار ولا امر ونحو لا يند في الدار ولا امر ونحو لا يند في الدار ولا امر  
 ان تفصل وفي قوله اشياء ما شئت نحو لا ازال لما لا انت شائبة من شائنا شاق للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليق على المعنى  
 يتكرر والمعنى انما يكرر في انت للضرورة وانشاء مضاعف مستند للتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعول به بانشاء وشبه بكم المشاء  
 صليما والاعاءة محذوف ونحو محذوف الى واذا ان شاع زان متصلا بانه خبره بعد جوب واسم زان مستوفيه وجوبا وخبره شاق لخر البيت بنون  
 الشان وهو البض وفصل عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة اسمي ولا نافية وانت مبتداء وشائبة من المشبهة خبره ومن شائنا  
 متعلق به ولجملة صليما والاعاءة محذوف والمعنى انما لا ازال شائبة من شائنا التي انت شائبة من شائنا اي امرنا ولما قول معطوف على  
 الضرورة لانك بلا يفتقر لك ولا اذا دخلت على الفصل لا يجب تكرارها لان في معنى النكرة وتلك بفتح النون وسكون الواو في التنوين والنوال هو  
 العطية مبتداء ولان فصل سدة خبره كما في الوصف مع مفعوله فالخبر اروي قال ابو جني وانما انما هي خبر لا فاعل لان قولك ليس بوصف  
 وقال الموضع لا ندى كفي صان ان يقول هذا مع قولك مؤل لا يفتقر لك ولما تتركب كتابا في الرفع انما سدة الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى  
 واذا قلنا بالاول فالظان الرفع هنا ناشئ عن الفاعل قال الوضو التول صدر بمجئنا التاول وهو هنا بمعنى المفعول او ليس متاوك هذا الفصل  
 او لا يفتقر لك ان نفاذ له انتهى فخطب التاول في المثال ودعوى المفعول في البيت ما العجبة المبرر وان كان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت  
 معرفة الى اعمال الاعمال ان اشارنا على قوله عمل انما جمل للذات نكرة معرفة جاشك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف  
 ولا شبيه به في الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى لفظا لا معنى اجمع تكسيرا لم يذكر او مثبت فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا غلام ولا شجرة  
 الثالث نحو لا رجال ولا غلام والاولى ان كان مفردا لفظا ومعنى لفظا لا معنى اجمع تكسيرا لم يذكر او مثبت فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا غلام ولا شجرة

في موضع

على الفتح صلا





# لا التفسير الجذر

في موضع رفع فالنحو مبتداء معطوف على مبتداء والتقدير مرفوع بان خبره ما يكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر فالتان ويجوز ان يصدره ان يفتقر  
 لكل واحد منهما خبر لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سبويه القائل بان لا المنعج اسمها عامل في خبر كما  
 علمت في لا النسبة اسمها فيجوز ان يفتقر لهما معا خبر واحد وذلك لان خبر يكون مرفوعا بلا الهاء والثانية وان كانتا عاملتين الا انها متماثلتان فيجوز  
 ان يفتقر اسم واحد لهما كما في ان زيدا وان عمرا فالتان لا يفتقران لهما خبر واحد ويجوز ان يصدره هولا ان يفتقر لكل منهما خبر على حاله واما رفعها فتجوز  
 ان يحصل لا الاولى لعلها المنكر بها فاما بعد مرفوع بالابتداء او عامله على اليسر فيكون ما بعده مرفوعا بها وعلى الوجهين فلما خبر عن الاسمين ان قلت  
 لا الثانية تكرار للاولى وما بعدهما معطوف فان قدرت الاولى جملة والثانية عامله على اليسر او بالعكس فلما خبر عن احدهما خبر الاخرى محذوف كما في  
 عمر قائم ولا يكون خبر عنهما التلازم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني ان يفتقر احداهما على معصوم واحد فالنحو في الاختراع مسألة  
 لا رجل ولا امرأة واما رفع الاول ورفع الثاني فيجوز ان لا الاولى عامله على اليسر ولا الثانية ثالثة وما بعدهما معطوف على محل لا الاولى مع اسمها عند  
 سبويه ويجوز ان يفتقر لهما معا خبر واحد لا خبر مبتداء وما عطف عليه وعند غير سبويه لا بد لكل واحد من خبر لئلا يفتقر الى الابداء في رفع الخبر الواحد  
 ويجوز ان يحصل لا الثانية خبر زائدة وهو لعلها او عامله على اليسر واما رفع الاول ورفع الثاني فيجوز ان لا الاولى عامله على اليسر ولا الثانية عامله على  
 ان وفتقر الخبر لهذا الوجه كالمذكور سواء على المذهبين واما رفع الاول ونصب الثاني فيجوز ان لا الاولى عامله على اليسر ولا الثانية زائدة وما بعدهما  
 منصوب منون وهو اسعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعف في لسان من يلائم حتى قال ابن الدقاق في الفرة خصه بوتر وجامعة من الفوقين بالضرورة  
 كسبوا السادي المفرد المعرف وجعلوا الرغشي منصوبا على الضم لا على الرفع وهو عند غيرهم على تقدير ان لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منصوب  
 بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على النظم اسم لا لا في الاطر وفي بناء اسمها مع ما على الفتح نزل منزله العامل للفتحة الفتح  
 واما الخبر فلا يجوز عند سبويه ان يفتقر لهما معا خبر واحد بل لا يجوز ما بعدهم من فروع بما كان مرفوعا غير قبل دخول الهمزة وخبر ما بعدهم الثانية  
 مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عامله في الخبر عند كما يقول غيره فلو لم يرتفع الخبر لعلها على غير ما يملين مختلفين وهو لا يجوز فيجوز ان يفتقر لكل منهما خبر  
 على حاله عند غيره يفتقر لهما معا خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدهما ويجوز ان يفتقر لكل خبر وهذه الوجة اخذت ماخوذة من شمس جمادى  
 لان ما بعدهم لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على البناء والرفع على العمل لعلها على اليسر ثلثة وما بعدهم الثانية يجوز فيه ذلك ويجوز ان يفتقر  
 النصب ان ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بثلث اثني عشر وكلها حادثة الاثني عشر وما رفع الاول على الالفه او على الهمزة على اليسر نصب الثاني  
 وانها ما ابن الفجار في شرح الجمل ان مائة واحد وثلاثين وجمعا اذا عطف وكثرت لا فان عطف ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال الاعمال ان  
 وجاز في الثاني النصب عطف على محل الاول والرفع عطف على محل الاسم وانشع الفتح لعدم ذكره كقولهم وهو رجل من فروع عبد مائة مائة مائة  
 بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اية ابنا مثل مروان وابنه اهو بالمجد لا وتكرار ابروي وابنا بالنصب يجوز وان بالرفع ولا يجوز وان بالفتح  
 واما كانه الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فتأذة والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحال على نية لا كما قالوا ولا بجنا شمس على نية  
 كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطفان لو تكرر لا احكامه بما للفتحة في الفصل انتهى **فصل** واذا وصفت المنكر المنيب بمفعول  
 بوصف متصل مفعول جاز في الوصف المفرد فتجوز على ان يركب معها اي مع النكرة قبل فتح وصفا الوصف الموصو كالبنى الواحد ثم دخل عليه الا  
 مثلي الهمزة عندنا وقبل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب البناء لفتحة معنى من فضاوا كانهما معا فمعنا معنى وجب  
 ان يجرى على لفظ الموصو لا ان يشبه الهمزة قبل فتحة الهمزة حذفت ثوبه للشاكلة وجاز نصب جملة لعل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب  
 بلا وقال الشاطبي ان نصب الجملة على لفظ النكرة وان كان مبني لا حركة البناء هنا شبهة بجملة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز نصب جملة  
 محلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشي واحد فتحو الى محلها بالرفع وجعلوا الفتحة للجرع كما عكسوا في الفتحة المفردة  
 بلا نحو ريت رجلا ظريف ولا كرهته قال ابي جبريل حرفا التثنية مع الاسم لا وحده صفة لعل انه محمول على رجل ظريف فها هذا من امثلة التحليل  
 فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريف بانصبه لا رجل ظريف برفع ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجل ظريفين وظريفون  
 يشكونها لفظ المفتوح والمنصوب ولا همدان ظريفان لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في الفتحة بين المشتق كامر والجماد المنصوب بمشتق  
 ومنه لا ماء بارد واعتدنا فيجوز في الثاني الفتح على ان يركب مع الاول والنصب الرفع على ما وضعف الجمال الانشكا في شرح المختار  
 كون ما الثاني صفة لما الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع ان جامدا واما هو في قبل التوكيد اللفظي او البديلي انتهى وجوابه ان  
 في جملة صفة لا نه لا ما وصفا باردا صفا باردا لاول تغاير المطلق والمقيد ولا نه بوصفها لاسم اجمادا اذا وصف كربت رجل رجل عاقل  
 والقول بان توكيد لفظي او بدلي خطأ لان الماء الثاني لما وصفه بفتحة بفتح مخرج عن كون مراد فالاول فلا يصح كونه ناكذا ولا بدلية  
 لعدم مساوئه للاول وان جعلنا باردا صفا لاول والماء الثاني بلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البديل على المنصوب وهو منع وقال  
 ابو جابر وتكرير النكرة هنا نونية للفتحة كما جاءت نونية للماء في قوله ثم فيها بفتح كل احكامهم امر من عندنا واعرضه الموضع لمواشاة  
 انما جى بالجماد نونية للمال يجري على معنوت اذ كان في ذلك من المشتقات وهذا لو لم يذكر الشايع ليجي في ذلك بالجماد نونية للماء الاول

الحدث

[illegible]



# باب فضل المبتدأ

والاصل الاصل صروفه انهم يوم باتهم ونزول الارض به يسكون الرء وتخصيبه بجاء مملوءة وقابض من فضة بالجملة الفعلية المجزئة ولا يخلو  
شبا والارض به نحو الاخبون ان يغفر الله لكم والتخصيب به نحو الانفالون فوما نكثوا ايمانهم وانما التخصيب بالفضلية لانها للطلب لان العرض للطلب  
ورفع والتخصيب طلب بحث وانعاج ومضمون الفعلية لم يحدث مجزئة فبمعلق الطلب به بخلاف الاصلية فانها للثبوت وعدم الحدث قال انما  
في شرح المفصل حروف التخصيب معناها الامراة اوقع بعدها المضاع والنزج اذ اوقع بعدها الماضي مستطرا واذ جعل الخبر سواء قلنا ان خبر لا ام خبر  
المبتدأ وجب ذكر العمل به نحو لا احد غير من الله عز وجل واذا علم من قبل او غير مخدفة كثير نحو لا فوت اي لم قالوا لا خبر اي علينا ولو ذكر كما عند  
المجاهزين والى ذلك اشار الناطم بقوله وشاع في ذال الباب اسقاط الخبر في المراء مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم بكثرية التخصيبون والناطقون هذا  
نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن غيرهم انهم لا يظهرون خبرا مفعولا وبظهور الجرود والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو جمان واكثر لمجزئة  
المجاهزون مع لا نحو لا اله الا الله كما اوفى الجود ونحو ذلك قال الرغز في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب ان كلامه تام ولا حذف  
وان الاصل الله المبتدأ وخبره كما نقول ان من مطلق ثم جي باده الحصر وعدم الخبر على الاسم وركب مع كذا كالمبتدأ معمله لا جلي في الدار ويكون الله  
مبتدأ مؤخر والجزء مفعول ما على هذا يخرج نظامه نحو لا سب لا اذ الفغار ولا في الاصل نقله الموضع عنه وقال بعده قلت وقد يرج قول بان فيه  
سلافة من دعوى الحذف ودعوى الابدال ما لا يخلو عمل المبتدأ منه وذلك على قول الجمهور ومن الاختراع عن النكرة بالمعرفة وعن العلم بالخاص وذلك على  
قول من يجعل الموضع خبرا انتهى **هذا باب الفضل الدخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتصبيها**  
مفعولين هذا قول الجمهور وهذا السهل الى ان المفعولين في باب غن المبتدأ والخبر بل هما مفعول اعطى واستدل بظننت زيد اعروا  
الاعلى حجة التشبيه وانما لا يرد ذلك مع ظننت وليجب المنع وان المراد ظننت زيدا عن فظننت لا فظننت وهذا هو الثاني منصوب على التشبيه  
بالحال مستلذا بوجه حله وظرفا وجارا ومجرورا وعوض بوجه معرفه ومضمر واجازا وابانه لا يسم الكلام بدونه افعال هذا الباب وتعمان احد افعال  
الفعلية انما قبل هذا ذلك لان معانيها فائده ما يغلب ليس كل فعل يصح مفعولين بل الغلبة لثلاثة اقسام ما لا يتكلم بنفسه نحو فكري وكذا وتفكر في وما  
يتكلم لواحده بنفسه نحو عرفته يد الحق وقسم المسئلة وما يتكلم لثنتين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناطم بقوله انضبط فعل الغلب جزئي ابتدا  
اعني اني حال قلت جدا ظن حيث نعمت مع عدي محي دوى وجعل اللزك كاعتقد وحيث لم وينقسم هذا القسم للمتكلم لثنتين او لثلاثة اقسام احدها ما يتكلم  
في الخبر بعينها وهو امرية وجدوا لفي وفلم بمعنى علم ودوى قال الله سبحانه عند الله هو خير فالحاء المتصلة به مفعول الاول وخبر مفعول الثاني وهو  
ضمير فصل لاجل ان الاعراب انما شاع في وجد العلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله سبحانه انهم انعموا ابا انهم ضا لثنتين فابانه مفعول اول و  
ضا لثنتين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زباد بن سنان فسلم شفاء النفس فوجدتها فبانع بلطف في الفصل والمكر فسلم امرية علم وشفاء النفس مفعول الاول  
وفهم عدوها مفعول الثاني والاكثر وقوعه في علم هذا على ان الشدة وصلتها فمستد المفعولين لاشارة صلتهما على السند والمستد اليه  
كقوله وهو زهير بن اوس لم يظم السبي فقلت تعلم ان للسبي غرة وان لا تضيق بها فانك فالتة فان يفتح الحزف وتشد بدا النون حرف موصو للسبي  
خبرها مقدم وغرة بكسر التين المعجزة وتشدد الرء المملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مفعول تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والهاء في تضيقها  
عائدة على الوسيطة فيما قبل والهاء في فالتة عائدة على السبي وقد يكون فسلم بمعنى الماضي قال يعقوب فقلت ان زيد اخارج بمنى فقلت وقال الخزرج  
الوفى العهد بلعروفا فاعتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد وديت مبنى للمفعول والثاء مفعول الاول في موضع رفع على المتباعدة عن الفاعل والوفى مفعول الثاني  
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالضمة على التشبيه بالمفعول بيوبلج على الاضافة وعرو منادى مخرج مجزوف والثاء فاعتبط جوار النطق  
مقدر اي ان زيدا فاعتبط من الغبطة وهوان يبنى مثل حال الغبطة من غير ان يرد زوالها عنه فان ان يرد زوالها كان حذا والاكثر في دوى هذا ان يجرك  
بالباء نحو دويت يزيد فاذا دخلت عليه الحزم فعدى لا ينفذ نحو ولا ادركهم وضم الحاطين مفعول الاول والجرود بالياء مفعول الثاني والغنم  
الثاني ما يصيد في الخبر بها وهو حش جمل وحجى وعد وهب دعم نحو وجعل الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا فاما الملائكة مفعول الاول وانا ما  
مفعول الثاني ونحو قوله وهو عليم بن ابي مغيل وقيل ابوسنبل الاعراب وكنت احبوا باعمر واخافته حتى المت بناهوا ما ملات فاباعمر ومفعول الاول  
واخافته مفعول الثاني والملمات جمع مله بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى فزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانفا فلا سدا المولى شريكك  
في الفنى ولكن المولى شريكك في العلم فالمولى بمعنى الصاحب مفعول الاول وشريكك مفعول الثاني والعلم بضم العين الفخر ونحو قوله هو  
ابن همام السلولي فقلت اجري يا خالد والافتنى امرها الكافاء المتكلم مفعول الاول وامر مفعول الثاني وما كافت امره والاكثر في هذا  
وقوعه على ان وصلها كلمة المسئلة المحاربه في الفراض بين ابانا كان حار ونحو قوله وهو ابومينة الحق واسره اوس وعنى شجوا واستبج اما  
الشجع من يدب ببنائها المتكلم مفعول الاول وشجوا مفعول الثاني ويدي ببنائها يدب في المشي وجار ويدا والاكثر في دعم هذا وقوعه على ان  
يتخفف النون وان يتشد بها وصلتها وافراد الضمير مثل هذا اضم من ثبته وهو دوى البصيرين والثنية دوى الكوفيين فالاول نحو  
زعم الذين كفروا ان بعثنا والى الثاني نحو قوله وهو كبر غره وقد نعت اني نضرت بعدها ومن الذي لا يخبر وغر منادى مخرج والغنم  
الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه للقبين وهو اثنان وهما دوى علم كقوله اجل ثناء انهم يرونه بعيدا ونزق قريبا الاول للجهان والثاني

باب فضل المبتدأ  
في الخبر  
فانما يقال ان يركب

للقبين وكقوله نعم فاعلم انه لا اله الا الله وقوله نعم فان علق من مؤنث الاولي للقبين والثانية للرجحان والشم الرابع ما بينهما اي الوجيهين والغالبة  
 كونه للرجحان وهو ثلثه ثلثي حيث حال فالوجهان كقوله ظننتك ان شئت لظني المحرب بالبا ضرورت فيكون عنها معروفا فالكاف مفعوله الاول وصاها  
 مفعوله الثاني وان شئت بالبناء للمفعول شرط وظني المحرب بالفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريف بالعين المهملة الالهة والحين يقال عرفت في المحرب  
 اناجين وقال المحلل عرفت في المحرب احد والمعنى ظننتك صاها المحرب اذا عرفت نادها فانها عرفت فيكون منها عرفت والقبين نحو قوله نعم بظنوني  
 انهم بلا فواتهم اي يفتقنون ذلك والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو من المحرب الكلاوي وكنا حسبنا كل بيضاء شجرة عشة لافنا جدام وجميرا  
 فكل مفعوله الاول وشجرة مفعوله الثاني وعشة منصوب على الظرفية وجدام وجهه في بيان لم ينصرفا للمعية والثانية والقبين فيها نحو قوله هو  
 لبدا لعمري حسب لثني وجود خبر بخارة وبها اذا ما المره اصبح ناظرا لثني مفعول ويجوز معطوف عليه وخبر مفعوله الثاني وليد ان لا يند  
 اسم بفضيل واسم بفضيل اذا اضيف لزيد لا افراد والتذكير وبها ما بالياء الموحدة والماء المهملة بمنزلة واذا شرطية وما زائدة والمره مرفوع بفضيل محذوف  
 بفتوا اصبح وناظرا بمعنى شيرا اخر اصبح المحذوف والمعنى نهيت لثني وجود خبر بخارة وبها اذا اصبح المره ثقبلا بسبب الموت ووصف الميت بالقبول  
 لان الابدان تحت بالادواح فاذا مات صاحبها انصرفت كالجادات والرجحان في خال كقوله انا لك ان لم تنفضن الطرف ذاهوي بومك ما لا  
 بسطاع من وجد خال كبر المرفة والنباس فيها والكاف مفعوله الاول ذاهوي مفعوله الثاني وان لم تنفضن الطرف شرط وجوابه محذوف وجمله  
 بومك بمعنى يكلفك نعت وهو فاعله ضمير من يعود على هو هو العايد من المصنف الى الموصوف وما لا بسطاع في موضع المفعول الثاني اي بومك  
 ومن الوجه بيان لما لا يفتن فيها نحو قوله ما خلفت في ذلك بعدكم ضمنا اشكو اليكم حواء الام انشد خلف الام من الكوفيين وباء التكلم مفعولا  
 ومعنا مفعوله الثاني وهو يفتن ايضا المعجزة وكذا لم وبالنون الزن المبني في نسخة طائبا لظاه المشارة والمرفوع وهو بمعنى شفق فاله الصراح وتكثرت  
 الى لغا كراشفقت ذلك بعدكم معن من بني المقولين وخلفني معن من بني النافي وهو ما والمنفي هو ذلك وضمنا معن من اسم زال وهو النافي  
 وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وبيان انصاف المشبهة لان طرف حواء بضمحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتفخيم  
 خلفت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكوك في الفراق فلهذا اشارة الى ان الاول يرد على معنى عرفت وزد ظن بمعنى فهم والياء اشارة الى ان المفعول الاول يعلم عرفت  
 وظن ضمير لغيره الواحد ملزوم وزد على معنى عرفت من الراي اي المذهب زد حجا بمعنى قصد في هذا الفعل الاربعة الى مفعول واحد فقط فادها  
 نحو والله اخر حكيم من بطون انما انكم لا تفعلون شيئا اي لا تفرون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب يظن بالظاه المشارة اي عنيهم وثالثها انقول راى  
 ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حصة اي هب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حصة وراى بها نحو جوت بيت الله اي توبته وفسدته وتزد  
 وجد بمعنى حزن او حقد فلا يحد بان فيها وجد نداء اخر من واحد ويجوز ان يكون المصدر مصدر وجد بمعنى حزن وجد مصدر وجد بمعنى  
 حقد موحده وثاني هذه الاضال الخمسة وفيها افعال الاربعة افعال غير فليبه فلا تنفك للمفعولين فتاوى علم العلماء بضم العين كعلم الرجل اذا كان  
 الشفة العليا وثاني راى بمعنى ابصر نحو راى ندى اي ابصرته وبمعنى اشار نحو راى ندى كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو راى الصبي اي ضرب به  
 وثاني بمعنى غلب الحاجه نحو راي ندى اي غلبه الحاجه وبمعنى رد نحو جوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو جوت الابل اي ساقها وبمعنى كم وبمعنى  
 حفظ نحو جوت السد اي كمنه او حفظه وبمعنى قام نحو جابك اي اقام بها وبمعنى نجل يقال جابا باله اي نجل به وبمعنى وقف كقوله فمض بكفن اي  
 حيا اي وقف ثاني وجد بمعنى احسب نحو وجد ندى اي احسبها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وثاني على بمعنى حسب بفتح السين نحو  
 عدت المال اي حسبته لحسب بضم السين في المضاع وثاني نعم بمعنى كفل نحو نعمت ندى اي كفلته وضمنته وفي التنزيل وانا بزعيم وقى احد بيت  
 الزعيم غارم وبمعنى اساء الجفرة وتركه نحو نعم ندى اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اي زعيمهم وبمعنى قال كقول ابن سبيل الطائي يا لهف نفسي ان كان الله  
 زعموا لخاصا وما زادوا القوم لله في اي كان الله فاله حفا نص عليه بن يرى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت ز منى لمع  
 فاله في الصراح وفي حواشيه لان يرى قال ابن خالويه يقال زعم في غير زعم اي طمع في غير مطع وثاني رى بمعنى خلع نحو رى الذئب الصبي اذا خدعه  
 واستغنى منه لغيره وثاني حسب بمعنى احملونه وايضه يقال حسب الرجل اذا احملونه وايضه كالبصر وثاني خال النجى يقال خال الرجل كره واعجب منه  
 وبمعنى ظلم بالظاه المشارة يقال خال الفرس ظلم اي غمز في شدة غير ذلك فاله المخرج واما الوجه من رعتها لانها لا يجلها فوننا افعال القلوب الخمسة  
 الثاني من الغيبة بين العرب المحمودة اي احسبته برأى العلية في النعك لاشين مجامع ادراك الحسن الباطن كقوله نعم انى راى الصبر حرا فاروع علة  
 ضمير من مصلين لسمى واحد واحد مفاعل وثانيها مفعول اول وجمله اعترض المفعول الثاني وكقوله وهو عمر بن الحر يد كراصة من فخره نحوفا  
 لثام فراه من اربهم ففقد حتى اذا ما تخاف اللبل وانخرل انخرل لاهم مفعول اول ورفضني بضم الراء وكسرهما مفعول ثان والرفضة الجاهة  
 بنزلون جملة ويوخلون جملة وسمل رفضة لا رفضا في بعضهم ببعض والرويا احسبته بدل قول اذا ما تخاف اللبل وانخرل انخرل لا اي انظر  
 وانقطع والى هذا اشارة الى ان المفعول الاول هو المفعول الثاني وبمعنى اسم الفاعل فاله لاهم مفعول اول ورفضني بضم الراء وكسرهما مفعول ثان والرفضة الجاهة  
 وثاني المنصوبين حال ودد يوقه معرفة كاهنا واعترض بان الرفضة انرفضة وهم الخاطون والمرفقون فهو بمعنى اسم الفاعل فاله لاهم مفعول اول ورفضني بضم الراء وكسرهما مفعول ثان والرفضة الجاهة  
 قاله الموضع في الحواش وفيه نوع مخالف لما هنا وراى احسبته لا يجلها الغاء ولا تخلف خلافا للشاطي ومصددها الرويا نحو قوله نعم هذا

باب افعال الفاعل

ناويل دقاي من قبل ولا ينفصل رؤيا بمصدره بل قد يقع مصدره للبصر بغير خلاف المحرري ولين مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي انبأك الاخرة  
للتناسر الى ان يجراس من رؤياهم ولكن المشهور واستعمالها في الحديث النوع الثاني من انواع هذا الباب الخاص بالبناء والمحرر مقول في افعال الضمير  
وتما قبل لما ذكرنا في الاصل الفاعل الضمير والاشتغال من الذي الى اخرى كجمل وقد ذكرنا في المتن ونحوه وصبر وذهب واليهما الاشارة بقوله والذين كفروا  
ايضا بها انصب بنا ونحوها قال الله تعالى فاجعلنا هباء منثورا فاعلمنا هباء منثورا الاول وهباء منثورا الثاني ومنثورا هباء وقال الله تعالى لو يردونكم  
من بعد ما بانكم كفارا لنحتكركم منقول اول وكفارا منقول ثان وحدا منقول لاجل وقال الله تعالى ونزلنا نورا من نورهم يومئذ في بعض قبضهم منقول  
اول وجمله يجمع في بعض موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى فاجعلنا هباء منثورا هباء منثورا اول وجمله لا منقول ثان وقال الشاعر وهو  
ابو جندب بن مرة اهذلي تخففت غرازا ثم ولبللا وغرازا في لجاز ليجز في فتران ضم الغنم الجيزة وتخففت الرواء وفي اخره ذى اسم وايد قاله لبعض  
واشداه الموضع نحو ما بين وقال ان اسم جمل وهو مفعول اول لا ينصرف على اعادة البعثة وادله منقول ثان وانهم منقول على الظرفية والضحية  
المختصة بالفاعل في اوجز وفي يجمع الى بني لحيان في البيت قبله وفي جملة واللام في ليجز في التعليل وقال وزير بن الهجاج ولست طهر به بيا  
ضمير وامثل كصفتا كول وهو في المخرج مستعملين مستعملين مفعولان من بن والواو في صيرنا نابل لخال وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني  
وكصفتا الية على شدة زيادة الكاف بين المتضامين وقال الدماميني ينبغي ان يكون الكاف اما انصب اليه مثل فيكون عمل كل من الحكمين  
موزعا عليها اما اذا جعل حرفا زادا وجعل مثل مثلا الى عصف لم قطع حرف لجان عصفه لا كاف له اللهم لان يقال نزل منزلة لجز من الجوز وانه في  
وقبل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية نوكبها فالق في الغنى حرف الكاف العصف في الحسن نزع اكل جبهه وبني يثبه وقال الفراء وفي قوله  
وقالوا ذاك الداء وصنف الله فذاك اي صير في حكاية ابن الاعراب عن العرب هو قبل فاء المتكلم مفعول الاول ومفعول الثاني فذاك وهو هباء منثورا  
للمعنى لاننا سمع في مثل والامثال لا ينصرف فيها **فصل** هذه الافعال ثلثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واضح في افعال هذا الباب  
الجميع لاجل انها من المصنوع والغلب في الضمير ونحوه كمان الباقين بالغلب في المنصرف ولحكم الثاني الانشاء وهو ابطال العمل لفظا وحسلا  
لضعف العامل بنو سطر بين البناء ونحوه واخره عنها فالنوسيط كونه ظننت قائم والآخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المتفرق  
ابا الاربعة رايان اللوم نوصد في الاربعة رايان اللوم ونحوه فوسطا طلت بين البناء والنحو وهو اللوم ونحوه المقدم وهو في الاربعة رايان جميع اجزائه  
بمعنى اجزائه ارباعها الفضا المخرجة ارباعا على مجزئ الجزاء اللوم يضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودائرا الالباء فهو من ادم ما يهيج به وقد  
بالغ هذا الشاعر في هجو ربيعة او الهجاج على اقبل حيث جعله ابا اللوم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه ونحوه في الحياء الجيرة والواو في اخره واه مملدة  
الضعف المعنى انصرفت في ارباع اللوم بالاربعة وفيها اللوم ونحوه وقال ابو اسيد الدبيري وان لنا شيخين لا يتفقا لنا غنير لا يجري طليسا  
غناها ما سبنا نازرمان وانما بوجدنا ان ليس غناها ما فخر بغيرهم البناء ونحوه وان حرفه حذف جوابها والمعنى هذا الشخان بنوعا  
انما سبتان وانما يكونان كل اذا برت غناها بان كثرت البائنا وشملها ولجري علينا من ذلك والفاء العامل المتأخر عن البناء ونحوه في قوله  
اعماله بخلاف لضعفه بالآخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اعماله لان العامل للفظ اقوى من البناء وقبلها اي الانشاء و  
الاعمال في المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالوسط سوغ مغايرة البناء له فكل منهما مرجح فالمرجح في الحقيقة هذا الانشاء بالبناء  
المفعولين ولما بالبناء الفصل ويرفعه نحو فام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجوز عند الكوفيين ووجهه انما انصب ظننت ما كان بنوا  
قبل مجيئها ولا يبعد بالاسم اذا قلنا الفصل فالنحو والى والى بيان وشاهد الجواز قوله شجاع اظن وبع الظاعنة ابروي برض ريع على الغامضة  
وينصبه على ان مفعول اول وشجاع مفعول الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ريع فالذي في المعنى واعرض باننا لانسلم ان شجاع فعل ومفعول بل مضاد  
ومضاه اليه مبتداء وبع الظاعنة خبر عنه على تقدير وضعه ومفعول اول مقدم وبع الظاعنة مفعول ثان واطن عامل على تقدير نصبه حكم  
الثالث التعليل وهو ابطال العمل لفظا لاجل ما الرصد والكلام بعده وسمى ثلثها لانه ابطاله في اللفظ مع بطلان العمل في الحال ونشأ به اعماله  
والمانع من اعماله في اللفظ اعترض ما الرصد والكلام وهو لام البناء ونحوه ولقد علموا من اشربة الابه ونماها ما الذي الاخرة من خلاف في مبتداء وهو  
موصول اسمي وجمله اشراء صله من وعابها فاعل اشربة المستتر وما نافية وله في متعلقات بالاسقف اخرج خلافا ومن زائدة وجمله ثلثا  
في الاخرة من خلاف خبرين والرابط بينهما الضمير الجوزي وباللام وجمله من خبره في محل نصب ملو عنها العامل بالام البناء لان له الصلة فلا يخطأها  
عامل وانما خطأها في بيان في رفع الخبر لانها مؤخره من تقديم الاصلاح للفظ واصلها التقديم على ان ولا م القسم كقوله وهو ليد على ما قبل ولقد  
علمت لنا ثلث منقول ان المنايا لا تظلمش بها ما فاللام في ثلثين لا م القسم ونفي لام جواب القسم والقسم وجوابه جملته في محل نصب ملو عنها العامل بالام  
القسم لاجل الجمل في حفظ ما قبل ان جملته جواب القسم لا محل لها من الاعراب في جملة المتعلق عنها العامل لاجل في ثلثين وان ولهذا قال ابو جندب واكثر  
اصحابنا لا يذكرون لام القسم المتعلقات وفي اخره ولا م القسم لا ملو كقوله لقد علمت اسدنا لهم يوم نصر لنعم النصر فيفتح ان هذا لام القسم وله  
ملو ومثله علمت ان زيدا يقفون ففتح ان انه في المعنى ان افعال العلوكي فادعها الضمير مجاب عما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لنا ثلثين  
منقول انه في اخره لا م ثلثين من كونها القسم وما النافية نحو لقد علمت ما هو لا يخطون فنانا فانه وهو لا مبتداء وينطقون خبره ولجملة الانبياء

عن

ربيع

فعل





ما في افعال المفعول

والثالث

كونه اربصدا وتظهره في المسبوقه بالغير موقظت زيدا فانما يجوز فيه الالف لعدم بطله والاعمال المنقذه على المعنيين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشأن والاصل في وجوبه وانما حاله حذف ضمير الشأن منها كالحذف في قولهم اي العرب ان ملك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول اشار الناطق بقوله وان ضمير الشأن اولام ابتدا في موهب الغناء ما نفذ ما والوجه الاول والى لان حذف اللام قد عرفت بجملة كونه قد اطلع من ذلكهما والاصل في حذفه والوجه الاخر ان ضمير الشأن المضعف الالف المذكور فلانهم لم يزلوا يقدم المسند اليه الجملة وهو اليه من ان منزله يقدم المسند المطلوب للعامل وتزولوا بتقديم النفي والاسم في الكونهما داخلين على انهم يقدمون بغيره يقدم بغيره انما اذا افردوا داخلين على العمل بطل الالف واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين ووزن الاخر وسببا بانه وضعف حذف ضمير الشأن لانه لا يعمل في مواضع النفي والحذف من ذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اخضارا او لادليل بدل عليها نحو ان شكري اذ كنتم تزعجون وقوله وهو الكتب مع اهل البيت باي كتابهم باي سنة ترى جهم عارا على ويحذف في الالف مفعول تزعجون وفي البيت مفعول لا لاله ما فيها عليها اي تزعجونهم شركاء ويحذف اي جهم عارا على وعمل عن تقديم تزعجون انهم شركاء وان كان هو الكثير في النسخ تزعجونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما بينهما واما حذفهما اقتضارا اي مفعول غير ليل فمن سببه فينا نقل ابن مالك وعمل الاخضر والجري ابن خروف شبهه ابن ظاهر والشاويين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناطق وجهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال بجري العلم فتسلفها بما يلف في العلم نحو وظنوا ما لهم من محصور والافعال لتناهي منبهي للجو كالحذف فكذلك ما هو بمنزلة ورد بان ضميرها مفعول العلم ليس بالان في الاكثر الاجازة مطلقا لحي ذلك في افعال العلم كقوله نعم والله يعلم وانهم لا يعلمون اعند علم القريب قورى والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كانه يورى اعند حقا او بخلاف ذلك ما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وتظنتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مقيد للنوع وقولهم في المثل من يجمع يجل اي يقع منه خيلة فاله الموضع وصاحب المفعول المعنى من يجمع خبر يحدث لظن ومن قال معناه يجل سمره صا فافضل جعله من الحذف الاقتصار والاصل الكلام فيه وعمل العلم يوسف اشرفي تفصيل فقال يجوز في افعال الظن كثرة السماع فيها دون افعال العلم وعمل العلل اولا وليس يجوز في ظن وحال وحسب السمع فيها ويمتنع في الباقي وليس سببه في الاجماع حذف احدهما اقتضارا او لغيره ليل لان المفعولين هنا اصلهما البسداء والخبر فكما لا يجوز ان يكون بسدء دون خبر ولا يجوز ان يسدء قبل دخول الناصح فكذلك حذفه والى حذف المفعولين واحدهما اقتضارا اشار الناطق بقوله ولا يخبر هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اقتضارا اي بدليل فتعده ابو اسحق ابن ملكون من التناهي وطائفة وجههم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من وجهين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما ذكر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا واما ما منتهى خبر كان فانه مطلوب من وجهين ولا خلاف في جواز حذفه اذ دل عليه ليل واجازة لجهتي كقوله نعم ولا يحسن الذين يعملون بما اتيهم الله من فضله هو خبر المفعول به ولا يحسن الذين يعملون بما يصلون به هو خبر المفعول الاول الاول له عليه وكقوله وهو عنوة العبيثي عند نزول فلا نظيره موقظ لعل المحرك عند بده فلا ينطق عنده واما حذف المفعول الثاني والثالث في ترك مكوته والحاء والراء من المحرك مفعولنا فروع اذ اقلت زيدا ظننت فانما قال القدر عند الجمهور وظننت زيدا فانما وعند ابن ملكون وموافقته انتم تبدوا ظننت فانما او لا ببت فالله لكوني في كذا في فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدم مجرى اصطلاح للمعنيين وليس من الحذف في شيء عند البيهقيين لان عرض المنكلم مختلف في فائدة المخاطب لانه ناره بقصد مجرى وفروع محدث من غير يتعلق بقايل فيسند الفعل الى المصدر فقول وقع ظن او علم وناره بقصد نسبة الى فاعله من غير يتعلق بمفعول فقول فلان يظن او يعلم فتنزل الفعل في هاتين الماهيتين منزلة الفاصلة فروع فلا يقال ان حذف منتهى كما لا يقال في الفاصلة ان حذف منتهى واما اذا لم ينزل منه الفاصلة فلا بد من ذكرها لان الفرض يتعلق بافادتها **فصل** مخفي الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جريتها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فام تشبه باب عطيت ولا ان يصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اقرا لها فام يبي الا كما كان في الناطق وسلمت الضمير قبله من غير بيان وهو سلمت من منصوبين حكيمه بن جفصه بن جبر بن عبالن وسلمت انهم قبله من جذام من الهمجرون القول بجري الظن ويعملون فيها او في الجملة الاسمية على ان من يصبون المسند والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الا ان عليه يورى قوله وهو امر الهلبيين بالبحر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شادوين وابيل عطية بقول هزبن الرمح مرث باثابا لى نصب لهنر على انه مفعول اول لمفعول وجمله مرث باثابا مفعول ثان وشاوين تغنية شادوين يكون الهرة وهو لسبب نصبه على المفعولية المطلقة سنا بغيره المصدرا ليعطى الجانك هزبن الرمح وتبين عند هبونها والاثاب يفتح الهزبن وسكون الشاء المشددة وفي اخره بلاء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشعر وقوله وهو عطية يصف جملا اذ اقلت في ابيهل بلدة وضعت بها عند الولبة بالهجر بالفتح لان على انها مع عملها سدا مفعول فقلت وابيل اي اجمع واصل باله مفعول ابنا الضمير عنه يعول الى اهل والولبة يفتح الواو وكسر اللام وتشديد الباء اخر الحروف البردة التي توضع تحت الرجل والهج يفتح الهاء وسكون الهيم ضرورة والاصل فتحها نصف انها عند اشداد الهاء الى اى سلمت اشار الناطق بقوله ويجري القول كظن طلعا عند سلمت وغيرهم بشرط في افعال افعال القول على شرط ثلاثة وهي كونه فلا تضارضا فخرج المصدر والوصف والمضي والافعال لا يعمل شيء من ذلك على ان لا تضارضا فخرج قوة المضاع وهذا الباب وسوى به السخر اقلت بالمخاطب سوى به الكوفي قل فيجوز على قولها اعمال الماضي المسند الى فاء الخطاب فعل الآخر

امتناع

ظننت فانما

فخره امة كالمفعول في  
على عطيت فتح شيئا  
واما القول فيقتضي الجملة  
من لفظها فلا يصح ان يصب  
جزئها مفعولين اليه  
بقضها من جهة عطيا

نحو انك زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاستثناء الخاطبة بشرط في المضاع استثناء الخاطبة لان الاحمال انما يكون مع فعل الخاطبة اذا  
 من ظن نفسه فلا يجوز له ان يمتنع الاستدلال به منكم ولا غائب فلا نقل اول زيدا منطلقا ولا يقبل زيدا منطلقا لما مر ولو قال واستثناء الخاطبة  
 وسوى به السخر الى اخره كان بين النسوية وبشرط في نفس المضاع كونه لا فالة الناطق في شرح السهيل وقد يقول وهو عربي وبشرط في نفسه اما الوجه  
 فدون بعدد في بقول الدواجم استثناء سبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتبعها مفعول ثان قال ابو حنيفة وفيه رد على من شرط الاحمال  
 لانه لم يستعمل في حال ان الدار جمعة واجابة بل استعمل في موضع ظنه لا ظنه في حال انهم هذا مبني على ان مظهر في المفعول والحق في قوله  
 لتبعها لا للمفعول وفيه نظر لان نقول على هذا ان يكون غير مستعمل عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتاده على استنباط الاعلى قوله من بشرط لا اعتنا عليه  
 وبشرط كونه مضاعا لخطاط في قطع على احكام ابن حنيفة في شرح الجزية ولعل التفرع عليه وبشرط في المضاع استثناء الخاطبة كونه واضحا بعد  
 استنباطهم بحرف باسم مع الكافي من العرب انقول للمعنى اعتدلا مفعول اول والمعنى مفعول ثان على المتقدم والناظر وقال عمرو بن معاذ  
 كرت المدح على ان نقول ارجع بقول عاتق اذا انال الرطب اذ الجمل كرت ضلام جاد ومجور ولجار على المجزوء والاستنباطية ولكن خذفت الفاعل الدخول  
 الجار عليها والرجع بالنصب مفعول اول وجلة بقول عاتق في موضع المفعول الثاني والظن بضم العين يقال ظن ظنن اذا كان بالرجع وفيه وظن ظنن  
 بالفتح اذا كان في التبع في الموضعين داخل على فعل محذوف بضمه المذكور على قوله نعم اذا التما اشقت والتقدير اذا لم يكن في الامر اظن  
 واذا كرت الجمل كرت قال سبويه والاختصار من الجنبين بشرط في الاستنباط والمضاع عند جهة العرب كونهما متصليين من خبر جاز بينهما فلو قلت  
 انت نقول زيدا منطلقا فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حنيفة وخالفها الكوفون وسائر البصريين فجازوا النصب لم بعدد وبا الضم فاصلا  
 وجوزوه لهم بان الاستنباط بطلب الفعل وانت فاعل فعل ضمير وذلك الفصل ارفع على الاسمين فينصبها وورد بان الحكم انما هو للمذكور واما  
 المضمير فلا عمل الا في الاسم المستعمل خاصة والعمل في اعادة هذا الظاهر وهو فصل بالاستنباط في نقله الموضع في شرح السهيل ولم يستعمله  
 ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هناك فان قدرت الضمير وهوانت فاعلا محذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا فليقل  
 واعترف بجميع الفصل بين الاستنباط والفعل نظير فان في مكان او مجزوء ومفعول المفعول مفعولا كان واحدا او غيرهما والى ذلك اشار الناطق  
 وكظن الجمل نقول ان وط مستغنى بما به ولم يستعمل بغير ظرف ولا ظرف او عمل وان بعض في فصلت الجمل فالفصل بالظرف الزاني كقوله اقبلت بقول  
 الدار جماعة شمل لهم نقول البعد محذوف فالفصل بالاستنباط وتقدم بفتح الباء ظرف مان وتقدم بضم الباء مضى الباء وبينهما جاس محذوف الدار  
 مفعول اول والمفعول وجامعة مفعول الثاني وشمل مفعول جامة والبعد مفعول اول والمفعول الثاني ومحذوف مفعول اخر فاعل نقول مرتين والاول  
 منها مفعول بالاستنباط بالظرف والثاني متصل بالاستنباط بام والفصل بالظرف المكافى كقوله عندك نقول زيدا جاسا والفصل بالمجرور  
 كقولك في الدار نقول زيدا مضى والفصل بالمفعول محذوف وهو كقوله زيدا الاستدلال بها لا نقول في لوى لم يربك ام مجاهلنا ففصل بين  
 الاستنباط والمضاع بمفعول الثاني والاصل انقول في لوى جاسا لا في لوى مفعول الاول والمراد بهم قرين والجاس جمع الجاهل والمجاهل هو الذي  
 يظهر الجمل من نفسه وليس مجاهل والمعنى انظر في لوى جاسا لا مظهر من الجمل حتى استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقد موهم على نبي ضمير فضله عليهم  
 والفصل الجاس كقولك امرا نقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في نية الناظر قال السهيلي وبشرط ان يمتنع المضاع ان لا يبعدى باللام كما نقول  
 زيدا منطلقا بضمها قال لانك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاولا مفعولا لان الظن من افعال القلب كانه بدل عليه استثناء  
 مع استثناء كلام العرب بنقله عن المراءى بنعلب في شرح السهيل واقره ويجوز للحكاية مع استنباط الشرط محذوف نقولون ان ابراهيم الابن بالثناء استثناء  
 فون وكسر في قراءة الخطاب للاخوين وابراهيم وحفص وروي علام نقول ارجع على حكاية واذا عمل القول عمل ظن فعل مجزئ مجزئ في العمل اضمار  
 في العمل والمضاع ما ذهب اليه وهو ان لا يعمل على ظن حتى يضمن معنى الظن في اللغة السكينة وغيرها وروى بعضهم انه قد يجزئ مجزئ في العمل ولا يضمن  
 معناه كقوله قالت وكنت رجلا اضبطنا هذا العمر الله استرنا فليس معنى على ظنت لان هذه المراءاة عند هذا الشاعر ضبا فقال هذا استرنا  
 لانها استنفذ الضبا ان من سخر في استرنا والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف اخناه صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا يجوز لاحمال ان يكون هذا  
 مبتدأ واسرنا على تقدير مضى اي مضى اسرنا فخذت المضى الله هو كسر في المضى الله على حرة لانه غير منصوب للعلبة والجملة لانه قد في استرنا  
 واذا جرى القول مجزئ الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الانشاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول محذوف واحد في الالف في النهاية ثم وجدت الشاطبية  
 ولا يبعد فتح الجمل في القولين استاين من قال انه مجزئ مجزئ في المعنى العمل قال الجوزي ومن قال العمل فقط قال بالمنع ظنه فقهه ولما رنه فتسا  
**هذا باب في نصب جمل ثلثين** بالنصب لان من مضاعيل ولم يبق ثلثة مضاعيل الا في ان استثناء الامد المصنعة فليقله كقوله  
 قال ابو حنيفة نقول ان الفاسر ولا يجوز ثلثة مفعولين جميع السالبة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير فاعل فالة الموضع في الحاشي وهي اهل واري  
 اللذان كان اصلهما قبل دخول هرة النقل عليها علم ولى المبتدأ بان لا شين واما انضمر عليها ما وروى فاعل السماع واما بينة اخواتها وهي ظنت و  
 اخواتها فضع من نقلها بالهزة كثير من البصريين ووضروا ذلك على السماع ومعنى ان يقال ظنت زيدا واما لان لا ينفصل عن المجرور الزيادة عليه  
 ابتداء لانه واجاز قوم منهم طرقا للبا في الدوا البقاء في شرح لمع ابن جني وماضى معناه من نبأ بشددا الموحدة وانتا وخبر بشددا الموحدة



# في اعلاوي

في الشافعي

واخر وحدت بشد الدال نحو ذلك برهم الله اعلمهم حشر اخر برهم الباء مفتاح ادى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل ولما لم يفعولان وحشر  
مفعول ثالث فالله انشترى وهو مفعول ثانى لان الاعمال لا تختم فلا بد ان يكون حشر في حشره وهذا قول المعتزلة ولما اهل السنة فمفعولان  
ان الاعمال تختم ونون حشر في حشره على بصيرة وحشر افعال والمعتزلة يقولون عليه وحشر مفعول ثالث والله اجازته ممكن عندنا فانهم اذا بصروها  
حشرت ففعلوها كالك والى قوله نحن منع عندهم انهم انهم بذلك راي عليه بما عاينوا منكم الله في منامك فليلا ولوا برهم كثير انفسهم  
فالكاف فيها مفعول اول وهم مفعولان وفليلا في الاول وكثير مفعول ثالث وفي هذه الامثلة ودخل ابن الخياط حيث قال له اظن بفعل متعددا لثلاثة  
الاول ميم المفعول كلفه قول النافعة ثبتت زعمة والتفاهة كاسمها بهك العراب الاشياء فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزعمة مفعول  
ثان وحلة بهك الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميم بن فليس وانبت فبسا وله ليل كازموا خبر اهل البين فالتاء مفعول الاول وقبسا  
الثاني وخبر الثالث ومعنى له ليله لاجريه وقول العوام ابن عتبة ابن كعب بن زهير وخبر سوداء الغيم مريضه فافلت من اهل مصر عواما فالتاء المفعول الاول  
وسوداء الثاني ومريضه الثالث والغيم بالعين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب ما علمت اذا خبرتني دفعا رباب بعلت يوما ان تعودني فالتاء التكرار  
مفعول اول وباء المتكلم الثاني ودفعنا الثالث والدفع للمريض وقول الحارث بن خلف البشكري ومنعهم ما سئلون فمن جدهم ثمة له علينا الولا فالفعل  
المرفوع مفعول اول والتجربة مفعول ثان وليلة بعده مفعول ثالث والفعل في الجمع مبنى للمفعول والى نصيبه الافعال مفاعيل ثلثة اشياء لانها  
يقوله الى ثلثة راي على عدا اذ اصابا راي اعلم انهم قال وكاري لسانى نيا اخبرنا حدثنا ك خيرا وقال الناطق في شرح الشهاب ان  
من ذلك معنى من نصيبنا واخبرنا ثلثة ان يجل الثاني منها على نزع الحافض كذا في الخبر وكلمة قول بعض العرب نبئت زيدا مفعول عليه وكما قيل  
سبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه جلا على ما ثبت وهو النوسع وان فيه سلا من النصيب الله هو خلاف المصطلح  
ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كيشك سمنا ولا تذكر من علمه ويجوز لاقتضاء عليه كما علمت نيدا ولا تذكر من علمه  
لان الفائدة لا تقدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاختصاص عليه اذ قد براد الاختصاص بحجر العلم به ويجوز اعلام الشخص المذكور هذا قول ابى العباس والى بكر  
وابن كبتا وخطاب ابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سبويه وابن البارش وابن طاهر وابن خروف ابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاختصاص  
عليه كفاعل علم وهو فاس قول لاخفش لا بد من الثلثة وزعم السليبي انه لا يجوز لاقتضاء عليه ما منع الاقتضاء عليه اما حذف الثلثة جميعا فقال ابن  
الصواب جواز حذف الثلثة لادبيل وضرة وان لم يخرج باب في حذف لغو دليل وذلك لان قولك صلت وتلنت لا فائدة له لان الاثنى لا يخرج غالبا عن علم  
او قل واما الاحكام فانه يخلو منه انتهى للثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النفل من جواز حذف احدهما الخطا اى لادبيل ومنع ذلك اى لغيره  
دليل ومن لا لغاء والتعليق ما كان مما قبل النفل والى ذلك الاشارة بقول النظم والمفعول علمت مطلقا للثان والثالث انه جواز حذفهما لمن منع الاثنا  
والثلاثين مط سواء كان منبها للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشافعي ونسبه الى المحققين وخلافه من منبها للمبنى للفاعل وهو ابو موسى بن جعفر وقد  
فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبنى للمفعول المساواة في الحكم لباب علم الصبر بن البناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كقولهم في القدر  
لاثنين ولا يجوز في المبنى للفاعل لان الفعل يكون اذا كمل على معنى حاله واحدة وذلك منافض وقال خطاطي النوشج لا يبنى العلم لغوا لانه لا يبنى لغوا  
لا يفتلح مبداء ونبر لبعاء الاول غير مرتبط فان بينهما للمفعول ووسطهما او اخرها جاز ذلك اذ ليس لباح الامتصان ينعقد منهما مبداء وخبر  
له لو نثر فيها شيئا ولما من الادلة على الاغناء في المبنى للفاعل من لشر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبداء ومع الاكابر خبره واعلم  
ملغاة للتوسطها مبداء الفاعل بن المبداء وخبره ومن نظم قوله وانت اراى الله اصنع عاصم واراف منكف واسم واهب فانت مبداء وامنع خبره وار  
ملغاة للتوسطها مبداء الفاعل بن المبداء وخبره ولما على التعليق من لشر النصيب قوله نبئتكم اذ انتم فيم كل حرف انكم لفي خلق جديد فكم مفعول اول  
وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سد مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلون عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسر ان وذا شرطية وتوبا  
محدوف مدلول على مجرد المفعول الاول من مجرد دون وجلة الشرط وجوابه معرضة عن المفعول الاول وما سده مسد المفعولين ولا يصح ان يكون  
جملة ان وما بعدهما جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجملة الا وهو مفروق بالغاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن نظم قوله احد  
فقد نبئت انك للذي سخرني بالشيء فسعد او تشي فحذا ركبيل اراء اسم فعل عجزه احد ونبتة البناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل في  
المفعول الاول وجلة انك للذي في موضع نصب سد مسد المفعولين والفعل معلون عنها باللام ولذلك كسر ان قال ابن مالك في النظم وضرة وذا  
كانت ارى اهل مفعولين من زاي بصيرة وعلم العرفانية المتشاكل منها الواحد فغدا بالهزة لاشين نحو رابت زيدا الهلال اى بصيرة اياه واعلم  
زيدا الخبر اى عرفة اياه قال الله من بعد ما انكم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان وارادوا برهم اذ انفسهم في عجبكم فليلا فليلا  
حال لامفعول ثالث وهذا المفعولان حكمهما حكم مفعول كلفه الحذف لهما او لاحدهما الدليل وخبره وفي كونا الثاني منها لا يكون جملة والى ذلك  
اشارة الناطق بقوله وان غدا الواحد لاهم فلا شين به توصلا والثان منها كانا اتقيا وجعل بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان حكم خبر  
زيدة قولك علمت زيدا الحكم كان التوبع يزيد في قولك كوت زيدا او بافتقوله في حذ الاول علمت الخبر وابت الهلال كما نقول كوت توبا وذا  
حذفنا الثاني علمت زيدا واربت زيدا كما نقول كوت زيدا وفي حذفها معا علمت وابت كما نقول كوت وفي منع الاغناء والتعليق في المفعول

مَدَامُ الْفَخْرِيَّةُ

و  
مدد فاطمة الصمد  
أولئك

ما الضاع

[illegible]





[illegible]

من ذلك مع عكسه من بدل على انحراف لا مضطر واوجب بانما ثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر من يخفف الهزء بالنقل ويضرب من العرب من لا يخفف الهزء  
الا تخفف هذا وقد يتأخر بالمثل يقال انما ثبت في صوى الضرورة بعد ثبوت كون من يخفف الهزء بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيت ان الالهة حكم في  
شرح ابيات كتاب سبويه انه دوى بعلت افعالها بخفف الهزء قال ولا ضرورة فيه على هذا ان هذا دليل على ان فاعله يجوز النقل على ان وعلا في  
تخفيف الهزء انما هو لئلا يعل الاضربا لكان لا ضرورة انتهى في هذا السوابل نظر لان الهاء في افعالها اياه وقوله وهو لا عش من هون في قبح فثبت  
يبدع بهار مطبقين بعد كرت بندين عبد الدار لكانت فاما زيني وفيه فان الحوادث اودى بها وكان العباس وعتد لان الفاعل غير متصل  
ولكنه حذف لانه ضرورة والتز بكرة اللام وتشديد اشعر الراس ون الحجة والحوادث جميع حادثة والجمع معنى المجازة والمجازة من حيث مجازي قبل المراد  
المحذون اللب والنها وادوى معنى اهلك بنعكس الباء والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفاعل فيقول التانيث  
هو ان قال امرأة عمران والى ما بين المسئلتين اشار انما ظم بقوله وانما ظم من فعل مضم متصل او معن ذوات حروشن قول بعضهم قال فلا تتركه حكا  
سبويه عن بعض العرب وهو ردى لا ينقاس عليه فيفصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد بان لا افضل ان ينقاس على قوله وانما مجازة  
الكلام التجميع مخوف المارة في المدح وبش المرافة الذم بركة الشاء فيها لان المراد بالمرأة فيها الجنس وهو مؤنث مجازي وسكان ان الجنس في معنى المجازة  
والمجازة مؤنث مجازي فلذلك يجوز منه ذلك التذكير والباء اشار انما ظم بقوله والحذف في نعم الفناء استحسنوا لان ضد الجنس في بين ويجوز ان الوجها  
التانيث والتذكير في مسئلتي احدهما المؤنث تخفيف الظاهر فيفضل من الفعل بفصل كقوله وهو جرب بهو الاخطل لغد ولدا الاخطل ام سوء  
على ان يسهل ما صلبت شام فترك التاء من لدن جازر لوجود الفصل في المفعول وهو الاخطل بالتصغير والتصغير يضم الصابح صلب الضمى و  
الشام جمع شاة وقولهم اي العرب حضرا فاضى اليوم امرأة فاعلم حصر وترك التاء للفصل في المفعول وقد كرر الظرف ضد المكانة الشاهة بها  
وانما وجه التانيث مع الفصل لان الفصل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت التانيث به وصفا للفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك اشار انما ظم  
بقوله وقد يجمع الفصل ترك التاء في نحو انى الفاضل نبش لوافي والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله التذكير  
الا الاستثناية الاجابية فالنائب خاص بالشعر غير عليه الاخش ووجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاهد لان ما بعد الالبس هو الفاعل  
في الحقيقة وانما هو بدل عن فاعل مقدر قبل الاوذلك المقدر على المسئلتي منه وهو مذكور فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام الاهد والتشد  
الاخش على التانيث في الشعر ما يرت من ربيته وفيه وحريتا الاثبات الم فبات الم فاعل يرت والتشد مع وجود الفصل لا لا يجوز ان يترك  
في الشعر على قوله فقال والحذف مع فصل بالاختلاف كانت لافتاء بن العلاء وفروان كانت لا بصيغة بالرفع وقرا ما لك بن بيا وحسن ابورجا  
وعاصم الجندى بخلافه من جماعة من التاجين فاصبحوا لاني الاساكنهم بضم التاء من روى رفع ما كنهم على التانيث عن الفاعل وقال ابن جني  
خفيف في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي للتانيث نحو وجع الشعر والعسر ولورود وجع التاء لم يمنع ومنه اي من مجازي التاء  
اسم الجنس كشم واسم الجمع العرب كقوم ونسوة والجمع الكسر كعراك هولا هون في معنى المجازة والمجازة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل  
مع اسم الجمع نحو كذب عليهم فمع الجمع الكسر نحو قالت الاعراب مع اسم الجنس نحو اوردنا الشعر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورد  
الشعر ومع اسم الجنس المذكور وكذب به فقلت ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر كذا نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو ما الخش  
فان في جانب التذكير بالشعر نبش على ترتيب الف في جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس اسد وبجر جودا وبها وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالعرب  
لحرا وان اسم الجمع المنبوع هو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين اسوا بالتانيث وان قبل ان يجمع التاء وانما الوجه الثاني مع المؤنث المجازي لا من احد  
ان التانيث غير حقيقي فتضعف التانيث به والثاني ان المؤنث هذا في معنى المذكور فيجب عليه حمل المذكور على المؤنث في جاذبي كتابت بدوى خفيفا  
ذلك اشار انما ظم بقوله والتاء مع جميع نكوا الين مذكر كالتاء مع احك الذين الا ان سلا نظم الواحد في جميع الصحيح المذكور والمؤنث اوجب التانيث  
في الفصل في مفعولهم الزيدون وفي التنزيل فدا فاعلم المؤنثون واوجب التانيث في الفعل في نحو فاما هنالك هذا المذهب سبويه وجهو البصرين  
خلافا للكونيين فيما فانه لم يجاز في الفعل مع كل من جازي التصحيح والتذكير والتانيث وخلافا للقارسي من البصريين في جميع تصحيح المؤنث فانه انفرج  
استحوا يجوز الاجتزاء وادنى اصحابه في جوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكور ونسبة النظم لم يثقت ولا يجوز ان لا التانيث به بنو اسرائيل فثبت الفصل  
جميع تصحيح المذكور في نحو اذ جاءك المؤمنات فذكر الفصل مع جميع تصحيح المؤنث وبضو قوله فيكي ياتي في نحو من وذو جى والطامعون الى ثم تصدعوا فذكر  
الفعل مع استا الى جميع تصحيح المؤنث وشيخون بمعنى فخر مفعول لاجله وشهدوا انهم بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله  
بناتى لو سلم عنها لفظ الوعد اذا اصل بنو فحدث لأمرو زيدا عليه واودون في التذكير والف تاء في التانيث فلما لم يسل في بناء الواحد على  
معاملة جميع التكسير ليس الكلام فيه قال الشاطبي على اختلافه صحيح الجعبي اذا لم يحصل تبيين فيها اما ما تبيين ما كين وبنات فهو في الوجها  
انما انتهى وبان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول هو الكاف على جدي فاعلم الفصل الفاضل امرأة اولانا لاصل النساء المؤمنات  
والنساء اسم جمع فحذف المؤنث وغلغله صفته فمؤنثه ساءلت اولانا في المؤمنات اسم موصول مقدرة باللاذ وهي اي اللات اسم جمع وتقدم  
الوجه مع الفصل ولم يجمع التذكير والتانيث قبل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخرى نظرا بالاول فلان الفصل يثبت الا لا يجمع فيه التانيث وتذكر



## الفصل

مرجع وفدا جمعت السبعة هنا على تركه فليزبان بكونها داخل جموع على وجه مجموع وأما الثاني فلا يلزم منه حذف الفاعل والبصير لا يقول به فلا يصح منه  
ان كابر ومنه نظر لان الصفة ثابت مقام الموصوف وأما الثالث فلان في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحركة والحدوث  
وسكن الموق - سم عن شتا الفصل في المشتق حكمه حكم مفردة فان كان لم يذكر وجب ذكر الفعل نحو قال وجعلان وان كان لثبوت وجب تانيث فعله نحو قال  
المندان وحكم التسامع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يوصل بفعله لانه ينزل عنه منزلة خبر ثم يجرى المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فبصل المفعول  
بالفعل ثم يجرى فعل بعدهما وقد يباخر الفعل والفاعل وينتدما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وحكته في تقديم المفعول  
على الفعل والفاعل جميعا جاز ووجب فلهذا سنه مسائل داخل تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يوصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجا  
بجلا في الاصل وقد يجرى المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فتحذورث سليمان داود فليمان فاعل وداود مفعول  
وأما وجوبه الى الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يختص اللبس في الفاعل ولا فريضة بمنزلة الفاعل من المفعول كضرب موسى علي بن فوسى فاعل وموسى  
مفعول ومنه هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية اللباس احدهما بالآخر فصور ذلك ست عشرة صورة فاصت من ضربا ربع في مثلها وذلك بان  
يكونا مفعولين او اشارتين او موصولين او مضافين اليه المنكلم وكلها داخل تحت قول النظم ولغير المفعول ان ليس جاز في تعيين في هذه الصور ان  
الاول منها فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمناخرون كالحجزي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج  
في نقده على المفرد ابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سبويه شيء من هذه الاعراض الواهية بخجنا بان العرب يجيزون بضمير عرو وعمر على غير مع وجود  
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرض في الاجمال كما ان لهم غرض في البنية وابنه يجوز ان يقال زيد وعمر ضربا احدهما الآخر اذا بعد  
ان يقصد قاصدا ضربا احدهما من غير تعيين فبان في اللفظ الحمل وبان لآخر البنية لوقت احاجته جاز عفا لانفاق عند الاصلين ولغته عند  
اللفظين فلا يمنع ان يتكلم بالجمع ويأخر البنية الى وقت احاجته كخبا ومنثقا فانها مجلان ليرددهما بين الفاعل والمفعول بطلب عينهما المكسرة  
او المفتوحة الفاء جاز بشرط على الاصح خلافا للعترة وكثير من اصحاب المجتهدات والظاهر في اسمي المردى في بكر الضمير لان المراد بالبنية  
حصول ممكن المكلف من امثال الامر ولا حاجة لذلك لاعتدائهم بالامثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الرجاء فعل في معانيه لانه كخلاف بين النبيين  
في انه يجوز في نحو فاذ انت لك دعويهم كون تلك اسمها اى اسم زال ودعويهم بخبر والعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى لا يلزم من جازة الرجاء  
الوجهين في الاجواز مثل ذلك في ضرب موسى علي بن اللباس لفاعل بالمفعول ليرد اللباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى في كتابه في النجاشي  
فلو زال اللباس بفريضة لفظه بخبر ضرب موسى محذو ومغوبه كالكثير لكثرى ليجل جازا لتقديم بل خلاف المسئلة الثانية من مسئلتى وجوب  
تقديم الفاعل على المفعول ان يحصل لمفعول بانما نحو انما ضرب زيد وعمر ووجب تقديم الفاعل على المفعول انفاقا لانه لو لم يلق الفاعل المعنى في ذلك لان معنى  
قولنا انما ضرب زيد وعمر انما ضرب زيد في عمر ومع جواز ان يكون عمر مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقبل انما ضرب عمر وزيد جاز ان يكون زيد مضروبا  
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمر مضروبا لشخص اخر وكذا الحكم بالاعتدائى موسى بخبر جماعته من المناخرين فانهم اوجبوا ناخر المفعول المحضوب لا  
نحو ما مضى زيد الاخر واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانبارى من الكوفيين تقديم اى المفعول مع الاعلى الفاعل كقوله وسود عجلين  
على الخمر اى لما ابى الاجماع فآذره ولم يسل على اى عال ولا اهل فقدم المفعول المحضوب الا وهو ما خا على الفاعل وهو فؤاده والجماع هذا الاستدلال  
والجوع من رجال الله بركب هواه فلا يجره شئ وقوله وهو مجنون بن عمر تزودت من ليل يتكلم ساعة فما زاد الاضعف على كلامها فقدم المفعول  
المحضوب الا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى يضم السن وهل ثبت الخطى الا شجرة وبغير السن انما مناه الفصل فقد  
اجاز الجهر وهو بمثابة المفعول المحضوب الاعلى نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وثبت يضم الباء مضاع انبت والخطى ضم لهاء المجبة و  
ثابت الباء اى الرمح المنبى الى الخط وهو سبف البصر عند جان تخفيف الهم واليهم مفعول مقدم وشبهة بالشئ المجبة جمع وشبهة وهو في شئ  
الرمح فاعل مؤخر وبغير البنية للمفعول والفعل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحضوب مع الاعلى الفاعل يدعى بتقديم عامل المرفوع قاله في الاستدلال  
وبنية المفعول لا يعل ما قبل الا انها بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الانبذا ومستثنى منه نحو ما قام الانبذا احدونا بباله نحو ما قام احد لا  
زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الاشئلة معولا لما قبلها فدل على عامل انتهى ولو قبل المرفوع وهذه الابيات ليرى افضله مركزه الاصل لانه مخير من تقديم  
فهو واضح قبل الانبذا لانه بعدها البعيد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محضين بان الشئ اذا دخل في موضعه لا ينزى به غيره ولا يجاز ضرب غلامه زيدا  
هذه المسئلة اشار لناظم بقوله وما بال او بانما انحصرت وقد سبق ان قصد ظهور ما متوسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فهو ولقد جاء ال  
فرعون التند في التذوق فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف دبر عمر فاعل ودبر مفعول قاله الجري عبد الله بن  
عبد العزيز جاء الخلفه او كانت له قدرا كما ان دبر موسى على قد فوسى فاعل ودبر مفعول متوسط بين الفعل والفاعل ولا يضر ايضا ان يغير الفاعل لانه  
لقد عرف في الرتبة واليه اشار لناظم بقوله وشاع نحو خاف تهر وال مراد به من الخطا واما وجوبه اى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلة  
احدهما ان يوصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا نزل ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم ودبر فاعل مؤخر وجوبا وفيه لا يتبع الظاهرين معذرتهم

فقد تم فاعل مؤخر والظاير مقدم وجوابا وانما وجبت تقدم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجوز أكثر  
الضميرين مخوذاً نوره الضمير مقدم الفاعل على المفعول لا في شئ ولا في شعر واجازته فيها الاختش وإبن جنى من البصريين وأبو عبد الله الطوال بضم الطاء و  
تخفيفها الواو من الكوفيين وابن مالك في التمهيد باب الضمير أحكاماً في الشعر يقولون ضربت فومك بأعمال الثاني حكاية سبويه واجازته  
البصريون وضربته زيدا بأبدل زيد من الهاء بأجاء حكاية ابن كيت وكلها فيه ما في ضرب غلام زيد من تقدم ضمير على مفسر مؤخر الربة وفي الشعر يقولون  
وهو لنا بقدره أو لا أو بعد الله بن همارق على اختلاف فيه جريء به عفو عدي بن حاتم جزء الكلام العاويث وقد فعل فوتره فاعل وهو متصل بضمير عايد  
المعالي وهو مفعول ورتبته الناحية وجزء الكلام مفعول واختلف في معنى جزء الكلام فينبيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الأهل البصريون وانما هو  
دعاء عليه بالابنة والكلام يشاوي عند طلب النفاذ وهذا من لطف المحرر والصحيح جواز في الشعر فقط للضرورة وهو الاختصاص لأن ذلك إنما ورد في  
الشعر فلا يفسر عليه وأما الأعمال البديل فتشبهان لجهتها على خلاف الأصل إذا الأصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغائب بالضمير من ابن مالك وغيره  
فخرج ما يجازي فلا يمول عليه فإسرا البس من أبيه عليه كما استثنى مع العرب أن يحصرها تمر إلى الجواز ما هو خارج عن القواعد وإلى ذلك أشار الناظم  
وشتد مخوذاً نوره الضمير المسئلة الثانية من سئل في وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله أن يحصر الفاعل أي بما بانفاق نحو إنما يخشى الله من عباده  
العلماء فالعلماء فاعل محصور في محبة فوجبه فاعله فلم توسط المفعول والمعنى إنما يخشى الله من عباده إلا العلماء وكذا المحصور بالاعتداء غير الكثرة فانه يجب  
ناخر الفاعل المحصور بالضمير عموماً لا يزداد وأحق الكثرة على عدم وجوب ناخر الفاعل المحصور بالابنولة ما عاب الالتم فعل ذكركم ولا حفاظ إلا  
جاء بطلان تقدم الفاعل المحصور بالضمير في الأصل ما عاب فعل ذكركم الالتم ولا حفاظاً إلا جازاً وأجاب عن المعلقة من العجب الالتم هنا الجمل  
مقابل الكرم والجبا بضم الجيم وقد بدا لباء الموحدة وفي آخره همزة غير من اليمين ومقابلها البطل وهو التجماع وقوله نبتهم غداً أو بالناجر جاره وهل يبد  
ألا الله بالتأخر تقدم الفاعل المحصور بالضمير بالياء وطوى ذكر المفعول وهل يعني والأصل ما بعد بأحد أحداً بالناظر لا الله ونبتهم من معنى  
وضمير المتكلم مفعوله الأول فأنتم مقام الفاعل وضمير الناشئين مفعوله الثاني وجمله عذري في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذروا ولا المفعول  
الثالث خلافاً للينى وقوله فإين الله ما هيئت لتأخسبته إناء الدار وشامها تقدم الفاعل المحصور بالضمير على المفعول وهو ما هيئت في الأصل فلا بد  
ما هيئت لتأخسبته الله وعشبة منصوب على الظرف والثناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة المدودة كالابتعاوزنا ومعنى لو شام بكسر الواو جمع شبهة  
الكلام السرا المدودة والوشام أيضاً لو شام يقال وشم به وشما لا تفرها بالآية ثم ذر عليها النبلة مرفوع على الفاعل بهيئت خبر الكساة  
فقد المنصوب والجور غير المحصور في هذه الأبيات ونحوها مما لا فائدة قبل فعل ذكركم عات قبل بطلانها وقبل بالناظر بضم قبل ما هيئت في معنى  
على ما قبل إلا يعمل فيها بعدها الأذ مستثنى أو مستثنى من أو تابع له كما تقدم تمثله وتقريره وعليه جريء التمهيد وخالفه فقال وما بالآو  
بأنما المخصر قد سبق أن قصد ظهر وأما تقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً فمؤخرهما كذا فيهم وفريقاً فنقلون ففريقاً فيها مفعول مقدم على  
الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن ناخراً وأما جواباً أي وجوب تقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً في سئل من أحد ما إن يكون المفعول  
مما لا الصكر كان يكون اسم مستفهم نحو فإي إياها الله تنكرون فأي مفعول مقدم لتكروا واسم شرط نحو إياها الله فإي إياها الله المستفهم فإي اسم شرط  
مفعول مقدم لتكروا وما صلة وقد عجزتم بأيا فكل منها عامل في عامله من حيثين مختلفين المسئلة الثانية من وجوب تقدم المفعول على عامله التبع  
على بعد الفاعل الجزائية وجواباً ما ظاهره أو مقدمه وليس له أي لعامل المفعول منصوب غيره أي لفعل المفعول مقدم نصيب عليها أي على الفاء مثلاً  
أما المفعلة نحو وتلك ففكر ففكره وأما وتلك ففكره وأما الظاهر نحو أما البيت فلا تفهم وأما وجوب تقدم المفعول فيها أحد من أنى الفاء أما  
المفعلة أو المفعلة ففضل بينهما بالمفعول فإن قبل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب أنها إنما يمنع ما بعدها أن يعمل  
فيها إذا كانت في مركزها الأصل وهي ههنا ليست قبلها مؤخر من تقدم وكان جهتها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصداً يمكن ولكنها تعلق  
إلى الفصل جذراً من بلانها أما بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكفي الفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقدم المفعول  
أما اليوم فاضرب زيداً فالعامل وهو فعل الأمر منصوب وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستثنى عن تقدم المفعول  
تعييناً بدرك بالناظر فيها تقدم إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما وجب تقدم الفاعل على المفعول كما هو  
الأصل فيها كضربته فالتاء فاعل الهاء مفعول أو تقدم المفعول على الفاعل هنا عند الاختصاص في الفاعل وإذا كان المضمير المتصل أحدهما فإنما  
الضمير مفعولاً والظاهر فاعلاً وجب الضمير وصلة بالفعل وناخر الفاعل الظاهر عن المفعول كضرب زيداً لأنه لو قدم الفاعل والمحالة هذه  
أن يؤتى بالضمير مفعولاً مع مكان أيضاً وإن كان المضمير فاعلاً والظاهر مفعولاً وجب في المضمير وصلة بالفعل وجب أنما ناخر المفعول الظاهر  
في الظاهر عن الفاعل أو تقدمه عليه وعلى الفعل معاً كضرب زيداً أو زيداً ضربت زيداً من كتاب الانتصاف مع تمكن من الاختصاص وكلام الناظر  
في النظم يؤم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيداً ضربت لأنه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضرب زيداً ومسئلة ضرب  
موسى عيسى في وجوب ناخر المفعول فيها عن الفاعل فقال ولما المفعول أن البس جذراً واخر الفاعل غير مخصص فافضى أنه لا يجوز زيداً ضربت كما لا  
يجوز عيسى ضرب موسى بتقدم المفعول على الفعل والحقابياً ذكرنا من جاز يجوز زيداً ضربت إلا البس امتناع عيسى ضرب موسى مثلاً برونهم





فمما لا يندرج تحت قولهم امره لا يجوز ان يندرج بصريحه بداعي من خبره وشواهد وقد يقع لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يندرج بالكلية فلا  
 عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا التثنية لوضوح من احد انفا لان الجرح بحرف الزايد كالجرح مع امتناع من احد المضرب لان من لا يوافق الايجاب  
 لوضع احد في الاثبات لان في خبره وشواهد لذلك كقولهم اذا احد لم يندرج في طاري نصر عليه من مالك في التمهيل في باب لمد وجب المنع التمهيل المنع  
 الابتداء وما فوقه ولا ان الفعل لا يثبت في خبره يندرج فلا يندرج لربطه للفعل لا يثبت في نفسه لشغله بحرف الجزاء لانه في الفعل لا يثبت فاما ان  
 منع عن طائفة منكم بالثناء فون في قرينة جاهد فقال ابن جني محمولة على معنى شاع طائفة بدل طائفة ولكن سلكنا ذلك فلا نسلو وجب  
 التائب في الفعل المسند الى المؤنث المحرر بالحرف ضد قالوا في كفى بالله شهيدا ان الجرح وفعال مع امتناع كفت بهند بانه ثبت الفعل مع ان الفاعل  
 بحرف زايد فبالك اذا كان محرر بالحرف اصل هذا تقدم بكلام الموضع وهو ما من خبره وما شغله من وقعة الابعاد وما يخرج من ثمره وما يحل من ثمره  
 الفعل من فاعله محرر بالحرف يندرج في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمي بمعنى كفت وفعل الامر لا يثبت لثانث فاعل وقال  
 ابن السراج ان فاعل كفى خبره مستر يعود على الاكفاء والباء متعلقة بالمضمر كفى الاكفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند الجرحين وهو ضمير  
 خلافا للكوفيين الثالث ما ينوب عن الفاعل مصدر منصوب محقق بصفة او غير ما نحو فاذا انفتح في الصلوة فخذ واحدة فخذة نائب الفاعل وهو مصدر  
 متصرف يكون مرفوعا ويحذف كونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من انما ما ازم النصب على المصدر نحو سبحان الله وغير المتصرف الميم نحو سبحان الله  
 بالضم على ان يكون نائب فاعل فخذة الفاعل على ان الاصل يفتح سبحان الله لعدم ضرورة وفتح سبب لعدم الفائدة اذ المصدر الميم مستقاضي الفعل فيضد  
 معقول المسند اليه ولا بد من ثبوتها بما لا ينفك عنها اذا كان محض فاعل فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مفيد في ثبوتها بران فحصل الفائدة واذا امتنع سبب  
 مع اظهار المصدر فامتناع سببها البناء للمفعول على انما ضمير السراحي بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر افعالها فظاهر خلافا لما في اجازه كالسراحي وهذا  
 فيما قل ابن السراج انها اجازا جلس بالبناء للمفعول وفي خبره محمول قال غلب اذا ان في خبره المصدر وضميرها ابرح في التثنية لثانث فقال ومفضل  
 محرر بحرف مظهر في خبره ان يقول في خبره فضمير المصدر كالت في الخبر والمفعول المفعول في الخبر والمفعول المفعول في الخبر والمفعول المفعول في الخبر  
 مظهر على ك وبتنزل بيوك وان يكشف غرامك تدرب قال لثانث عن الفاعل يعمل ضمير مصدره ويحذف يلام العهد او بصفة محذوفة والعنى في  
 يعمل هو الى الاعلال المهور او اعلال ثم خصصه عليك اخرى في موضع الحال من ضمير لينتبه بها في خبره ما لم يندرج الفعل لانه انما يدل على  
 مصدره بكرة محضه وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المختصة بالجوهر  
 الدليل كقوله ثم فلا يغيب لهم يوم القيمة وزنا اي ناضا لان لهما هم وزن بدل ومن خفت موازنة لانه في المفعول انما ضمير المصدر النوعي اجازا  
 سبب لان الفعل لا يدل عليه لانه لا يندرج في شرح كتاب سبب وبيوك من الاسانيد جوابا لشرط الاول ونذكر بالبدال المملة من المردية وهي  
 العامة جوابا لشرط الثاني والاعلال لا يندرج في الاعلال اعلى عليه بعله اعلى من فضاء غرضه بعد ذلك التوجيه بوجه وجعل بينهم بالضم  
 فيكون المضى جعل هو الى المحل المعنوي او حول بينهم لان الصفة هنا مذكورة وبذلك بوجه ايضا قوله وهو طرفه من العبد فبالك من ذي حاشه  
 جعل دونها وما كل ما به هو امره هو نائله فيكون المعنى جعل هو الى المحل المعنوي او حول دونها وليس لثانث الظرف بينهما لانه غير متضمن عند جهور  
 البصريين وغر لا خشر انه اجاز في بعد قطع بينهم ومتادون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فخذ ثم قال ابو علي وتليده ابن جني فخذ عزا  
 واستشكل وقال غير ما خشر بناء وهو المشهور ولو فري وجعل بينهم او زك وجعل دونها بالرفع فيها كما فري لعد قطع بينهم بالرفع وكما روي بالشر  
 حد الموت والموت ونها بالرفع ايضا يجوز ولا يحجب الى هذا التوجيه وبذلك بوجه ايضا قوله وهو لفرزدق يمدح زينا العابدين على الحسين عليه  
 بنضحي جاهد وبعض من مهاينة فابكم الامين بينهم فيكون المعنى بعض الامعاء المعنوي او اعضاء من مهاينة ولا يقال لثانث المحررين وهو مهاينة كونه  
 مفعولا لانه لا يندرج في ما كتب على الجاهل ونه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجوهو على منع ثابته المفعول لخرافا للاختصاص وضعفه وعلة المنع ان  
 المفعول مبني على سؤال مقدر فكانه من جمله اخرى انتهى بهذا العمل منع ثابته لانه مبني على سؤال مقدر ولا يوجب المنع خلافا للكتا وشام ولا  
 المفعول منه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفرار الرابع ما ينوب عن الفاعل ظرف ماني ومكان متصرف محقق فالزمان في خصوصه وفضا والمكان  
 نحو جلس امام الامير فوضا وامام ظفران ستران لانها محققان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاسانيد وغيرها ويحذفها بالعلمية في الاول لا  
 في الثاني ويمنع ثابته نحو عندك وعك وثم يفتح المثلية فلا يقال جلس عندك وعك وثم لا امتناع وضعفه وخضه لا يندرج في خبره فاعلا  
 لان من تدخل عليهم فما لا يندرج في حال كذا وعرض اول المنع ويمنع ثابته نحو مكانا وزمانا اذ الربط بينهما فبذلك فلا يقال جلس مكان ولا صير زمانا  
 لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التماسا في الاول ووضع في الثاني فان فندا بوصف مثلا اجاز ثابتهما نحو جلس مكانا حسن  
 وصير زمانا طول بل حصل الفائدة بالانتماء بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف الى جواز ثابته المحرر والمصدر والظرف اشار الى النظم  
 بقوله وقابل من ظرفه ومن مصدره وحرفه بربنا بحرفي وجهت وجعل المفعول به وغيره من ظرف مصدره ومحركه لا ينوب عن المفعول به مع وجوده والوجه  
 اشار الى النظم بقوله ولا ينوب بعض مكان وجوده للفظ مفعول به لان خبر المفعول به انما ينوب بعد ان يفك مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقته  
 لم يندرج عليه خبره لان تقدم خبره عليه من تقدمهم الفزع الى الاصل لغير موجب واجازة الكوفي اي اجازة الكوفيين ان ينوب عن المفعول به مطلقا مع

لَا يَأْتِي الْفَاعِلُ

المشاورون





بَابُ مَا فِي الْفَاعِلِ

في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعث بالكسرة الخاء والباء وحقت بالضم في اوله لثبوت الهمزة فاعل وانفكرك المعنى المراد فحين ان لا يجوز فيه من لا  
الاشياء والضم في خفت وبعث الاولين والكسرة عن الثالث وبعث ان يمنع الوجه المبسوط وهو الكسرة في الاولين والضم في الثالث وجعلته لفظا  
مرجوحا لامنوا فقالوا ان العرب يختاروا الكسرة في الفاء اذا كانت في اسماء مضمومة وتختاروا الضم في الفاء اذا كانت في اسماء فاعله مكسورة فربما  
بينهما وهو ظاهر وهذا لم ينفك سبويه في ذلك للالباس بل اجازوا الوجة الثالثة مطلقا الكفاء بالفتح المقدر في لان الالباس غير بالغ في حصوله في  
الاسم والفعل فالاسم نحو مختار او اذ يجعل ان يكون وصفا للفعل او للمفعول ومع ذلك علوه بقلب الباء الفاء والكسرة بالفتح المقدر في فعله  
كونه وصفا للفعل يكون الباء مكسورة وعلى تقدير المفعول كون مفتوحة والفعل مفتوحا اذ يجعل ان يكون مسببا للفعل وان يكون مسببا للمفعول  
ومع ذلك تادغم ضلي تقدير البناء للفعل يكون الاول مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول يكون مفتوحة واجوبه ليجوز ضم فاء الثالث في المضعف  
وهو ما كان عنه ولا من غير واحد نحو شذ ومذ بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق في ذلك بعض الكوفيين ان الكسرة في الفاء جازية ونص سيبويه على ان  
فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجري فعل من الفعل فبكر وله يقال رد كما يقال قبل فقال اوضح عنه في  
الحواشي من خطه تلك والكسرة لغة قديمة بضمها مفتوحة فوحدة مشددة فهذه ثابت وهو ان ادغم في مرة فالة الدال ما بينه وقال ابو محمد بن السند  
الطلبوسي ضمه بالفتحة الجيم والنون لا بالياء وهو يطين من ضاعه بفتح الهمزة كذا في مختصر الانساب انتهى يمكن ان يكونا فيلتن ضبط كل واحد منهما  
واحدة ولغة بعضهم وقر اعلمه ويجوز ثاب بدت الباء والورد بالياء والكسرة فيها بفتح كسرة العين الى الفاء حملا لانه على الفعل ويجوز ان يالك الاشياء  
فقال في التمهيد في غديهم فاء المدغم وقال الهمادى من اسم من العرب في قبل وبعث من فعل اسم هنا بفتح المضاعف فمخلة فاء المضاعف ثابت في فاء  
المفعول من الكسرة الخاء والاشياء والضم الخاء كما اشار اليها الناظم بقوله وما بالبعث فدي في الخوج فدل على ان ما وجبه وضع الماء في قوله ان الماء كسر  
الهمزة ووضع الماء وجوابه ان اصله ان زل الماء في الحصى اذا صبغ فخذت الفاعل والنجبة المفعول وكسر الهمزة على حدوت الباء بكسر الراء وسقط  
من فتيه الفعل اذ ابن المفعول ان صبغه مفرغ عن صبغة المبنى للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبر الى انها صبغة اصلية مستقلة  
بنفها غير مفرغة عن شيء ونحوها في التصريف نجيبة كل من الفولين **هذا باب الاشياء** وحده ان يقدم اسم وبها خرفة فعل  
واسم يشبهه ناصبه لغيره او لما لا يفي بغيره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه  
اذ انفر ذلك فقولوا اذا اشتغل فعل متأخر بنصب محل ضمير اسم مقدم عن نفسه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته والحمل الى محل ذلك  
الاسم المتقدم كزيد ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان ضمير اسم سابق فلا اشتغال عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور شارحين الى ان  
اللفظ او المحل انما هو المضمر المشتغل به العامل مدعي ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه بنصب لفظه واذا وصل اليه بغيره بنصب محل الضمير  
ان نصب اللفظ او المحل انما هو الاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب لفظه فالاصل جوابا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجها  
احد ما راجح لسانه من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء فابعد من الجملة الفعلية في موضع رفع على تجزئة البنداء والرابط بينهما الفاء المتصلة  
بالفعل وجملة الكلام من البنداء والخبر جئت اى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتداء جملة اسمية لتصدر بها ووجه الثاني من الوجهين مرجح  
لاختباجه الى التقدير للعامل وهو ان نصبه فان فعل موافق للفعل المذكور فيها بلا ثم حذف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما  
ولما قوله انى بابا احد عشر كوكبا والشمس والقمر بينهما الى ساجدين فكبر خلافا لما راجح بين المفسرين فابعد اى بعد الاسم المتقدم لا  
محله لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال من اجل التوقيف في الاصطلاح جملة نصيرته  
وان حصل بها نصيرته وجملة الكلام من الفعل المحذوف ما بعد جئت اى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية خبرها  
بالفعل المحذوف في هذا الوجه المرجح مراتبها لفظه فان نصبه نحو زيد ضربته فوى من النصيب نحو زيد ضربته اخاه والنصب نحو زيد ضربته  
اخاه احسن من النصيب زيد لم يرد به والنصب زيد لم يرد به احسن من النصيب زيد لم يرد به باخيه قاله المراد في التحصيص شرح ابن جابر على التمهيد  
والى ذلك اشار الناظم بقوله السابق انصبه بفعل ضمير اخاه موافق لما قد اظهر وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والضمير  
وزعم للبنداء الفراء انها منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشي واحد ويرد عليهما ان زيد لم يرد به وان زيد اهدى مثاره ثم قد يرد هذا الكلام  
المقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يشوي فيه بين الرفع والنصب لم تذكر من الاشياء ما يوجب نصبه كذا ذكر الناظم في النظم بقوله وان ثلاثا  
ما بالابتداء بخلاف الرفع الزنربا كذا اذا الفعل ثلاثا ما بالابتداء بخلاف الرفع الزنربا كذا اذا الفعل ثلاثا ما بالابتداء بخلاف الرفع الزنربا كذا اذا الفعل ثلاثا  
لا يصير فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يوجب نصبه لغيره الجبته وسبب ضم ذلك في البنية  
الاولا لان بعد فتح النصيب وقع الاسم المتقدم بعد ما يخصر بالفعل كادوات التحضير صاء جملة وضمان مجتنب نحو هذا زيد اكرمه  
واجملة الارشاد وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيد اكرمه فيجيب بفتح بيا بفعل محذوف بغير المذكور وهو اكرمه ولا يجوز فيه  
لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لا يجوز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد اكرمه الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي  
في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر على قوله يجوز الاشتغال في الشعر ولا يجيب النصيب بل يرجح وما تقدم

ایضاً

في هذا الكتاب من هل شريك بين الاسماء والافعال مفيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في جزمها فعل نحو هل ينبلخك فانها اذا لم يكن في جزمها فعل شريك  
 عند جزمها فان كان الفعل في جزمها فلا بد من الاعلية لم يرض بافتراض الاسم بينهما قاله الفثان في وغيره وموقعه في القصة فيجب التصديق كروية الكلام  
 على المنفعة المسئلة الثانية وادوات الشرط نحو جزمها زيد القصة فأكبر فيجب التصديق ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير المنفعة وادوات  
 الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشرع عند سبويه واملا في الكلام فلا يليها الا في الشرع الفعل فلا يجوز في الكلام معنى غير القصة وجزمها زيد القصة  
 فأكبره الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا وان يكسر المنفعة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعد  
 في الكلام نحو اذا زيد القصة فأكبره او اذا زيد القصة فأكبره لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول فان والفعل ماض لفظا ان زيد القصة  
 فأكبره ومعنى فظ ان زيد القصة فأكبره فانه يفتح الاشتغال في مثل الكلام بعد ان يجازي فعل المنفعة لفظا نحو ان زيد القصة فأكبره لا فرق في ذلك بين  
 لما جازي الفعل في جزمها فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم يجره لفظا اما المنفعة اما جزمها غير ما كما تقدم وبضعف طبعها للفعل فليها غيره ويجوز  
 الاشتغال في الشرع بعد ان يجازي فعل المنفعة لفظا نحو ان زيد القصة فأكبره وقوية الناطق في النظم بين ان وجزمها مردودة لان الاشتغال بعد جزمها لا يقع الا  
 في الشرع وما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعد هذه الكلام والشرع ان كان مضيا عاجزا عما بها فالاشتغال بعد  
 مختص بالشرع وجوابه ان الفرض من التوبة بينهما انما هو وجوب التصحيح دفع الاشتغال بعد ما واما التوبة بينهما فجميع الوجوه فليست بل انما تفرق  
 الناطق ناطقة بذلك ونصها والتصحيح ان لا السابق ما يخص بالفعل كان وجزمها وبه يبرج التصحيح مسائل احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا  
 وهو لاخر الدعاء بخير او شر ولو كان الدعاء بصيغة الغير المطالب للانشاء فالامر نحو زيد اضربوا الدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم صدك وجه الدعاء بصيغة  
 المنفعة نحو زيد اغفر الله له فالتصحيح يقع بعد حذف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لفظوه والتقدير اضربوا يد ارحم عبدا ورحم زيد اغفر الله له  
 وانما يبرج التصحيح من على الرض لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل اللام عليه وفي ذلك الرض الاختيار بالطلب نحو اخبر ان يكون محمدا للصدق  
 وانك قد قاله ان الشجر في ثوبه وقال ابو علي كذا سجد اجازة سبويه الاختيار بحمله الامر الذي هو في قوله ان الذين قتلهم من سبهم لا تختصوا  
 عن ليلكم اما واما وجب الرض في نحو زيد اضربوا لان الضمير الجرمي والباء في محل رضى على الفاعلية عند سبويه وزيد الباء لاصلاح اللفظ فليكن  
 الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان الفعل جازم لا يعمل فيها قبله وما لا يعمل لا يفسر عملا واما انفق السبعة عليه اي على الرض  
 في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء ماضية من محل على الاشتغال فان تقدمه عند سبويه ما ينطبق عليه حكم الزانية  
 والزاني فحذف المضاد الذي هو حكم وافهم المضاد البه مفسر وهو الزاني والزانية وحذف الخبر وهو الجرم والمجرور بمقتضى الجملة استوفى الحكم وهو جلدة  
 فصحت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاختيار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا كل واحد منهما وهو الزانية والزاني ولم يفسر على محل من جملة مستأنفة في  
 المبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير مضمين عند سبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر نحو هذا المثال فانفتح  
 زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل او ظرف وصلة الى خبره ذلك وكذا اي لا اجل منع سبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ اذا لم  
 يكن موصولا بفعل او ظرف قاله قوله وقابله قوله فانفتح ثنائهم واكرهه الحسين خلقا هيا ان التقدير هذا قوله ان هذا معقول قول سبويه فمجل  
 قوله خبر مبتدأ محذوف وجملة فانفتح ثنائهم مستأنفة هي ما من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول واجاز للاختصاص بزيادة الفاء في خبر مطلقا ونقله  
 ابن ابي اذ في نتيجة المطارحة انهم في الفارسي ابن جني وغيرهما من البصريين وهذا الفراء والاهل واجامعة يجوز ان يكون الخبر المرفوعا وخولا فيفتح الحاء المحمجة  
 فيلزم في الخبر والكلح التزويج والقناة الشابة واكرهه بضم المنفعة من الكرم كالاجبي من الحب مبتدأ والحسين ثبته في المراد في ايها وحملها على ان  
 كرمها ثابت في موضعها والمثل وكسر الحاء المحمجة وسكون اللام الحائية من الاول خبر اكرهه وكما جاز وعجز وخبر خبر وما الجوزة بالكاف لم يجر  
 وكلمة هي مبتدأ محذوف والخبر الجملة صلة وااما محذوف والكاف معنوية على التقدير على هي عليه قال المبرد والفاء فاجلدوا وبعثوا الشرط لا  
 الموصولة معنى الشرط قد دخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمضارع زيدا فاجلدوا وما لا يعمل الجواب الشرط فكذلك ما اشبهها ما هو قول  
 منزلة الشرط والجواب كما لا يعمل الجواب الشرط لا يعمل الجواب الشرط المبتدأ المشبلا لشرط وما لا يعمل لانفسه عملا افضل قول سبويه والمبرد ليست  
 الاية من الاشتغال فارفع على الابتداء عند ما واجب والخبر على قول سبويه محذوف وعلى قول المبرد مذکور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من  
 جعل الفاء في الجملة اجاز التصحيح زيد فاضربوا واشد تغليب احمد بن محبوب وارب موسى غلبي واخلة فاصدب عليه ملكا لا يرجع والمعنى اطلقه وقرأه بنون  
 وابن ابي عمير والساري والسادة بالتصحيح قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن اسيد بكسر السين وسكون الباء اخر لفظ وهو الطلب في ما يجره الحسن طائفة  
 احمد بن ابي اذ في التركيب كلمة المحمجة يفتح منها الفاء والسر وجزمها الرض في الاسم المنظور وفيه الى نحو بالامر لا يفرق لانه ونحوها كالساري والشرط  
 فاطموا لشيء بالشرط في العلم والابهام ويجزمها التصحيح الاسم المنظور وفيه الى خصوص بالامر كزيد اضربوا لعدم مشابهة الشرط المسئلة الثانية  
 ما يبرج فيه التصحيح يكون الفعل المشتغل ماضيا باللام او لا الطلبية بن نحو عرجا البصريين كذا لا تفتنه فلا بد من كيف جاز ذلك وقد فسر العامل  
 ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبية لا يعمل ما بعد ما فيها فاني انا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام على انه يجرها والجر والامر  
 بلا جري التقي بها وبمثل الطلب لفظه لفظ الخبر ومنه زيد لا يفسد الله برفع يذب لانه في محبة الطلب فزيد متصوفا بفعل محذوف فتدبره الله

## باب الاشتغال

زيد الان عدم التعدي به فجميع المستثنى من هذه والم قبلها قولنا انما واخبر بنصب قبل فعل ذي طلب لان ذلك الفعل المصاحبة للطلب صادق على  
 على الفعل الذي هو طلب كالاعراء والدعاء وعلى الفعل المنفرد باداء الطلب كالمقرن باللام ولا الطلبين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المنفرد  
 عنده واقفا بعد شيء الغالب في ذلك الثبوت ان يلبس فعل والباء اشارة الناطق بقوله وبعد ما ابلاؤه الفضل غلب ولذلك امثلة بينهما ههنا الاستفهام  
 نحو اشرنا واحدا تتبعه فخرج نصب لشر بفعل محذوف بقصر المذكر لان الغالب اشره ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال  
 كباقي نحوها لانها ام الباب هم يسمعون في امهات الابواب لا يسمعون في غيرها فان فضلت الهزء من الاسم المنفرد عنه فالحق في الرفع نحو وانت زيد تضر  
 لان الاستفهام داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت حينئذ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل محذوف وانفصل بعد حذفه كما هو  
 رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل محذوف كما هو رأي الاخفش فالحق ان النصب لان الهزء داخل في التعدي على الفعل لا في نحو كل  
 يوم زيد تضر به فخرج النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلافصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان  
 كان الاستفهام على الاسم فالرفع واجب نحو زيد تضر به لم عمر لان الضرب محقق ولما اشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة  
 بشذوذا النصب في قوله وهو جرم يمدح ثلثه ربا خاويدهم طلبة والتخالف ثلثه الغرض من ربا خاويدهم طلبة والتخالف ثلثه بنصب ثلثه بفعل  
 محذوف فلهذا محذوف ثلثه ولا يجوز اخذ ما عدلت لثلاثه بالباء فاعلا للموضع في نحو وفي ثلثه ثلثه وعين ملة وباء موحدة والقوا  
 نفسه وان كان جملتها نظر الى مفعول القيلة ورواها ببناء من تحت ورواها ملة وطهية بضم الطاء المملة وفتح الهاء وتشديد الباء اخر المحذوف و  
 المختار يكسر الحاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها فابل قال الموضع في نحو وفي ثلثه ثلثه وعين ملة وباء موحدة والقوا  
 فقال الاخفش الحق ان النصب لاجل الالف فقال انما الاستفهام عن هذا الاسم الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال الما  
 وكذا القياس عند ولكن النحاة اجمعت على اخبار النصب لكان معروفا الاستفهام الذي هو الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شذو  
 بابل قول العرب ان زيد تضر به ام عمر واما النصب في قوله قال الاخفش لغوات الهزء في ترجيح النصب كالهزء في ذلك نحو انهم زيد تضر به فاتهم مبتدا  
 وفيها منصوب بفعل محذوف بقصر ضربه والجملة خبرية والفتحة فيهم ضرب زيد ومن الله ضربه في بفتح الميم مبتداء ومن الله منصوب بفعل  
 محذوف خبرين والتقدير من ضرب الله ومنها اي من الامثلة التي هي اولها وان نحو ما زيد تضر به ولا زيد تضر به او ان زيد تضر به فاتهم مبتدا  
 لانهم شبهوا الحرف المنفي بالحرف الاستفهام في ان الكلام مهما غلب موجب في ظاهره مذهب سيبويه احب الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله  
 الباذش بياء موحدة فالف فالشبه مجتهدين ولذلك مكسورة وبن عزوف لان ترجيح النصب في هذه الاحرف وانما الرفع والنصب سبويان فيهما  
 لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف المنفي وهي لم ولما وان فانها انحصر بالافعال تحكمها حكم ان الشرط في وجوب النصب  
 اضطر شاع الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها جث زيد انشاء فأكبره قاله لناظم في شرح الكافية ونصه ومن موجبات النصب حيث  
 مجردة من ما نحو حيث زيد انشاء فأكبره لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الاصل فان اقترنت بما ضاقت اداة شرط وانخفضت بالفعل انتهى  
 وهو في ذلك تابع لسبويه فلهذا قال اذا وجبت ما يطبع بعد ابتداء الاسماء واذا اوصفت الفعل على شيء من سببه نصيبا القياس بقول اذا عبد الله فلان  
 فأكبره حيث زيد انشاء فأكبره ونوع سبويه في اذ الانها منحصر بالافعال ولربما نزع في حيث فظن الموضع للمنازعة في حيث فقال وفيه نظر  
 والجهينة انه وافق لناظم في المعنى فقال واصافة جث الى الفعل اكثر من ثم ترجح النصب نحو حيث زيد انشاء انتهى وعلى وجه النظر قوله  
 فأكبره فانه هو ان جواب حيث وجبت المجردة منها الاجواب عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون واجبا المسئلة  
 الرابعة ما يترجم فيه النصب يقع الاسم المستعمل عنه بعد عاطف غير مفصول فلك المعاطف من الاسم لتمام المفوضة الهزء المشددة الميم مسبوقة لها طه  
 بفعل غير متبوع ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار لناظم بقوله وبعد ما طه لا افضل على  
 معمول فعل مستفرا ولا لا فرق في الفعل بين ان يكون الفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمر الكرمه والثاني نحو الانعام عليها  
 لكم بعد قوله خلق الانسان من طينة وانما ترجح نصب المعطوف فيما لان التكلم بعاطف جملة ضليقة على جملة ضليقة والرفع عاطف جملة اسمية وثانها  
 لاجل ان المعطوف واحد بما على الاخرى احسن من تخالفهما فالرفع يترجم الكافية بخلاف ما اذا فصل بين المعاطف الاسم باما نحو حيث زيد تضر به فاتهم  
 فالحق في الرفع لانه يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد ملة الاحوال المنحصر في الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان ما انقطع ما بعدهما اجملها الكو  
 من الحرف في قوله بها الكلام قاله الشاطبي قوله واما ما تود فهديتاهم بالنصب لثمود دعونا وغير ممنون قاله الرخشي في كشافه والبيضا في تفسيره  
 فالنوعين باضيا الى صدره باضيا القيلة والنصب في النوعين فرائد الحسن البصري والنوعين فرائد ابن عباس والنصب في محذوف بقصر ملة بعد على حد  
 زيد تضر به الا ان الفعل المحذوف لا قبله قبل ثمود كما بعد قبل زيد في زيد تضر به لثمود والفصل بين اما والفاء جملة واحدة وذلك لا يجوز  
 لا لافعال وانما ههنا تضر به فاتهم واما ما تود فهديتاهم فالفاء من لفظ المذكر والاصل واما ما تود فهديتاهم ههنا فمقتضى الفعل المفسر في  
 دخلت الفاء على مفسره فضا واما ما تود فهديتاهم فان قلت ما بعد الفاء اجزاء لا قبل فيها جملة وما لا قبل لا يضر على ذلك الفاء ههنا ثبت محررها  
 الاصل فلا تكون ما تضر من الفعل ويشمل قوله المعاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبي حتى يمكن وصل المعاطف نحو تضر به فاتهم حتى زيد

عليه فليكن



ضربته وما رأت زيدا لكن عمرا وابا له وما اكرهت زيدا بل عمرا اكرهته وانما قال كالمعطوف لانه المعطوف بهذه الثلاثة بشرط كونه مفردا وهو هنا جملة  
فجعلت هذه الحرف منزلة منزلة العاطفة اعطاء حكم المسئلة الخاصة ما يبرح فيه النصب يوم في الرفع ان الفعل المشغل بالنصب صرفه لما قبله نحو انما  
كل شيء خلفناه بعدد لانه اذا وضع كل حمل خلفناه ان يكون خياله فيكون المعنى على جميع خلق كل الممكنات الموجودة بقدر اجزا كانت او شرا كما هو في هذه الامة  
والجماعة واخذ ان يكون خلفناه صفة لشيء وبطل خبر كل والتخصيص بالصفة فيهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المطلوبة في النسبة  
له فالمطلوبة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيقوم ان ثم عطفوا عليه وهو هذا المعنى لانه وانما لم يبرح ذلك مع النصب كل على انه مفعول بفعل  
مخدوف بقدر خلفناه وبمعنى جعله صفة لكل شيء لانه الصفة لا تعلق بالموصوف وما لا يعلل لا يفسر لادنى ثم يقع المشقة اي من اجل ان الصفة لا تعلق  
في الموصوف وجب الرفع كل ان كان الفعل المضارع صفة لكل شيء فهو وكل شيء فقلوه في الزيادة في الكتب لا ينصب كل شيء لان تقديره سلبط الفعل عليها  
انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزيادة فيهم سلبط فعلوا على كل شيء وانما المعنى في كل شيء مفعول لهم ثابت في الزيادة وهو مخالف  
لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة لا وثيق في الزيادة في كل وان كان الفعل صلة لموصول نحو زيد بنحو ضربته وان كان الفعل  
مضما اليه نحو زيد بنحو ضربته فرفعها واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل بغيره ضربته في الاول وثلاثة في الثاني لان كلاهما لا يعلل فيهما قبله اما الا  
فلا يفسر علة والصلة لا يعلل فيهما قبل الموصول وانما الثاني فلا يفسر مضما اليه يوم وهو شبه بالصلة في ثبوت ما قبله والمضما اليه لا يعلل فيهما قبل المصنوع والاول  
لا يفسر علة او ان وقع الاسم بعد ما يخص بالابتداء كاذ القياسية على الاصح متعلق بمقتضى المسئلة ثلث افعال احصتها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها  
على الفعلين مطلقا والثالث ان يفسر من الفعل بقدر فيدخلها عليه وان لا يفسر من فممنوع حكاه في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع نحو جرت  
فاذا زيد بغيره يرفع ويجوز النصب على الثاني وبمعنى على الثالث لفقدان قدرها اليها اشار الناطم بقوله وان فلا الساو ما بالابتداء بخلاف الرفع الزيادة  
ابدا وان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معولا لما بعده واليه اشار الناطم بقوله كذا اذا الفعل بلا ما لم يرد ما قبله معولا لما بعده وجد نحو زيد ما احسنه او  
زيد ان رايته فأكبره او زيد هل رايته او ما زيد لا يضر بغيره فيجب رفعه في هذه الامثلة لان ما بعدهما النجبة وان شرطية وهل  
الاستفهامية وهما التخصيصية والاول الاستثنائية لا يعلل فيها قبلها وما لا يعلل لا يفسر علة ولا يفسر على ذلك ساراد وانما الصلة تقيدها  
اشارة الاول ليس انما مسائل الباب ما يبرح فيه الرفع كلمة مسئلة اذا القياسية المنقذة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور  
ان يكون الفعل بحيث لو رفع من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك يمنع مع اذا القياسية وما ذكرهما وكلام الناطم في البيتين السابقين يوم ذلك لا يعلل  
من جملة اقسام الباب لكن ضرورية تقيدها لاشياء الجاهل الى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكر التنبيه الثاني او بغيره  
ايهام الصفة مرجعا للنصب كما فعل الناطم في شرح التمهيد حيث قال ومن الرجاءات للنصب ان يكون مخلصا من اقسام غير الصور والرفع بحال ذلك كقول  
انا كل شيء خلفناه بعدد ثم عطفوا عليه باختر ما قد تراءى بل جعل سبوبة النصب لانه المذكور مرجعا مسئلة زيد اضربه فانه قاله انشاء الكلام فاما قوله  
انا كل شيء خلفناه بعدد فانما جاء على حد قوله زيد اضربه وهو في كثير من كلام سبوبة فيكون الرفع احسن من النصب في الراجح لجمع البصريين في هذه  
هذه الامة على ان الرفع ارجح لعدم النصب في الكوفيين الضعيفين اجودا لانه قد تقدم على كل عامل ينصب هو ان فافترض ذلك انما خلفنا انهم  
المسئلة الخاصة ما يبرح فيه النصب ان يكون الاسم المشغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما قبله كزيد اضربه جوابا لمن قال ابرح ضربا او  
من ضربت زيد بارجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومخالف في الثاني لطابق الجواب لسؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام  
مرفوعا نحو ابرح ضربته برفع ابرح فانك تجيب بالرفع فتقول زيد اضربه برفع زيد ولما يطابق الجواب لسؤال في الاسمية ويجوز الاختصاص مراد الضمير  
والكبرى بعد ابرح ضربته كما يجيب الجاهل في زيد اضربه وعمر اكرهته ابرح الجواب بحري العطف بما يجيب سبوبة في ذلك النصب على سبوبة في زيد اضربه  
وبالاحتمال ضرب زيد فقول لا ولكن عبد الله لعنه تنزل في ذلك منزلة الجواب ان لم يكن جوابا عن المسئلة عنه وكذا الوعطف فذلك بل عمرا لعنه  
او عمرا لعنه فاله الوعطف في نحو من خطه نقلت والرفع والنصب يتوبان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عطف غير مفعول باما  
سبوبة بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غيرا النجبة ونقضت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدأ  
ضمير او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المصيدة للسببية لمحصل المسئلة متعلق بضمير بان على انه علة له رفعت ونصبت الاسم المشغل  
عنه بالنصب في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناطم بقوله وان نلى المعطوف فعلا اخبر بغير اسم فاعطف مجزا وذلك نحو زيد قام وعمر اكرهته  
لا جملة او ضمرا اكرهته فيجوز في عمر الرفع والنصب على التواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في نفسها جملة  
على مبتدأها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية المصدر بالنظر الى مبتدأها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها وضعها  
وكتبت فاعطف جملة اسمية على جملة اسمية وكلاما لا يحمل لزم الاعراب ان راعيت عجزها اضيفه وكتبت فاعطف جملة فعلية على جملة  
محلا الرفع على خبرية والرابطين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله لما بدى على صيغة الجملة الاولى والفاء فالتاسية حاصلة  
على كلا التقديرين فاستحوذت الجمان وقال في البسيط ان ابا على رجع الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن التميمي ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل  
الاولى من اعتبار الفعل وقال ابو جنيثا قال بعض معاصرينا لم يصحح سبوبة بانها على حد سواء وانما ذلك قول الجوزي والظاهر في جميع النصب ان

# بالاشتغال

لان العمل على الصنعة قريب من العمل على الحرفة ما امكن بحول هذا بحسب ضرب غريب وعرض بان الرغز يرجع لعدم الاشتغال لكل منهما مرجح فكذا باختلاف ما اذا اذبح  
 الفعل على ما النصبين نحو ما احسن زيد وعمر واكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية في رفع عمر وفي هذا هو المختار ذكر ذلك سببوه لان فعل النصب قد  
 جرى مجرى الاسم لا بحوله ولذلك صغر واغنى الكوفيين اسمته فكانه ليعنى الكلام فعل مبنى على اسم فربما يرجع لعدم الاشتغال فان لم يكن في الجملة انما  
 ضمير الاول ولم يطفط لبقاء فالاشتغال والاشتغال انما النصب على المعطوف وهو المختار لان المعطوف على الخبر ولا بد فيه من رابط وهو ضمير  
 فالرفع عندهما واجبة وان وردا النصب في قوله في هذا ضمني ابتداء ويكون معطوف جملة ضمنية على جملة اسمية وهو ما يراه في اختلاف فالله الماردي في  
 التخصيص والفرق بين جملة كثر من المنفعة بين محيية ونسبة الى النصب هو ظاهر كلام سببوه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمر لعنه وزيد  
 كل من حملت الكلام على الاول وان حملت على الاخر فقلت عمر لعنه وزيد كل من حملت انتم يعني النصب صريح بانك ان حملت على الاخر نصبت لعنه على المثال  
 التذكير ما ينشئ كون ما بعد المعطوف خبرا ونقل ابن عسكوان سببوه وغيره ليشترطوا ضمير واسندوا على ذلك لاجتماع الفراء على نصب المقادير فيها  
 هي معطوفة على جيران في قوله والجم والجم ليعبدان وليس فيها ضمير يعود على الجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين او اوكا لبقاء في حصة الربط  
 لان و فيها معنى لمحبيته كما ان الفاء فيها معنى السببية بدل اهل هذا زيد وعمر وقد بان الواو انما يكون للجمع المفردات ولهذا لا يجوز هذا في عموم تقدير  
 وقال ابن خروف في الطائفة من المنفعة بين جميع حرف العطف يحصل بها الربط والحيوية ايبت ابتداء فعله ضمير في جمل في البلاد لعلى تسويد ربا  
 او بقاء حشو ويخرج على ان التقدير او بقاء حشو وهذه امور متماثلة لما تقدم وفي بعض النسخ قد يسميها احداهما ان العامل المشتغل على الاسم  
 السابق كما يكون فلا يكون يكون اسما لكن بشرط ثلثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدر الثاني ان يكون الوصف على العمل الفعل  
 فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبل فلا يكون وصفا مقدرنا بال ولا صفة شبهة ولا اسم تفضيل والمطابق  
 اشارنا في قوله وتوفي في الباب صفاد العمل بالفعل ان لم يكن مانع حصل وذلك الاسم المستعمل وطا الثلثة بشمل اسم الفاعل واسم المفعول والمثله  
 المباعدة فالاول نحو زيد انا ضا برة والثاني نحو لدم انت معطاء والثالث نحو اسلم انت شرابا والتميز انت بخارها والعبد انت ضرورية ووضويرة  
 الفقد انت حذرا لان او قد في الجميع فالاسم السابق فيمن منصوب بوصف محذوف بضمير الوصف المذكور والتقدير انما ضا برة بذا وانت معطى الدائم  
 وانت شرابا لعل وانت مضار النعم وانت ضريرة العبد وانت حذرا الفقد بخلاف زيد عليك وزيد ضرا يا به الباء المتأخرة تحت فلا يجوز  
 نصب بديها لانها اي عليك وضرا بغير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعلان فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر ولا يربط  
 في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبر ما بعده من الفعل التائب عنه اسم الفعل المحذوف النصب فيه عند من يجوز تقديرهم معول اسم الفعل وهو المكشوف  
 وعند من يجوز تقدير معول المصدر الذي لا يعمل بحرف مصدر كضرا التائب عن فعله الطلوع وهو المجرى والشجر وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر  
 محذوفين وبخلاف زيد انا ضا برة اس لا نه جبر عامل على الاحص لا نه بمعنى الماضي يتم يجوز النصب فيه من يجوز عمل الوصف اكان بمعنى الماضي وهو الكسائي  
 وزيد انا الضا برة وجعل لاب زيد حسنة فزيد في المثال الاول وجعل الاب في المثال الثاني وضرا واجب على الابتدائية وما بعدهما من جملة الاسمية خبرها  
 ولا يجوز نصبها لان الصلة وهي اضافية الصفة المشبهة وهي حسن لا يعلان فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر ولا يربط بخلاف زيد وعمر اكرمته لان النصب  
 لا يعمل فيقول برفقا فالافتقار بها ولا تأخر الامر الثاني لا يدق محبة الاشتغال من عطفه وابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك الابتدائية  
 والخبر دخل حكم الاشتغال عليه فهو ضرر وكما تحصل العطفه او ابطة بضمير اي ضمير الاسم السابق المتصل العامل كزيد يا ضريرة فالعطفه او ابطة بين  
 العامل وهو ضرير وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضرير فكذلك تحصل العطفه بضمير المتفضل من العامل بحرف جر متعلق بمفضل  
 نحو زيد يا ضرير فالحاء المحبوبة بالباء هي او ابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم  
 متضاها بضرير زيد اخاه فالحاء المحبوبة بالاضافة الاخ اليها هي او ابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المتضا الذي هو الاخ  
 والى ذلك اشارنا في قوله وفصل فخلو بحرف جر او باضافة كوصل بحرفي او المنفصل من العامل باسم جنبي تابع متشبه ذلك التابع على ضمير الاسم  
 السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي فكذا لان الفت والمنعوت كالتثني الواحد قاله في المعنى نحو زيد يا ضرير رجلا محبة فالحاء من محبة هي المرحلة  
 بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة محبة بفت لاجل وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا  
 على الاجنبي بالواو او صلة لما فيها من معنى الجمع فالاشارة معهما الجمع بمنزلة اسم مشي وجميع في خبره قاله الموضع في الحواشي نحو زيد يا ضرير عمر واخاه  
 او يكون التابع عطفا على الاجنبي لان عطف الابن كالتثني في الاضلاع والتخصيص كزيد يا ضرير عمر واخاه فالحاء في اخاه فيها هي او ابطة بين العامل  
 والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستثان من قول النظم وعطفه حاصلة بتابع كملطفه بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطفا  
 زائدة على التمهيل فان قدرنا الاخ فيها بركة من عطفه بطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او دفعت لان الاخ بضمير من جملة تائبة لان العمل  
 على تائبة تكرر ان العامل فخلو الجملة الاولى ضمير يعود على المبتداء ان رفضت وعلى المشتغل عنه ان نصبت فالله ابن عسكوان اللهم لا اذا قلنا عاملا كيد  
 والمبتدأ من واحد مع الوجهان النصب الرفع ليجوز الربط بينهما فان قلت ويمكن ان يجعل الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا  
 في الرفع ومفسر في النصب جملة نصبت عمر وامر من بينهما فكذا عامل البديل ليعكس المعطوف من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره

علي الغايب

من كتاب التفسير

ان بصر

منقولہ



# باب المتعدي واللازم

ما ليس كجسم من صفة لازمة للذات غير متفكك عنها متوحد وتجميع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا تتوحد بها ما يصدق بها بضم عين الفعل  
لنسبته انضمام الطبيعة الى الذات عند صدوره من الافعال منها فالاشياء العنصرية والاشياء بالها الاشارة بقوله وختم لزوم افعال السجيا بالعلية الرابعة  
المذكورة في قوله وان تبدل على غير ما فعل العين والراء الماهلن وهو اى العرض والبر كجسم من وصف غير ثابت دائما كقول كل ومنهم اذا شمع بكبر  
العين فغير بخلافه ثم اذا حلت الاكولا فليس كذا والها الاشارة بقوله وعرضا والخاصة المذكورة في قوله وان تبدل على نظام كظف وطهر وضوض  
العين فغير ويجوز في كل من فعل العين السابقة المذكورة في قوله وان تبدل على غير ما فعل العين كذا بالذال المعجمة كذا بضمها والها الاشارة بقوله والظف  
نظامه او ذنا السابقة المذكورة في قوله وان تبدل على طاعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحده نحو كذا فانكسر ومدينه فاستند والها الاشارة بقوله و  
الها الاشارة بقوله وطواع المتكول واحد كذا فاستند والطاوة فاعله لفاعل فعل لازم قبل الاثر من افعال الفعل المتعدي فوطاوع ما يستعمله  
لاثنين قد يمتدح المطاوع بكرا والواحد كمنه تحت فاعله فاعله فعل لازم قبل العلم من افعال علم الثامنة المذكورة في قوله وان يكون موازنا لافضل  
بفتح اللام الاولى تشديد الثانية كافتقر واشماز بفتحين وهو ياء مفتوحة قبل الحذف بفتحين واسمها افتقر واشماز بفتحين والها الاشارة بقوله  
اجتماع مثلين متحركين فاستند الاول ونقل الحركه الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الآخر فالاول بالفاء والآخر بان حكم المحكي ان لا يدغم ثلثا من الاول  
ولهذا وجب الفتح في افضل والاشياء الى اتحاد الصنيع والثامنة المذكورة في قوله وان يكون موازنا لما المحكي به اى افضل وهو اقول لا يكون  
الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهذا الفتح اذا ارشدوا لاشياء المذكورة في قوله وان يكون موازنا لافضل لا يكون الفاء وفتح العين  
وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصلها بفتحين ككسرهم الحادية عشر والثانية عشر  
المذكورة في قوله او يكون موازنا لما المحكي به اى افضل والاشياء الاولى وهو ما كان فيه بعد النون الزائد حرفان احدهما زائدا بالضعف  
او من حروف مثلثية فاول افضل بزيادة احد اللامين وهل هو الاولى والثانية فاولان كاهنفس الجمل اذا ابى ان ينقاد والشافع  
افضل بفتح العين وسكون النون وزيادته الفاء اخرى وهي من حروف مثلثية ككسرهم الدباء بسكون الحاء المهملة وفتح الواو وسكون  
وفتح الموحدة اذا انفس للفتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افضل بفتح ولا يفتح ومن قد شبه قول الرازي فاجعل الفاسم بفتح  
او ضم عين بفتح ياء قال ابو عبيدة المفضل في السرى الى الذي يفتك وبعلوك فلك اجبته بانه شاذ والمعتمد اطلاق سبويه بانه غير معتد  
وافضل النظم على افضل وافضل بقوله كذا افضل والمضاهى افضل وحكم الفعل اللازم ان يتعدى الى ما بعده ذلك مستفاد من قول النظم وعلة  
بجرحه ويختلف لاجل باختلاف المعنى كجبت منه وموت به وعضبت عليه وقد حذف الجار وبقي الجرح باله شذوذ لان حرف الجرح لا يعمل محذوف  
كقوله وهو الفيزني اذا قيل اى الناس شريطة اشارت كليب بالاكف الاصابع وحذف حرف الجرح من كليب بفتح عينه والاصل الى كليب هو كليب بن ربيعة  
ابو خطمة ابو قبيلة جرحه الاصابع فاعل اشارت وبالاكتفاء منها والباء بمعنى مع اى اشارت الاصابع في حال كونها مصحبة للاكف فالاشارة هي  
بالجرح وقبل هذا مملوك الاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد حذف الجار فبفتح الفعل نفسه وينسب الجرح وان كان موضع نصب هو كذا  
انما احدها سماعي جاز في الكلام المتوحد بضمه وسكونه وكلمة ووزنه والاكف ذكر اللام الجاهل بضمه وكلمة ان اشكر وكلمة له ووزنه له  
وقال النفاذ في اللام زائدة لان معنى ضحك بذا وضحه له متبوعا في التنزيل واذا كالمهم ووزنهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص  
بالشعر كقوله وهو ساعده بن جوب لادن بفتح الكف يعمل منه فيه كاعل الطريق القلب فلذا يفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف  
اى هو لادن اى ابن وبه من معلق بفتح العين السبيل الماهلن اى يضطرب به الكف منه فاعل يعمل والمن الصد وضمه فيه يعود الى الطريق  
للمصاحبة بقوله هذا الراجح يضطرب صدوره بسبب الخفة ذلك دليل على كثرة لينة والتعليل على عمل وقوله وهو المفسر جرحه بن عبد المسيح  
حبا لمرأى اطعمه ولحمه بفتح العين السبيل حلف بجهل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون الشاء مضمومة وان يكون خطابا للملك المحبة فتكون مفتوحة  
وذلك ان شخصا ملكا المحبة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه جال العراق وهو الفتح واطعمه على تقديره لا اطعمه لان جواب القسم ولذلك امتنع ان  
يكون جرحه مضموم على شريطة التفسير لان النافذة في جواب الفتح لا يعمل ما بعدها فيها قبلها وما لا يعمل لا يفسر عابلا والسور بفتح عينه قبل الفتح ونحوه  
والثامه البيت الاول في حذف في مضطرب الطريق والاصل ذكر في لان الطريق اسم مكان مختص بالبيت والدار اى في الطريق وقول ابن الطراوة ان  
الطريق طرف مرد وبانه غير مهم وقوله ان اسم لكل ما قبل الاستطراد فهو بهم لصلابته لكل موضع منافع فيه بل هو اسم لما هو مسطر في الطريق  
والثامه البيت الثاني في حذف على وضرب اى على جال العراق والى هذا في الفهم اشار النظم بقوله وان حذف فانصب لغيره انما الثالث  
وذلك في ان وان بفتح الموحدة فيها وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكى لظهوره بالصلة نحو شدا للثامه لا اله الا هو ونحوه عجب ان ياءكم  
ونحوه لا يكون دولة اى بارة لا اله الا هو ومن جازكم ولكل اول ذلك اذا قدرت في مسدده ليدخل اللام عليها فاستند بها واهل الضميرون هذا ذكرى مع  
يجوزهم في نحو جبت كى كفى ان يكون كى مسدده واللام مقدرة قبلها والمعنى كى كفى فالى في الخفة واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف  
من ان وان من اللبس فقال في النظم في ان وان بطر مع ان ليس ففتح الحذف في نحو رغبت في ان بفعل او من ان بفعل لا شكال المراد بعد الحذف هل  
على مفتوح او على معنيان لان رغبت بفتح بفتحها ومعناها مختلفا فيشكل عليه قوله ثم ونضربون ان تكلمون تحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود

الذم

يقال ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قد عرف ان بعضهم قد عرف ان واستعمل كل على ما ذهب اليه ولجميعهم نحو ان في كذا المراد في شرح النظم احدهما  
 ان يكون حذف الحرف اخصا واعلى الغلبة الرافضة للبرق فدا الى هذا في منهج السالك والآخر ان يكون حذف لفصل الابهام ليردع بذلك من غلب  
 لما الحق صالحن ومن يرغب عن اذنا من وفقرهم وقد اجاز بعض المفسرين المتقدمين انتهى في اكتشافه مما خلف ان تكون من الجاهل وعن ان تكون له  
 وبسببه اليقظة والجوار الى اول موافق لقول الموضع في المنقح وانما حذف الجاهل في ان تكون لغزبه وانما اختلفت الجملة في المفسرين في الابهام لا خلافا  
 في سببها لما اختلف في الحقيقة في الغلبة انتهى ما ذهب اليه الموضع من ان يحمل ان وان نصيب بعد الحذف هو ذهب الحليل واما سببوه فقال بعد الحذف  
 امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جري كان فلا يؤيد ولا نظر في قوله لا يولد ثم نقل النصيب الحليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك نبع الانجيل  
 من ان الحليل يقول البحر وهو لا يقال على ان وان ضربه فلا يقال برب السكين العلم والاصل بالسكين خلافا للاختصاص الاصغر على ان السكين البعد في اليد  
 ثلث البرد نشا بعد الاختصاص الضمير الحسن بعد من سبعة ثلث سببوه والاختصاص الاكبر غيرهما وهو ان الخطاب في سببوه والاختصاص احد عشر  
 والسبب يهتدون اربعة **فصل** لبعض المقاميل الاصل في التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما يكون مبتدأ في الاصل والآخر في الخطاب بظن  
 او تكون فاعلا في الخبر والآخر مفعول معنى كذا باب اعطى او يكون مسجرا اي طلبا لربيبه بجار لفظا او نقدا برا والآخر مفعول بجر فلفظا او نقدا  
 كذا في الخبر فبمقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمرج على غيره وذلك كزبد في ظننت زيدا فاما في مقدم زيدا على فاما لان زيدا  
 مبتدأ في الاصل وفما اخبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا وهما مقدم زيدا على زيدا لان زيدا فاعل معنى لانه اخذوا الفاعيل للدرهم  
 ومن ثم جاز اعطيت درهم زيدا وامنع اعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قال ابن مالك في شرح النهميل واخرت زيدا  
 الفوم اومن الفوم فبمقدم لانه مسرج غير مفعول بجر لفظا ونقدا برا والفوم مفعول مقدم لفظا والمرج مقدم على المفعول لان  
 علفه ما ينفك اليه العامل بنفسه افوى من علفه ما ينفك اليه بواسطة ومن ثم يقال اخرت فومه عمرو ولا يقال اخرت احدهم الفوم الاعلى فتر من  
 لجاز ضرب غلامه زيدا قال ابن مالك في شرح النهميل ايضا والتقديم في ذلك مجاز واليه يشير قول الناظم والاصل سيق فاعل معنى وقد يجر الاصل  
 ضيفا للتقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لوجوب عري كما اذا خفف اللبس كظننت زيدا عمرو وكما عطفته بداعرا وكما خربت النجم المجد  
 وبان في المبتدأ في باب الفاعل عن ان الجار او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الاقاما وكما عطفته بداعرا وكما خربت النجم المجد  
 وبان في خلاف المتقدم في باب الفاعل ان كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو لما ظننت محمدا وانا اعطيتك الكوكب والفرس  
 اخرت الفوم وبان في ماذكر من المناقشة مع ابن مالك في جازاب الفاعل من ان الضمير يجب صله بالفعل وان الجار في الظاهر ان شئت فقل مفعول  
 والضمر وان شئت اخرت منها وقد يمنع الاصل في الخبر واليه اشار الناظم بقوله وذلك الاصل حنا فقدرى كما انا افضل المفعول الاول ضمير  
 المفعول الثاني كظننت فيدا خلاصه وكما عطفته المال ما لك واخرت فومه عمرو او كان الاول محصورا كما ظننت فاما الامر وكما عطفته الدرهم  
 الاخرى وما اخرت الفوم الاكبر او كان الثاني مفعولا او ظاهرا كفاضل ظننته زيدا وكما الدرهم اعطيت زيدا والفوم اخرت فومه واما الاختلاف  
 في الاول فليس لا يمتنع على مناخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلا ان المحصور رغبة ولجا للخبر ما في الاشارة فلا راد اذا امكن الاضمار لا يبعد الى انفسا  
 الا انها بنيت في بعض المنه **فصل** يجوز حذف المفعول لقصر اما لفظي كناسبا لقواصل جمع فاصلة والمراد به اروس الا في ذلك في نحو ما  
 ودعك تترك وما ظلى والاصل وما فلا وحذف المفعول لينا سبب في الاولى وفي نحو الا تذكرك من بحثي والاصل بحثاء اي المزارن ويجعل ان يكون  
 حذف ومفعول بحثي هو قوله نزل الله قال في اكتشافه هو معنى حسن واعراب بين انهم في الاجاز والاختصاص وذلك في نحو فان لم  
 تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي الا ان بان بكونه من مثله واما لترض معنى كاحفاده نحو كذا لا غلب اي الكافون فحذف  
 المفعول لاختصاصه او لاستيفاء الضمير بذكره كقول عابشة ما راى عنى لا رايت منه فعنى رسول الله فحذف المفعول لاستيفاء  
 اي المودة وقد يمنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا في نحو ما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لما قال  
 من ضربت لان المطلوب فيجب ان لا يجوز حذفه وذلك كله مستقما من قول الناظم وحذفه لغيره كحذف ما سبق جوابا او حصر **فصل**  
 وقد يحد فتا صبه اي صاحب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويجذف لانا صبهما ان علم كقولك لمن سدد بالمله سمنها الفطاس من ناهي للضمير  
 وان قال من انصرف بالمشايخ شر اناس فالفطاس منصوب باضما تصيب ودل عليه المشاهدة وكما منصوب باضما انريد ودل عليه فرتبة الحال  
 الناس منصوب باضما انصرف ودل عليه فرتبة الحال وقد يحد في الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملزما وذلك كما تقدم في  
 باب الاشتغال كزبد اضربه لانه لا يجمع بين المفسر وباب التدا فها سببا كالعبد الله لان باعوض عن الناصب كجميع بين الموضع والموضع في  
 الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مبرور على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي اسل ولا يجوز ذكره  
 لان ذكره ضمير المثل والامثال لا تفتقر لانها الماشية مضر بها مبرور ما لزم ان يلزم فيها اصلها كقولهم في التصريف يجب اللين يقال لكسرا لئلا لكل  
 مخاطب المراد بالبقرة المثل المتقدم بفقر الوحش وفيه جري محجى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشبه في سبب شهرته جري محجى المثل فاعطى حكمه  
 في انه لا يغير نحو انشؤ لغيركم ضمير مفعول بفعل محذوف وجوبا اي او اولا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خبر خبر كان محذوف والتقدير





وعلى السبب في كتابه المدخل اجازته في فعله مع يهودها سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن اجل زيدا فعل الثاني في الاسم الظاهر وبجمل  
الاول في ضميره وبجمل لا نه ضلته والثاني نحو احسن به وادب ايجز فعل الثاني في الظاهر ويجز في الاول في ضميره ويجز في الاسم الظاهر وبجمل لا نه ضلته  
لا يجز في ضميره وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري وبجمل لا نه بصري  
واذا لم يصح افعال الاول بطل الشانغ اذ من شرطه جواز افعال كل من ادعى من قبيل المعلوم بالناظر انه لا يقع الشانغ في مفعول مقدم نحو ايمهم ضربت واكرمت  
شتمته لان الثاني لربا لا يجد ما اخذ الاول مفعوله المتقدم عليه وقوله او شتمته عدل من دخول الاستعارة في بعضها في اجازة الشانغ في المتقدم  
كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله نعم بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا يجز لان الثاني لم يجز حتى استوفاه الاول ومفعول الثاني محذوف لانه مفعول الاول  
عليه وما قاله بعض المغاربة قال بل في موضع عبادته وقد يتنازع العاملان فيها فلما اذا كان منصوبا يجوز بها ضربت وقتلت ولبت قتلت وتغيبه ليدل  
الدها مني فقال يلزم عليه عند افعال الثاني تقدم ما في جرحه في العطف عليه وهو منع ثم اضطر على نفسه بان يجوز فدان تكويه في خوف ان لا يجز  
الضمير واقتضى في الاصل بعد العاطفة لهما فادمت عليه لفظا واجبا بان هذا الحكم ليس بمقتضى خبر المفعول بل هو مقتضى فعلها عند من انتهى في واقع الشانغ  
في مفعول متوسط فوضعت زيدا واكرمت لان الاول شغل به قبل مجي الثاني خلافا للمفارقة فان اجازته في قوله مني نصبه فاما من ارفق ثم ان تكون من زائد و  
بارق في موضع نصب بضم مفعول محذوف وهو ضمير عائذ على بارق وما ل المراد في شرح التمهيد الجواز الشانغ في الوسط والمقدم فقال  
اقول لك بظهور ان ناخر المفعول ليس بشرط جواز الشانغ بل جث تقدم المفعول وان شرط جاز على كل من العاملان فيه انتهى علم من شرط كون المفعول مطروبا  
لكل من العاملان من حيث الميزان الشانغ لا يقع في موصهات جهتها العقب ومن به موصهات خل العقب بواصله خلافا لاي الفاروق الجرح لان افعال  
المفعول وهو العقب انما هو موصهات الاول واما الثاني فلم يثبت به الاشارة الى العقب بل الجرح التقوية والتوكيد لمصهات الاول فلا فاعل له اصلا وهذا  
قال الشافعي الى ابن النجاء يجعلني انا انا الا انا احسن احسن فاعل الاول وانا الثاني الجرح التقوية فلا فاعل له لانه ليس الثاني  
ولو كان من الشانغ لغال انا انا اولك على افعال الاول واولك انا انا على افعال الثاني وليس ينبغي لجواز ان يصر مفردا في المعمل منها وبسبب ان يحكى سبب  
ضرب من ضربت فذلك بالنصب قبل المرفوع في اليمين فاعل العاملان لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فذلك احوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره  
الموضح وتعلم من قبيل المفعول يكون ضمير سبب مرفوع انه لا شانغ في نحو قول كثير غره فشي كل ذي بن في غره غره ومطلوع معنى غره خالفا لجماعة لانه لو  
فصدف الشانغ لاستند احدهما الى السبب والآخر الى ضميره فلم يرد عدم ارباط ارفع الضمير بالمبتداء لانه لم يرفع ضميره ولا ما ليس ضميره فالمراد  
بما لا ين مالك في شرح التمهيد قال بعضهم وبغير نظر لان هذا باق فيما لو كان السبب منصوبا بخوفا لضربت واكرمت اخاه لان احدا العاملان  
بجمل في السبب الآخر بعل في ضميره فلم يرد عدم ارباط ارفع الضمير بالمبتداء فلا معنى لتبديد السبب في المرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد السبب  
البطلان من ان غره ما ان رفع بمعنى يكون محطول فدرجى على غره من قوله فلم يرد الضمير وان رفع بمحطول فهو خطأ لانه قد وصف معنى الاسم  
الذي بعل على الفعل اذا وصف لا بعل شيئا فلا يجوز ضربت بضارب ظرف زيد انتهى واقول ما ذكره ابو محمد في بمثابة فبا اذا كان السبب منصوبا نحو  
علم زيد مهن اخاه اذا كان الضانق المهين زيدا فان كان انما بلسبب الثاني وجبا بوز الضمير الاول لانه تجري على ضمير من قوله وان كان الثاني  
له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهن والوصف لا بعل اذا انظر هذا فقول غره مبتداء وليس محطول ومعنى من يها بل غره مبنية  
ان مؤخر عن خبره ومحطول ومعنى خبر ان لغره خبر بعد خبر او محطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاحصاء وحجة المانع  
الوصف على الفعل وهو لا بوصف احوال من ضميره المستوفى المرفوع على الشانغ عن افعال العابد الى غره مهنها وخبر خبر غره والرباط  
بينهما الضمير المتضا البعير وعلم من قبيل السبب في المرفوع انه لا يمنع الشانغ في السبب المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان السبب هو احوال  
منقبو باحد العاملان والرباط موجودا بالضمير المستتر او بالمتضا اليه السبب منع الشانغ في السبب المنصوب وعلى ذلك ان اهلك  
الاول والثاني فلا بد من ضمير يعود على السبب في ضمير السبب لا يتقدم عندهم عليه فالمراد من غره لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين متضا ومتضا اليه  
وهذا لا سبيل اليه في الوجود لانه في السبب مطلقا ولا يقع الشانغ في الاسم المرفوع الواضح بعد الا على الضمير كقوله ما صا فلي واخناه و  
بهم الا كما عبرت عن هل شيئا والمانع من كونه في الشانغ انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملقى من الايجاب لزم في نحو ما قام وهذا لا انا احادة ضمير  
خائب على حاضر فالمراد في شرح التمهيد انتمى حمله في التمهيد على محذوف وقال في شرحه على ما قبل ما قام احد وضد الا انما محذوف احد لفظا وكثير  
بفضده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا المذكوران انه لا شانغ بين محذوفين ولا محذوفين مذكورين فصل اذا شانغ العاملان  
جاز افعالهما شئت بافان من البصريين والكوفيين لان افعال كل منهما مسموع من المربط بخلاف بينهما في المختار هل هو الاول ام الثاني او هما على حد سواء  
اقول اخاه والكوفيين هما الاول لسببه واخاه البصريين الآخر لغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا فاسم عمل قبل للوحد هما العمل  
والثاني اول عند اهل البصرة واخاه كسافر في الاسر وقبل هاستا لان كل منهما امر حاكم ابن العلي في السبب واذا شانغ ثلثة فالحكم كذلك  
بالفتية الى الاول والثالث فالمراد في سكونا عن المتوسط فعمل بعض الاول لسببه على الثالث واما الثاني لغيره من المفعول بالنسبة الى الاول فليس  
منه الاخران لمراد في ذلك خلافا من شانغ اثنان ولعلنا الاول في الشانغ فيه على اختيار الكوفيين اعلنا الاخر في ضميره مرفوعا كان ومنصوبا او مجرورا

استعمل

فولج

تلكها ما عاين

ضارب

باب التضاعف

مخوفهم وقد اخذوا اوطام وضربوا الخواك اوقام ضربت بها الخواك وبعضهم ما كان في موضع حذف جمل المرفوع وهو المنصوب الجواب لا تفضلوه وهو الذي يجهلهم كلام  
الاسهل كقولكم وهو الفضل الصحيح بانك بن عبد المطلب بجاء فاعلم انظر في ادم هو شعاع فاعلمك الاول وهو يفتي ففت شعاعه واعلمك الحروف فيه  
وحذفه والتقدير هو وعكاظ ضم العين المملة وتخفيف الكاف وبالقائه المشاكلة موضع برب مكة كان سواها في الجاهلية وبشيء ضاع اضيق العين المملة  
وقيل بالجهد وشاعرا بالشجر ضوءه والضمير في هذا الابد السالغ بما قبله ولنا من الادلة على انما حذف خبر المرفوع ان في حذفه تقيده العامل وهو هو للعلل  
في شعاعه وقطعه عنه برب يفتي بشيء غير ما في قوله بعض المخالفين وهذا البيت ضروري عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان اخرجنا الاول  
فالصريح يضمنونه ولا يجوزونه لامتناع حذف العدة عندهم وان لم نزلنا الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على مناسخ في اللفظ والرنية لان الاضمار قبل الذكر  
قبحه مصرحاً بغير هذا الباب بخبر برب رجلا ونم رجلا فاعلم انما ضمير المجرور برب فالمرجع على الفاعلية بنم وبنية الضمير الناجز ضد عاد الضمير  
على الغنم وهو مناسخ لفظاً وبنية وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب الشانغ نراو شعرا نحو قول بعض العرب ضربت وفتت  
فولمك بالنصب حكاية سبويه فاعلم الثاني واضمير الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو فوقك المنصوب على المضوية و  
المضول طبية الناجز فتا الضمير على مناسخ لفظاً وبنية وقال الشاعر جنوني ولم اجف الاخذة انفي بغير جيل من خليلي فاعلم الثاني ونسب الاخذة  
واعلم الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فتد عاد الضمير على الاخذة المنصوب على المضوية والاخذة جمع خليل والجمع الشئ الحسن  
معمل اسم فاعل من الاحمال وهو الترك والكافي وهشام الضرب والسبيل من الكوفيين يجمعون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار  
قبل الذكر ونسباً بظاهر قوله وهو علمه برب عبده مبدع الحادث بن جيلة النسيان تعقوب بالاولى لها واوداها رجال فبذت بينهم وكذب ادله قبل  
على قوله هربا من الاضمار ولا ارادوا على تقدير احوال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل يفتقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان يفتقوا على  
البصريين باعتبارنا وبه بالمدكور ولهذا قال المخرج بظاهر قوله ولم يقل يقولوه ويغفون بفتح العين المملة وتشديد الفاء وبالفاء اي استنرا والاربع  
فبذت بالباء الموحدة والذال الجعشة المشددة او غلبت وبنها لم يسكن الموحدة سهاهم فاعلم فبذت وكلمة بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلمة كسب عجل  
ولما حصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل الممثلة في ضمير سواء اتفق مطلوبها ام اختلف والفاء بقول ان اسوى العاملين في طلب المخرج  
وكان المطف بالواو كافي للمغنى فاعلم لما لانها لما كان مطلوبها واحداً كانا كالعامل الواحد مخوفهم وضد اخواك فاخواك مرفوع عنه بفهم وقد يكون  
الاسم الواحد فاعلم الفعلين مختلفين لفظاً ومعنى وهو مشكل فان الضميرين يحملون العوامل كالمرثبات لضعفها واجتماع المؤثرين على اثر واحد منع عند  
اهل الاصول فانه الرضوخ قال وجاء عند الفراء وجه آخر وهو ان ياتي بفاعل الاول ضمير من فصل بعد المتنازع فيه لتعذر التوصل بالزمم الاضمار قبل  
الذكر وهذا هو النقل الصحيح عن الفراء انه ان اختلفا اي العاملين في طلب الممول فان كانا بطلب مرفوعاً انضموا مؤخر او جوبا كضرب وضربا  
هو انتهت معاملة الفراء فهو فاعل ضرب في انما اخر من الظاهر من الاضمار قبل الذكر ولم يحذف هربا من الحذف الفاصل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع  
اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظاً وهو با يصل الابد الفاعل بنفسه واحداً وهو با يصل الابد العامل بواسطة حرف الجر فان وقع  
اي المنصوب في لفظ اخر ولم يرفع في ليس ولكن كان العامل من باب كان وجبا ضمائر الممول مؤخر عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالاول نحو  
استنعت استنعتا على نديبه فالاول بطلب بالجر وبالباء والثاني بطلبه فاعلم لانه استنعتا مفعول المجرور جعل فاعلمنا الثاني والضمير ضمير زيد مجرور  
بالباء مؤخر وفلنا بواو فاعلمنا على ذلك اننا لاضميراه مقدما قبل استنعتا لزم الاضمار قبل الذكر ولوحذفنا ما وقع في ليس فلا يعلم هل زيد مسنعة  
او عليه والثاني نحو كنت وكان يدصد بها اباه فكنت وكان شازا صمد بها على خبرية لها فاعلمنا الثاني فينا فاعلمنا الاول في ضميره مؤخر او كاشفة  
مخولتي وتلقت زيداً قائماً اباه فقلت بطلبه بدا قائماً فاعلمنا مفعولاً ثانياً وظننت بطلبها مفعولاً في فاعلمنا الثانية وضدنا زيداً قائماً وبقي الاول  
بحاج الى فاعل ومفعولان فاضميرنا الفاعل مقدما مستنرا وضميرنا المضول الثاني مؤخر او قلنا اباه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه  
عدة في الاصل لانه خبر مبداه وقبله باب غن وكان ضمير مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فقال قلنت اباه وظننت زيداً قائماً هكذا مثل اي جملتك  
لست بالضمير منفصلاً ولا يفتي بل يجوز انما ضمير قلنته على مقدم من اختلاف الترتيب وقول الشاعر شيئاً لا يفتي شج الكافية ولا يجوز تقديره عند الجمع  
عالم الظاهر السهل والضمير اربعه ضمير وبن حرف بذلك وقبله لا يفتي بل يظهر كلمة المسئلة الثانية في مخالفة صلح الخبر ومفسر فاعلمنا  
قلنت قائماً وظننت زيداً قائماً وقبله لا يفتي بل يظهر وهو الصحيح لا تحذف الدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب كما انما  
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والممول لا يردع ضرورة البه وحذف الاختصاص باب غن قد تقدم الدليل على جواز التثنية بشرط احدى  
يكون المحذوف مثل المثبت اولاً او تذكر او فروعها فان لم يكن مثله لم يحذفه نحو قلنت وعلت الزينين فامثين فلا بد ان يقول اباه مقدما او مناسخ لا  
يجوز حذفه قاله ابي جني في النكت احسان وان كان العامل من غير ما كان وغل ولم يلدبر وجب حذف المنصوب لفظاً واحداً لانه فضله مستغنى عنه فلا حاجة  
لاضمار قبل الذكر كمنصوب وضرب برب ورتبه زيد وقبله خبر اضماره كقوله اذا كنت نرسبه ويرضيك صاحبها ما فكن للنبي لفظاً للود فاعلم  
الثاني واضمير الاول ضمير المضول وهذا البيت ضروري عند الجمهور ولم يوجبنا الضمير حذفه بل جملة اولى والى ما تقدم اشار لنا على قوله واعلم  
في ضمير ما شازا فاعلم ما التزم ما التزمنا قال ولا يخفى مع اول فاعلمنا بضمير ضمير رفع او لا بل حذفه لزم ان يكون خبره وخبره ان يكون هو خبر مستكمل

مِنْهَا بِالْبُطْحَانِ

## احسانى



مايُفْعُو لا يَطْلُق

[illegible]



باب المفعول المطلق

وذكر اولها لاجل جوارحه وشكر الان يظهر على الجوارح لا يلزم الاشارة الى هذه الاوردت مجرى المثال فينبغي ان يلزم فيها ما التزم في العربى  
وسبيل الاجزاء والتقدير بسبب الابعاد جوارحه ولا يخفى ما في كلامه من اللبس في الشرط وكقولهم عند ظهوره لم يجرى عجباً او عجباً عجباً وعند خطابه  
مضى عنه او مضى عليه فلهذا انا ذكرنا في مسوفاً اي افضل ما اريد واكره كراهة واسره مسره ولا يستعمل مسره الا بعد كراهة وكراهة اسم مضى اكره ولا  
اضله ولا كره ولا قه ولا اكره فاما هذا التقدير بسبب واخلط في تقديره كاد فقال الاحكام من التناقض وقال ابن طاهر من التناقض والجنس  
ولا مقاربة وقال ابن خروف بجمل الوجوب وهما من الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللبس في الشرط فالتثبت الموضح عنه والمنفى للفتق في المثال  
الثانية ان يكون المصدر مفصلاً عما قبله جملته قبله من طلب خبره فالاول خوفه والثاني فاما ما بعد ولما اخذنا فمنا وفداً وذكرنا تفصيلاً لما قبله الا  
شدا الوثاق والتقدير بقران ثمننا واما ان نقاد وفداً والثاني كقولنا لا يحدن فاما دره واصله فخشى واما بلوغ السؤل والامل فده وبلغ وكره  
تفصيلاً عما قبله اي اما ادله واما المبلغ والاصح الاشارة الى النظم بقوله وما تفصيل كما ما منا عاملاً يحذف حيث عنا المسئلة الثانية ان يكون  
المصدر مكرراً او محصوراً او مستفهما عنه وعامله خبر اسم عين في الالوان الثلاثة وشرطها اربعة امور اربعة اعدادها التكرير او المحصور او العطف عليه  
او الاستفهام عنه والثاني ان يكون المصدر مستمراً للحال لا مقطوعاً عنه ولا مستقبلاً لشيء من ذلك بسبب واما الثالث كون عامل المصدر خبراً او راجعاً كون الخبر  
اسم عين فالذكر نحو انت سبر سبر او التقدير انت سبر سبر اخذت سبر وجواب الفاعل التكرير مقام المحصور الا او انما نحو ما انتا لا سبر واما انت سبر  
البريد والتقدير ما انتا لا سبر سبر واما انت سبر سبر البريد فحذف سبر لما في الخبر لا تكيد الفاعل مقام التكرير والعطف عليه نحو انتا لا سبر سبر  
والتقدير برانت فاكل اكل وترب سبر بالان العطف على التكرير فصول عليه هنا وفي باب الغراء والتقدير يروى كمنعاً عما لان بخلاف ذلك الباب الفرز ان السا  
هنا يجب ان يكون من غير المعلوم والمفاد ان مختلفان في المنفى فلا ينصبها عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاما خبر برانت فالتقدير  
في نحو انتا المستفهم عنه نحو انتا سبر او التقدير انتا سبر سبر اخذت سبر عليه بسبب وجهه ان الفعل شديد الطلبية للاستفهام ومعنى لا ينصبها  
للفعل فاشتم مقام التكرير وجوز في المنفى ان يكون العامل المحذوف صفواً وهو غير ثابت هنا لان الكلام في مقام المصدر مقام فعله فليشمل واقتصر انما علم  
المكروه المحصور فقال كذا مكرره وحصره وادنا بصل الاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكرراً او محصوراً ولا مستفهما عنه ولا معطوفاً عليه لم يجب  
اختصاصه بخواتم سبر سبر وان شئت حذفته فقلت انت سبر او لو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يجب الى اضاف فعل بل ينبغي ان يقع المصدر على خبره  
انما سبرك سبر البريد بخلاف كون خبره عن اسم عين كما تقدم فانه ذلك يؤمن معه اخذنا خبره اذا المنفى لا خبره عن اسم عين الايمان كقولنا فاما هنا اي اقبال وادنا  
اي ان اقبال وادنا باراً في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكداً لنفسه او مؤكداً لغيره فالاول وهو التوكيد لنفسه هو الواضع بعد جملة  
هو بغيره معناه مفعول على الف عرفاً اي عرفاً فاجعله مفعولاً في خبره لا في الخبر لانها لا تتصل خبره وسمى مؤكداً لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان في الخبر  
نفسه والثاني وهو التوكيد لغيره هو الواضع بعد جملة محذوف عنه وغيره ويضع منكراً ومعرفة فالاول نحو زيدا بنح ما جملة زيدا بنح محذوف عنه ولما ان  
ولكم لمسات نصيبا المصدر لان قولك خاتم مع الجواز وبقيت المحفظة وبقي مؤكداً لغيره لا يتجمل ما قبله ضا بعبان كان محلاً لظهوره والمؤكد  
متاخر والوتر غير المتأخر والثاني فاما ما هو خارج الشرع ما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد لم يكن لا الباطل جملة هذا زيد بنح محذوف عنه فاذ قلنا  
لحق فله حقت احداً الاثنا في روض الاحوال الاخر وكانك قلت لحقه لك لحق احداً فاما ان كان المخاطب يتقدم خلافه ذكرت واروت فصر لنا فله  
لا الباطل بالتصديق اعطى مني بالثاني لا اصل كذا البتة جملة لا اصل كذا محذوف اسمها وانما انفق وانقطاعه فاذ قلنا البتة حقت اسمها انفق ورضت انقطاعها  
والبتة انقطع بقال لا اتصال البتة لكل امر اربعة فيه خالصة الصالح والذات البتة لان الذكر كماله الموضح في الموشى وفي حاشية اعلان جملتنا وادنا في هذا  
الكتاب يعني لا الاصل منه والبتة اي قيمة بنة والبتة وفي الباب لم يفتح البتة قطع الامر في الفاس وصلها والى هذه المسئلة اشادوا النظم بقوله ومنه  
ما يدعونه مؤكداً لنفسه وغيره فالبند المفعول على عرفاً والثاني كما بينت من خصائص المسئلة الخامسة ان يكون المصدر مفصلاً عما قبله اي اقسامه  
مشتملة عليه اي على اسم معناه ومشتملة على صاحب اي المصدر فلهذا اربعة شروط واذ المراد في شرطها ما هو ان يكون ما اشتمل عليه جملة في صالح العمل  
كروية اذا الصوت صوت حمار واذ البكاء بكاء واذ انصبه فالمصدر الثاني فيهما اصل عالج واذ بعد جملة وهي لصوت ولربكاه وذلك الجملة مشتملة على  
ايضا وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهما في امره ولا صلاحه المصدر الاول العمل في المصدر الثاني لانه لا يعمل جملة فعل لا مع حرف متحرك  
ولا بدوة لان المعنى اذ في ذلك لان المراد انك مرتب في حال تصويت بكاء لانه احد اثار التصويت بكاء عند مرده به واذ لا يصلح العمل فيه خبر ان يكون  
منصوباً بفعل محذوف جواباً للنفي في الكلام معنى الفعل لان معنى التصويت هو يمشي فاجعلنا تصويتاً ما جدد به لخصه فقدر على الفعل مكانه قال بسبب واما ان نصب هذا  
لانك مرتب في حال تصويت ولما ارد ان تجعل الامر صفة للاول ولا بد لانه ولكنت لما قلت لا مشغول ان ثم معنوا فاضاً فقلت لا مشغول فقلت  
فاذا هو مشغول المصدر الثاني على المعنى انهم يجوز الرفع مع استيفاء الشرط على البدلية والصفة ان كان كره ذكرها بسبب واما يجوز ان يكون خبر المحذوف  
وبمنع الصفة ان كان معرفة ويجوز الالاف الضرورة فالسبب واما الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرض والنصب كخاتمان وكافس  
ابن خروف الى ان الرفع مروج لان الثاني ليس هو الاول والنصب من هذا الجواز في غير عصفون الى انها متكافئان لان في النصب التقدير والاصل  
وجوب الرفع في نحو قولك لم ذكاً ذكاً الحكم لا لانه اي الذكاء فعل معنوف لا عالج والمردب العالج اي يحتاج في احدثه الى علاج بمنزلة عضو من اجزاء



كتاب المنطق

كالنحو بالاسم والمعنى بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلم لانك اذا اذنت له فكاه فلسفه به انه ضل شيئا بل انزله فكاه فكان بمنزلة له بل  
فكاه لا ينسب نكاح هذا وجب الرفع بغيره في قول صوت صوت حسن لا يغير شيئا في خصوص صوت حار عدم تقدم الجملة لان صوتيه مبتداء وشروط حار  
خبر وفيه خوف فاذا في الدار صوت صوت حار وهو فاذا عليه نزع نزع الحما عدم تقدم صاحبه فيها اما الاول فلان الضمير المنقول الى حار والجواب المصنوع  
لا صاحبه وانما الثاني فلان الضمير الجواب على ما بدا على صاحب النزع وانما هو النزع عليه لا للناج فلم يفتق فاعل الفعل المنقول الى الضمير المصنوع  
نصب نحو هذا المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه تعيين مثل صوت صوت حار فاذا نصب على المفعول المطلق قوله  
وهو اوكبر بالياء الموحدة المكسورة واسم عا من الجملتين يصف فرسا ما ان يمر الارض الامكنة من صرف الساق على الجمل فاعل مفعول مطلق فتا صبه  
محدوف فلهذا يراه بطي لان ما قبله وهو ما ان يمر الارض الامكنة بمنزلة الى في جملة مشبهة على المصدر على صاحبه قاله سيبويه معناه وضه حتما ان  
من الارض بمنزلة الى لطف انما فانه وان زائدة وحرف الساق يرفع بالعطف على مبتدأ المعن ان هذا الفرس ضمير قد بلغ في الضمير الى حد لا يصلح لطفه الى  
الان في الاصلح وانما يمر الارض منه منك حرف الساق اكد على الجمل ان يمدح الجمل وان لم يجز انما كجاء الجمل بكسر الميم الاولى وقطع الثانية وهو  
السبق فيضمير النظم على بعض شروط المسئلة واحال يقبه الشرط على المثال فقال كذا كذا في الشبهة بعد جملة كل كذا بكاء فان صلتة **هذا باب**  
**المفعول له** في المفعول لا يجره انفسه بل يجره ما قبله مثل الجرح رغبة فيلغيره اسم فعل الجرح فعل وهو المحي وحكمة نصب  
بشروط وجب ما اشغوا الرخصة امورا الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والصل بالنصب لانه اسم عن المصدر وهذا الشرط فالله الجهر ولا ان نصب  
بشروط العبد والذات لا تكون دلالة الاتصال غالبا واجازة بوزن جيب اما العبد بالنصب قد عبيد زاعما ان يوا من العرب يقولون ذلك اذا  
وصف حذم شخص سببا سبب وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبد وناول صاحب اليد على انه مفعول له وان كان غير مصر بمعنى ما يذكر في  
لاجل العبد فالقانون في عبيد لا غير العبد على الذكر وهذا النصيب نكرة سبويه وصحة وقال انه لغة خبيثة فليكن وانما يجوز على ضعفه ان يرد  
باعتباره واوله التمايز على قدر امانك العبد اي ما يذكر شخص من اجل تلك العبد قد عبيد وهذا كله راهاه المصدر والشرط الثاني كونه قلبا  
اي من افعال النفس الباطنية كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه افعال الجوارح ليستك فلا يجوز جئتك في  
للعلم من افعال اللسان ولا يلائم الكافر من افعال اليد وهذا الشرط فالله ابن الجواز وغيره كالزيت ويجوز اعادة فرائض العلم وابغاه فعل الكافر وهذا الشرط  
مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا يمتنع الزمان مع الفعل الباطني فالله الشاطي واجازة الفاعل جئتك ضرب زيد اي الضرب بدا  
يؤخذ منه ان الفاعل لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل الجي غير فاعل الضرب وهو زيد صاحب بن خروف كاستجابا والشرط الثالث كونه علة لانه انما  
على الفعل واستشكل حمل العلة شرطا لانها على الشرط وعلى الشرط لا يحمل تجاوبه بان هذه الشرط النصيب لا يفتق ما نصب عرضا كان يفتح العين والراء  
المهملتين وهو بالبرج كجسم من صفت ثابت كما تقدم في باب التثنية والزم فيه ما قبل ان العرض الغيب الهية ما كان باعنا على الفعل وجوده في  
فلا يصلح مثله بقوله كغبة يفتح الراء وسكور الغيب الهية وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جليبا من الاوصاف اللازمية كقصد من الحرب جيتا فان الجيز  
وصف جلي لا يمتنع والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصل المعلل بكسرها واحدا وذلك صواب  
بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وضدت من الحرب جيتا او يكون ازل زمان لحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فراقك او كان  
نحو جئتك صلاحا حالك فان لم يحدث وقتا امتنع النصيب فلا يجوز تا هبت اليوم السفر والآن زمن انك صبه من السفر وهذا الشرط فالله الاصل  
الشهري والمناخون كالشواي وقال تلبذه ابن الضايح بالجماع العتاء واحال العتاء بشرطه سبويه ولا احد من المتقدمين فعل هذا يجوز جئتك  
اسم طما في مرفوعك لان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكن فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله نعم يجعلون اصابعهم اذا منهم من  
الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكره لعل الاصابع في الاذان وفاعل الجمل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصيب  
فلا يجوز جئتك بحسبك ابي لان فاعل الجي المتكلم وفاعل الهية الخاطي وهذا الشرط فالله المناخون ابي وخالفهم بن خروف فاجاز النصيب مع اختلاف  
الفاعل محضا بغيره لانه هو الذي يركم البرق خوفا وطما فاعل الراء هو السحابة وفتح الخوف الطمع الخاطي واجازة ابن مالك في شرح التمهيد  
فقال محضا بكم جعلكم ترون فاعل لونه على هذا هو فاعل الخوف الطمع وبقره على حذف مضافا اي ارادة الخوف والطمع وجعل الخشي الخوف في  
الطمع حاله في النظم على بعض الشروط وكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابا نخليل لا يجد شرا وودن وهو ما جعل في مصدر  
وقتا وفاعل ورف عليه شروط ما هبة المفعول له وقد ذكرها البراءة في شرح اللع لا يخرى فقال والمفعول له شرط طما حها ان يصلح في جواب لم  
الثاني ان يصلح جملته اعل الفعل العامل فيه كقولك ذلك ط خا فرك اي انما جعل على زيارتك الطمع او مبتداء كقولك الطمع جعل على زيارتك  
الثالث ان يصلح فاعله باللام الرابع ان يكون العامل فيه غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيارته في قولك ذلك زيارته مفعولا له لان المصدر هو الفعل نفسه  
والثاني ان يكون علة لوجوده انفسه انتهى من هذا المصل بكسر اللام الاولى من شرط جواز النصيب طما انها وجب عند من غير ذلك الشرط ان يجوز جيتك  
المعلل وهو وجه اللام والياء وفي من وافقت النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط ضد فاجزه باللام فافدا الشرط الاول وهو المصنوع  
نحو الارض وضه باللام فالانام علة للوضع وليس مصدره فذلك جريا باللام وافدا الشرط الثاني وهو الغلبة نحو ولا تغفلوا اولادكم من ارا في







## باب المفعول

الحوام ولا ريب لجلال امام لانها امام لثلاث جميع عليه ثلاثة اشياء القطع والبناء وقوة ما فوقه ما فوقه من غير وقت ومثل الزمان بمثلها من احد ما فابا روح الخرسا  
 فقال او متغلا هذه العامل نصيبه لضميره كرم التحسين صحت به فمزم التحسين منصوب بفعل محذوف وجوبا بضمير صحت المذكور والتقدير صحت به تحسين صحت  
 ولو فعل صحت لان خبر الظرف لا ينصب على الظرف بل يجب جره بقى كما مثل به او صموا ما محذوف لا خبر كقولهم في المثال من ذكر امر اقد فتقوم صحت صحت لان  
 نحن منصوبه لفظا بفعل محذوف واضيفت الى الاضافه بيان واضافه اعم الى اخصر لان منصوب محذوف فمضاه لا نه منصوب لضمينه معنى الى الزمان  
 فيه زائده لان علم على الزمان المحاذي كالتقدم وانما فعل محذوف وكان في ذلك صحت واسمع لان فلما جلتان واصلما ان يقول المتكلم فيقول كذا وكذا  
 الان لو كان ما نقول واضاهنا ان كان كذا واسمع الان ما نقول لك فمضاه من جملته لئلا كان ينبغي للوجه ان يقول ليس غير كذا وكذا  
 فوهم لا يخرج كما صرح برفي المعنى بالغ في انكاره في شرح شذوه والحق جواز لو ردد السماع بكما اوضحته باب الاضافه ويستغنى من حذف الناصب لاجل  
 محذوف فاما المستدرك لم الفاعل والمجرى مجرما وشمل مستثنى محذوف الناطق والافانوه مقدر فان ذلك هم المجازة والوليح **فصل** اسماء الزمان كلها  
 صالحة للاضافه على الظرف سواء في ذلك مبهما كالحين ومدة ونحوها كاليوم والتحسين ومعددها كايومين واسبوع والى ذلك اشار الناطق بقوله وكل وقت قابل  
 ذاك والمراد بالخصص يقع بواب المسمى كرم التحسين كمثلنا وبالمصنف ما يقع جوابا لكم كايومين واسبوع كما مثل والمبهما ما لا يقع جوابا كالحين ومدة كما مثل  
 بقوله صحت ومدة ويوم التحسين ويومين ويقع عليه ظرف زمان المشق بخبريات مصعد زيد من زمان كان افضل ذلك اذا اردت المكان اذ اخرته بينهما  
 صحت بقدر برفي ونصبه على الظرف في قوله الشاطبي لنتائج لذلك النسبة الى الظرف من اسماء المكان نونان احدهما اليهم وهو ما افقر الى غيره في بيان صورة  
 سماء كاسماء الجهات الست فانها مفقودة في بيان صورة سماها اذ غيرها وهو المقتضى اليه هذه العباية اخذها من الشايع والاضافة فيها باسناد الى  
 هو سماء والمراد ما افقر الى غيره في بيان حقيقة وجعل القول اما لا يفرق بينه وبين نفسه بل باقتناء الب ككان نفسه لا يفرق بينه وبين نفسه الا يذكر الاضافه اليه  
 قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الانبها بمحصل في المكان من جهتين احدهما ان لا يفرق سماها الا ترى ان خلفك فادام اعتبارك وقد تحول عن ذلك انما خبر  
 ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فمحملة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني  
 ان هذه الجهات الاربعة كلها معلوم فمختلف اسمها واداء ظهوره الى اخر الدنيا اثنى الجهات الست نحو امام ووراء وبين شمال وفوق وقت نقول  
 جلت امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وخلفك وصفت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان لم يستحسث وشبهها في  
 الاشياء كحاجبه وجانب مكان نقول جلت حاجبه ووراءه وجانبه يد ومعدان كروا عن جانبها بما يقع في الضريح موهبني وكاسماء المقادير كجل  
 وفوقه ويريد نقول سمت مبالا وفوقها ويريد النوع الثاني ما استثنى من اسم الحديث لك استثنى من العامل والتحدث مادته وماده عامله كذبت  
 مذهبه يد وسمت مرمي عمر ولا فرق في ذلك بين الصحيح والعقل ولا بين المفرد كمثل والجمع نحو قوله وانا كنا نقصد منها مفاعدا للسمع قد  
 ومرمي مفاعد منصوبه على الظرفية ومادتها وماده عاملها متحدة فان عامل مذهب في صلب عامل مرمي وعامل مفاعد نقصد وفقر على ذلك  
 فعل الامر خرق مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصنف نحو عجب من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناطق بقوله وما قبله  
 المكان الانبها واسار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واسار الى شرطه بقوله وشرط كونها مقبلة ان يقع طرفا في اصله فمجمع  
 فلو اختلفت مادته وماده عامله نحو سميت مذهبه مرمي عمر لم يخرج الفاس ان يجعل طرفا بل يجب الضريح معدي برفي واما فوهم هو من مفعد  
 القابله ومنجز الكلم في مناط الزمان فاضافة عليه عادة مادته عامله اذ التقدير هو من مفعد القابله وفي منجز الكلم في مناط الزمان  
 فاعلم الاستفراغ المخلوق برفي الواقع خارج هو وماده الاستفراغ هي المادة مفعد ومنجز مناط والمعنى هو في القرب مفعد القابله من البقاء  
 وفي البعد مناط الزمان من الدين في الوسط منجز الكلم من ارجح من الاولى مغلطة بالاستفراغ كما مر من الثانية الداخلة على النفس والدين والزمان  
 باسم المكان نفسه لانه مشق ولو جعل في المفعد مفعد في الخبرين وفي مناط ناطق لم يكن شاذا لان مادته وبصير المعنى هو من مفعد مفعد القابله  
 ومنجز الكلم في مناط الزمان واما استناث اسماء الزمان بصلاحيته اليهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ولا لا يفرق  
 الزمان اقوى من كانه على المكان لانه يدل على الزمان فمضاه على المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والكافة نوعان مفروق هو ما ينفرد في الظرف  
 الى الحالة لانه مبهما كان يستعمل مبتداء اخبر او فاعلا او مفعولا بمرضا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتداء وخبر نقول اليوم يوم مبارك برضها وقاعلا نقول  
 التحسين اليوم ومفعولا بمرضا ليجب يوم قد ومك ومضاه اليه نقول سمت نصف اليوم والى ذلك اشار الناطق بقوله وما يرى طرفا وغير ظرف فذلك ذو  
 ضرورة العرف وفيه مفروق وهو نوعان ما لا ينفرد في الظرفية اصلا كلفظ في استفراف الماضي وعوض في المستقبل ولا يستعملان الا بعد في نقول  
 ما فعلته طولا او اضلا عوض والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي لا فعلته في الزمان المستقبل فمشتقة من فطنت الشيء اي فطنته فمضاه فمضاه فمضاه  
 فما انقطع من عي لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبهمة وعلة بيانها انها متضمنة لغيرها في ابتداء القابله وانتهائها اذا المعنى ما فعلته من غير  
 الله تعالى الى الان وبقيت على الحركة فزاد من البقاء الساكنين وكانت غمزة في بعض لغات الحلال على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض بمعنى الزمان عوضا لا  
 الدهر كالمضمر من جره خلفه اخر فكان عوضا عنه وبقي على الحركة الثالث اذ المركب مضاه النوع الثاني ما لا يخرج عنها في الظرفية الا بدخول الجار  
 عليه وهو من فاعله فالغزوة الفواص واخضت من ذلك لكونها الم الباب وكل باب لم يلم بتمنا بخاصه دون اخرها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان



باب السیف





# باب المستثنى

مثال النوى لا يلفظ منكم احدا الا امرتك بالوضع في زمانه اي عروا وتكثر فلذلك بدل من احديهم بعض من كل ولم يصرح مستثنى لان قوة شلق المستثنى  
 بالمستثنى منه بعض من الضمير غالبا ومثال الاستثناء من قبض من قبضة اليد بالوضع في زمانه الجميع فالضمان بدل من الضمير المستثنى ونقطته بدل  
 من كل ولم يوثق معه ضمير لما قلناه والمصعب لم يجد وقد قرئ في السبع قليل من قوله ما فعلوه الا قليل منهم وفي امرتك من قوله لا يلفظ منكم  
 احدا لا امرتك ولا ينافي الانباع في الوجه فاما قوله بعضهم فشر يامنه الا قليل منهم بالوضع فجعلنا على ان شربا في معنى لم يكرهوا منه بدل من شرب منه  
 فليس فيه فالنفي المنفي وخروج بالنصل المنقطع وسخا وبغير المراد وهو ما قام الغوم الاندبا بالنصب جوابا راعى من قال قام الغوم الاندبا مضد للظان  
 بين الكل وبين ولم يجر الا بدل لفعله المراد عن ابن السراج ورواه ابن مسعود وخروج بغير المثل في ما جازي احد بين كنت جالسا هنا الاندبا فان البدل فيه  
 غير محذور لان البدل اما كان محذورا لفعله المطابق بينه وبين المستثنى منه ومع الزنى لا يظهر للظان في قوله الرضى وغيره وخروج ببعد الغوم لم ينافي  
 الاندبا الغوم فانه لا يجوز الا انما سيجي اذا انفرد البدل على اللفظ لما نفي البدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيه من احدا لا يندب برضاها وليس  
 بين الاشياء لا يمتنع بالنصب قال ابن مالك في شرح الشهابي رصف البدل بغير لجلالة من اسم لا في موضع وضع وضع بالابتداء ولم يحذف على اللفظ فحذف  
 لان لا يلفظ لا يلفظ معر فولا وجوب ونسبة على ذلك ابو جبار والمراد في ناظر الجرح والعيوب وهو مشكل فان اعتنا بعمل اسم لا على ان يمتداه قبل دخول  
 الاقلام يدخل الناسخ كما قال المصنف في باب ان واضع العمل لا مع اسمها على ان يمتداه عمل مبتداء عند سبويه لا يمتداه عليه بقدر دخول لا على العمل الا انما  
 عند جبار ان لجلالة بدل من الضمير المستثنى في الجرح المحذف العابد على اسم لا ونسبة المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احدا لا في موضع وقع الاندبا  
 ونسبة المثال الثالث منسوبة على البدلية في محل شيء لا في موضع نصب الجرح للسبب ولم يخرجهما لجلالة على اللفظ لانها موصولة بدخول الاعيان ولا كان  
 واليه الزائد بين بدني او شبهه لا فعلان في موجب كك فان قلت مقتضى قوله فالايح الانباع ان النص على الاستثناء في هذه الامثلة مرجح قلت  
 اما الاخران فواضح ذلك هنا ويجوز فيها الجرح على الصفة انشد الكسائي في بيان ما يبدل الابدل للعضد بالخفض وما الاول فقد قال ابو القاسم السلمي  
 في اما الباء لا يجوز نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز ونحو ما فعلوه الا قليل كما لا يخفى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا في موضع وذلك لانه قد بدية  
 لم ينفى عليها من هذا النوعين الا قليل وهو ان النص في الجرح اذا دخل النفي على كلام قائم بنفسه جازك من النص ما جاز قبل دخول الثاني ولذا  
 دخل على كلام لا يستقيم بقدره عرا عنه من غير اعتبار حكم النفي واشنع حكم الاجبار انتهى فان قلت لا اله الا الله واحد فالوضع ايضا في اله واحد على اليك  
 من محل ولا يجوز النص على اللفظ وان كان البدل مذكور موصوفا لا موصوفا لهما موجب لو فوجها بعد الاول لا يفسد لا يفسد في موجب لا يبرج النص على اللفظ  
 لخاصة الصفة المستثنى منه نحو ما فيها بدل الا انك صالح خلافا لما ذكرنا فانه قال اذا انفردت صفة المستثنى من عن المستثنى فانه يمتنع ان النص يقول  
 ما فيها بدل الا انك صالح فعمل مبتداء تقدم خبره في الجرح وبذلك صالح نعت رجل المستثنى منه واحاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة  
 المستثنى منه والاصل ما فيها بدل صالح الاحاك وفعل ان يمتداه النهاية عن الما في انه بوجه النص لا يمتداه في التقديم على الصفة من لمة التقديم على الموصوف  
 لان البدل من مفعول بعض الوجوه والموصوف على الجانب فلهذا انصوبنا فعله الموصوف عنه فقد قال ابو جبار ان ما نقله صاحب النهاية عن الما في خطأ وقد  
 ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فبغير بيان احدهما ان لا يكثر بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم يذكر الصفة وفي ذلك  
 كقولك ما فيها بدل الا انك صالح كانك لم تذكر صلتها هذا في سبويه والثاني ان لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدم المستثنى مفعولا للكلية على المستثنى  
 منه فيكون نصيبا لهذا الاختيار المبرر واعتقد ان النص البدل عند ذلك مستوفيان لان لكل واحد منهما ما يمتنع كفا انتمى فلو اوفقت المستثنى بين  
 صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بلحدر جبرين زيدا لا انك بوبوا له بالظاهر ان اختلاف قائم فليس بالمال في الموضع في الحوشى وان كان الاستثناء منقطعا  
 وهو لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون قبل الا على ما يستثنى فيجوز فام الغوم الاحمار او يمنع فام الغوم الانبعاثا وفي ذلك  
 فانه نداء يمكن شلطة العامل على المستثنى وانه لا يمكن شلطة العامل على المستثنى وجب النصيب المستثنى اتفاقا من الجاهل بين التفتين  
 نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص في مصدرة ونقص صلتها وموضعها نصيب على الاستثناء ويجوز صفة على البدل لانه لا يصح شلطة العامل عليه الا يكون  
 زاد النقص ومشكلة الفاس ما تقع زيدا الا ما حذر اذا لم يقع الضرر وزعم الشرا ومبران في حواشي ان المصدر المنسبك من ما والفعل صفة موضع لا بدل  
 وخبر محذوف فقد بداه هذا الما ان النص انما شانه وما تقع زيدا كن النص شانه وزعم الشرايين ان المصدر هنا مفعول بر حقيقته فقد بداه ما زاد الما  
 شيئا الا انقصا ثم فخره وجعله مصدرا ورواه بانه لا نسبة بين النص انما زائدة وزعم ابن المطرقة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كلمة فذلك ما قام زيد  
 الا مصدره وان امكن شلطة اي العامل على المستثنى نحو ما قام الغوم الاحمار ان يمتداه في فام حار فالحجازيون يرجون النصيب لانه لا يصح في البدل  
 حقيقته من جبر ان المستثنى ليس من قبل المستثنى منه والنصب عليه طرزة السبعة ما لم يفرق علم الانباع الظن بنصب اشباع ونعم ترجمه وبغير الانباع ويقرر ان لا  
 اشباع الظن بالرفع على ان يندب من العلم باعيا الموضع ولا يجوز ان يفرق بالخفض على البدل لانه باعيا للفظا تقدم من انه معر فموجبه ومن الزائدة لا  
 نفع فيها والى هذه المسئلة اشاد لناظم بقوله واضع انقطع ونعم في بدل افع كقولك وهو حار العود هار من الحارث وبلده ليس لها انبعاث الا انما  
 والا العيس فابدل العاصم والعيس من الانبعاث الا الثانية مؤكدة للاولى والباعث جميع بعفوره وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جميع عيسا  
 كما ليس جميع بضاء وهي الابل البصر في الجاهل بياضها يثنى من الشفرة وذكر سبويه في ترجيح الرفع وجهين احدهما انه محذور انك على المعنى لان المعنى هو

في المستثنى

من المفعول

منه ما في الغار  
احد الاماكن

المستثنى ما قابل ما في الدار احد الاماكن فذكره احد انوكيد البعلم ان ليس ثم ادعى ثم ابدل من احد ما كان مفقود من ذكر الحمار الوجه الثاني ان جعل الحمار  
الانسان الدار اى الله ينفذ مغايرة في الاثر كقولنا غيبه بينهم ضرب جميع جعلوا الضرب بجماعة لان ذلك يقع مقام الغيبة عندهم وجعل عليه اى على انما يقع  
الوجه الثاني قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الا الله من في محل يقع على الفاعلية يعلم والغيب مفعول به وانهم مفعول على البديهة من على لغة  
نهم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجهم في مدلول لفظ من لانهم في الامور مكان وجوزوا الساقط ان يكون منقطعا والظرفية في جنسهم جازية وفيه جميع  
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فنرفع على البديل اعطى الباء وكلاهما ضعيف لان البر مالك والمختص من هذين الحدودين ان يقدّر قل لا يعلم  
من في السموات والارض انتهى في الامور وجه آخر ذكره في المنع وهو ان يقدّر من مفعول به والغيب لاشمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل**  
واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند الصبرين مطلقا سواء كان مبتدأ منقطعا واستثناء ابتداء لان التامع لا يقدم على المنوع كقوله  
وهو الكسب يجمع بين هاشم ومالي لا احد شعبه ومالي لا مشعب عن مشعب والاصل ومالي شعبه لا احد ومالي شعبه لا لشعبه لحي فلما قد  
استثنى على المستثنى منه وجب نصبه اراد بجملة النصب وبعضهم يوجبون والبعد اذ ان المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب  
وهو الانواع في السبوق بالنفي فيقول ما قام الا بذكر احد قال سبويه سمع بولس بعض العرب الموثوق بهم يقول مالي لا ابوت ناصر بالرفع وقال احسان  
لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع وجهان العاقل وهو الاستدلال في المثال ولكن الثانية في البيت فرغ لما بعد الا وهو انوك  
في المثال والتبعية البيت وان المخرج وهو ناصبه المثال وشاع البيت عام لوقوعه في سبيل الفقه اريد به خاص فصح ابدل من المستثنى منه لكنه بدل  
من كل ابدل بعض وظنوه في ان المنوع اخر من تقدم وصح ان يبقا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالحجر والاصل امرت بجد مثلك فتلك  
تابع لاحد على ان ينفذ فلما قدم النعت على المنوع اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنوع بكذا من النعت فتوارة الله الى امرط العرب الحمد لله في  
قرائة البحر وانما الجاهم الى عوى ان المخرج عام اريد به خاص لم ينفذ على وجهه لان الاصل لا يبدل من الاصل وقال ابن الضائع الوجهان بن هو بديل الاسم  
مع التامع يمكن يكون بدل من شيئين امين واحدة والى ذلك اشار الناظم بغيره وفيه نصب بان في النفي قد بان ولكن نصبه اخر ان ورد **فصل** فاذا  
تكررت الاقان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تكرر او اعطى اذ تكرر اسم ما مثل ما قبلها او بعضها او مشعلا على بعضه بجهة النعت جواز شرط  
الثاني وهو جواب شرط الاول وشملها قول الناظم والى الاذان توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاني الانبعا والامر وفاعله لا الثاني وهو  
معطوف بالواو على ما قبلها عطفت نفي والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاني الانبعا وهو البديل باهامة الاربعه قبلها المائل  
وهو بديل الكل من الكل كقوله اى الناظم لا تتركهم الا الفنى لا العلى المالد الفنى مستثنى من الفنى الجبر وبالباء وهو الها والميم فالاول في الفنى كونه  
تابع في جوهه وعلاجه كونه معطوف على الالف ويجوز على مرجح كونه منصوبا على الاستثناء وعلاجه نصبه فخره معطوف على الالف والى بدل من الفنى  
بديل كل من كل لانها اسم واحد والا الثانية زائدة مؤكدة لا الا الاولى وبديل البعض من الكل نحو العجينة احد الانبعا الا وجهه فريد مستثنى من احد الا  
فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء وجهه بديل من زيد بديل بعض من كل وبديل لاشمال نحو ما عجبني شي الانبعا لاعد فريد مستثنى من شي  
مضيه الوجهان وعلم بديل من بديل اشمال وبديل الاخر نحو ما عجبني احد الانبعا لاعد فريد مستثنى من احد وعمر بديل من زيد بديل اضرب الفنى بغير  
وقد اجتمع العطف البدل قوله مالك من شطك الاعمال الدرسمة والارملة فترجمه بغيره وكذا الرب المملكين بديل من علم بديل بعض من كل عند البحر  
وذلك بغيره الواو والميم معطوف على سببه وفصل بين حرف الى الى سببه وبديل بفصل وهما كل العمل والا المقتضية بكل منهما زائدة مؤكدة والواو  
والاول اضربان من السبر والسبغ السبر السى اركض والركض الطواف الامراج وان كان التكرار لغبر توكيد وهو انما سبب ذلك وفيه بديل العطف البدل  
فان كان العامل التوكيد قبل الامعرا فان لم يسهل المفعول قبل الازمنة بوزنه واحد من المستثنيات على ما ينصبه من رفع او نصب او جر ونصب  
وجواب على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اتر فيه العامل نحو ما قام الانبعا الامر والاكبر ايضا الاول هو زيد بالفعل وهو فاعل على ان فاعله  
ونصب الباء من المستثنيات وهو عرو ويكر على الاستثناء ولا ينصب المستثنى الاول لما قبله بل يرفع لغيره من العامل وقول ما رتب الا  
زيد الامر والاكبر ان نصب احد منها بالفعل على انه مفعول به ونصب الباقي من المستثنيات بالاعلى الاستثناء ولا ينصب المستثنى الاول لما قبله  
العامل بل يرفع عما كان منصوبا بالفعل لا بطرفه بخلاف المتقدم في ناصب المستثنى ما كان منصوبا على الاستثناء بطرفه بخلاف وقول ما مررت لا  
زيد الامر والاكبر اخفض واحد منهما بالباء وبذلكها بالفعل ونصب الباقي ولا ينصب الاول للبعد بل يرفع وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر  
لا التوكيد مع تفرج النافذ في العامل مع في واحد منهما لا الاستثنى وليس عن قصد سواء معناه وان كان العامل ضمير مفعول بل استعمال ما ينصبه قبل الا  
فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجواب نحو ما قام الانبعا الامر والاكبر احد فاعل فاعل فام  
وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شي منها الانواع لما مر من ان التامع لا يقدم على المنوع على المنوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد  
يخرج مع التقدم نصب جميع اسكبر والنزوم وانما خرجت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا انصبت كلها وجواب نحو ما قالوا  
زيد الامر والاكبر لما مر من ان جواز الانواع محقق بغیر الاجاب وان كان الكلام خبر ايجاب لم يطع واحد منهما اى من المستثنيات ما يطاعه وانفردت  
من نصب ابتداء ونصب عداه وجواب نحو ما قام الانبعا الامر والاكبر لك ولعدتها الرفع واجها والنصب جواز بهن في الباء من المستثنيات

من جملة

النصب



# باب المثنى

استثناء

المتن

لأن الكلام متضمن

اصل

لأنه قبله مستثنى

المتن

المتن في المثنى الأول يجوز أن يكون بل يرفع والى ذلك اشاروا في المثلث والى نصبه في المثلث من وجوه واما ان كان دون ذلك ولما لا يدري ورفع الجميع على الاصل  
هذا حكم المثنى المذكور بالنظر الى اللفظ من حيث الارب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فيكون ان ما لا يمكن بعضه من بعض كقوله وعمر وديكر  
في الاشياء السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى من شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كقوله وعمر وعديكر في الاشياء  
الاصل فان كل واحد من هذه الاضداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه في النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المثنى الاول لا يخلو  
في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موصوفين بصفة من المثنى الثاني فكل واحد من الحكم كقوله ما قام احد الانبياء الا بعد الايام والاكبر افرده في المثنى الاول وهو  
داخل في اثبات النعم لان الاستثناء من المثنى الثاني وعمر وديكر داخلان في ذلك وان كان المثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موصوفين بصفة  
خارج عن مقام النوع الاكبر افرده في المثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان الاستثناء من المثنى الثاني وعمر وديكر خارجان عن ذلك  
اشارة الى ان كل واحد من هذه الاضداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه في النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض كقوله وعمر وعديكر في الاشياء  
ان كان الاول دخلا في ابعده داخل وان كان خارجا فابعد خارج وانما جميع من المثنى الثاني مستثنى من المثنى الاول وهو قول الصوري في قوله  
ويمكن ادراج بحث قولنا ان كل واحد من هذه الاضداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه في النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض كقوله وعمر وعديكر في الاشياء  
حتى يبين الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان العمل على الارب متعين عند التردد وقبل المذهبين المتقدمين ان يحمل عود المثنى الثاني كلها  
الى الاول وانما جميع مستثنى من المثنى الاول ويجعل عود كل منها الى ما يليه من حيث هو الاول وهو قول الصوري في قوله  
من استثناء وهو هذا الخلاف فالمراد في المثال المذكور وهو وعمر وعديكر في الاشياء الا ان المثنى الثاني لا يخلو في الاشياء الاولى وهو انما جميع مستثنى  
من اصل المثنى فيكون الاستثناء من المثنى الثاني والاولى هو ما سبعة يخرج من اصل المثنى وهو عشرة يعني ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كل واحد من  
مثنى ما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين يعني واحد واذا استثنى واحد الباقي من الاربعة يعني ثلاثة واذا استثنى الثلاثة الباقية من العشرة يعني سبعة  
ويحمل لها في الثلاثة وسبعة على القول الثالث وفي وجهه بعض ما تقدم وكذا في معرفة المفضل على القول الثاني للصوري والكسائي وطهريان  
ان لفظ المثنى الاول ويجوز الباقي بالمثنى الثاني اي فريده عليه ونقط المثنى الثالث وان كان معك مستثنى بايع فانك تجزئه الثالث  
وهكذا الفصل ان المثنى الثاني المثنى الاول في المثال المذكور واذا فاسطها من العشرة يعني سبعة فاجزها بالمثنى الثاني وهو ثمانية  
بعضها ثمانية فاسطها منها الثالث بغير سبعة والطرف الثاني من الطرفين ان يخط المثنى الثاني ما يليه ثم باقية ما يليه وهكذا فصل حتى  
الى الاول فالحاصل هو الباقي في المثال المذكور يخط واحد من اثنين يعني واحد من الاربعة يعني ثلاثة فاسطها من العشرة يعني سبعة وطرف ثالث  
وهو ان يخط كل واحد من اثنين يعني واحد من الاربعة يعني ثلاثة فاسطها من العشرة يعني سبعة وبها يصح ما تقدم من الاستثناء  
حينئذ الاخيرين الاشارة الى المثنى الاول والثالث وما اشبهها من الاربعة يعني واحد من الاربعة يعني ثلاثة وما اشبهها من العشرة يعني سبعة فالباقى  
الاستثناء باجل المذكور خمسة وستون وذلك لان المثنى الثاني من المثنى الثالث في المثال المذكور فاسطها من العشرة يعني سبعة فالباقى  
فهي اذ اشفع واخرها عشرة لانها ثمانية المثنى الثاني في المثال المذكور فاسطها من العشرة يعني سبعة فالباقى  
خمس وستين وما زاد من المثنى الثاني هو المثلث فالمراد في المثال المذكور فاسطها من العشرة يعني سبعة فالباقى  
انك تقول زيد غير عمر ومناه غير عمر والموصوفين بها اما ذكره محضه هو صاحب المثلث الذي لا يخل في غير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصوفين  
لاشرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا لا نكرة فيصير حصرها الذي انعت عليهم غير المتصو على القول بان غير المتصو يصف للذين انعت عليهم  
فان موصوفها الذين وهم جنسهم لا نوع باصنافهم في هذه السيرة الى غير معروف بالاضافة اذا وصفت بين شابين منضابين كقوله فويلم حركة غير السكون  
ضلي قوله خرج الابن بدل لاصفة وقد يخرج غير لاصفة فحينئذ لا يفتن في اسم مجرد بواضافها اليه كالخروج الاخر الاستثناء ونقصه عن  
موصوفها مع مكرها لم يخلو كان فيها الله الا الله اي غير الله فالحاصل لا يخل في غير المتصو على القول بان غير المتصو يصف للذين انعت عليهم  
الاضافة الاستثناء بغير الاسم المثلث بعد الاربعة بصفة وتعرف اي غيرهما بما بصفة المثنى بالاضافة ذلك الكلام فيجبها في اربع مسائل الاولى  
اذا كان الكلام تاما موصيا كما في نحو قافوا فغيره بدو الثانية اذا كان الاستثناء منقطعاً ولم يمكن شلطة العامل على المثنى كقوله من ياتق الله  
اما في المثلث عند الجميع في المثلثين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعاً امكن شلطة العامل على المثنى كقوله من ياتق الله من ياتق الله  
لما بين والاربعة اذا تقدم المثنى على المثنى من عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويخرج نصبها في مثلثين احدهما عند قوم من المؤمنين  
والثاني في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند قوم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه شلطة العامل على المثنى  
ما فيها احد غير زيد وبعضه نصبها في مثلث واحد وهو اذا كان الكلام تاما موصيا فوما فاما ما فيها غير زيد وحيث نصبها فاعنيها ما فيها  
العوامل على احوال فيها معنى الاستثناء وهو ظاهر في سبب بوجوبه واليه صواب الفارسي في التذكرة ويمنع نصبها في مثلث واحد وهو اذا كان الثاني  
مفرا غير ما قام غير زيد وفي الصحيح قال الفراء بعض بني سعد فضاخعة بنسب غير ذاك كانت بعض لاسم الكلام فليها ام لم يرد يقولون ملجاف في غير المثلث  
بلغته واذا كان الفراء فقل ذلك من العرب فكيف جوع عن غير الفاء في المثلث في قوله لا شاهد في مثلثه لجزان يكون الغنة في غيرك فضاخعة بناء

لاستغناء اليمين في مسئلة خبر اذا انظم بقوله واستثنى مجرور بغير ما بما المستثنى لا انسيا ونفاذ في خبر لا في خبر اسفل لعلها ان لا يقع بعدها  
يجل دون خبر الثانية ان خبر خبر على الصفة الثالثة ان خبر خبر ان يقال فام خبر نيد ولا يجوز فام الاند الزاوية ان يجوز في مقام الفوم غير  
نهد عمر مجرور على الظن نيد ودره حلا على الحق ان الحق فام الاند ودره ومع الايجوز الامراء اللفظ الخامسة ان يجوز ما جئتك الايقنا  
معنى ذلك بالنصب لا يجوز مع خبر لا بغير ما جئتك لغير انباء معروفة **فصل** في استثنى بوي بلغناها كما استثنى بغيره وجوب خفض ولم  
ذكر سببه انه ان شاء بها قال ابو حاتم قال ان القاسم الزجاجي في الجمل وان مالك سوى كسر معنى لعلها او اليه اشار في الظن بقوله وسوى وما اتصل  
على الاصح ما اتصل به حلا وبغيره مما كان في الفاء اناف سواك وقوله قد لا يابها وان المثنى قال سببه وبغيره هو حرف المكان بمعنى سط غير ضرورة  
وصل الموصول بها جاء الكسوة فكذلك فليست هنا بغيره لان خبر لا تدخل هنا الا في خبر فيها يقولون جاء الذي هو خبرك فلما وصلوا سوى غير خبر ادعى انها  
ظرف والمقدور به الذي استغنى عنه كان ذلك او لا يخرج عن النص على الظرفية الا في الشر كقوله وهو سهل بن شهاب لم يثنى سوى العدد ان دناهم كاد انوا فجلها  
فاعلا في الشر والعدد ان ضم اليه المفعلة الظلم الصريح ودناهم بكسر اللال جلنا بهم ودناوا جازا ودنا بن ندان وقال الكوفون يستعمل نحو اما في  
فجيزون في السعة ان سواك فالمراد مني وقال الزماني وابوالقلاء العكبري يستعمل ظرا غالبا وكثيرا قليلا قال الموضع الى هذا المذهب في خبر  
**فصل** في استثنى بغيره لا يكون واجبا بالنصب كخبر جها وفي الحديث ما انهم الدم وقد تراسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه بغير اس في الظن  
بصحة الاستغناء من ما عاينتم المثنى فيه وما نهما عزرا في الانهار الاساسية شجرة خرج الدم بجري الماء في النهر وتقول انوني لا يكون نيدا  
انما في الس في الحديث ود في المشايعان المبر لا يكون واسمها خبر مستثنى فيها عايد على اسم لفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سببه كما قاله  
الموضع في الموضع او عايد على البعض المذكور على بوجه السابق عند سببه او عايد على المصداق المذكور على بوجه السابق عند سببه او عايد على المصداق المذكور على بوجه السابق عند سببه  
فقد بر فاسم بغير نيدا ليس هو من انما فيه عن القول الاول ورد بان خبر مظهر لاختلاف في خواص الغوم اخونك ليس نيدا او ليس هو اي ليس بعضهم نيدا على  
القول الثاني وفيه بعد لا طرا فيهم جند البصر على جميع الاراحدا فانه الموضع في شرح اللحن على الكلام على صا دخلا او ليس هو اي ليس قياهم فيام زيد في هذا المصداق  
واجم المصداق المقام على القول الثالث ورد عايد في الاول وبان فيه نيد بحدوث لفظه على القول الثاني وهو كونه خبرا يعود على البعض المذكور  
بالكل فهو نظير فان في هذا بعد تقدم ذكر الاول الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عايد على الاناث اللذان هي جزا الاول المتقدم ذكرهم  
قوله في وجهكم الله في اولادكم فانه في قوله اولادكم المذكور والاناث وناء خبر كن فان ذلك لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت  
بوصفه بالظن بغيره فان قلت اذا كان محطا الفائدة هو الظن فافائدة ذكر نساء قلت فائدة التوبة للوصف بغيره وباب التوبة مجرور في الصفة والخبر والحال  
وجعلنا الاستغناء من لغير نيدا ولا يكون نيدا في موضع نصب على الحال من الاستغناء منه فان قلت كيف حكم على جمل ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا  
الاسم قد ظاهرا او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قال ابو حاتم في النكاح انما انما او مستانفتان فلا موضع لها من الاعراب فان قلت دعوى الاستغناء  
جمل بالمفعول قلت لا يكون بالاستغناء عدم ثقلها بما قبلها في الصفة بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وحده موضع الاند لا موضع لغير الاعراب  
مع ثقلها بما قبلها فكذلك هذه واليها اشار الناطم بقوله واستثنى ناصبا بليس ثم قال او يكون بعد لا **فصل** في استثنى بجلا وعدا جها احد ما اجر  
على انهما قاجر واليها الاشارة بقول النظم لغيره باني يكون ان يرد وهو قابل ولعلها لم يحفظه سببه في عددا ومن شواهد قوله تركنا في تركنا  
في خفض بنات عوج موكت قد خضعن الى التوايحا جهم قلا واسرا عدوا الشطاء والطفل الصغير والغواي مجرورة فالشطاء مجرورة بعد  
وهي انش لا شط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وجههم بالياء المشاء تحت مفعول ايحنا من لا باحة وفلا بمنز محول عن المفعول وقول الاخر  
لا ايجو سواك وانما اعد عياي شعية من عياي الكا بغير ايجلا لا وخلا وعدا موضعها جازي بن نصب ثم اختلف في قبل هو نصب عن تمام الكلام فيكون النسا  
لموضعها هو جملة المنفردة عليها التي انصبها عن عيايها كما قبل خبر التميز الواضع لايهاام التميز ان العامل فيه هو جملة التي انصب عن تمامها حكاية التميز  
في باب الخبر عن قوم وقبل لانها متعلقان بالفعل يشبه المذكور قبلها على قاعدة لعر في الخبر فيكونان في موضع المفعول بمررت نيدا لان تعلل  
على جهة السلب لا بحركة فانه الموضع في المعنى والتوايحتك الاول وعلله بامرني وودا الوجه الثاني بالنصب على انها فعلان مانسبا جامدان لو  
موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع لعر فيصير جامدا كان الاسم اذا وقع موقع لعر فيصير مبذبا قال الموضع في شرح اللحن هذا في النصب في مع في عد  
لكنها متعللة بغير جمل الاستثناء كقولك عددا فلان طوره اي تجاوزه ليرجع في خلا كونها فاصرة فكيف نصب الفعل بغير قلت ضمنها في الاستثناء  
معن جاز في حصر ذلك لان كل من خلا من شي قد تجاوزه انتهى فاعلمها خبر مستثنى فيها وفي مفر وفي موضع الجملة فيها اليها السابق في ليس لا يكون  
فيكون فاعلمها المضمير اما عايد على اسم لفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت عددا فلان قد افاضت بغير عددا هو اي الغائم نيدا واما على مصدر الفعل  
اي عد الغائم نيدا واما على البعض المذكور عليه بكسر السابق اي عداهو اي بعضهم نيدا وفيه نظر لان المفعول من قولك فام الغوم عد نيدا ان نيدا  
لو كان معهم اسلا ولا يلزم من خلوص بعض الغوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا لكل ولا مجاوزة الكل خلا فقولك فاموا ليس نيدا اي ليس بعضهم  
نيدا لان البعض هنا في سباني النفي فيشمل كل بعض من الغوم فحصل المفعول من الاستثناء بجلا في وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال  
او مستانفتان فلا موضع لها وبداخل عليها اي على عددا واما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصداق

باب المستثنى

لا توصف فعل جامدا كضرب النهر بل على القول يجوز دخول ما عليها فتعني انصب في المستثنى من المفعول المستثنى عنه واليه الاشارة بقوله  
وبعد ان انصب كونه وهو ليدل الاكل ثبتي ما خلا انما بطل اي فاعبه فان اخذ من قوله ان كل شيء هالك الا وجهه وجمله ما خلا الله مستثناة وبجمل ان كان  
صفة للشئ او لصفة المبدء وما زاد في التفسير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء فالله الشئ طاهر وقوله عمل الله اي اعد الله في خلقه بكل المبدء  
نذري مولى هذا فضل ما من ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وما اصله وموضع الموصول وصلة نصب لاختلاف ما على الظرفية الزمانية  
على حذف مضافا او على المحالة على التاويل اسم الفاعل وذلك لاجل انها معنى الاستثناء فحق قاموا ما عدا ذلك فامروا وقت مجازة ثم نزل على الاول والوجه  
نزل على الثاني وبه قال السجاء واصل الاستثناء كان مستثناة فامروا غير زيد واليه هب ابن خروف في الثاني يعني ان يبعد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم  
الزمان ويؤخر عنه المصدر كما تقدم في اية وقد يحذف على ما زاد في قوله وبه قال السجاء والوجه الثاني والفرق بين ان يخرج الاله اشار لنا انما يقولون غير ذلك  
وقال في المغفر ان قالوا يا ازيد وقهاض اسد لان ما لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعد نحو ما قبل ان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ فيجب ان يفسر عليه  
انهم وهو ما قلنا هنا **فصل** في المستثنى مما عند سبويه مجرور كضرب بالياء على الضم مع لا وفي المغفر ان ذلك المحذوف وان موصوله ليس غير اخذ ابن مالك  
عدم التفرقة ونقل عن امرج ان شاذ عليه لا غير اجل وسمع غيره اي غير سبويه في التفسير على الاضغض وغيره كقوله اللهم اغفر لي وتب علي وسمعت حاشا الشيطان واس  
الاصح في البيت طان وايا الاصح بفتح الهاء واما الالف والهاء فالحال الغنبي وليس ينظم كما قد يظنهم فان قلت المغفرة امر حزن لا يمتد احد عنه فلم يستثنى عما  
قلت نفيه على ان الشيطان شاذ خاسر واخره في فتح الحال وسواء الصنيع تنزه المغفرة عنه لفظ شاذ ان تنقل به رجل ايا الاصح في بيت الشيطان  
لنفيه على الخاف في خاسر الغد وفتح الفصل ما الغد في الذم قاله الدماميني قد ثبت النصيب لزيد والفراء والاختصاص في البيت ابرز في البيت  
لمخرج المبرور والارجح والناظر حيث قال وكما حاشا والكلام في موضعها كونها جارة وناسبة وقاعلمها كالكلام في انشائها عدا خلا وقد تقدم مشروعا  
ولا يجوز دخولها عليها كما افاده لناظم بقوله ولا نصيب ما خلا بعضهم واسند لمرادك بقوله اسامه لعلي الناس ما حاشا طاعة بناء على ان ما حاشا  
فاطمة من محمد بن قيس بن عديج ورد في المغفر ان ما نافية لا مصدرية والمغفر انما عليه الصلوة والسلام لم يستثنى فاطمة واما حاشا فاطمة من كلام الرازي في قوله  
ان جميع الطلاق ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل دانت الناس ما حاشا فاطمة فاعلم انهم صاعدا في قوله الموضع في شرح التلخيص ويجعل ان يكون  
حاشا فيه ضللا مستعذرا من حاشا بنه بمعنى استثنائه واشتقاقه من حاشا بنه كان المراد انك اخبرته منه وعزلته عنه انما لا يجوز دخول لاء على حاشا  
خلافا للكماسي في اجازته ذلك اذ جرت نحو فام الغوم الاحاشا بنه ومنه فاصيب وكماء انما ابو الحسن في امرج منتهى البصر في مطر وحمل ما ورد من البيت  
عن الشاذ في قوله الراوي في شرح التلخيص ووجهه في قول الكسائي بان حاشا صنعت في الاستثناء فتوجب بالا كما ثبت لكن الماطعة بالواو فوجهها في  
عاطفة وكما ثبت على ان لا يستفهم بخلاف **هذا باب الحال** انما مغلوب عن والاولى في جميعها الحال وفي ضميرها وحولها و  
وشذوذها من القول وهو النقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى المذكور في هذا الباب جملة صفاتها ثم تخصص صاحبها ثم الترتيب بينهما و  
بين صاحبها ثم بينهما وبين علمها ثم تعدد هائم توكيدها لغيرها ثم انضمامها الى مفعولها ثم حذف عاملها الحال فاعلم ان قوله وهي التي يستفهمها  
بدون ذكرها وشذوذها في قوله لها البينة وهي التي لا يستفهم معناها بدون ذكرها وصلة في قوله مذكورة لبيان الهيئة للفاعل والمفعول والما  
معها فالاول كجئت لكيما في الحال مبينة للهيئة الفاعل وهو التاء والثاني مخوف بغيره مكتوبا فتكون الحال مبينة للهيئة المفعول وهو لها واثالث  
مخوف بغيره راكبين واكبين مبينتين للهيئة الفاعل وهو له المنكلم والهيئة المفعول وهو ما الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف لك قوله  
بها في مخوف بغيره الدارجا لاجل الحال من ضمير الظرف المستثنى وهو فاعل معناه لان المبدء على الاصح وهذا يبلى شيئا فشيئا حال من على وهو مفعول  
معنى بقوله انية على على او شبر الى على في الوسط خرج بذكر الوصف نحو انه مفرق في وجه الفهم في فانه وان كان مبينا للهيئة الفاعل وهو له  
المتكلم لان مصدره لا وصف المراد بالوصف ما كان صريحا او موقولا به لندخل الجارة وشبهها من الظرف الجار والمجرور اذا وصفت حالها فاعلم ان اول الوصف  
خرج بذكر الفضلة لغير مخوف بغيره صاحب فان صاحبك وان كان مبينا للهيئة فروع لا لفضلة والمراد بالفضلة هنا ما بالي بعد تمام الجمل لا ما يستفهم  
الكلام ليدخل نحو كالي من قوله فامو كالي فان كالي حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة الغنبي في قوله فانه  
فانما واللفظ نحو جاني وجلي راكب فان راكبا واكبنا وان حصل بهما بيان الهيئة فلهذا مذكورين لذلك لان ذكر المميز لبيان الجنس الغنبي وهو لغز  
وذكر النعت لمخصص المفعول وهو رجل البنت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا ضمرا وربيتي بقصد المعنى خاص وان لم منه معقول اخر وقال لناظم في قوله  
الحال وصف فضلة من نصبه في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف غير جمل الخبر والنعت في الحال وفضلة فضل اول مخرج الخبر في مخوف بغيره صاحب  
فانه عده ومن نصب في ثان مخرج لغز في المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب مرهت رجل راكب فانها وان هذا المعنوت قلبا منصوبين ومفهم في حال كذا  
فضل ثان مخرج لغز في المفعول كرايت سجلا راكبا فانه اي لغز انما سبى كسر السين وسكون الباء المشددة تحت لقبها المنعوت فهو لا يهمل في حال كذا  
بطرفا الفصد وانما افهم بطرفا للزوم لان المفعول الذات الغنبي بالنت وان لم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره لناظم نظر لان الفهم  
من بعد تصور ما به الحد وهو لا يفسر ولا يجمع اجزاء الحد وقد جعل التفسير جزء من اجزاء الحكم المحدود ولحكم كرفع النقص لانه لا يحكم على شيء الا  
بعد مشوره والنقص لما به الحد موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جعلها التفسير هو حكم فناء الحدود هو نفع الشئ على ما يوقف عليه ما يميزه كقوله

ناوخته

باب التلخيص

حد هائم

اعلوا





امرهم انهم عندنا قالوا بوجوبه وفيه كمال الجادة الموصوفة بالامانة بكسر الهمزة لا نهذا ذكرنا فلو كانت الموصوفة بالامانة  
 فقال انما ذكرنا بوجوبه لكونه سوتا انتهى قال ابن ابي شارة في هذا كتابه صنفوا لنا نعتا بحال لا نهذا كانت الناعية والوصف الموصوف كالنعت والوصف  
 حال شبهة بالاشتراك في الموصوفة لكون الالكاحلا وليس بصفة الانسان ان يكون جامدا ولا ما ذكرنا من الصفة انتهى في فقهنا ان الموصوفة هي صفة الحال  
 لا الحال الموصوفة والموصوفة الموصوفة الالهية او الالهية على غير كمالها الموصوفة بالبرية هذا بكونها من الالهة وبكذلك بيان لما ذكرنا في الموصوفة هي صفة الحال  
 وبه اربعين ليلة فاربعةين حال من صفات ولبنة منبر او الاله على طور يفتح الطاء الالهة وسكون الواو او حال فالابن الانباري وافق فيه تفضيل البصائر  
 نحو هذا الجبر بضم الجيم وسكون الهمزة الطيبة طبيا بضم الطاء وفتح الطاء فستر حال من فاعل الطبيب المستوفى وطبا حال من الضمير الجبر وبمنزلة المصنف هذا  
 في حال كونه طبيا وسنبا واسع من هذا او تكون نوعا صاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من مال او نوعا  
 له اي لصاحبها نحو هذا احد يدك خاتما فخاتما حال من يدك وهو نوع له فان الخاتم نوع الحد يد وتكون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع  
 للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهل فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك خاتمك حال من خاتمك  
 وهو اصل له فان احد يدك الخاتم والسجد من خلقت طيننا خلقنا حال من الضمير المحدث والعايد على الوضوء الاله ايجاز عند من صاحب حال او من الموصوف  
 المحدث واللام وعلى كلا التقديرين فالطين اصل المصنوع وهذا الحسن من جعل طيننا منصوبا بنوع الخاص فانه موقوف على المصنع في خبر وان كان هذا المصنع  
 المشعر مسئلة العدد ما خذ من التسهيل ونصته ونصته عن شغافه وصفه ونصته من شغافه لانه على مفاعلة او رزنيب هذا او نفعه او  
 نفعه او طور واضح فيه تفضيل قلبيش اكثر هذه الانواع العشرة فوعا مسئلة الضمير والمسائل الثلاثة الاول جمع وفيه هو ملول على تشبيهه بغيره  
 او رزنيب الى لك بشير قوله في "لم يذكر الجبر في معروف مبدئ اول لا تكلف وفيهم من انما نفع جامدة بغيره في مواضع اخرى وانها لا تكون بالاشتراك  
 كالاول الواضحة في الضمير وقد بينتها كلها ببولي لا ونفع جامدة مؤنثة بالمشعر في ثلاث ويقولون ثانيا نفع جامدة غير مؤنثة بالمشعر في سبع مسائل الى  
 فخلق في التنبيه والى لك بشير وقدم عبد الله بن ابي شارة في شرح النظم ان المسائل العشرة جميع مؤنثة بالمشعر وهذا اشكل منه وانما قلنا نحن  
 اي البنا وبلغ المسائل الثلاثة الاول وهي مادل على تشبيه او مفاعلة او رزنيب لان اللفظ فيها مراد بغير معناه المصنعي قالنا وبطلانها واجب وقد فسرنا  
 كيفيته واما كيفيته تاويل السبع المبينة على القول به فان الاول على معنى سوي في صفة البشر والثانية على معنى سمر والثالثة على معنى معدودا والرابعة  
 على معنى مطو او مختصة على معنى نوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى مناصلا او مصنوعا الوصف الثالث من مواضع الحال ان تكون  
 نكرة لا معرفة وذلك لان الغالب كونها مشقة وصاحبها معرفة فالزم شكري هالكا لانه هو كونه انشا اذا كان صاحبها منصوبا وجعل فهو عليه  
 فان وردت بلفظ المعرفة اولت بكرة محافظة على استغفارها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد عجزت معرفة الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس بمعرفة  
 عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك بشير في النظم والحال ان عرفت لفظا فاعند شكري معنى كونه الجهد وذلك ان العرب قالوا زيد  
 جامدة فوجد حال من فاعل جامدة المستوفى وهو معرفة بالاضافة الى الضمير في قول بكرة من لفظه ومن معناه اي مؤنثة او منفردا او اوان جمع مودة على  
 بدنه مودة بفتح العين حال من فاعل جمع المستوفى وهو معرفة بالاضافة الى الضمير في قول بكرة من لفظه ومن معناه اي عاتدة او اجما على بدنه حال وكيفية  
 وجمع اخره على اوله فالجبري قال ابو البقاء معناه رجع عاتدة في الحال وقال الشاطبي معناه واجبا على طريقته وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول  
 به حال من اوازده ادخلوا الاول والثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرفة بالفاء لان بكرة اي شريطين واحد او تعدا وقالوا لاجا البهاء الغضبي قالنا  
 حال من اوازده جازا وهي بلفظ المعرفة بالفاء لان بكرة اي جميعا والغضبي بفتح العين الجبهة وكسر الفاء من الغضبي بفتح السين والغضبي والغضبي بفتح السين  
 نعت لاجا بالهمزة والنداء بالهمزة وهو الكثير ومنه قوله في مجيئ الما اجبا جازا وكان العباس ان يقولوا الهم الغضبي والجم الغضبي ولكنهم انشؤا الموصوف  
 على معنى الجاهزة وذكرنا الوصف لا للفصل بفتح الفاعل على الفعل بفتح المفعول اي لجماعة الكثرة السائرة لاجا لارض لكن نفعها وقالوا في الاول ارسلا المراك  
 فالمراد بكسر العين الهمزة حال من لاجا في ارسلا وهي بلفظ المعرفة بالفاء لان بكرة اي معتركة قال لبيد وارسلا المراك ولم يذها وله يشق على الغضبي  
 الدغال والغضبي في النون والغضبي الجبهة وبالضمة الهمزة مصل فخر لاجل الذي يرمز به والدخا بكسر الدال الهمزة والهاء المعجمة من الدخلة والعر الدخلة  
 معصدا على معاركة وعراكا اي اودم وصف ابل اودها الماء من حمز وخرها وان في لفظها شرح الشذوذ على باده ال وما هنا اول يكون التاويل  
 في الجميع على نحو واحد الوصف الرابع من مواضع الحال ان تكون نفس صاحبها المصنف لانه وصفه ونصته والوصف نفس الموصوف والغضبي بفتح السين  
 الاتحاد جازا زيد صاحبها لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يجرى زيد صاحبها لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يجرى زيد صاحبها لان الضاحك هو زيد في المعنى  
 جازا معصدا لاجا لاقبل في المعارف كجاء زيد وعدا وارسلا المراك وفيها شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة الاول والاداء في الثاني وقد ذكرنا  
 سببها ان الذي جازا فيها انها شبهت بالمصنوع والمنصبه باضالها كالجهد والعبير لانه يجرى حيث كانت معصدا مثلها وكانت غير الاولى وغير ما هو  
 صفات انتهى قال ابن ابي شارة في الاصل بضم المراك ثم اقيم المصنوع مقام ضله المنصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فانه موقوف على الاحوال  
 لا الاحوال انتهى حكى الاصمعي حد يجرى كعد بعد ضله هذا يقال وحد وحده مصدران لفعل مثل وهو وحد كما يقال وحد وحده مصدران لوصف  
 واجاز يونس والبغداديون ان تاتي في حال معرفة فاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفون مجيها على سورة المعرفة اذا كان فيها معنى

## مسائل





[illegible]







وهو قوله

المتقدم جاف حال المفردة والمجمل المصدرة بالواو وغيرهما والظرف الجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين المتشاكل كما تقدم في البيت وغير المتشاكل كراهة بعضهم  
ما في بطون هذه الاقسام خالصه لذكورنا فخصها لاصح على حال النسخة بغير الحذف والتجريد وهو ان يكون بالاصل والاصل ما علمنا في بطون هذه الاقسام  
لذكورنا لخالصه وما وافقه على الاجتهاد وصاحب الحال انما لم يفتل بعد ذلك الاستغناء وكذا في الحذف والاصول مطلوبات بجملة بنصب مطلوبات  
على حال النسخة بغير الحذف وهو بيت والاصل والله اعلم والتجويد مطلوبات وصاحب الحال انما لم يفتل بعد ذلك الاستغناء وكذا في الحذف والاصول مطلوبات  
فقد هذه الالفة دلالة على جواز تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء ومنه الناقم في التسهيل وشرحه  
واشار اليه النظم بقوله ونذكر نحو سجد مستغفر في حجر الخشب المنع وهو قول جمهور الصيريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصه في الالفة الاولى  
ومطوياته الثانية معمولة لاصلة ما وهي بطون ولقبضته فخالصه معمولة الجار والمجرور فليها على انها حال من الصير في الالفة الاولى ومطويات معمولة  
لقبضته على انها حال من الصير المستغنى فيها والفاء في خالصه للثانث باعتماد ما وقع عليه من الاجتهاد وقول البيضاوي اناء فيها الباقية كما في رواية  
مصدرة كالعافية ومع موقع الحال صرفه نظر لان الالفة في خبر انية المبالغة والمصدر الا ان على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يباين طلبها ونحن  
ان الصير عطف على خبر مستغفر في قبضته لثاويلها بالمشق لانها بمعنى موصولة والمصدر اذا كان بمعنى المشق فيجمل الصير لا الصير مبتداء وبجمله  
حرة كاقال الاخفش بل بجمله محمول حال لتلطف بها لاعمالها اي لا عامل حال **فصل** في نسبة الحال بالتحريك في الالف في التثنية جاز ان تعد المفردة  
وغيره كما في الخبر والفت والالف في الاشارة لخالصه بقوله والحال قد يجي ذائده لغير فاعلم وغيره قد قالوا وهو ان تعد لغير كقوله صلى اذا ما جئت  
بلى تجيبه زيارته بيت الله رجلان ما فيها فريالان حافيا حالان من فاعل الزياره المحدث والتقدير على بارون بيت الله الكون رجلان حافيا اي يا شيا  
غير متفعل ويجعل ان يكونا الذين من زياره المتكلم المجرور على رجلان يسكون بهم وفي اخره وزن وقد عطف بعض الجمل على الاضافه الى المتكلم وعرف  
فاعلا الزياره وحافيا حال من خبر المتكلم في جملته عليه التوجيه في المحاشي وهو موافق لما في شرح المنافع للسيد البحراني فانه قال فيه وقد صححنا قوله  
رجلاني الى اخره وليس من اي من تعدد الحال المفردة وان الله يشرك بعبادته صديقا لكنه من الله وسيد وحصو لا ان من شرط التعدد عدم الاقتران بالاعاطف  
عند التوجيه والثاني وهو ان تعدد التعدد وفيه تفصيل في نظر الحال المتعددة ان اتخذنا فاعلا معناه في اجمع فالثبته نحو وسخر لكم الشمس والقمر  
فما بين هذا وبين حال مؤسسه بمعنى عمن والاصل انية ودانها فلما اتفقا لفظا ثبنا ولا يضر اختلافهما في التذكير والاثانث واصل الدوزج في قوله  
في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم سخرات باهم فخرات حال مؤكدة لتمامها لفظا ومعنى صرح بذلك  
ابن مالك في شرح العمدة ولذا في شرح النظم والاصل سخر سخر وسخر وسخره فلما اتخذ لفظا ومعنى حيث وان اختلف لفظه ومعناه  
فوقه في حط كلفه مصدرا مضرا وبهذا الحال الاول من الجاهل للثاني من الاسمين وبالعكس فيفقد الثاني من الجاهل الاول من الاسمين ليحصل  
احد الجاهلين بصاحبه ولا يبدل عنه الالفية فان قلت ما بال علماء البيت الجوز في الالف للثاني الاول من ايضا الفخر ايضا الى الاول من الامور  
المعقوفة والثاني للثاني وهو عندهم الحسن من عدم التثنية قلت احببنا انما يجوز الفخر عند الوثوق بهم المعقوفة وان السامع يريد كل واحد من الامور المذكورة  
السمه وانما اصل احد الجاهلين بصاحبه كان يكون على ذلك فمصدر حال من الهاء ومصدر حال من الاء على غير التثنية قال عهديت سعادان هوى معني  
فهرت وعاد سلوانا هو ما فذات نحو حال من سقا ومعني حال من لاء فمعهديت وفريته التذكير والاثانث ارشدت الى ذلك والمعقوفة كنت انا واما  
مخاين فلما انا فصرنا الى ازيد باد الحية واما هي فمصدر حال من لاء فمعهديت وفريته التذكير والاثانث ارشدت الى ذلك والمعقوفة كنت انا واما  
اللبس كقوله وهو امر الغيب خرجت بها اشبه بخبر راء على ان يباين من طر محل جملة اشبه حال من الاء في خرجت وجملة خبر حال من الهاء المجرورة بالباء  
المعقوفة من خبرها من خبرها ككونا ثبنا واما لكونها جارية على ان يروى وقد هما قبل مرطها الفتي الاربع الفافه فمصدر اللبس والمطبع بغير اللبس وسكون  
الراء كما من خبره وصوت المجرول بالحاء المهملة ما في علم وضع الفارس في جماعة النوع الاول وهو بعد الحال المفردة فالثاني ان صاحب الحال اذا كان واحدا  
فلا يقضي العامل لهما الا واحدة فمصدر راء في نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او لاهل من خبر رجلان فتكون حال الامتداد لاهل لا مفرادة وسكون  
الجوا اذا كان العامل اسم التفضيل واتخذ صاحب الحال نحو هذا لغير المبالغة وطبا وتقدم الكلام في ثبته الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام  
مفادته وهي انما لغير هذا لغير هذا ومقدرة وهي المستقلة نحو ادخلوها الى الدين وممكنة وهي المصنوعة نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** في اجازة  
مؤسسه وذي سببته انية لانها بين هبته صاحبها وهي التي لا يستغنى عنها اياها في قولها كذا وكذا في كتابه فلا يستغنى عن معنى الركوب  
الا يذكرا راكبا ولا مضت اول الباء ومؤكدة وهي التي لا يستغنى عنها اياها في قولها كذا وكذا في كتابه فلا يستغنى عن معنى الركوب  
وقوة الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام اما مؤكدة لتمامها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للشارع سولا فمصدر حالان  
الكاف وهي مؤكدة لتمامها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتمامها في اللفظ والمعنى وقوله اصبح معنيها من ابدى هبته والزم فوق خطا الجمل للصير  
فمعنيها حال فاعل اصبح المستغنى فيه وهي مؤكدة لتمامها لفظا ومعنى لتمامها في اللفظ والمعنى والهاء المعجمة من الامعاء وهو الاصغاء والاعتنا  
والحق اصبح حال كونك معنيها من اظهر هبته ونحفظ من خطا الجمل بالهزل او مؤكدة لتمامها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فبنته ضاحكا فضا حكا  
حال فاعل بتم وهي مؤكدة لتمامها معنى فقط لان التثنية نوع من الضمك واللفظ مختلف ومثله في عدرا فان الادب نوع من التولي وبمعنى

معناه

# باب الحال

الحال

قوله انظم وعامل الحال بها فكذا وكما تؤكد ان صاحبها نحو لا من في الارض كلهم جميعا فبها حال من قال من وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا انما  
استدلوا بان لا يخرج قال في الخضر وغيره واهل الضمير ذكر المؤكدة لصاحبها وكما تؤكد ان لمضمون جملة قبلها معنوية ومؤكدة من اسمين حرفين جازين  
فالؤكد بها اما البيان بنين كوزيد معلوما او غيرهما فلا ان بطلا او تعظيم كقولان جليلهما با او تحضير كقولان ماخوذ من هونا او صلة كقولنا عبد  
فضيل اليك او عبد كاتافلان منكم كتمانك او لغو غير ذلك كقولنا بولك عطوفا قاله ابن السائغ في شرح النظم وذا ابو في النظم جودا محضا احزان  
من ان يكون احدا للاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حيث مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيدا بولك عطوفا  
من المؤكدة لها ما لا يمكن تاويله الا بيشق فالعامل الالزامية من معنى الاشتغال ومخالفة الموضع وهذا المثال في الشارع وهذه الحال المؤكدة  
لمضمون جملة قبلها واجبة النسخ عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحسب المؤكدة ان يباخر من المؤكدة وهي موصولة عند سبويه لحذف وجوبا مقدر  
بعد الخبر بقدره احق ونحوه كغيره ان كان المبتدأ غير ان كان انما فالنقد برأى في حرفين قال الزجاج العامل هو خبرنا وله سمي وقال ابن  
خروف هو المبتدأ للمضمة معنى تسمية وكلا القولين ضعيفان سئل عن الاول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو منع لعدم ثبات الجملة قاله  
اذ حذف وجوبا في الخبر الجملة المذكورة منزلة البديل في اللفظ والى ذلك اشار لنا في قوله وان تؤكد جملة مضمون عاملها ولغتها مؤخر **فصل** في  
الحال اسماء مفردة على الجملة وشبهها كما مضى في موضع آخر حيث راكبا وضربا للصبي كقوله فاقربا كليل غدا بين السحاب فيبين ظرف مكان في موضع  
الحال من الحال وجازا ومجوزا في موضع آخر في موضع الحال من فاعل خرج المستوفى لها بداني فادون واذا وقع الظرف  
وهو بدله لا فانها باطلتان بمسئران قد رافى موضع المفرد او مسئران قد رافى موضع الجملة وعليه لا يكون مستغنى او استغنى عنه فيكون  
لكنهما كونا مطلقا واما قوله فلما رافى مستغنى عنه فيكون على عدم التزوي والانتقال لانه كون مطلقا بشرط الظرف المجزى ان يكونا ما بين كما تقدم فلو  
كانا انا مضمين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال ان هذا اليوم ولا فيك قاله ابو حنيفة وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع  
الحال في جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي الجملة للشد والكل في هذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بمثابة النعت  
وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم علم شبه النعت على شبه الخبر فلما كان  
خبر المبتدأ في المعنى الانشائية والفعل تكون ثابتة باقية مع ما قبلها والانشائية لا خارج لربيل يظهر مع اللفظ ويؤول بها فلا يصلح للشد ولهذا لم  
يقع الانشاء شرط ولا نشأ هذا حاصل جوابي في غلط من قال وهو الا ان الخلف في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت قوله وهو بعض المولى في الطلب  
ولا تغني عن طلب فانه الطالبين بعضهم انما يرى الجمل بكونه في محض الصفاء فذا ان لانها شبه وان الاول الحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب ان  
انها عاطفة اما مصدر او متبوعا من ان والفعل على مصدر منوم من الامر السابق اي يمكن منك طلب عدم خبر جملة على جملة وعلى الاول فنحن نختار  
ولا تافيه والعطف مثل قولك انفعي لا اجفوك بالنصب على الثاني فالنصب بناء للتركيب الاصل ولا تغني بنون التاكيد المتخففة فحذف للضرورة  
ولا تافيه والعطف مثل ولعبد والله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني قبل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجملة الثانية فقال ثم  
ان الجمع يغني عنه ضمير امرأته في شهادته لان كل التمسك ونشر البين لانه لا يكون مؤكدا وقد ذكرنا في الشرط الثاني ان يكون خبر مصدق بدليل  
استقبال لان الغرض من الحال تخصيص نوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك يستلزم الاستقبال واغرض من الحال بالصفة الذي نحن  
بصدده يحتاج كل امر الى ان يمتد على السواء ولا يناسب الحال معنى انما ان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منها اشتراكا لفظيا  
وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجبيات الاصال اذا وقعت في زمانها الاختصاص باحد الارضين فم منها استغيا ليتها واحدا ليتها  
ماضيتها بالنظر الى ذلك الضمير لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها التحقيقية وحيث يظهر صحة كلامهم في اشتراط الخبر بدليل من علامة الاستقبال اذ لو  
صحت بها انهم كونها مستقبل بالنظر الى عاملها وغلط من عرّب كما نحو سبهدين بن قوله بنو ابي لهب في سبهدين حال لا مفعول امر في بيان غلظه  
جملة الصفا ظاهر ولما تمجيد المغني فانه يستلزم الاية ساذ له في سبهدين باقتضائه التفسير لا الذهاب هو في الاية للمداينة واجبيات من سبهدين باوجه  
بعد الذهاب الى ان في تغني عن خبره ان يكون في تغني عن الضمير كالمبتدأ في الداءية واما قوله لا ضمنية ان ذهبت ان مكث فانما جاز ووقع الشبهة في حال  
وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لا خبرية في كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه في واحد فالذي المعنى وقال المقر  
طريق جعل الجملة الشرطية لا ان جعلها خبرا في الحال له نقول في جوابه ان ذلك يستلزم بطلان جازم وهو ان ذلك بطلان وتكون الحال اجزى في الجملة  
الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير وما لغوية الربط نحو امر الى الذين خرجوا من بارهم وهم لوف عهد الموت جملة هم  
حال من الواو في جواب وهي مرتبطة بالواو والضمير هم واما الضمير فقط ودنا الواو نحو ابطوا بعضكم بعضا في بعضكم مبتدأ وعد وغيره ولا بعض  
منقول بعدد والجملة حال من الواو ابطوا اي متعاطين بعضكم بعضا هي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف الميم والخطا لعدم وجوب بدليل ابطوا  
جميعا جميع ضمير لانها اصلا بشر فكانها جميع الجنس قبل الضمير لها ولا بليس والجملة وصح في الخبر الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير  
من اكله الذي في غصنة جملة وغصنة حال من الذي مرتبطة بالواو فقط ولا دخل في الربط لانها لا ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو  
باب الحال وابطة لانها تدل على الجمع والقرن اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها او عجب الواو في موضعين احدهما ان ينفذ الضمير نحو جازم وما خلفه

الجملة

وما طلعت الشمس والثاني قبل ذلك لكونها داخل على مشاع مثبت نحو قوله ونور قد أعلن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حال من الواو في نوز ونور هي  
 حال مفردة لا تكافؤان قد انضبط العلم والعلم يتوحد بهما بظلمة ومنع من ابتداء فالله البيضاء ومنع الواو في سبع صور أحدها الواو بعد عطف حال  
 حال كما قال المروي نحو جانيها باستنابا ناوهم قالون فجاءهم قالون من العليل لعل حال معطوف على ناو وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جانيها عذبا  
 حال كونهما بابن واو قالون نصف لعل كما لا يقال واوهم قالون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الصورة الثانية لعل حال المؤكدة لضمون الجملة قبلها نحو هو لا  
 شك فهو ذلك لكان لا يذهب عنه جملة لا شك فيه ولا يذهب عنه حال مؤكدة لضمون الجملة قبلها وكما لا يدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد بنفسه لا يدخل هنا  
 لأن المؤكدة في المؤكدة المعطوف دخل الواو وكان صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماخو لعل لا لا الإيجابية نحو ما بانهم من رسول الألفا  
 به يستهزون جملة كانوا يستهزون حال من الهاء والهم في أيهم ولا يفتن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجاز الواو وكذا هنا إذا كان الماضي  
 فالبا لا يكون له مرفؤا همر لغيره ثابتة الألفا كان لعل بها وزد الصورة الرابعة الماخو الملويا ونحو لا تترينه ذهب منك جملة ذهبت حال من الهاء وهي  
 باو فلا يفتن الواو لا نهضة بعد شرط أي أن ذهب أن منك وفعل الشغل لا يفتن بالواو وتلك ما كان في بقية الصورة الخامسة المضاع المعطوف على  
 ما لا لا تؤمن بالله جملة من بالله حال من الضمير المحذوف باللام ولو يفتن بالواو لا المضاع المعطوف بلا مبتدأ اسم الساع المضاف بغيره جازي مجزوء لا  
 عن الواو لا تؤمن بالله جملة من بالله حال من الضمير المحذوف باللام ولو يفتن بالواو لا المضاع المعطوف بلا مبتدأ اسم الساع المضاف بغيره جازي مجزوء لا  
 مالك بن فيه وكنت لا يفتن مني الوعد وفول مسكن الدار أي أكسبه الوعد البضابا ولا بدعي لا الصورة السادسة المضاع المعطوف على  
 كقولك عهدك ما مضى وفك شبيبهه فالك بعد استنباطا منها استند ابن مالك في شرح التسهيل بغيره لعل حال من كلف في عهدك ولو يفتن  
 بالواو لما تقدم في وصيها حال والمعنى كنه حاله الصباغ لاه وصرحت في حالة الشبهة لاهبا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضاع  
 المذهب لعل رفد كقولك ولا تمنن تستكثر جملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولو يفتن بالواو لا تترينه لعل لعل في الزنة والمعنى الواو  
 لا دخل اسم الفاعل ولك ما أشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذلك بد بضمع ثبت حوز ضميرا من الواو دخلت راما نحو قوله وهو عتق العبيد  
 علفها عتقا وافتل فيهما دعما العرابك لغيري عم فافتل فيهما حال من الثاني علفها وهو مفعول في الواو مع المضاع المثبت واختلفت في فهمها فافتل  
 عتقها وعمل الواو عاطفة لا واو الحال والمضاع ما واو الماضي والتقدير وفعل فيهما فافتل في الماضي الماضي اللفظ المضاع فصد الحكاية الحال  
 الثامنة ومعناها ان نفرض ما كان الزمان الماضي وإضافة هذا الزمان فمعبر عنه بلفظ المضاع وهذا القول ينسحب إلى الشخصين الثاني البسح عتق  
 الفاعل مفعول في الواو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أو أنا فافتل فيهما جملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه انضبط النظم فقال زناد واو يفتل  
 انو مبتدأ المضاع اجل مسند وعلفها مبنى المفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء ودعما بفتح الراء والعين المهملة مصدر دعم بكسر العين بفتحها  
 دعما بضمعين أي طمع طمع طمع بفتح فرجا والمرع المطمع **فصل** وقد عرفت حال الحال إذا كان ضارفا جوازا للدليل حال كقولك لعل الأصل  
 راشدا وفولك للغامد من مرجع ما جوازا للدليل معالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت وجواب في نحو بل قد بين أو  
 شرط نحو فان ختم فربا لا أو كيانا فهذه احوال منصوية بعمال محذوف جوازا فاشاد منصوب يا ضارفا وما جوازا منصوبا يا ضارفا جيت وقادرت  
 بانها انجها وجا لا منصوبا يا ضارفا صلوا ولو قبل اشاد راشدا أو جيت فاجوازا منصوبا فادرت وصلوا جارا لجاز ولكن الفرائض سنة متبعة وجوب  
 قبالا في أربع صور أحدها السادة مستلخ في موضع بد فائما والأصل حاصل إذا كان فائما او ضربة فائما على الخواص في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه  
 من ليج بن المعوض والمعوض الثانية لعل حال المؤكدة لضمون جملة قبلها نحو زيد بولك عطف واو الأصل لعل ولا يجوز ذكره لتزليل الجملة قبله منزلة البدل من  
 اللفظ وهما ناو لعل ناو قد مضى فالاول في المبتدأ والثاني في ثانيا هنا والصورة هي الشخصين بها ازدياد في المقدار ونقص فيه ينال فيهما  
 فالاول كصفتك بدتار فضا عدا والثاني نحو اشتره بدتار فضا فلا فضا صا فلا حالان والفاء الداخلة عليها عطف عاملا قد حذف وبقي  
 معمول من عطف الاختيار على الاشياء والأصل يصدق بدتار فاضط المشتري به ما فلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حرف العطف لا الفاء والقوة  
 الرابعة ما ذكره لا من اللفظ الفعل التوبيخ نحو فائما وقد صد الناس ولم لا يثبت على حال نحو انهم تارة وقبها اخرى ففائما حال منصوية بفعل  
 محذوف وجوبا أي أوجب وعلمها وقبها حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي تحول وقد حذف سماعا لغيرك نحو هبتك فك هبتك فك هبتك  
 حال محذوف للناسين التوكيد منصوية بفعل محذوف أي ثبت لك الخبر هبتنا على الناسين وهذا كذلك هبتنا على التاكيد وهذا التفسير  
 من قول سيبويه وانما نصب هبتنا لا من ذكران خبرا صتا انشأ قلت هبتنا كان فك ثبت لك هبتنا او هبتنا ذلك هبتنا انهم حذف الفعل  
 وفائما حال مفارقة قال بن السجري هنا بضم السين وبها هبتنا كعلم يعلم وهنا بهنو كظفر يظفر والحذف على حال اشارنا  
 بقوله والحال قد حذف ما فيها عمل وبعض ما حذف ذكره حظل المصنع **باب التبيين** وهو في الأصل مصدر من اذ اخلص شيئا من  
 شيء وفوقه من متابعين وفوقه من الاسم المميز بمرجاس من اطلاق المصنع على اسم الفاعل كما طلع وكفيم بجعة الطالع والناجم فالله ابو البقاء والمميز  
 في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبيّن لأبهام اسم أو أبهام نسبة واللفظ لك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبيّن نكرة فخرج بالفضل الاول وهو نكرة  
 المشبهة بالفعل بمرحون زيد حسن ومحمد بالنسبة لغيره ما في حسن وجها الا التشكيك فلا يكون مبيّن لعدم تنكيره وقد صرح في باب المعروف بالاذا كان

كما في هذا المثال  
 من قوله

هذه المصنوعة  
 واشترط بها

هذا باب التبيين



تَابِ الْكَلْبِ

[illegible]









# تأنيد حروف الجر

من الآخرة إلى بدلا لآخر وانكروا مجازا من البدل وظالوا المقدار بغيره بالجملة الدنيا بدلا من الآخرة فالغلب بالبدل من فعلها المحذوف وأما في الآخرة  
 فغلبه المحذوف وأما في الآخرة فغلبه المحذوف وأما في الآخرة فغلبه المحذوف وأما في الآخرة فغلبه المحذوف وأما في الآخرة فغلبه المحذوف وأما في الآخرة فغلبه المحذوف  
 فبأنه من غير ما في المتن في الثاني نحو إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله ما خطبناهم لفرقوا أي  
 لاجل خطابهم فقد مثله على العلل للاختصاص وقال الفراء في مدح بني العبد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب تيمنا به وبغض من معاشه  
 فلا يكلم إلا بنينهم أي بغض من لاجل معاشه والاعضاد بالغبين والغنى المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله ما خطبناهم لفرقوا أي  
 من وقد نافي لبدل الآخرة وفيد في غنى وشبهه بغير ذكره وذو في الحق وأما وهو الجواب عن قوله من ذكر الله أي عن ذكر الله قاله  
 وهو الانتهاء كقولك غريب منه فإنه مساو لكونك غريبا إليه فالأمر مالك وماشرا وهو الاستعلاء عند الاختصاص والكوفيين نحو نضربناه من الغوم  
 عليهم ونحرقها المانعون على الضمير أي معناه بالنصر من الغوم وحادي عشر وهو الفصل بالصا المملوءة وهي الدائنة على ثانی المضادين ونحوها  
 نحو والله يعلم المفسد من المصلح من غير الخبث من الطب نحو لا فرق بينا وبين عرو وثاني عشر هو افتقار الياء عند بعض البصريين وقبل بعض الكوفيين نحو  
 من طرف حتى أي بطرف فغلبه الاختصاص في بين وثالث عشر هو افتقار نحو نضربناه من الغوم ولا أولاد من الله شيئا أي عند الله قاله أبو عبيدة وروى  
 ما رواه رعا كقوله وإني لما بضرب الكبريت فريته قاله النجاشي وأبو جوف وأبو ظاهر والأخضر والهاشمي عشر العاربة قال سيبويه ونقول زائدة زائدة في قوله نضربناه  
 ضاربة لرويتك واسقطها هنا في بعضها من أوله والأمر اثنا عشر معناه المالك نحو قوله ما في السما المعنى الثاني شبه الملك وبهجهنا للاختصاص  
 والاختصاص فالأول نحو السراج للدائنة والثاني نحو العمارة للدائنة والدائنة لا ينصرف منها الملك والفرق أن الأولى للاختصاص في الواقعة بين  
 المعنى ذات والى للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية إلى نحو ما يضرب زيد لعمرك أن ضرب يجر في الأصل ولكن لما بني منه  
 فعل النجيب فعل في فعل يضرب المعنى فضا فاضرك بالهجر إلى يد وبالدلالة إلى نحو هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيين إلى أن الفعل باق على شدة  
 ولم ينقل وإن اللام ليست للتعدية وإنما هي مفعولة العامل في الضعف بالسنخ في النجيب وهذا المحاذف مني على أن فعل النجيب في أصح من متعد هل يفي  
 على تعديه وإن لا ذهب الكوفيين إلى الأول والبصريون إلى الثاني ومثل النظم للتعدية في شرح الكافية بقوله ففعل من ذلك ولما وبتعديه  
 قال الموضح في المعنى الأول عتد أن مثل التعدية بنحو ما اضرب زيد لعمرك أن ضرب يجر في الأصل ولكن لما بني منه  
 التمهيل فضا المثال عتد أن مثال الموضح ليس مفعولا عليه فكيف يكون أولى لرافع هذا المفعول على مثال سالم من الضمير فالأولى اسقاط  
 كما أسقط في التمهيل وشرح المعنى الرابع التعليل كقوله وهو يجر هذا في الشرح لذكر كره في كما انتفض ليعتق بطله الفطر ولاجل ذكرى  
 إياك المعنى الخامس التوكيد وهو الزائدة وهي أنواع منها المعنوية بين الفعل المتكرد ومفعوله وهو أن ياء الراجح بمخرج عبد الواحد بن سليمان  
 بن جندب الملك بن مروان وملك ما بين الرافدين وبثرب ملكا أبا جلد وسلم معا هذا أي أجاز من لهما وهو يلجيم قال الدماميني لا شقين الزائدة في كبريت  
 أن يكون أجاز بمفعول الأجازة واللام صلة للمفعول أما رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر  
 وليس منه رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر أي رد في كمالها أمر آخر  
 بؤس الحرب والأصل لا يؤس الحرب فاضن اللام نفوية للاختصاص وهل يجوز ما بعد ما بها أو بالفتا قولان قال في المتن اتجهما الأول لأن اللام أقرب  
 لأن الجاز لا يصلح أنتم هو مشكل لأن من شأن الفتا أن يجر الفتا إليه والأصل إضافة ومنها اللام المستغنى فانه زائدة عند المجرى واختاره أبو جوف  
 معناه اسقاطها المعنى السادس نفوية العامل للضعف إما يكون فريضة العمل كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد بل  
 ونحو مصدق الماسهم ونحو زيد معيط للذم ونحو فاعل الجاريد وضع ابن مالك زيادتها مع عامل يملك لمفعولين وقد بقوله ولا الله يعطى للعصاة  
 منها وأما بآخره من المفعول مع أصالة في العمل فإن كنتم للرؤيا تعجبون والأصل ولقد علم أن كنتم تعجبون الرؤيا فلما انزل الفعل وتقدم معونة  
 على فروع اللام وليست اللام المعنوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي هو من القوة اللام ولا معدية محضة كالأمر محضة اسقاطها بل هي بينهما  
 فلهما منزلة بين منزليتين وهو مشكل فإن الزائدة المحضة لا تعلق بشئ وغير الزائدة تعلق بالعامل الكفوية عند الموضح فتكون متعانة غير متعلقة  
 أن واحد وهو متعانة لادارة الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الفتا بنحو كل غيري جل صبي أي إلى أجل المعنى الثامن القسم ونحو من الجلال لا نهما  
 خلف عن التاء المشاء نحو قوله لا يؤخر لأجل أي الله المعنى التاسع التعليل كقوله ذلك أي أكثر ذلك المعنى العاشر التعليل عند الاختصاص ونحو لا يؤخر  
 ولا مالم يؤخره الموت وبنو العرب فكلم بصبر إلى الذهاب فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن عتاهما وقامها إلى ذلك  
 ومن منع الصبر في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب فانه السبب المعنى الحادي عشر البعدية ما باليا الموحدة فتكون من ردة بعد تخوفهم  
 الصلوة لولد الموتى أي بعدة وجملة ما بال المفعول للام التعليل وتقدم معنى الدلالة فيه المعنى الثاني عشر الاستعلاء حفيظة نحو يجر من  
 للدائنة جمع فخر أي عليها ومجازا نحو وان ساء فلها أي عليها قاله في المتن وثاني للنسب نحو لنعم هو لعمرك أن وللبيع نحو فلإبى قاله الزا  
 والنبين نحو سبائك فالسببية والظرفية نحو وضع الموزن في السط بوم الغيبة أي فيه ومفعول كثر في الجحد كثر بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام  
 وتخصيف الجهم أي عند عيشه بأهم قاله أبو الفتح ومعنى من نحو بكم يوم الغيبة أفضل منكم يوم الغيبة ومعنى عتاة الاستعلاء مع القول نحو وقال النبي

لنظام ای لغت  
ببعض مشافہ



ابن خروازم

[illegible]



# باب في البحر

بين وبين مضافين مفعول في مفعول به من لسان ديوان قال في المعنى ولا يخفى ما فيه من التمسك قبل طرفان وما بعدهما فاعل بكان تأنيدي  
والنقد بكان ديوان يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضار والسبيل قبل طرفان وما بعدهما خبر لبدأ محذوف  
وقبل من الزمان لكان ديوان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان من مكرمة من الجاه وذو الطائفة او منها ومن اذ ذكر ان الجمل في النهاية  
ذلك ببناء مختصرة فقال في نحو ما قبله من ديوان اربعة افعال وللصبرين قولان قال الفارسي المقتدي امد ذلك ديوان فنجد مبتداء ديوان خبر  
وقال ابن جني يبين وبين لسان ديوان فنجد خبر ديوان مبتداء وللکوفيين قولان احدهما ان حرف و هو موصولة وهو ديوان مبتداء وخبر والجمل خبر  
مخذوف الاول والمبتداء وضمت اليه انباء والثاني ان الاصل من اذ مضى ديوان فيوما فاعل بفعل محذوف انتهى الموضوع الثاني ان بدخلا على الجمل فضيلة  
كانت وهو الغالب كقولوه وهو لفرد في بيت يزيد بن المهلب ما زال مدعقدت بداه ازاره فتمى فادرك حسنة الاشتبا فادخل مد على الجملة الفضيلة  
وهي محذوف وخبر زال بدى في البيت بعدد وسمى ان يقع وادرك الحى والمراد بحسنة الاشتبا ارتفاع فاسمه او موضع خبره قاله الدماميني واسم  
كقولوه وهو ميمون الاشمي وما زالت ابقى المال مذنا ما يقع وليد وكلاهما ثبت وامر فادخل مد على الجملة الاسمية والباقي بالباء الضمة الغلام الذي  
دا هو العشرين سنة في يقع وايضا في موضع قال في القاموس الوليد الصبي الكهل ما بعد الثلثين وقبل بعد الاثني عشر الى الخمسين او السبعين  
والامر الذي ليس على وجهه من الشعر ويجوز هذا لانيات فان جاوزت ولم يثبت فهو الشط بالمثلثة والمهمل المشددة قاله الزركشي وما جاز  
اي جاز خلا على الجملتين طرفان بانفاق مضاف فضيل الى الجملة وقبل الدخول مضاف الى الجملة وقبل مبتداء ان فيجب ان يبرز من مضاف الى الجملة يكون هو  
قال في المعنى وهو مصرح بخلافه المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل من من من فخذت النون بدل بل وجزم الخ ضم الذا عند  
ملاقات الساكن نحو هذا اليوم ولو كان الاصل الضم لكسر او لم قبل بالعكس وزيد النون كان مذهبها كما قالوا ان ابن ابي زيد الميم وقال ابن  
ملكون ما اصلان لانه لا تصرف في المحرف لا شبهه وبره مخففة هم ان وكان قال في المعنى وقال المال في اذا كانت مضافا فاسمها منذ واذا كان  
حرفا فهي اصل نظر الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الروا سابق وقد تكسر بها عند كل وسكون ذال مد قبل بحرف اعرف من ضمها وضعها قبل ساكن غير  
من كسرهما لان الفري قبل من الفري بالما لوف غير من المنكور وضم ذال مد لفتة بنوع فوف بنوع من غطفان قال في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا  
ان النون محذوفة لفظا لانه على حد قوله ومن قبل ناري بالكسر لا تنوين فصل وتزداد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قبل لا فلا تكسر  
عن عمل البحر الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء نداء ما لم ينفق عن عمل قد علم ان نحو ما خطا باهم وفري خطبا انهم وهو اظهر في الاستعانة  
لظهور الاعراب وبه مثل في الحقة ونحو ما قبل والباء مخوفا انفسهم واللام كقول الاشمي المملك خبرا يابره فان لما كل شيء فرار يريده فان  
لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الحرف المفسرة بما على فعل الجملة الاسمية او لسان ما بانها موصولة حرفي والجملة صلها وتزداد ما بعد رب الكاف في نحو  
العمل فلما وتكسر ما كثيرا الى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب الكاف فكف وقد يلزم ما ذكره في كمال العمل كقولوه وهو عكرين الدغفاء  
الغفار بماض يربطه قبل بن بصرى وطعنة بخلاء فخر رب ضربه مع افترانه بما وطعنة مجرور بالاعطف على خبره وبخلاء بالهمزة والمد والواحدة  
البيئة الانشاع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على قدره من ضا اى ماكن بصرى وهي ضم الباء بلده بالثام كسر حوى  
وقوله وهو عكرين البرافة التهمى بالنون المكسورة وتنصرف ولا توافل انما كانا الناس مجرور عليه وجارم خبر الناس بالكاف المفسرة بما الزائدة والمجرور  
بهم من الجرم وهو مظهر مظلوم عليه وظاهر والغالب فيما اذا زيدت بعد رب الكاف ان تكسر ما على العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه  
مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقولوه وهو نفل بن جري يرفى اخاه اخا جاد لم يخفف يوم شهد كما سيف عمر ولم يخف مضايبة فيه مبتداء ولم يخف خبره  
والكاف مكسورة بما الزائدة واراد يوم شهد يوم صفت لما قبل ما لك بهامع على واراد بصرى عكرين بعد رب كسر سبعة هو الصمصة والمشهد صمد  
ميم ومضايبة جمع مضرب كبر الاء ومضرب السيف نحو شرب من طرفة وجهه على حدشائ مفارقه وانما اللانثا مفروق واحد والحرب يندرون لشمية  
المجرور اسم لكل فهو فون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذبة الارش دبا الوقت في علم فرض ثوبى ثمالا فكف بجر البحر وادخلها على الجملة الفعلية  
وهي وجبت اى نزلت وعلم اى جبل وشمالا لا يفتل الشين جمع شمال يجمع من لجهة القطر فاعل رضى والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل  
ماض كذا البيت لان التكسر والتقليل انما يكونان قبل حرف حدة والمستقبل مجهول وقد دخل على مضاع ينزل منزلة الماضي لخصف وفوقه نحو بما  
بوة الذين كفروا وكانوا مسلمين قال الروافى انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضى وقبل موصلى حكاية حال ماضية مجازا وقبل المتقدمة  
وبما كان بود وكان شأنه ورده في المعنى ندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفا روى المنع من الدخول كقولوه وهو بود واد الابدى بدل البن  
مهلين ولها مضمونة بعد ما واو ثم الف وبما الجمل المؤمل فيهم وعناجيج يبينهم المهار فادخل رب المكفوفة باعلى الجملة الاسمية فان الجمل مبتداء  
والمؤمل فينه وفيهم خبره والجمل الجمل الطبع من الابل مع راجعها وقبل اسم جمع الابل لا واحد من لفظه والمؤمل ضم اليه وقع الهمزة والباء الموحدة  
المشدة المعد للفتنة والعناجيج بعض مملكة فنون قال في تجميع بين يديها مشاء معنائها جيا الضيل واحدا عنيج كصنفوه والجل الطويلة الاثنا  
والمهار بكسر الميم جمع مريضها وهو ولد الفرس والافى مفرق ودخل رب المكفوفة باعلى الجملة الاسمية فادرجا حوالا بول الفارسي وحيات  
بعد ما انما ذكر بحر رب بمعنى نوح وبندر الجمل خبرا الضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوف اى رب نوح هو الجمل كباقيهم



ان فتننا ابلغ فتنك  
فما قلنا من ربنا صلح  
ثم يقول ان تم  
بما اصابنا فاف

بَابُ الْأُفْتَا

[illegible]





# باب الاضمار

ومنع المبرد هذه الاجزاء لما سجدوا ولم يرفعوا هذه النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المتضامنى كقولنا ان يضربا عنى المستوطان عدت فانتى بواضها  
 يضرب المستوطان صفته مشناه مضاعفة الزنن من هاديتها مضاعفة غنى بكر الزنن فى الماضى وضمها فى المضارع والالف فيه علامة  
 التثنية على لغة اكثري البراءة والم. نولنا فاسله وهو حيلة شرطية وجوابها ان تولت والمقون بسنقر عنى المستوطان عدت فانتى بواضها بواضها  
 الالام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المتضامنى سبيل الشئ وطريقه وهو جميع المذكور السالفة فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه ساء الواحد من غير حركه  
 ويختم بنون زائدة بعد الاضمار بحذف للاضافة كما ان المشرك كقولنا لغير الاخلاء بالمصطفى سامعهم الى الوشاة ولو كانوا اذى سم فالصلى صفة محمودة  
 جمع المذكور الى سامعهم ولذلك حذف الزنن منها او الاختلاء الاصفاء والوشاة جمع واش وهو الغمام بين الاخلاء والرحم القرابة  
 الى مسقى التثنية والجمع اشار النظم بقوله وكونه فى الوصف كذا ونوع شئ او جمعا سبيل النبع هذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين الالاف  
 اما المسئلة وهي مسئلة الصفه المشبهة فانها الاصل فى ذلك وذلك لان الشئ فيها محذوف الضمير وحذف الجار والمجرور لان الاصل فى الجملة  
 الجحد شمره او شعرونه فلما اضيفت حذف الضمير المحمور بالاضافة او بالجر وحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وفرن المتضا اليه بال  
 عوضا عما فانه من الضمير ومن التنوين لان التنوين والى بقاء بان على الاسم فى المتضا ان كان له التنوين وحمل على الصفه المشبهة بقوله الجمل المشبه  
 لها من حيث ان المتضا فى التنوين صفة مفروضة بال والمتضا اليه مفروق بها واما المسئلة الثانية فلان اذا كانت فى المتضا اليه بالاء كانت غير متحركة  
 فى المتضا لان المتضا والمضاف اليه كفى واحد ولذلك يمنع ان كان بينهما اكثر من متضا واحد فلا يجوز الضاب ان يضاف القوم كما جاز نعم ان يضاف القوم واما  
 الثالثة فاختلف فيها ومدى الخلاف هل ينزل الضمير العابد للمعاقلة منزلة الاسم المفروق بال ام لا فالجواب على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة  
 الخامسة فلان الزنن فيها لم يحدف للاضافة بل اطول الصلة كما حذف من الصلة لغير اضافة كقوله المحفوظ اعودة العشرة في رواية من نصب عن ذلك  
 لم يشرط فى المتضا اليه شئ مما تقدم فالله لا يطعن عليه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفروق وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف  
 كلها سواء كان نعتا بها بالاعلى ام لا اشار ام غيرها كما الضاب يد والضا بهما والضا بلك والضا بلك والضا بلك اجرا لسائر المعاد  
 محمول على ان يضاف المتضا الى المنكر نحو الضاب جل لا يمنع اضافة المعرفة الى المنكرة وقال المبرد والرواق فى الضابك وضابك ما اوضح فيه  
 مفروق بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير ناسب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر محذوف بال وصف فكذلك ناسب وقال  
 الاخفش وتمام موضع الضمير نصب لان موجبا التصحوية وهي محفظة وموجبا لخفض الاضافة وهي محفظة ولا دليل عليها الا حذف التنوين  
 ومحذوف سبيل غير الاضافة وهو صور الضمير المتصل عن فوسر متصلا وضعف ان مال ك وقال سبويه الضمير كاسم الظاهر من منصوب فى الضابك  
 لان الوصف المفروق بال لا يضاف اليه الا ما قبله الى المتضا الى ضمير ما قبله والضمير ليس واحدا منها محذوف ضابك لان حذف التنوين دليل الاضمار  
 ولا مانع منها الاقل ان الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز فى الضابك والضا بلك الوجهان التخصيص المتصلان فمحمل ان يكون حذف التنوين للاضافة فمحمل  
 الضمير محلى لخفض وان يكون التخفيف بضمير الصلة فيكون محلى نصب في سبيل الجرح المازى والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيها محلى لخفض الضمير لا محذوف  
 التنوين للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه نصب اوجب الى ذلك فانه المراد من التخفيف ان  
 اسم لفاعل وقدره على ان يترك حيث قال واما الضمير نحو جاز الزاوية والمكرهوك فجازية الوجهان باجماع لانها جائزان فى الظاهر الواقع موضعى  
 مسئلة قد يكتسب المتضا المذكور من المتضا اليه المؤنث نائبة وبالعكس فكذلك المتضا المؤنث من المتضا اليه المذكور بذكره وشرط ذلك ان يكون محلا  
 المتضا للاستغناء عنه عند سقوطه بالمتضا اليه مع حصة المعنى الجملة من الضمير الاول ولم يقطعت بعض اصابعه فبعض ما قبل قطعت ذات بال فعل  
 المسئلة تكون اكثر التائب من المتضا اليه وهي الاصابع لصلابة الاستغناء عنه بالمتضا اليه فقال قطعت اصابعه بغير اعر الجرح بالكل مجازا  
 وفرأنا بعضهم وهو محلى للمقطعة بعض اصابعه بان ثبت للمقطعة بالناء المشاهدة فون وقوله وهو الاضرب الجلى وهو من العسرين طول اللبا الى العسر  
 فى نقصى نقصى كل ونقصى بعضى فانت اسرعت مع ان خبر عن ذكر وهو طول لان اكثر التائب من المتضا اليه وهو اللبا الى ونقصى نقصى في  
 الموضوعين بقاء متماهي وصاصل ما ذكره الفصح ثلاثة انواع الاول ما كان المتضا به ضادا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان  
 وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله ثم يوم يحد كل نفس ونفس كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجف اهل البهائم ومن الغريب ان المتضا اليه  
 قد يكتسب كقوله فالى ان انا من اهل باقى فنع صرفا ناسر كونه سري اليه معنى التائب من الام ولا بعد جملة على الضرورة فانه فى الحاشى ومن المتضا اليه  
 وهوان يكتسب المتضا المؤنث من المتضا اليه المذكور بذكره قوله انارة الفعل كسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا فذكر كسوف مع انه  
 خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافة الى الفعل ويجعل ان رجة الله قريب من المحسنين ويقتله لعل الساعين قريب فذكر كسوف  
 اضافة وذكر الفراء انهم التزموا التذكير في انارة الله فرب السبب هذا نقله فى الفتى ونقل غيره عن الفراء اذا كان لفرج السبب كان التائب  
 واجبا للاختلاف لقوله هذه فرب فلان ولا نقول هذه فرب فلان وانما كان لفرج السبب اضافة الى التذكير وقبل التذكير فى الاية على المحذوف  
 لان الوجهين العقول والغفران والثناء والرجاء وقبل مجبة المطر الى الاخضر وبان ان تظن ان التذكير لكون التائب مجازيا لان ذلك وهم لوجوب  
 التائب نحو الشمس والعدو وانما فرق حكم الجازى والمحذوف الظاهر من لا الضمير فى قوله فى المعنى اعلى الجهرى ولا يجوز ما تم غلام هند بان ثبت

الاول

والى متضامنا  
 فيه ال



ما الرضا

فمننا عليك بعد نحن قال طهر من الحيد حنايك بعض الشرايون من غير انشد سبويه وذلك بفتح الدال المهملة بحذف نون اوله واللام  
التي هي على فعلان وانضرت عليه وهذا ذك من ابن جنيته بمعنى ان السبويه  
قال الحجاج ضربا هذا ذك وطعنا وخضنا حتى على الجمل المفضي المعنى ضربا هذا ابدى على التكرير وطعننا جافا واللام  
في القطع وعزمه والوضوح الجلاء والفتا الجنيته الطعن الجاني وهو بفتح الراء وسكون الخاء فت الطعن وعمله اي هذا ذك وعامل اليك من كتاب  
على حد مذهب جلوسا والتقدير اسرع واجتهد حامل اليواني من الامثلة من نظائرها والتقدير اسرع والفتن والندول ونحو سبويه مبدى في فتا  
البعض هذا ذك في البيت السابق للحجاج وقد والبيت من قوله وهو جنيته في محاسن اذ اشق بالبر ومثله واليك من كتابنا على ابن الحالبه مفضل  
نحو من يفتل يفتل من دارين وهذا في اي مسرعين ضعيف خبره من غير التفتي بالاضافة الى الضمير والحال والجملة التكرير وجوابه ان مؤول بنكوة  
كلامه جاء زبد وحده وان المصدر الموضوع للتكرير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لاحال الاجوابه ان ذلك يحتاج الى استفهام تام وفيه وجه  
بالضمير وبه ملك بن ولحماس مملات اربع قال ابو عبيدة كان لرجل دار ذاك المودة بينه وبين من حبه شئ كل منهما ودا صاحبه برى من ذلك  
ابى اللوديه بينهما ونحو من الاعلم وهو يوسف الشفوي القليل الاعلم لانه كان مشغوقا الشفة العليا في هذا ذك في البيت السابق للحجاج الوصفه  
لضربا مرد ونحو من لذلك وهو الضرب لان ضربا بنكوة فلا توصف غيره ولا ان المصدر للتكرير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب على  
ان الاعلم لا يقول ان الكاف اسم مضاف اليه بل هو خطأ كما سيجري به والجواب عن الثاني يعرف ما تقدم وقوله اي الاعلم مبدى ومضاف اليه في البيت  
هذا ذك في اخوانه وهو ليك وسعدك وحنايك ودوا اليك ان كفاف المضطرب بالحرف مجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مرد ونحو  
قوله ايضا لفظهم اثم لتغلبن على مرد وحنايته باضافته الى ضمير الغيبه وليكن بد باضافته الى الظاهر فغيبه ان يكون لكافه ليك ولخواته اما  
لعيان الاسم مقامها لان الاسم انما يوصف سنام مثله ولخواتهم النون لاجلها ولم يحدوها في ذلك فانك في ذلك دليل على انها اسم مضاف اليها  
اي الكاف المحرفه لا لفظها لاسما التي لا تشبه مروف وكل ما يشبه يحرف لان الحرفه الكاف المحرفه فالكاف المحرفه لا لفظها لانها لا تشبه  
فهذه ثلاث على الرد على الاعلم علان وجود بيان وعلة عدليه فاستعمل مع الوجوه الام لانها الاصل في التغليب واستعمل مع التكرير الباء تغاير ابهها  
وفتت في الضمير والجواب عن الاول ان حنايه وليكن بد شاذر وخارجان عن الضمير كاستعماله فلا يصلح ان الرد ونحو الوجدان الارشاف ودعي  
الشذوذ فيها باطله ضعيف عن الثاني ان النون يجوز فيها الشبه لاضافه كاصح بل الاعلم في نفس المسئله وكما في الثاني وانما المحذف فانك في  
للا لباس بالمفرد وشذوذ اضافته الى الضمير القاصي نحو قوله انك لو دعوتني ودون زودا ذات منيع بيوت لقلت ليه لمن يدعون فدوني زودا  
بالزاي ثم الراء جملته حاليه من به المتكلم والرواء الارض البعيدة وذات منيع صفها والمزعج من فوطم حوض نزع بفتح النون المشاة فوق والراء  
اي على ويون بفتح الموحدة وضم الباء المشاة تحت اي اسعة بعيدة الاطراف وكان مفضي الظاهر ان يقول ليك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة  
مثل اذ كنتم في الفلك وجرى بهم وشذوذ اضافته الى الظاهر في قوله وهو عرابي من بني اسد عون لما نابي سورا فلي بلي بدي سورا والباء  
الناظم يقول وشذوذ الراء بدي على في شرح الموافقة ان يتكفي البيت زائدة ومسود علم منصوب على المفعوليه مبعوث ولما بكر اللام ونضيف اليه مفعولا  
بدي مبعوث ونابني بمعنى اصابته صله ما جملته فلي معطوفه على جملته دعوت والاصل فلياني اي قال ليك فحذف المفعول والمفعول مبعوث سورا  
للاثر الذي نابي من نوابي لعلها فلياني واصل هذا ان جملته عار جلا اسم سورا ليضم عنه دبيرة من فاجابه الى لك وخص بدي بالذكر لانها اللسان  
اعطيه الما لنحو مخلص من نابيه وقبل كانه عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النون عنك دوي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال اذا دعا احدكم  
اخاه فقال ليك فلا يقول لي يديك وليل اباك الله بما يحب له الشاطي وقال سبويه هذا البيت جنة رد على يونس في زعمه انه اي لي ممر  
واصل لي بفتح الموحدة على وزن فلي يسكن العين فقلت لعلها لاجل الضمير كما قلت في ذلك وعلى لاضال الضمير بما انفعال فليها لولك  
وليك وجه الرد من البيت ان الباء قد حذرت مع الظاهر لو كانت الفه كالفه على وعلى لم تغلب مع الظاهر انفعال لكان الباء على فليها  
الالف على حالها وقول ابن الناطم في شرح النظم ان خلاف يونس جاري في ليك واخوانه وهم بفتح الهاء اي غلطوا وانما هو خاص ليك وما هو وجب  
الاضافة الى الجمل مطلقا اسميه كاتبه وضميره وهو اذن اسماء الزمان وحيث خاص من اسماء المكان واليهما اشار الناطم بقوله والروا اضافته الى  
الجمل حيث واذا ما اذ مضوا وذكرنا اذ انتم قليل باضافته اذ الى الجمله الاسميه واذا ذكرنا اذ كنتم قليلا باضافته اذ الى الجمله الفعليه واذا في مذهبنا  
مفعول به لا ذكره في الجمله وانما هو مفعول محذوف اي واذا ذكرنا انتم الله عليكم اذ انتم قليل واذا كنتم قليلا وشرط الاسميه ان يكون خبرا مبتدئا  
فيها ضالا واضبا انض على ذلك سبويه وشرط الفعليه ان يكون ضلها ما ضيا لفظا كاملا او معنى لفظا نحو واذا فرغ ابراهيم الفراع من البيت  
وقد اجمع اضافتها الى الاسميه والفعليه بفتحها في قوله واذا خرج الذين كفروا فاني اشد اذهاء النار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف  
ما اضيف اليه من الجمله باسمها للعلم به فيجاء بالنون عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله نعم ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم انظمت لرقم  
يفرح المؤمنون فحذف جملته غلبت اوزم وعرض بها النون وكسرنا لال انشاء الساكنين واذا بانه على بناه على الاصح واليه اشار الناطم  
بقوله وان يكون محض افراد او ما حبث محض حبث جملته بد باضافته حبث الى الجمله الفعليه وحيث زيد جالس باضافته حبث الى الجمله الاسميه



وقيل  
م

طكان ضاقت الى الجملة الاسمية كقولهم مثال الفعلية والاسمية وشروط الاسمية ان يكون الخبرها ضللا نص على ك سبويه وربما اضيفت حيث  
الى المفرد كقوله ونظمتهم تحت الحيا: بعد ضمهم بيشير الى الواو حيث انهم فاضا قرحا حيث الى وهو مصدر مفرد ولا ينافى له خلافا للكتاب  
فانما فرغ عليهم وخطتهم بضم العين يقال طعنه بالرجح بطعنه بالضم وطعن في نسبه بطعن بالفتح هذا هو الصواب واحبا بضم الحاء والمهمله ونحيف الحاء  
جميع جوه بكس الحاء والمراد واسطهم ويشير الى الواو في النواضع والى العايم شذاعة الروس ومنها ما يحذف بالجل الفعلية وهو ما الوجودية عند من قال  
باسمها كابن السراج ونبعة القندوسى نبعها ابن جنى بنهم الشيخ البذا الفاهر وجعلها فقال انها اسم وهي طرف مجفف حتى قال ابن مالك بمعنى ان  
في الحقيقة انها منضمة بالماضي وهو ما جازى كرمته والصحيح عند سبويه انها حرف وجود لوجو واستدل له الموضع في شرح القطر بقوله تعالى فلا تضربنا  
عليه الموت ما دم على موته وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاصحاب الى عامل يعمل في عملها انضمت الى العامل اما مضينا او دهم اذ ليس معنى سواها  
وكون العامل مضينا مود بان الفاعل انما انهم يرمون انها مضيا الى ما يليها والمضيا اليه لا يعمل في المضيا وكون العامل دهم مود بانها النافذة  
لا يعمل ما بعد ما فيها قبلها اذ اطل ان يكون لها عامل فحينئذ لا موضع لها من الاعراب ذلك يقتضي ان حرفه انتهى بحاجبان لعمال مضينا وكونه  
مضافا اليه ممنوع فان الفاعل انما باسمها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها صريح في المعنى بذلك في اذ على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقلنا  
لان اذ عند هؤلاء غير ضما كما يقول الجميع فيها اذ اجزمت انهم اذ عند غير الاخضر والكوفيين فانها تختص بالجل الفعلية واليهما اشار لناظم بقوله  
والرما اذ اضافة الى اجل الافعال وبلغ شرطها وجوابها ما مضى بنحو واذ الضما على الاثر اعرض ومضاهى بنحو اذ اقبل عليهم بخروج ومختلفين  
بنحو واذ اسمعوا انزل الى الرسول الاية اذ انشأ عليهم ايات الرحمن خروا واسجدوا واسجدوا اطعم النساء فطعنوهن واما نحو اذ التمس انشئت من  
استند اليه الاخضر والكوفيين من جواز دخول اذ على الجملة الاسمية فقل ان احدهما المشترك شيئا كذا في التاويل فالسما فاصل بفعل محذوف فيفسر المذوق  
والاصل اذ انشئت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف بفرض شيئا كذا والاصل وان شيئا كذا لحد الان السماء مبتداء والفعل الذي بعده ما خبر  
وفى هذا الفاس نظر لان شرط المعنى عليه ان يكون متفعا عليه عند المحققين ليس هو هناك لان الاخضر والكوفيين لم يوافقوا على ان يسموا  
ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجران ابتداء لانه لان الشبهة لا تختص عندنا بالافعال كما قاله الموضع وغيره فلا فرق بينهم بين اذ وان في هذا  
بالجل الفعلية واما قوله وهو المفرد في اذ ابا على حذو خطبه لولدها فاذك المذيع عالم ليس بعد الموضع ضل يصلح للتفسير ضل اضمكان ويا هل  
مرفوع بها والجل بعده خبرها والمفرد اذ كان باهلي حذو خطبه فاعل استغفر حذو ويا هل فاعل محذوف يقتضيه العامل في خطبه ووجه  
فيه حذف المفسر ومفسر جميعا وجهه ان الطرف يدل على المفسر كما انه لم يحذف والبا على منسوب الى اياهله فيلزم من تفسيره ان ابا على الملهة و  
لخطبه يشوب الى خطبه وهي اكبر فيلزم من المذيع ان يكون يكتفى بلبس الذبح بالذال الملهة يعني انه اذا ولد الرجل الباهلي من امرأة خطبه ولد فقلنا  
الولد الغيب الشجاع الكناهل للبلل الذبح كثر في ابيهم قال الدما منه والظاهر انه المذيع بالذال المجهر وهو الذي امر اشرف عن ابيه وقداشهر ان  
خطبه اشرف من اياهل انهم والقول باضمكان معروكا اضرب هو ضمير لكان في قوله وهو من المذيع والصلة الشريفة ابن الدمنة وتنبئت  
لبلى ارسلت شفاعته الى فاعل لا يصلح لشيئ منها ففعل لي خبر مقدم وشعبها مبتداء مؤخر على حذف واخر من جيبها واخر من اوجب المقدم  
لثلا بغير ضمير مبتداء على خبر المؤخر لفظا ورثته والجملة خبر كان المحذوف من اسمها ضمير لكان والتقدير فاعل كان هو ابا الشان والمفرد في  
شفت فخر لبلى لان الاضمار من خبر المذوق افسر وشعبها على هذا خبر مبتداء محذوف في شعبها فالت ويرج من وجار وهو ان ضمير الشان مؤخر  
لثغوية الاية لا يابا سبيل محذوف وبجانبه بانه حذف شفا للفعل فاختصر **فصل** وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذ في كونهم زمانا بهم  
لما مضى كما ان اذ كذا واذ اباى كما ان اذ كذا فانتبه لهما فانتبهان اليه فاما ان بمنزلة اذ جازان شيئا للجناس الاسمية والفعلية واليه اشارنا  
بقوله وما كان اذ صف جوازا فلذلك نقول بنبئت من الجاهل ليس بالوضع على الابتداء والخبر اذ من كان الجاهل اميرا لانه ان كان من بمنزلة اذ في قاعدة  
المضى في الناس لم يثبت لان معنى لا يعمل فيه الا مضى وما كان بمنزلة اذ جازان شيئا الى الجملة الفعلية ووزن الاسمية فلذلك نقول بنبئت في قوله  
الحاج فتر من شيئا الى الجملة الفعلية والناس الى انبئت لا مستقبل ولا يعمل في المستقبل الاستفيل ويمتنع انبئت من الجاهل قادم على الابتداء والخبر  
لان اوله من بمنزلة اذ واذ الاضفاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان معناها هذا قول سبويه في شبهة اذ واذ واقعة لناظم في شبهة والمضى  
على النظم دون شبهة اذ محققا قوله في يومهم على النار يقتضون فاضيف يوم وهو شبهة اذ في الاستفيل الى الجملة واذ الاضفاف اليها وقوله  
وهو سواد من فارح كنهه فاعلم ان لا يفسد معنى قبله اذ من سواد من فارح فاضا يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذ الاضفاف اليها و  
هذا المذكور في الآية: ابيعت ونحوه عند سبويه مما تزل فيه المستقبل الضيق وهو صفة من زمانا ماضى وقع ومضى يوم فيه شبهة اذ لا شبهة اذ انك  
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محذوفا كاسموع ويومين وشهر لم يثبت للجل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحول  
على اذ واذ اذا اضيف الى الجملة الاعراب الى الاصل في الاسماء والبناء على الفهم حلا عليها اى على المواد لانها بنيتا شبه الحرف في الاضفاف والانسلاسل  
الجملة والمضى النظم على شبهة اذ فقال وان اذ اذ كذا فاذ جازا كانا ونسبها لاسميتها بناءا على ما فيها فابناء اذ اذ كذا واليه اشار لناظم  
بقوله ولغيرنا من نول فصل فيها وحلف في حلفه فقال البصريون للناس في اذ ابن مالك بل شبهة الظرف محرف الشرح في جعل الجملة التي تليها مفسرة

# باب الأضناء

البناء والضم والفتح من ذلك ان من ذلك من كان كلاً ما ملأ عينه وبعد ذلك حدث له انقار شبيهه وامثاله بان قالوا بالبناء  
كقولهم وهو لنا منه الذبايح على من عانينا المشي على الصبا قلت انما اصبح والشيء يذبح ويروى على من ينخفض على الاعراب وعلى من يفتح على البناء وهو  
الاجزى لكونه مضافاً الى من هو صاير وهو ما ثبت والبناء العارض هو قوله لا يجد من من قبله على من ينصبين كل حكم يروى ويخفض من على الاعراب  
ومنها على البناء لكونه مضافاً الى من هو ينصبين فانه مضاف من على السكن لا على ما يبنى لاناث وما ضربه ينصبين فلان اذا اصد بنصبين  
جلبته في هذا والتصين وان كان ما وليه فلا مضافاً عامراً او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاضحى واجب عند جمهور  
البصريين لعدم التشابه في موضعهم في دعوى الوجوب بقوله نافع هذا ينفع بالفتح على البناء لاهل الاعراب لان الاشارة الى الموضع كلفه فانه في الرفع  
فلا يكون ظراً والوقوف بين الفرائض البني واجاب جمهور البصريين بان الفتح في اعراب مثله في موضع الخبر والنزول اجازة لان تكون الاشارة  
للموضع والازم كون الشيء ظراً لنفسه واخص من عليهم ايضا بقوله نذكر ما نذكر من سلمى على من التواصل خبر ان يروى يفتح من على البناء والكسرة على  
الاعراب عند الكوفيين وما الى مذهبه اوعلى الفارسي من البصريين ونجد اربع الك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل مريب وابعد اعرب من يفتح  
اي ان يفتح **فصل** ما يلزم الاضناء لفظاً ومعنى وكلاً ما كانا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط احدها ان  
فلا يضاف النكرة مطلقاً فلا يجوز كلاً جليلين ولا كلنا اخرين عند البصريين خلافاً للكوفيين فانهما اجازة اضافة الى النكرة المختصة بمحولا جليلين محسناً  
فان جعلين قد خصصا بوصفهما بالظرف وحكا كلنا اجازة بين عندك معطوفاً بدها اي اربعة النزل فالفي المعنى وهو مفيد لما اطلقه هنا وان كان  
الاولى على اثنين اما بالنص ضمير كانا ومظهر الاول محولا كما هو كلنا كما هو الثاني محولا الباسين وكلنا الجنتين واما الاشتراك بين المشي والجمع نحو  
قوله كلاً نافع عن اخيه جبانة ونحن اذا مننا اشتد معناها فان كلمة ناصراً لا يثبت الاثنين والجماعة فذلك مع اضافة كلاً اليها وانما مع قوله ان الخبر والنشر  
مدا وكلاً ذلك وجهه وقيل لان اذا وان كانت حصة في الواحد لانها مضافة الى المعنى لانها مضافة الى اثنين ومما يفرق ذلك مثله في قوله لا فاق  
ولا بكرهوا بين ذلك اي بين الفارسي والبكر فالاشارة بذات الموضوعين يعود الى ما ذكر اي كلاماً ذكر من خبر والنشر وبين ما ذكر من الفارسي والبكر  
فانه جليلين الزبير يوم احد قبل اسلامه والمدافع اليه وبالذال المهملة العائبة والوجه يفتح الواو وسكون اليهم مستعمل كل شيء في الفعل يفتح القاف  
والباء الموحدة بطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في الفاموس يقول ان الخبر والمشرعاية بينهما اليها ويقفان عندها وكلاماً امر  
بسنبله الانسان وبغيره وضبط بعضهم الفيل بكسر القاف ففتح الباء على اربع مائة بمحذ ان كلهما بمثابة العيلة التي يوجه اليها المصل والشرط  
الثالث ان يكون المضاف اليه كلاً وكلاً كلمة واحدة فلا يضافان الى كلين منفقين فلا يجوز كلاً زيد وعمر الى هذه الشرط الثلاثة اشارة الى ان  
يقوله لهم اثنين يعرف بلا نفري اضيف كلاً وكلاً فاما قوله كلاني وخليلي واجتهدت في التايبات والملم الملمات باضافة كلاً الى منفري ومما يفرق  
خليلي من زائد الضرورة وخليلي من الخلدة وهي كمال اوبكرين قوله صفا المودة التي يوجب الاختصاص بخلل الاسر وقال غيره اصل الخلدة الحب والصد  
والمساعد وهو يفتي من المرقى الى الكف وكثير من الاحانة والنفوة فان المضد فام البد وبشدها تشدد والتايبات المصاحبة الامام الزكي  
والملمات جمع مله وهي نازل لدمر كلاً بسند وواجب بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو يا المتكلم خير المبدأ وعصداً مفعوله الثاني  
اجازة ابن الانبارى اضافة الى المفرد بشرط تكررها محولا في كلاً كلاً محسناً ويجوز مراعاة لفظ كلاً وكلاً في الافراد محولا الجنتين انت وجرها  
معناها وهو قليل وقد اجتمع قول الفرزدق كلاً ما من جد يجري بينهما فدا فلما وكلاً انهما داني فالحق فلما ضمير التثنية مراعاة للمعنى وفرد  
داني مراعاة للفظ ومنها اي يفتح الحرة ويشد بها لاء وتضاف للنكرة مطلقاً سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اي جعل اي ي  
واي رجال وتشتا للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة او فرقتين اي اركان المعرفة مجموعة نحو اي احسن عدا ولا تضافي اي اليها اي الى المعرفة  
حالكونها مفردة من التثنية والجمع لان كان بينهما اي ياتي والمعرفة المفردة جمع مفرد نحو اي بد احسن اذا المعنى اي اجزاء زيد احسن فبين او قد  
لفظ مفرد يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلهما عليها بالواو كقوله قلن لنبئك خالين لعلن اي وابلك فارس الاعراب اذ الخطيبا فارس  
الاعراب الى هذين الشرطين اشارة الى انهم يقولون لا تضف لغير معرفين با وان كررتهما فاضف او نوا لاجزاء او اشتر ذلك كلان ايا الاستفهامية اسم عام  
لجميع الاضناء فلا يخلو اما ان يرد بها ضمير او متا بعض الجناس او ضمير او متا بعض هو شخص واحد طرف التعريف فان كان المراد بها الاولى اضيفت  
الى متكرر طائفة في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لانه المنكر على العموم مفرد او مشي او مجموعاً عجباً ينادى من العموم فيقال اي جعل داني وجلين  
واي جال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة امتنع ان يطابق في المعنى وكانت معه بمنزلة  
بعض لعدم محذولة المعرفة على العموم ولذلك وجب كونه اما متي او مجموعاً واما مكرراً مع اي بالواو لان المفرد مع الواو في حكم المشي لكونها  
مطلق الجمع واما على ضد برضاد ال على الجمع ولا تضافي اي الموصولة الى المعرفة نحو اي اشد لان معناها معنى الله وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف  
الى نكرة لا يها الا ضرب اي رجل هو افضل خلافاً لان محصوره لاجازة ذلك ولا تضافي اي المنفوت بها والواضحة لا الاشارة فالاولى كرهت  
بقارس اي فارس يخفض اي ضا كفاً اي والثانية كرهت بزيدي فارس ينصب اي على حاله من زيد وانما اضافة الى النكرة فيها لان نعت  
النكرة والمحال يجب ان يكونا نكرين ومعنى اي فارس كماله الفريسية واليهما اشارة الى الظاهر بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس اللفظة

بجاء

صديق

في البيت

وأما في الاستفهامية والشرطية فبما كان إليها أي إلى المعرف والذكر وإلى ذلك إذا دلنا على قوله وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فاعلم بها الكلام  
 لأن معنى الاستفهام والشرطية يؤدي بالمعروف والذكر ولما دعي مثله مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفتكم بأنهم يعرفونها ومثال الشرطية  
 المضافة إلى معرفتها الجليلين فثبت فلا بد وأن على ومثال الاستفهامية المضافة إلى النكرة فبما وجدت ومثال الشرطية المضافة إلى النكرة قوله  
 أي جلياً لك فأكبر وأما حاصل إن أضاف أي حقه وهي ضرايب ما لا يجوز قطعاً عن الإضافة في اللفظ وهو شأن المنعوت بها والواحدة حالاً ولا يجوز  
 وهو شأن الموصولة والاستفهامية والشرطية فالأولى نحو ضرباً بالافضل والثانية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو ما إذا دعوا أي منها الذين وهي صحيحة  
 عند من يكون اسم المكان المنعوت وزمانه كان عندك واليهما اشار الناظم بقوله والزموا إضافة الذين فجراً لأنها أي الذين تنحصر عند بيته أموراً  
 أنها لا يربطها الغائبات الزمانية والمكانية جميعاً فإنه وهو المسافة وعند غير ملازم للغائبات فمن رأى من أجل أن الذين وعند يكونان لبيد الغائبات  
 اختلف في لزوم وعده بها فإما أن أي بدأ ولا ن على شيء واحد في نحو حيث من عند ومن ليدن وقد اجتمع في التنزيل قال الله ثم في المنعوتين أي  
 من عندنا وعلمنا من لنا على ولوحين جندهما أو ليدن لصح ذلك ولكن ذلك ذلك وفيما للذكر بخلاف نحو حيث من عند فلا يجوز فيه جلست ليدن لعدم  
 حفظ الابداء هنا لأن حرف الابداء وهو من غير محو هنا والامر الثاني أن الغائب الذين استعملوا محذورة من وضعها قبل حتى أنها الغائبات في التنزيل  
 منصوبين وجر عند من ومن جرد في الكثرة والامر الثالث أنها مبنية على السكون وعليها أنها مبنية بالبحر في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعند  
 التنزيل الإضافة فيها من عندهم تشبيهاً بسند وبلغتهم في التنزيل بأنها أشد بها من ليدن باسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء وسيلها  
 بياق الوصول وهي فرائد ابن كعب عن عاصم وفي ما إلى ابن الجوزي قال أبو علي فاما ما روي عن عاصم من فرائد من ليدن بكسر النون فان ذلك لا لقوله الساكنين حيث  
 سكنت الدال اسكان الباء من سبع وأبنت كسر ليدن فظهر بهذا أن الذين مبنية وانما خلاف عند فأنها مبنية وأما في الامر الرابع جواز إضافتها  
 إلى الجمل قوله وهو العظام مبرج غوان والفرق وقته ليدن شتى حتى شاب سودا والذوات فاشتد الذين إلى جملته في المصروع وهو المطروح على الأثر  
 ظنية وغوان بضم هاء مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غبت أو استغنت بحسنها على وادخل في رفعة أي أعجبهم ولجبتهم والذوات جمع غانية  
 بضم ز بعد اللام الجمة المفردة وكان خلفها أن ثبت في الجمع ككهم استغفلوا وفتح الغين فمن ثمة فإدلت الأولى وأو هذا البيت لا دليل فيه إذ يحصل  
 أن يكون على اعتماد أن دليل أنها تظهر بعد ما أضافها إلى الذين الشرعي بوجه تقدير سبب في ذلك أن كانت شواذاً ودان في حذف الموصول المحرر  
 وبها سلمته والامر الخامس جواز أفرادها عن الإضافة بل عذرة قوله وملازمه من جمل الكسب منهم ليدن عذرة خرجت لغروب نصبه في قضيتها  
 الذين على التمييز لأن الذين في آخرها نون ساكنة وقبلها الرفع ونظم وكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد عرفت أنها ثابتة حركات الدال وكما  
 الأعراب من جهة شدتها وثابت النون التثنية من جهة جواز حذفها فثبت الذين عذرة في اللفظ كرا في دخول نصبه على الضمير كضبطه في أفراد أو  
 على التشبيه بالمفول في خصوص ثابت بدأ فان نونها ثابتة نارة وعذرة أخرى في اسم الفاعل فثبت عليه بل قال أبو الهمداني في ليدن زائدة نقل ذلك عنه  
 ابن الجوزي بفتح ثمة تشبيهاً ليدن بفتحة نوناً حتى نصبت بعدها عذرة واليهما يشير قول النظم ونصبه في بها أو نصبها انت على اعتماد أن واسمها  
 وأفعاله جرمها والأصل الذين كان الوقت عذرة والذي على الوقت كلمة الذين قاله ابن مالك وقال هذا الحسن لا يغير البقاء ليدن على ما ثبت لها من الإضافة  
 ويؤيده من ليدن شواذاً فالنصب على هذا البرهان وانما يمكن المحذوفة فلا يصح عطفاً على ما قبله بدون تقدير وحكي الكوفيين في عذرة وضعها بعدها  
 أي بعد الذين على اعتماد أن نارة أي ليدن كانت عذرة وقال ابن جني تشبيهاً للفاعل في رفعه قال المادى فظاهرهما مرفوعة ليدن والجر الفاعل كما يجزى  
 الظروف وهو التالى الاستعمال ولا نكر عذرة بعد الذين لا منوز وإن كانت معرفة ولا نصب عذرة إلا مع وجود النون في ليدن دون حذفها عند  
 لا نصب من الظروف بعدها والامر السادس أنها أي ليدن لا ترفع الاضطرار بخلاف عند فأنها قد تكون عذرة نقول السفر من عند البصرة فليس عند خبراً  
 عن السفر والخبر عذرة وهذا إما تفصيلاً بابل الجداء أن الخبر من ليدن المحذوف لأن يقال الماستد ليدن ليدن لا نقول من ليدن البصرة  
 لأن ذلك يجر مجازاً استغفاراً من ملازمة الفضلية ومنها مع والغالب سنها مضافة فتكون ظرفاً وهي جند اسم لكان الانبعاث ولهذا يجزى  
 عن الذين نحو زيد ملك زمان الاجتماع نحو حيث مع العصور مراد من عند فغير من كثر من بعضهم هذا ذكر من هو كبير من وحكاية سبب في حيث  
 مع البحر وهي اسم بدليل جرمها من وثوبتها عند أفرادها عن الإضافة نحو جاء معنا معرب لأن ثلاث في الأصل إلا أنه ربيعة بن فرائد بن معد بن عدنان أبو  
 قبله وعمه ففتح الغين الجمة وسكون النون ابن تغلب بن دابل أبو فتيحة على السكون لغتها معوض في المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشافعي كقول  
 وهو الرعي كما زلت أغوا وجر كما قال الصنف فريضة معكم وهو أي معكم وإن كانت زيارتكم لما الرواية بضم كين معكم ولم يثبت سبب في ذلك  
 لغته بل حكم عليه بغيره وخالفه المناخرون محضين بأن ذلك وفي الكلام نقل عن الكسائي أن ربيعة نقول ذهب مع أخيك وحيث مع أبيك بالسكون  
 ومن حفظه على من لم يحفظوا الرئي الباس الفخر والمال ونحوه ولما أبكر اللام ونحوه فيهم وقنا بعد وقت وإذا الفتح مع الساكنة العين سأن  
 آخرها كسرهما على أصل الفاء الساكنين ونحوها استعصا بالاصل وأما في مجموع النظم بكسر العين ونحوها وعناية التشبيل وتشكين عنها قبل  
 حركة وكسرهما قبل سكون لغته بغيره فافهم الموضع وهو أن بينهما تشكين قبل حركة نحو حيث معك وكسر قبل سكون نحو حيث مع الرجل ولكن  
 الموضع حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قبل ونقل فتح وكسر لسكون ينصل وقد تفرع مع من الإضافة فتون ونصير مجتبه فيها فنصب على الحال





كهنه شمال ووداعا مام وفوق وحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انما اذا اضيفت لفظ المعرب نصيا على الظرفية ونضها من واذكر  
لا لفظ لا نقدر ان نعرب الاعراب المذكور ونوت واذ حذف المصنوع البقايا في لفظه المعرب الاعراب المذكور ونوت وان قوي معناه بقيت على حكم  
قول جاء الغوم واخوك خلفك امام بالضم فيها نون بضمهم او لهما ميم وكذلك حذف المصنوع البير ونوب معناه وفيه ما على الضم قال جعل من نوب  
لن لا لفظ لن مسافر لسانا بشن عليه من قدام بالضم والاصل من فلان مخرجه المصنوع البير ونوب معناه وفيه ما على الضم ونفع المصنوع البير ونوب  
وكلمة البير الميم وتشديد اللام علم جعل وروى ابن زلم وبن بضم البير المصنوع البير ونوب معناه وفيه ما على الضم قال جعل من نوب  
اخر جعل على انما بعد ونوب اول بالضم والاول والوفيق وذلك لان لكل منهما وفاء موت فيه بعد واحد ما سافوا ولا يعرف ضد ونوب  
اول الوفتين المصنوع البير ونوب الميم الموت وحكي ابو جيل الفارسى ايدى بذا من اول بالضم على نوب معنى المصنوع البير ونوب والاصل من اول الامر  
وبالحفظ على نوب لفظه وبالفتح على نوب بركها ومنع من الصرف للوزن والوصف لانه اسم ففصل بينه الاسبق واستفيد من كتابه ان اوله  
استعما لان احدهما ان يكون ظرفا كقيل وبعد والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال اخرا اذا انا لراون عليك ولم يكن لفاؤك الامن وله واه بالضم  
سبويه لا يحمل الفارسى الا الملبس الحضر من امامه ومن دون بالسكون والفاة هنا لو كانت مطلقا لروى كان بنينا على الضم لانه في نوب الاضافة  
قاله الشاطبي ونقول جلس بين شمال وفوق وحت بالضم فهذه الاصل عليك وفيما لك وفوقك وحتك ومنها حبس يكون السبق ولها  
في المعرب استعما لان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفي قد شملنا شيئا استعمال الصفات المشقة فكذلك فينا لنتكر لانها لنتكر في الاضافة  
حمل على ما هي معناه كبريت رجل حبسك من رجل اي كاف لك عن غيره وحال المعرب كذا عبد الله حبسك من رجل حبسك على الحال من عبد الله  
اي كاف لك عن غيره وذلك لاسعمال الاسماء الجاردة فترفع على الابداء نحو حبسهم حبسهم بيت اء وسبع الابداء بالاختصاص بالاضافة ونحو خبره  
ويجوز العكس وهو اول لان حبسهم معزبا لعلمه وحسبهم نكرة ونضها لانه يحذف اسم الله فحبسك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول  
ويجوز الجرح نحو حبسك درهم فحبسك مبداء ودرهم جرح ولا يجوز العكس لان حبسك نكرة مختصة ودرهم مجرور وبهذا الاستعمال يرد على من  
فهم انها اسم فعل مجزى فان العوامل الملقبة بخون والباء في المثالين الآخرين لا تدخل على اسماء الافعال بانفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و  
الاستعمال الثاني من اصل النسيب ان يكون حجب منزلة لا غير المعنى فتنعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ بنوي لفظ المصنوع البير ونوب وحسبها هي حجب  
المعنى في الاستعمالين السابقين ولكنهما اخذت لفظها عن الاضافة لفظها اشترابها هذا المعنى الدال على المنق وتجدد لها ملائمتها للوصفية والما  
او الابداء وبنوا على الضم بعد ان كانت معربة بحسبها يقول في الوصفية رابت رجلا حبس وفي الجارية رابت زيد حبس فحذف المصنوع البير  
منها ونوب معناه فثبت على الضم قال الجوهري كانك فلف حبس حبسك فاضرب ذلك ولم تون انتهى وصحاح الامار لم يرد فكانت قال محمد  
الاضافة اليه منها واخرى في نفسك ولم تون لانك نوب معنى المصنوع البير ونوب معناه وفيه ما على الضم كقيل وبعد ونقول في الابداء فبضت عشرة فحبس  
مبداء حذف خبره اي حبسني لك والمعنى ايتى به بالاضافة ورايت زيدا لا غير فبضت عشرة لا غير دخلت الفاء في الاخرة فربينا للفظ كما دخل  
على فطرق قولك فبضت عشرة فقط وافضت كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كبر بعد حبسك ولدون واجتبا اجزاء على واهربا نضبا اذا مكررا  
فلا واهربا بعد قد ذكر انها اوجب نضبا اذا تكررت كقيل وبعد قال ابو بمان ولا وجه لنضبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظرف لان  
تقلعهم نضبها لا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو جينا بكونها نكرة فظلمها عن الاضافة لفظا افضى ان استعمالها حجب في اي جزا فقطعت  
عن الاضافة معنوية سابقة وكلامهم وافضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذا ان كلاما ممنوع اما الاول فلانها اذا  
على الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة وانما اضيفت ام لم ترضف وان اراد ابو جينا شكرها مع الاضافة فلا يصح لا شرا لا تكبر  
سبقت اي جنة كانت مضافة لانها لم تزد في كلامهم الا نكرة فكذلك لان اضافتها لا تفيد الغريب انما هي شديدا لانقطاعها كما صرح بلزومك  
في شرح المدة وايضا فلا وجه لنوفتها اي لوفها في جنة فيجوز انضابها على الحال حيث ذكر اي جنة اذا كانت مضافة فانه اي فان نضبها على الحال  
في حال الكتب مما انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الابداء لم يرد واحد بها قال صاحب الصحاح فيه نقول هذا رجل حبسك من رجل  
ونقول في المعربة هذا عبد الله حبسك من رجل فنضب حبسك على الحال انتهى نصبه فحبسك في الاول وضعت بعد نكرة فرضت على انها انضبت لها  
وفي الثاني وضعت بعد نكرة فرضت على انها حال منها وهي الضمير نكرة وان كانت مضافة لمعرف لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد الغريب  
وليسوا فلا وجه للاضداد من انما لك بذلك اي نصبها على الحال اذا تزلنا وقلنا ان لها حالة غريب وحالة تنكير لان مراده يقولها واهربا نضبا  
اذا ما تكررا التنكير المذكور في قبل وبعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا ونقدرا ونضب على الظرفية بحيث يقال رابت زيدا حبسا او حبسا ولم  
يجمع ذلك لا مطلقا التنكير كما نوسه ابو جينا واذ ذكره المصنف من انما لك ذلك لا يرفع الانتقاد فالصواب ان يجعل مجموع قوله وما من بعد في  
ذكر اعل الجوع لا على كل فرد حتى لا يرد على حبسك على الابداء واما على فانها توافيق في قاده معناه وهو العلو في بناءها على الضم اذا  
معرفتها اذا لم يرد بها علو مع كقولك اخذت البئر الفارغة من سفلى الدار والثاني انما في من على اي فوق الدار وكقوله وهو الفزد في بهجوت ربا  
والعبد سدت عليك كل شئ والابن نحو حبسك من على اي من فوقهم والشيء طريقا العقبه وتوافق فوا ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا





بشرط حذف الحذف الى مثل الذي له الحذف الاول او قبله ما ارفع او غير مقتضا وهو عامل عمل المحذوف كقوله طلفت ما لي فمشت النعم بمثل وانفع من قبل اليك  
فمثل مقتضا الامحذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل قبل الدبم وانفع من قبل الدبم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو مقتضا وهو مجرور با  
لحذف على مثل المجرور بالباء المتعلق به الحذف والربيل يكون الباء الموحدة المطر الشبه والدبم بكسر الدال جمع وبهذه هي المطر الذي ليس فيه وعد ولا فرق  
وتغير الغالب قولهم ابدان اول بالحذف من غير تنوين على نية لفظ المقتضا البه اى من اول الامر وعزائره بعضهم وهو ان يحذفوا لاختلافهم بالرفع من  
غير تنوين على الهمال اى لا خوف من غير تنوين على نية لفظ المقتضا البه اى من اول الامر وعزائره بعضهم وهو ان يحذفوا لاختلافهم بالرفع من  
الاقوال الشرعية لان المقتضا البه من غير تنوين على نية لفظ المقتضا البه اى من اول الامر وعزائره بعضهم وهو ان يحذفوا لاختلافهم بالرفع من  
قوله البصيرين والحق عند الكوفيين ان من انزل الفصل سبع منها ثلاث جارية في السبعة بفتح السين وهي النشر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما او بالفعل  
وانا لفواصل بينهما مع المقتضا وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل انقسم احدهما ان يكون المقتضا المقتضا البه فاعله والفاصل اما  
مفعول كقوله انزل علم وكذلك ذين للتشكيق قل اولادهم شركائهم رفع قل على التاني من الفعل بزين المبني للفعل ونصب اولادهم وجوز تركاهاهم فمثل مصدر  
من إضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعول وفصل بينهما المقتضا والمقتضا البه وحسن ذلك لثلاثة امور كون الفاصل مضمة فان ذلك مسوغ لعدم الاحتياج  
وكونه غير جاري لعلفه بالمقتضا وكونه مفردا لان المقتضا البه مفردا والتقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسط بذلك قول النحويين في الكشاف واما  
قراءة ابن عاصم في كونها في مكان النوريات وهو الشعر لكان سجاء مرودا فكيف بقرى الكلام النور فكيف بقرى القرآن المجيد لمحسن نظره ومن الله تعالى قوله  
الشعر عوا اذا جئنا بهم الى السلم رافعة فنحنهم سوق البغاث اجادل فوق مصدر مقتضا والاجادل مقتضا البه من إضافة المصدر الى فاعله والبغاث  
وفصل بينهما المقتضا والمقتضا البه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بثلاث الموحدة اوله وباء مثله اخره فاوله مثله  
الضبط واخره مثله المقتضا وبينهما عني مجرور طارضا بغير صراحة ولا بصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الله عز وجل عطف على قوله اما مفعوله  
اى الفواصل اما مفعول المقتضا كما تقدم او ظرف كقول بعضهم تركوا بواضك وهو ما سمي له وما هو كذا مقتضا مقتضا نفسك مقتضا البه مقتضا  
المقتضا الفاعل ومفعول محذوف وهو ما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل بينهما المقتضا والمقتضا البه وهو ما مفعول محذوف والتقدم بترك نفسك  
بوامع هو ما سمي له وما هو كذا مقتضا البه من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من اثلاث  
ان يكون المقتضا وصفا بمعنى احوال والاستقبال والمقتضا البه اما مفعول الاول والفاصل مفعول الثاني كقوله بعضهم فلا تحسبن الله مخالفا وعد  
رسلك بصيريه وجوز رسله فاختل اسم فاعل متعدي لا شين وهو مقتضا ورسلك مقتضا البه من إضافة المصدر الى المفعول الاول ووعده مفعول الثاني  
وفصل بينهما المقتضا والمقتضا البه والاصل فلا تحسبن الله مخالفا سلك وعد وقول الشاعر ما زال يوشى من يومك بالفتنة وسواك ما نفع فضله المحتاج  
فلك مبتداء وما نفع خبره وهو اسم فاعل مقتضا الى مفعول الاول وهو المحتاج وفصله المفعول الثاني وفصل بينهما المقتضا والمقتضا البه والاصل وسواك  
ما نفع المحتاج فضله او ظرف عطف على مفعول الاول الى الفواصل اما مفعول الاول كما تقدم او ظرف وذلك شأن بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة  
السلم هل انتم تاركوا الى صاحبي تاركوا اسم فاعل ذلك مقتضا الى مفعول الاول وهو مقتضا بديل بدلت النون والجار مجرور وظرف تاركوا وفصل بينهما  
المقتضا والمقتضا البه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي وقول الشاعر فرشتي مجبر لا اكون ومدحى كذا مقتضا وما حرفة بسبيل فاحت اسم فاعل مقتضا ومخفف  
مقتضا البه من إضافة المصدر الى المفعول وهو ما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل بينهما المقتضا والمقتضا البه ورشوا من رش التهم اذا الرش عليه  
الرش والمقتضى صالح الى غير ومدحى مفعول محذوف وبسبيل متعلق بياض وهو يفتح العين والسين المهملتين مكنته العطاء التى جمع بها المطر وهي كذا  
عز كن سببه ما لا فائدة فيه مع حصول الغيب لكذا المسئلة الثالثة ان يكون المقتضا لا يشبه الفعل وان يكون الفواصل فيما كقولهم هذا كلام الله وقوله  
بجزئنا بضافه القلام البه وفصل بينهما بالفتح كاه الكسرة وحكى ابن الانبارى هذا كلام الله انما جازى بضافه القلام البه  
والفصل بينهما بالشرط وهو انشاء الله وزاد ابن مالك الفصل بابا كقولنا بطشرا هملطنا اما اسار ومينة وامام والفعل بالمجرى يجرى في دابته  
لمير والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربعة السابقة من السبعة تنحصر في الشعر لعقد الضابط المذكور احدهما الفصل بالاجنبى بمعنى به مفعول غير  
المقتضا وان كان عالما واحدا فاعلا كان الاجنبى كقوله وهو لا عشي مهين بن قيس الجعفي والداه به انجلاه فقم ما نجله فاقبح فضل باض والداه فاقبح  
وبه متعلق بالاجنبى بام ظرف زمان متعلق بالاجنبى وهو مقتضا وان مقتضا البه والداه فاصل بين المقتضا والمقتضا البه وهو لاجنبى المقتضا لان مفعول غير  
او لاجنبى لداه به ايام انجلاه يقال انجبل الجبل اذا اولد انجسبا وانجلاه بالنون والهمزة شلا او مفعول محذوف على فاعلا اى فاعلا كان كقوله مفعولا  
كقوله وهو جبري ندى انما حاندى السواك ريقتهما كاضنهما المنزلة الوصف فتنى مقتضا سقى مقتضا شين وفاعله غير مرجع الى ام عمر وفي البيت  
قبله وندى مفعول الاول وهو مقتضا وريقتهما مقتضا البه والسواك مفعول الثاني فصل بينهما المقتضا والمقتضا البه اى ندى ريقتهما السواك  
السواك لاجنبى من ندى لان ريقهما مفعول الاول وان كان عالما واحدا وهو ندى والاشباح ممتناه فوقانية فتنى ندى فاعله الاسماء والمنة  
الحاجج الوصف فتنى جمع وصفه وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض ومااء الرصف ارق واصفى وظرفا كقوله وهو ارجحة الغنم وكذا خط الكفا  
يكتب يوما يهودى بقلاب ويزيل فاضا كلف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو لاجنبى من المقتضا لان ريقهما مفعول الاول وخط مفعول الثاني

مقتضا البه  
مقتضا البه

## باب الاضنا

منعني به وهما باو بيل فشان ليه في المسئلة الثانية من السبع الفصل في اهل المشا كقولها ان وجد الله في من طب ولا صمنا فمعدت فاصناف  
الى مقول وهو صنف فصل بينهما بافضل المصد ومورد والاصل لاجل الذي طب ولا صمنا فمعدت في جدار والاصل لاجل ان يكون منه اي من الفصل  
بالفضل او من الفصل بالمقول فله وهو الاوص من كان النكاح اهل بين فان كانهما طر حرم في دعائه لخصم لطر اضافة النكاح اليه والفضل بالهله وهي  
صحة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروي مصير وقصة فان كان بالرفع فالقيد برهان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالقيد  
فان نكاح مطر فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المنضلة بالنكاح اما ان يكون مفعولا فكذلك في تقدير اياها او فاعلا فكذلك في تقدير مطر  
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المنة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى نكح زوجا غيره وعلى القيد بين فاهاه مجردة باضافة المصد  
اليها وعلى هذا فيشكل خضض مطر باضافة المصد اليه لان المشا لا يثبتا لشبهتين بسبب قول الاوص في ذلك ان مطر كان افعلا فاعل النكاح فمعدت او كان فاعله  
امراة من اجل النساء وكانت زيد فمعدت وهو باي في ذلك والمسئلة الثالثة الفصل في اهل المشا كقولها وهو معوية بن ابي سفيان لما انفق ثلثة من النكاح  
ان يفتل كل واحد منهم واحدا من على بن ابي طالب وعمر بن العاص ومعوية بن ابي سفيان فزيد على وسلم عمر ومعوية فيوت وقد بل المرادى سبهم  
من ابن ابي شيخ الا باطل طالب فضل بين المنضامين وهما ادي طالبا لبيت المشا وهو شيخ الا باطل اي من ابن ادي طالبا لبيت المشا وهو شيخ الا باطل وهو في جعل شيخ الا باطل  
فضا للمشا وهو ادي وزا المشا ادي انما هو في المشا والمشا ادي معا والمرادى هو عبد الرحمن بن عمر الشهراني لم يسم الميم ورفع الميم على سبعة المفعول كذا  
في الجاهلية وهو فان على كرم الله وجهه والابا طبع بطاء والمراد مكر لان ابا طال البكنا شيخ مكر ومن عيان اهلها واشرفها المسئلة الرابعة الفصل في  
لدا بمعي المندى كقولها كان برون ابا عصا زيدا مارد في الجاه فاشترى برون الى يدي وفصل بينهما بالندى لسا فطره وجار خري كان اي كان في  
زيد جارا ابا عصا وبيت خامسة وهي الفصل بفعل اعني كقولها باي زام الارضين خطوا ادا باي الارضين زام وسائر وهي الفصل بالمفعول لاجله  
كقوله معاوية جراه وقتا الهواي ادا معاوية وقت الهواي جراه وهذا الفصل اشار الناطم بقوله فضل مشا شيخا فاعل ما نصب مفعولا او ظرا اجر وم  
بهب فضل بين اضطر راجدا اجنبا وبيننا وندا والله اعلم **فصل في احكام المشا لبا** الدالة على النكاح بحسب كسره اي المشا المناسبة اليها  
سواء كان فيها كندى وعدى او شبهها بالصميم كدو ونحو ويجوز فتح الباء واسكانها واختلف في ايها اصل فضل الفتح وقيل ان النكاح يجمع بينهما ان  
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل معنى والباء مبنية والفتح اصل ان لانه اصل ما يبنى وهو على حرف واحد على الف اي ان سكان اكثر ويستثنى  
من هذا بن الحكين وهما يوجب كسرا المضاف يجوز فتح الباء واسكانها اربع مسائل لاني في هذا ذلك وهي المفعول كسره وفدى بالان لاجله والمنفوس  
كرام وفدى المشى وشبهه كاتنين بالمودة وغلابن واشبن بالمشاة جميع المذكور السائر وشبهه كزبن ومن لم يبن وده بين هذه الاربعة اخرها فاق  
السكون لان اخر المنفوس المشى المرفوع الف اخر المنفوس المشى المجرور والمنفوس جميع المذكور السائر مطلدا ادهم غز في اء النكاح وليس في من الالف  
لغير المدغم قابل للضمة والباء معها واجبة الفتح للفتحة والحرز لا لالفاء الساكنين والى ذلك اشار الناطم بقوله لغيره اضيفت لبا اكثر اذ لا يملك صلا  
كرام وفدى اوليت كاتنين وزيد بن قيس جميعا الباء بعد فيها الحذى وقد اسكانها بعد لانه في فائدة نافع ويجب ان ما في في الوصل يكون با  
محمي وليبان ان ذلك في الوصل عطف عليه وماني والا فلا حاجة لذكره ونذكر كسرا بعدا اي بعدا لالف في فائدة الاضطر والحسن بصري قال  
هو عصى بكسر الباء على اصل الفاء الساكنين وهو اى الكسوط في بن يربيع في الباء المضاف اليها جميع المذكور السائر وعليه فائدة حرة والاضطر  
يجوز وثاب وما انتم بمصطفى اتي بكسر الباء في الوصل ولعلك عقيب باي هذه اللغة حكاهما الفراء وخطيب واجازها ابو عمرو بن اسلاف في الاصل  
وبذلك سقط ما قال المرفوع رسالة اجمع اصحاب العربية على كسره فائدة حرة وما انتم بمصطفى بكسر الباء في الوصل في شرح الحواشي والمعرى في فضل الفتح  
على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا عنهم اسكان الباء الاضافة فالنفي ساكنان ونظيره الكس في شدة وفي مع الفوم وان كان الكس الباء افضل  
انهم في ندغم الباء المنفوس المشى في حالي اجر والنصب باي الجميع جميع السلامة في اء الاضافة لاجتماع المشاين كذا في فاعا ونصبا جارا وابت بن يفي  
النون وندغم بكسر اللال وعربت باي بن زيد نفليك والجميع السالم في حالة الرض باء لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون فلبت  
الواو باء فندمنا ونفرت ثم ندغم الباء المنفلية عن واو في اء النكاح لاجتماع المشاين كقوله وهو ابو ذؤيب بن يفي خمسة حين هلكوا جميعا في طلحة  
واحدا ودي بن يفي وعقبه خمسة عندا كرفاد وعبره لا فقلع فاودي معناه هلك وبنى فاعله وهو جميع ابن مضنا الى اء النكاح واصله يتو على في ما نقل  
وان كان الواو قبلها فاضمة فلبت الضمة كسرة كلمة اودي بن يفي وجاء مسلمي وعشري وظاهر شيخا انه سبقت بقلب الواو باء على قلب الضمة كسرة وهو  
في ذلك تابع للترتيب المذكور في هذا النظم وندغم الباء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسروا بهن ولخا ادين بن يفي ان يبد بقلب الضمة على قلب الواو  
كلمة اجر جميع جرو واصله جرو فاقانهم قلبوا الضمة كسرة لانها اضعف ثم نذر رجوا الى قلب الواو باء لاجلها فلم يندموا على حرف الاقوى لا بعد ذلك  
على الحركة الضعيفة ولو عكسوا كان افا ما على الاقوى من غير نذر ييج قلت لا يمكنهم العكس في اجر لانه يندموا الى قلب الواو باء لغير موجب بخلافه في  
فان موجب قلب الواو باء لاجتماع الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي لان قلب الواو باء ناش عن قلب  
الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناش عن قلب الواو باء وان كان قبل الواو فاضمة انشبت لشد على الالف المحذرة لا لالف الف الساكنين كصطنه  
بفتح الفاء جميع مصطفي بالضر واما مصطفي بكسر الفاء فان جميع مصطفي بالضر في شلم الف التثنية من القلب باء اتفاقا لمسلمي الا لا موجب لقلبها

الكتاب  
في علم النحويين

في التامه

اعداد

والعلم الناظم فقال انما علم هذا العلم في الالف المقصورة عليها باء عوضا عن كسرة نحو التي سبقتها ما قبل الباء والذ لك اشار الناظم بقوله وعرفنا  
انما علمها باء حسن كقولك وهو اوزن وذهب الجدل في سبقتها هو في واعني في الهوام مخترعوا وكل من يصير في فوق صله هو في فقلت الالف وادغمها في  
التمكيد والاول في سبقتها هو في قوله اودى في واعني في بعضهم بعضا في الموت ومخترعوا بالحاء الجهر والراء مبني للمفعول او مخترعوا من المنة  
جد واحد وهذا في الضمير قال ابن السكيت يجوز ان يكون ضمير هذا قول هو المصطر من  
الزخم فيها انتهى هذا بل من ضمير وهو هذا بل من مدركه بن الباس من ضمير اخير من مدركه انما هما هذبت ويره لحن كذا في ويره ولا يخص  
طلب الالف المقصورة باء بلغة هذا بل حكاها عيون عمر وعرف في حكاها الواحد في البسط على طبع قوله فمن انبع هذا في بها فسر ابو عاصم  
بالحمد في اني اعني وعين مني هو في عني وروى عن النبي صلى الله عليه واله قال لا شاطي وانفق الجميع من الرب على ذلك وهو طلب الالف مع  
باء التكميل في علم الذي الظرفين كما في المراءى هو ظاهر فان الكلام في انشا الى باء التكميل وعلى الصفة لانضاف وفي عواء الانشائي نظرا في بعض  
المراد بطلب في قول لدا في علم المراءى في شيع التمهيل ولا يخص قلب الالف بباء التكميل بل هو عام في كل ضمير نحو عليه لدير وعليها ولديها  
وكل حكم في ال غوالي وظاهر كلام المراءى السابق ان من يقول لدا في قول الذي فان قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى في امر الى ان لغائها  
لانها لا تشمل ظرفا وان كانت تقع اما الواحد لالا وهي انتم **هذا باب افعال المصدر** واعمال اسمها ومدلولها مختلف فمدلول  
المصدر الحديث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر لذل على الحديث فلا لاسم المصدر على الحديث انما هي بواسطة دلالة المصدر على المصدر وتختص ما هي  
ان يقال الاسم لذل على الحديث من غير ضرورة ان كان على موضوعا على معنى كجار وحاد على الخبر فيكون له في بفتح الميم الاول في كسر  
الثانية لو كان مبداء فيهم زائدة لغير المفاعلة كضرب مفضل بفتح اولها وثالثهما لو كان حاد وافعله الثلاثة وهو من ثلاثة في الثلاث كضرب  
بضم اولها في قولك اغتسل غسلا ووضوء وضوء فانهما اي ان الفعل في الرفع الوضوء في الدخول في قولك فرب فربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواز  
الشرط وهو ان كان والشرط وجوب خبر المبداء وهو قوله ولا الاسم والاحود في مثل هذا التركيب كما في قوله الموضع في نحو اغتسل غسلا وجعل مابعد ما خبر  
المبداء والشرط من غير بينهما وجوب خبر المفعول الناظم والامر ان لم يكن النون محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من المبداء فيهم زائدة لغير المفاعلة  
مصدر في علم الناظم وقال في شرح الشق وانما مصدر في المصدر الميم انما هو اجابا اسم مصدر مجوز انتهى ولا يمكن كذلك ففصل وبجمل المصدر  
على ضلته في التعمد والوزم ان كان يحمل على فعل اما مع ان المصدر في الزمان ماض ومن قبل فالاول كعجب من ضربك زيد اسرق الشاق في نحو عجب  
ضربك زيد اغدا فالمصدر في هذين المثالين يحمل على ان فعل ماض في الاول اي ان ضربته اس قد ان فعل مضارع اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدر  
والزمان حال فخط كعجب من ضربك زيد الان اي ان تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربك ضربا زيدا من المصدر المؤكدا لعله كونه بدامضوبا بابا المصدر لفظا  
هذا الشرط لانه لا يحمل على فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بغيره انما قال المصدر المؤكدا لا يحمل واما المصدر المناسب عن فعله نحو ضربا زيدا فاضطر خلاف  
فذهب ابن الكوفي في شرح التمهيل الجواز اعماله في جميع الموضع في شرح الفطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحمل على فعل واحد بدون ان وما انتهى في  
في المثال منصوب المصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف في التامه عند الموضع والى افعال المصدر على فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر  
التي في الفعل مضافا او مجردا او مع ال ان كان فعل مع او او ما يحمل على وجهي من شرط افعال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجب من ضربك زيد ولا  
مصغرا فلا يجوز ضربك زيد احسن وهو عرابي خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجب من ضربك زيد ولا موصوفا قبل الفعل فلا يجوز اعجب من  
الشد بد زيدا ولا محدودا فلا يقال ان باء البسطة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لغوم ولا مقصولة من مفعوله باحسب فلا يقال ان  
يوم كسر مفعول رجلة لانه قد ضل بينهما بالجر ولا مؤخر عن مفعوله فلا يجوز اعجب من ضربك زيد في شرح الفطر اخذ من التمهيل في عمل المصدر مضافا  
اكثر من غير مضافا وهو متعلق عليه وبضاف الى الفاعل ناره والى المفعول الخوف والاول نحو ولا دفع الله الناس في الثاني كقوله الان ظلم نفسه المر  
يقن انه يصيبها عن هوى يميل للفلا وعلمنا اننا في من علمه مضافا لانه يشبه الفعل بالنكر نحو اطعام في يوم ذي سغبته بينهما فاطعام مضاف  
وفاعله محذوف وبتبها مفعوله والتقدير اطعاما ببيتها والمضمة الجامعة من غير اجتماع ومنع الكوفيين افعال المصدر النون وحملوا ما بعده من مفعول  
ومنتحبوا على اضمار فعل وعلمه مرفعا بالقليل في السماع ضعيف في القياس لجد من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكابة اعدا في حال  
الفرق في ال اجل فالنكابة مصدر مفعول بال وفاعله محذوف واعدائه مفعوله والمضمة كبته بظن ان الفراء من الموت بباء اعدا لجل وفي التمهيل  
قال ان الموت الله نفرون منه فانه صلاهم واختلف في المصدر المفعول بال على رتبة افعال منسوبة به لعله لا يكون لاجل النون وجوز القفا  
على فجع وانظر لعله ان كانت ال فيه معافية للضمير كما في البيت ومنع عجب من الضمير زيد عمرا ووافقه ارجا ويره عليه اعجب من الرزق المشي لعله  
والترك بعض الصلح في قوله اي عجب من ان رزق المشي لعله ومن ان ترك بعض الصلح في قوله اي افعال المصدر في احوال الثلاثة اشار الناظم  
بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان على الفعل انما في الخبر بانه عليه والاعلام لا يحمل وان كان ببيتا فاعلم المصدر في الفعل انما في المصدر  
حقيقة كالفهم عن شرح الشق وكقوله وهو محذوف بن خالد في خبر في نسبة الموضع في المعنى العربي ببيتا الخبر في ظلم ان صابكم رجلا اهكذا السلا  
محب ظلم ففصل مصدر بهي في ال فاعله ورجلا مفعوله ورجلا اهكذا السلام بنت رجلا ونحوه مفعول مطلق على محذوف جليشا وظلم خزن وظلم











اربع

ما ينبغي المصنعا

الله

ایمانی و شریعتی











باب  
في  
الترجيح

موضوعه ان من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم  
جاءها والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم  
موضوعه ان من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم  
وشرائط ما التفت عليه المأذون والمؤذون من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم  
هذه اثنا عشر صورة مضمرة في ما تلي في كل الصفة ويظهر فيها الصبر اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضمرة في ثلثة لحوال الخ  
بلغ اثنتين وسبعين صورة وبضم اليها صورها اذا كان معمول الصفة ضمير او هي تلك الاولى ان يكون مجردا وذلك اذا باشرة الصفة المجردة  
من ان يقولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم والسادس من قولك مررت بامرأته حسن وجعلها جارية فاجعلها انتم  
ان يوصل به ولكن تكون الصفة بالضمير فيكون الصفة في ما تلي في كل الصفة ويظهر فيها الصبر اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضمرة في ثلثة لحوال الخ  
لمنع مذكرا وانشاء او لمع جميع سلامة او جمع تكسيرا او لمع مؤنث او لثاء او لمع جميع سلامة او جمع تكسيرا او لمع مؤنث او لثاء او لمع جميع سلامة او جمع تكسيرا او لمع مؤنث او لثاء  
واذا نعت ففتش الصفة في مضمرة ومجردة ومضمر بها السب مائة نصير الفا وثمانمائة واذا نعت الصفة ايضا من وجه اخر لا يعرف  
ومائة ومجودة والى فرد مؤنث ومثناه ومجودة كانت ثمانية فاذا ضرب فيها الالف والثمان مائة نصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال ويستثنى  
من هذه الصور الصبر فانه لا يكون مجموعا جمع تكسيرا ولا سلامة وجعل صورته مائة واربع واربعون فالباقي اربع عشرة الفا وثمانمائة وستة وخمسون  
بعضها جازن وبعضها منقطع فخرج منها المنع على ان يفتح الله اعلم بالصواب **باب الترجيح** وهو استظام زيادة في وصف الفاعل  
خفى سبها من فخرج منها المنع على ان يفتح الله اعلم بالصواب **باب الترجيح** وهو استظام زيادة في وصف الفاعل  
الواقع على يد بعض سبها الامور الظاهرة الاستبالات في ثبوتها في العلوم اذا ظهر السبيل للتحقيق بقله النظائر والمخبر وجعلها ما يكثر  
نظائر في الجود ولا يستعمل فلا يثبت منه والتجديد لعمارة كثيرة واردة في الكتابات السنن ولسان العرب في الكتابات نحو قوله نعم كفت كفتين  
بالله وكنت امرانا فاجاز من السنن قوله على الله عليه والذ لا يورثه سبحانه الله ان المؤمن لا يفسد ومن كلام العرب قولهم لله دقة فارشا وانما يورثه  
لهذا القول انما يورث على التجديد لوضع بل لا يورثه والمبوت منها في النصوص ثمان اثنان موضوعان له احدهما ما اضله ضميرها احسن بدل واليها  
اشار لنا على قوله باصل الفاعل انما يورث على التجديد لوضع بل لا يورثه والمبوت منها في النصوص ثمان اثنان موضوعان له احدهما ما اضله ضميرها احسن بدل واليها  
والصبر لا يورث على التجديد لوضع بل لا يورثه والمبوت منها في النصوص ثمان اثنان موضوعان له احدهما ما اضله ضميرها احسن بدل واليها  
الاخر في شاذ لا يندرج في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلقت في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين هي مكررة ثمانية بمعنى في وا  
بها لضمها معنى التجديد كما قالوا في قول الشاعر عجب لي لك فضيلة وافانوك فكم على تلك اللفظة التجديد ما بعد ما من الجملة الفعلية خبر في وصفه رفع  
وقال الاخفش هي اوامر في ثمانية او موصولة بمعنى لثا وما بعد ما من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب وتكون نافية اي نكرة  
موصولة بمعنى ثمن وما بعد ما من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب وتكون نافية اي نكرة  
اي خبر مبتدأ لثا هو ما التجديد محذوف جوابا اي لثا اوشى احسن زيد اثنى عظيم وزيادته يستلزم مخالفة الظاهر فيجب احسن ما تقدم الالهام  
بالصلة او الصفة والخبر لا يهام بالترام حذف الخبر والمضافا فاضمن من الكلام انها ما وابها ما تقدم الالهام والثاني التزام حذف الخبر في قوله  
سنة وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والمجوز في هذا الخبر وابن درسيه الى ان ما استغناها منه ونقل في شرح الفهمل عن  
الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمه افضل فان الاستغناء المثنوي للتجديد لا يلية الا الاسماء نحو ما اصحاب الجين والاعم ما ذهب اليه سيبويه  
لان قصد التجديد لالهام بان التجديد في موزنة ادا كما جلي سبب الاختصاص باختلاف سبب التجديد في الجملة المصير بها عن ذلك ان تفتش بكرة غير مضمرة  
ليحصل من تلك الالهام مثوبا لالهام ولا شك ان الالهام حاصل بايقاع اصل على التجديد اذ لا يكون الاختصاص فمعنى كون الباء وهو ما مضى لالهام  
واما افضل بفتح العين كاحسن فغير خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فضل باض للزوم مع باء التكميل كون الفاعل ضميرها افترقا الى حمدة الله  
وما عرفت ان انفتحت الله فضله في قوله بلاء لا اعرب كما لفتحه في ضربين فذلك زيد ضرب عمر وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كان  
ما بعده ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعرب ما احسن بذا مثل اعرب بده ضرب عمر واخر فاجوز وقال بفتح الكوفيين خبر لثا وهشام افضل  
لقولهم اي العرب ما احسنه وما ابلجها بالصغير والصغير واخرها والنصير من خصائص الاسماء فضيلة التي في اخره اعرب لثا كلفه في قوله  
من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة خبر المبتدأ في المعنى نقص عندهم نصبه اي خبر خبر لثا اذا كان خبر المبتدأ في المعنى كلفه في قوله  
او شها بخبر وادوارها هم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا لثا بحيث لا يجل عليه جفينة ولا حكا في الاعراب المتصلة به من معنى  
وهو معنى مخالفة التي انصرفت بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق بالخبر واحسن انما هو في الخبر وصف لثا لا نصيرها فلذلك نصيرها بده عندهم  
مشبه بالمفعول به لان ما نصب وصفه فاشبه بنصب الخبر فذلك زيد حسن الوجه واجبت ان النصير في افضل شاذ وهو خبر مائة اشبه  
الاسماء محو ما لمجي مائة لا مضله وانهم قد هو بنصب خبره الى معنى المصدر حيث لم صيغة واحدة فالله اعلم بالصواب واشبه افضل المنصوب لثا



وهو

منه

اي من يعل الجهد الذي يفتح ليجم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالنادي ولا نقول احسن لولا ان الجهد يزيد بالفصل بلولا الاستماعية وصحوا  
واجاز ذلك ابن كبت قال المراد من لا يجزله على لسان الجري وشام الفصل بالمصدر نحو احسن احسانا زيدا ومنه الجهد لغيره ان يكون له مصدر  
واجاز الجري وشام الفصل بالمال نحو احسن واكبان زيدا واحسن واكبان زيدا واختلفوا في الفصل بغيره اي مجرد ما يكونها مستعملين بالفعل الدال على  
الفتح في المصدر نحو التوسع فيها واسار اليه لئلا يظن بغيره وفصله بغيره ويجوز جزمه مستعمل في ذلك استغنى فذهب الاخفش والمبرد والكوثر  
الى المنع وذهب الفراء والجري الى المازي والزياد والفتوح الى ان خروف الشلوين الى الجواز كقولهم ما احسن الرجل ان يصدق وما افع به ان يكذب في قوله  
لوس بجرحهم بدا لغيره ما دام خرمها واخر اذا حالت بان نحو لا فضل اذا الظرفية بين اخر ومعموله وهو ان وصلها وليس لسبويه وفي ذلك نقض  
ولو نظر في الظرف لم يجد بمعمول فعل المجزى فصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح الفهم بل نحو احسن منه كذا في الجهد واحسن بجهدك  
فلا يقال فيها ما احسن المجزى واحسن عندك بجهدك لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعموله **فصل** وانما يبين هذا الفصل ان الفعلان ما الجمعي  
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبينها من الاسم نحو جلت في البحر وهو في الاصل الدال على الفاعل وفي القاموس لجلت باكر الرجل الجافي  
جالت كخرج جلتا وجلا فانه انما ثبت له فلا يبين في فعله وكما هو صريح في المعروف فلا يقال ما الجمعة اى اجزاء وفيه ما تقدم عن القاموس ولا  
يقال ما العمرة اى يلبس وشذ ما اذرع المرأة اى الخف يدها في الفل بنوه من قولهم امرأة ذلت بفتح اوله قاله القاموس والذراع كصاحب خففة البدن  
بالفعل وبكر واقتصر في الضياء على الفهم وقال ابن الفطاح في الاصل ذلت المرأة خفت بد هذه العمل هي ذراع وعلى هذا الاشذوذ في قولهم ما اذرع  
المرأة ومثله في الشذوذ ما اتمه بكذا وما اجد به بكذا فالاول بنوه من قولهم هو من بكذا والثاني من قولهم هو جرد بكذا والمعنى فيها ما احسن بكذا ولا فصل  
لها الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبينها من يباعى مجرد ولا يزيد فيه ولا ثلاثي من يجرى فاخر في اوله ثم يجرى في ثلثه ويخرج في ثلثه  
انطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك بقوت الدلالة على المعنى المجعول اما اصوله اربعة فلا يجرى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاص  
بالدلالة فاما المنهية فلا يجرى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مضى الا ترى انك لو بنيت فعل من ضاب انطلق واستخرج فقلت ما احسن  
واطلعه واخرجه لغات الدلالة على معنى المشاركة والمطاطرة والطلب الا افضل ففعل يجوز بناؤها منه فبناها مطلقا سواء كانت الحركة في الفعل  
ام لا وهو مذهب سبويه والمخالفين من اصحابه واخاذه في التسهيل وشرحه وقبله يمنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه هو  
منه المازي والاختش والمبرد وابن السراج والفتوح من وافقههم وقبلهم جاز ان كانت الحركة لغير الفعل نحو اعظم الليل وما افقر هذا المكان  
ومنع ان كان للفعل نحو اذهب فخره واليه هب ابن عصفو قال لا يطعن هذه النقطة ليرى ايا احد ولا ذهب اليها نحو ويكفي في اورد محالها لانها  
بناء على ان احداث فخره لا يجمع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذا القولين وما المنع مطلقا والمنع في احداث في الفصل ما اعطاه للديلم  
وما اوله المعروف مما الفهم في الفعل من المتكدر لو احدث في المتكدر لاثنين قبل الفجاءة فيمكن انك ثلثة اوجه احدها الاضمار على الله كان فاعلا  
فقول ما اعطى زيدا وما اوله والثاني ان يزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فقول ما اعطاه للديلم وما اوله المعروف والثالث ان يزيد عليها  
المفعول الاخر منصوبا بمجرى عند البصريين وبالذكر عند الكوفيين فقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اوله للفقراء المعروف وان شئت  
نسبت الثلاثة اذ يمكن لغيره فقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اوله للفقراء المعروف ونقد بغير الحد في عند البصريين اعطاهم الدراهم  
واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل النصب من الثلاث المربوطة اذ جري مجرى الثلاث في انما لا وافقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة  
الى الجواز لانهم اوردوه مجرى الثلاث الجري من الزايد لا مجرى الزايد بل في قولهم الوصف منه نفى وعلى تقدير نفى وذهب ابن خروف وجاعة الى  
المنع لان العلة التي من اجلها اشنع بناؤها من الزايد غير مجرى الجري موجودة هنا وهي عدم البنية وحذف زايدها لغيره موجب مع جري  
النفى عن ذلك باشد واشد ونحوها وشذ على كل قول من اقول لما منى ما انقاه الله وما املا القرية لانها من نفى بفتح دال البناء واملا  
وما افقر الى عفو الله وما انقاه عن الناس ان فقت لانها من افقر واستغنى ان كان قد سمع نفى بمعنى خاف ولمل معنى املا وافر بضم الفاق  
كسر هاء افقر ونفى بمعنى استغنى بحدوده وشذ ما اخصر لانه من اخصر وفيه شذوذ واخر في او هو ان يبنى للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل  
منصرفا لان النصرف هما لا يفتقران لنقص لوضعه وعدم النقص على وجهين احدهما ان يكون مجزى الفصل عن طريقه الافعال من الدلالة على الحدث والزمان  
كتم وبش والآخر ان يكون مجزى الاستغناء عن تصرفه بغيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيد وبيع حيث استغنى  
ماضيهما لغيره يترك وكلا الضميرين مراد هنا فلا يبينها من مخوفم وبش وبذ وبيع فلا يقال ما اضره واباسه وانمير وابش وبرهما باقيا على  
معناها من نشاء الملح والذم ولا ما اودعه ولا ما اودعه وشذ ما املا واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصلوات الاثنا  
التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد كالعالم والجمل او لشخصين كالحسن والفتح فقول ما اعلم يوم الخميس وما اجهل  
يوم الاحد وما احسنه وما اجهل به لا يفتقر الى التفاضل ويشترك فيه جميع فلا يبينها من مخوفم مات لانه لا يجرى فيه بعضه على بعض  
فيجب فيه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مسببا للمفعول نحو انا اصابلا فلا يبينها من مخوفم زيدا بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما  
ما احسن بيدا وان شئت زيد النصب في الضمير لا يفتقر الى التفاضل في النصب في الضمير في الفعل والفاعل وشذ ما اخصر من وجهين الزايد والآخر















ليس محلا على الصحيح شيئا انه لا يفصل بين افضل وبين بالبداية لانها بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تشبيل الموضع ناخرا بالصدر الكلام عن  
 صدره لان ذلك انما يتبع بالنسبة الى العامل فيه فلفظ لا مطلقا او كان المجرى من ضا الى الاستفهام نحو انت من ضلام من فضل والاصل  
 افضل من ضلام من ضلام من معجودها على افضل لان ما اضيف اليه ما له الصديق القديم والصدور وما احسن قول الابن الملقى المضاف  
 عليك يا اباي الصدور صدور او قد تقدم من معجودها على افضل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جبر اذا ساربت اسماء بوما ظهيرة فاسما  
 من تلك الظهيرة الملق والاصل فاسما الملق من تلك الظهيرة فقدم من معجودها على الملق وهو ضرورة عند المجرى ونادى عند الناطق حيث قال ولكن اخبرنا  
 القديم نزار وادنا وذلك لان افضل عامل غير متصرف في نفسه فليكن له ان يصرف في معوله بالقديم عليه كابر العوازل غير المتصرف في حاله الثانية من حاله  
 الثالث ان يكون افضل مفعولا بالفعيل كما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية ولجميع والى ذلك اشار الناطق  
 بقوله ولوال طلق مخوزيدا لا افضل وهذا الفضل والزيادة الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والفضل الفضليان  
 او التمثل بضم الفاء وفتح الضاء الخفيفة كالكر فطابق موصوفه لزوما لا نفع شي به بافضل للتجسيم لا فتر ان يال ومع ذلك لا بد من الاحظة التماثل  
 قال ابو سعيد على زيد في كفاية المستحق ما لم ينفذ في جميع والتانيث عن المبلغ فان الاشتراك والافراد لا ينفذ فيهما الاشارة الى التثنية والافراد  
 والظرفاء كجاء في ذلك في الاطول والافضل وكذا لا كروا لا جدي بل فيها الاكام والامجد ولم يجمع فيها الكرماء والمجداء انتهى الحكم الثاني ان  
 لا يؤتى مع من لا ين والى تعاديان فلا يجتمع كالوا لا اضافة فاما قولهمون الاعشى لشيئا اكثر منهم حصصا وانما الغرض المكارث فخرج جميعه من وال  
 على يادة الى اكثر او على انها اي من ليست متعلقة بالاكتر المرفوع بال وانما هي متعلقة باكثر تركة حاكونة محذوف مبدلا من الاكثر المذكور ويدل كونه  
 من مرفوعه والاصل بالاكتر اكثر منهم او على ان من مخرج اي منهم اوليان اخبرنا من بينهم او متعلقة بغير الخفية من الجوز فذلك اشق واغنى الفصل بين افضل  
 ومثبته للضرورة وحصوله في عدة والكثير بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افضل مضافا فان كانت مضافة الى تركة لزم مران التذكير  
 التوحيد كما يلزم ان المجرى من ال والاضافة لا شتر كما في التثنية والكونها على معنى من الى ذلك اشار الناطق بقوله وان لم تكن ويضربا الزم التذكير  
 وان في جردا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف مخوزيدا افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهذا افضل امرأة وهذا  
 افضل امرأتين والهندات افضل نساء اذ افضد الثبوت المزية الاول على جبر المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى بافضل  
 من جميع الرجال اذ افضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذ افضلوا رجلا رجلا وهذا افضل من جميع النساء اذ افضلن امرأتين امرأتين والهندات افضل من جميع النساء اذ  
 افضلن نساء نساء فان قلت التكرار في سبائك الاشياء لا يتم من ارجاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل نساء  
 اذ افضل رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك محض الاضافة لان افضل لا يقتضي الا ما هو بعضه فاما قوله شانه ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى  
 كافر به بالجميع لطابق الواو في كونها فالتحريك بالبر والبر على حذفا الموصوف والقديم بر اول فخره وقال الفراء انما وجدنا في معنى الفضل اي اول  
 من كثر ولو ابدى الاسم لم يجر الا لجمع وقال محمد بن سعد بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل مجرور بها نحو انت افضل رجل فاما  
 افضل رجل فانه افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو الفاسر لان النكرة بمنزلة وقد خفضت بالاضافة فاشبهت ما نزل رجل وقد  
 لجان فاسا لاسما ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتم في المشهور ما عليه الجاهل من وجوب المطابقة في الاضافة الى المنكرة  
 وان كانت الاضافة الى مرفوعه فتولدت اقسام منه بعضه زيادة على ما اضيف اليه ومنه بعضه بزيادة مطلقة ومنه بزيادة بالانفضيل فيه فان كان  
 افضل بما لا تفضيل فيه وقصد بزيادة مطلقة وجب المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء عن الغظم ومعناها وقد يولد ان على  
 مثال واحد كقولهم النافض والاشج اعدا بني مروان فحصل اعدا ان يقول بما لا تفضيل فيه اي اعدا كاه لانها لم يشارا كما احسن من مروان في احد الجمل  
 ان يراى بزيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لان تفضيل اذ لا يحد ولا اشج بالثنى المجرى ولجميع موزون  
 عبد المرنز لقب بذلك لان بحبيبه اثر شجرة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناطق بقوله وان لم توفه طين ما يورق وان كان افضل على اصله من زيادة  
 المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة تشبيها بالمعرف بال كقوله الله وكذلك جعلنا في كل قرية اكابريه بها فاكابريه مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية  
 في موضع المفعول الثاني ومجرىها مضاف اليه كابر ولو لم يطابق لقب اكبريه بها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقب اكبريه بها فاكابريه مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية  
 المطابقة تشبيها بالمجرى بنية معنى من كقوله الله ولتجدنهم احصا الناصر فاحص مفعول ثان يحدنهم ولو طابق لقب احصا بالياء وهذا الوجه وهو ترك  
 المطابقة هو القاطع الاستعمال وان السراج بوجبه ويجعل افضل فيه كالجرد ويثبت في الافراد والتذكير ويره اكابريه بها فان قد ذكرنا كابر مفعولنا  
 لجعلنا ومجرىها مفعولا او لا كما قال ابن عطية فيلزم المطابقة في المجرى من ال والاضافة كما قال ابو حيان والمجاز الوجهين اشار الناطق بقوله وما  
 لمعرفه اضيف في وجهين عن ذي معرفة هذا اذا توب معنى من ذكره صاحب الامثال السائرة ان افضل باو في اللغة للمعنى المشبهين نحو قوله فيهم  
 خبرام قوم تبع اي لا خرف في الفريقين انتهى مسكلة تعلق بافضل التفضيل حروف المجرى على نحو تعلفها بافضل التفضيل او المخفض في غير ان كانت  
 المخفضة كلا وافضل بعض وعكس وطما النسب فيمنع منه المفعول به ومعه المطلق مطلقا والتميز ان لم يكن فاعلا محض لان كان افضل مضافا







ما في النكت

الثاني ما ينبت به الجملاء المشبه بالمشق في المعنى والبدل والناظم بقوله وشبهه وهو ما ينبت من المعنى ما ينبت المشق كاسم الاشارة غير الحاشية  
وقد ينبت صاحب وفردهما واسماء النبت وهي انية عليها النظم بقوله كذا وفي المشق اسم الاشارة ينبت به المعارف بقوله مررت برتبه هذا  
وقد ينبت صاحب ينبت بها النكرات بقوله مررت بجبل ذي الاسماء الفصيحة بها النكرات والمعارف بقوله مررت بجبل مشق وبالرجل الذي  
ينبت اليه وانما قلنا ان هذه الاقوال من المعنى ما ينبت المشق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي ال معناها صاحب بل ولفظة مشق  
معناها مشق الى مشق فلما افادت من المعنى ما ينبت المشق مع الفتح بها وبها على هذه الاشئلة ما اشبه بها فبها على اسم الاشارة جميع المعنى  
الامر وما على ذي الصاحبة والظاهر وفردهما على المنسوب بالياء نحو ثمار وناظر وثمر ما هو منسوب الى الفرضين واما اسماء الاشارة الكاشية  
نحو مررت بجبل هذا او هناك او ثم فلفظة هي حرف صفة لاجل انها ظرفية ليست صفا الثالث ما ينبت به الجمل والياء اشاراتنا على بقوله ونسوا  
بجمل منكر واللفظ بها ثلثة شرط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى ونقول لو ما رجعون فيه الى الله فجاء رجعون في نصب  
وهو نعت ليو ما هو نكرة لفظا ومعنى والياء بينهما الضمير المرفوع ونكر بمعنى لفظا وهو الاسم بغير فاعل بالجنسية كقوله من بني سلول ولقد  
امر على اللبث يستفي فاعف ثم اقول ما ينبت بجمل يستفي موضع جرح في اللبث وهو الذي الاصل التخييل النفس وجمع نعت بالجمل نظر الى مكانه  
فان المعرف بالجنسية لفظه معرزة ومعناه نكرة فالذي انك في شرح التسهيل وقال ابو حنيفة في الارشاد ولا ينبت بالجمل المعرف بالجنسية خلا  
لما اجاز ذلك انه في يجوز ان يكون الجمل انظر الى لفظه وفي شرط اخر في المنعوت بالجمل وهو ان يكون مذكورا اذ اليركبي بعض اسم متقدم مجرور  
او في كاسبا وشرطان في الجمل احدهما ان تكون الجمل مشتملة على ضمير يربطها بالموقت اما لفظا كما تقدم في قوله ونقول لو ما رجعون فيه الى الله  
او مقدر اما مرفوع كقوله ان يفلوك فان فلكا ليركبا عليك ورت قل عادي هو عار او منصوب كقوله وما شئ جئت بمسماح اى حبه او مجرور  
بفي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله ونقول لو ما لابي يفسر عن نفس شئ اى لا تخبرني به او مجرور بمن عايد على ظرف او مجرور فالاول نحو شهرت يوما  
مبارك اى عني والثاني نحو عتدي بركي بدمي وهما حذف الجوار والجور وما او حذف الجار وحده فاصبحت الضمير واتصل بالفعل ثم حذف  
قولان الاول عن سبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجمل خبرية اى محمولة للصدق والكذب والياء اشاراتنا على بقوله فاعطيت ما  
اعطيت خبرا فلا يجوز النعت بالجمل الطليعية والاشارة فلا يشاء ان يركب بجمل خبرية ولا يركب بعينه كقوله فاصدا لاشياء البع لا لاشياء ذلك  
لان الطلب لاشياء لا خارج لها مفر من الطلب يخصص المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وانع هنا انبمع فان طلب فان جاء من لسان العرب  
ما ظاهرو ذلك قول على اضرار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله فان انت فاعل القول ضمير يربطها بالموقت كقوله وهو الهياج على ما قبل  
ان قولنا اضافوه والواو اعلية جرح دخل اللبث ثم جاوا بليين مخلوط بالماء حوضا لونه في العنبة يشبه لون الدب حتى اذ اجن الظلام واخطا جارا بقر  
هل دابت الدب قط فظاهرا ان جملة الاستفهام وهي هل دابت الدب فطعن في ذلك فيجب ان يلاحظ ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام  
معول الصفة اى هل دابت بليين مخلوط بالماء بقول عند رؤيته هل دابت الدب فطع وقال ابن عصفور الاصل عذق مثل لون الدب هل دابت الدب فط  
بقول مررت بجبل مثل كذا هل دابت كذا وفي الحديث كذا لبيت مثل شوك السعدان هل دابت شوك السعدان فالواو انما يارسل الله قال فانها مثل  
شوك السعدان ثم حذف مثل لون الدب بفي هل دابت الدب فطع وقال ابن عصفور عند رؤيته هذا الكلام فقول هو الصفة وجملة الاستفهام مفعول  
لرأيتي والذوق بفتح الهم وسكون الدال مصدر فذلك مذق اللبث اذ اخرجته بالماء والمراد به هنا المذوق مبالغة والمعنى اذا بليين ماريه لون  
الورقة التي هي لون الدب اسماء اللبث الرقيق والورقة بيضاء يضرب الى سواد والراجح ما ينبت به المصدر بما عايد بطر واحد هان لا يوت ولا ينبت  
ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثالث والثالث ان لا يكون مفعولا في ذلك اشار الناظم بقوله ونقول بمصدر كثيرا فالمراد بالافراد والمذكر لفظا  
هذا رجل عدل بفتح العين ووصى بكبر الراء ووزر بفتح الراء وفطر بكبر الراء والثلاثة الاول مصدا وحقيقة والراجح اسم مصدر فان ضل الاظر وهو  
كثير ومع نية بفتح العين على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم اى وفيها للذات قلت ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشق اسم فاعل اول  
اى عدل اسم فاعل عدد ورضي اسم مفعول رضو وذا اسم فاعل ذار ومفطر اسم فاعل اضر وبدل هم ملجاء من ذلك مضيا اضافته معنوية نحو مررت  
بجبل عدل وشرعك وحسبك فدل على محط معنى الصفة وعند البصريين على تقديره مضيا اى وذلك اى هذا الزم افراده وتذكره كما يلزم ان وصي  
بذوقه فمقال هذا رجل ذار عدل ورجلان عدل ورجال عدل وثناء عدل كما يقال هذا رجل عدل وامرأة ذار عدل وامرأة ذار عدل ورجلان  
فوا عدل ورجال ذوا عدل وثناء ذوا عدل وقيل لا تاريل ولا حذف فمقال على جبل العن نفس الجني مبالغة مجازا وادعاء واما الزم افراد  
وتذكره على القول الاول والآخر لان المصدر من حيث هو مذكور لا يفتح ولا يجمع ولا يوت فاجزه على اصله واما قول العرب جل ضيق بجاهل  
وضيق وضيقا وامرأة ضيقة فقليل فصل راذلة مددت الفتوت فانه يكون لواحد وانه يكون لغيره فان كانت لواحد فمقال الكلام  
في فصل بجهتها وان كانت لغير واحد فمقال على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مشق او مجموعا من غير مشق والثاني ان يكون مفرقا من غير مشق اما لكون التثنية  
ولجمع لا يثنان فيه فيقوم العطف مقامهما واما التثنية عامل المنعوت فان كان المنعوت مشق او مجموعا من غير مشق واتخذ معنى النعت ولفظة استغنى  
بالكسبة والجمع من غير تفرق بينهما لعطف مجازي بجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظها لعاقل والكرام والفضلاء

وهو جمل

منصوب

اضافة

الجملة

او يوزن



معناه كذا ذهب المطلق او معناه دون لفظه كذا انما بالاضرب بالمعنى والاضراب من الضرب في الارض والسبب في الضرب باللفظ لان  
 اصل التثنية ولجميع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى لك اشار لنا في قوله ونف عبر واحد اذا اختلف ضاعفا في الا اذا اختلف كقولهم  
 وما بى رجل خرب على بعين مسلوب بال فسلوب بال فثان لبعين وعطف احدا على الاخر بالواو والمسلوب هو الذي اصبحت كلفه بحسب لم يبق له عين  
 ولا اثر والبالي هو الذي هت عنه وبقي شيء من اثاره وبكى فمضت وقولك مررت بجال شاعر وكاتب فحبه هذه التلاوة المتعاطفة بالواو وضوء الجا  
 والشاعر هو الذي بان بالكلام منظوما والكاتب هو الذي صار اللفظ محببه له وبثقت في الاشارة فلا يثنى فيها التثنية لا يجوز مررت بهذا الرجل  
 والعصير على التثنية لسببوه والمرد والرجل والزيادة هو مفعول اللفظ لان فثا لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا النطابق في الجا  
 عوضا عن الضمير وحمل المشو على ان الزيادة ان قدرته بدل او بيا ناجاز وقد اجاز سببوه هذان زيد وعمر على البان والبيان انما اختلفا في اللفظ  
 الموضع في الحاشي اذا اختلفت المنعوت مع نفي المنعوت فان كان العامل فيها واحدا فان اخذ العمل فالانواع مخوثر بزبد وعمر العاقلين ومثليش  
 وعطل وعجز جلوس لان العطف بمثابة التثنية ولجميع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليها مخوثر بزبد وعمر الظرفين فالقطع وان اخذت مخوثر  
 بزبد وعمر فالقطع عند البصير وانما الاخر عند الفراء وانما الاول عند الكسائي وانما التماسه عند ابن سعدان وان كان العامل عددا واخذ  
 لفظ التثنية فان اخذ معنى العامل وعمله ولفظه وجبه جازا لانواع مطلقا سواء كان المتعول مفعول بعين بعقلين او خبري مبتدئين او منصوبين  
 او مخفوفين فثان اما اخذ عمله ومعناه ولفظه ذهب بزبد وعمر العاقلان وهذا زيد وهذا عمر والفاضلان ورايت زيدا ورايت عمر والظرفين  
 ومررت بزبد ومررت بعمر والكبريين ومثال ما اخذ معناه وعمله وجبه كجا زيد ورايت عمر والظرفين وهذا زيد وهذا عمر والفاضلان ورايت زيدا  
 بعين بعقلين خالدا الشاعرين وسفنا لفتح الى خالدا وسببوه لزيد الكاشين ومنع ابن السراج الانواع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال  
 ان قدر الثاني فالقطع او تاكيدا والاول هو العامل جازا لانواع وخصص بعضهم جازا لانواع بكون المتعول فاعلى ضللت كجا زيد ورايت عمر والظرفين  
 او خبري مبتدئين كهذا زيد وهذا عمر والفاضلان اخذ من كلام سببوه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فادهم الاختصاص قال ابن الك في السراج  
 ثم قال والظاهر فيهم الحكم اذا تفرق في الفاس من قولك ذهبت يد وانطلق عمر والفاضلان وقولك احببت زيدا ووددت عمر والعاقلين وقولك  
 مررت بزبد ومررت بعمر والعاقلين فاذا جازا الاول جازا هذا النوع جزم في النظم فقال ونف معول في حيث معنى وعمل اسبع ضمير استثناء وان اختلفا  
 في المنعوت العمل واللفظ كجا زيد ورايت عمر والفاضلين واختلفا في المعنى العمل ويجوز كذا انصر زيد ويجوز عمر والفاضلان لو اختلف المعنى فقط  
 كجا زيد ومضى عمر الكاشين واختلف العمل فقط كذا مولد زيد والبحر موحج عمر بالنصب الشاعران وجب القطع عن السبب اما بالرفع على التماسه  
 او بالنصب على الضمير او بالرفع على المتعول الى شلطة عاملين مختلفي الجنس والعمل على معمول واحد من جهة واحد بناء على ان العامل في المنعوت العامل  
 في التثنية وهو الصحيح اما اذا اخذ العاملان معنى على فلا محذور في الانواع لان العاملين من جهة المنعوت واحد من جهة الآخر العامل الواحد عند  
 الجهم وقال ابن السراج اذا انفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول ولما اصل ان صور العاملين اربع احدهما ان يختلف العاملان في العمل والآخر كرايت  
 زيدا ومررت بعمر والصوره الثانيه ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزبد ولعبت عمر وفيها اربع اقوال فلهجوم على منع الانواع فيها والرجل  
 على جواز الانواع فيها الثانيه ان لا يكون في الاول والكسائي والفراء على منع الانواع في الاولى وجواز في الثانيه لكن الكسائي يمنع الثانيه فيها والفراء يمكن  
 الصوره الثالثه ان يختلف المعنى فقط كجوزد زيد وعمر ووجد عمر والفاضلان جازا في نوع فيها الانواع وهم الغائلون بان العامل التبعيه ومعنه قوم  
 وهم الغائلون بان عامل المنعوت والتثنية واحد الصوره الرابعه ان يحدد معنى وعمل واحد صورتيان ان يحدد لفظا او لا فالاولى نحو جاه زيد وجاه  
 عمر والفاضلان فيجوز فيها الانواع وفيه ابن السراج بان يحدد الثاني توكيدا والثانيه نحو جاه زيد ورايت عمر والظرفين فاجاز للجهم فيها الآية  
 ومنع ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد عاملين فان اختلفا كذا زيد وجاه عمر والظرفين ولعبت زيدا وان عمر في الدار والفاضلان  
 فذهب للجهم الى منع الانواع والاختصاص الجري الى جواز **فصل** في التكرار المنعوت وكان المنعوت معلوما بدونا لفظ حقيقه او ادعاء  
 جازا انما وقطعه ما لم يكن الجهر التوكيد مخوفه واحده او ملزمه الذكر نحو الجاه الغفير واجابا على مثل الابه نحو هذا الرجل فلا يجوز في شئ  
 واذا تكررت المنعوت لواحده فان تغيرت اسماء بدو بها جازا انما على كل ما وقطعها كلها ولجميع بينهما او بين القطع والانواع بشرط تقديم التثنية المنعوت  
 على التثنية المقتطع وذلك كقولهم تين بكسر الخاء المعجز والنون بينهما راء ساكنه ثبت هظاظ القيسيه لحن لوفه من العبد لا تزيق ذهابا بشرين  
 عمر بن زيد ومن قال مع من يديه وفونه لا يبعدن قومي لذيتهم ستم اعداء وانما يجوز التنازلون بكل مشترك والطبيو معا فدا لاذر ضوي فاصل  
 يبعدن بفعل الابه والابن وهو دعاء اخرج مخرج النهي الى يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا اكفر بفرح فخر اذا هلك وفي المتن انما جازا  
 ثمود فان قيل كيف في عن قومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان المراد بيجرت على عادتها من استعمال هذه اللفظه في الدعاء ولم في ذلك  
 عرضا لحدما انهم يريدون بذلك استنظام موت الرجل لجليل وكانهم لا يصدون بموتهم والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يقي كرهه وكان  
 لان بقاء ذكر الاله ابد موته بمنزلة حياته والعداء جمع عاد وهو العداه بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدوان فولا لا يجمع على ضلوه ولا يجوز جمع جزم  
 وهي انما في تثنى الضمير والمعنون موضع الضمير ومما قد جمع معناه لانه جمع اثار والمعنى لا يهلكن قومي لذيتهم ستم على اعدائهم ولغير ذلك

بما اطلع

دون الاول

ومررت بزبد  
 هذا هو المثلث

لا يملكوا

# باب النعت

لانهم كانوا يفترون بها الاصناف وهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما اول الحرب هو ان ينزلوا عن ابلهم ويتركوا ابلهم والثاني في لغزها وهو ان ينزلوا عن ابلهم  
وبهذا الواو اقل اقلهم اذا كان النعت في موضع وعمل لا يحال النعت فيه والطيبون معاندا لا ذكرا ولا انثى عن غنة الفرج وتبدا انهم لا يبعدون ما ذكروا من على فنج  
زانبة كانت العرب اذا وصفوا الرجل بظهاره الاذوار واللائل ارادوا ان يزينوا اذا وصفوه بظهاره الكم ارادوا ان لا ينجون ولا يبرقوا واذا وصفوه  
بظهاره الجراد وان فلان يظن على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز رفع النازلين والطيبين على الانواع لقوى وعلى القطع باختيارها  
تقدمه هم ويجوز نصبها على القطع ايضا باختيارها فكل من قبله امسح واذا ذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الانواع لقوى وعلى القطع باختيارها  
هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باختيارها امسح واذا ذكر على ما ذكرنا ويجوز نصبه على الاول وهو النازلون على الانواع لقوى وعلى القطع باختيارها  
لانهم مبنون بنعت مقطوع والانواع على الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او ما فيه من الرجوع الى المنعوت بعد الانصراف عنه  
او ما فيه من الرجوع الى المنعوت بعد انصرافه عنه من انصاف بعد الكمال لان القطع المنعوت في المعنى المراد من الانواع اعتبار انكسار الجمل ومكان عن  
النعت الاول وهو الوصول لمخالفه لغيره متبع ان بعد من يقطع ان فطمت الجميع فان انعت بعضا فلهي في الا الانواع لان القطع في البعض والانواع  
في البعض مشروطة بتقديم المنعوت والى جواز الانواع والنعت اشار الى انما بقوله واطلع او انعت ان يكن معصا بدونها وان لم يرد في معنى المنعوت لا يجوز ما في  
انواعها كلها للمنعوت لتفرقها من غير النعت الواحد وانتهى اشار النظم بقوله وان نعوت كثرت وقد نلت معصفا لذكر من انعت وذلك لقولك مررت  
بزيد الناصر لفتية الكتاب اذا كان زيدا هذا الوصف هذه الصفات بشارة في اسمك ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحد منهم ابراهيم والآخر ناصر فبه  
والآخر فتيه كاتب فلا يفتن زيدا الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب انواعها كلها وان يفتن بعضها باختيارها ذلك البعض الذي يفتن بالاول  
الثلاثة الانواع والقطع الى الرفع او الى نصب الجميع بينهما بشرط تقديم المنعوت على الرفع والى الاشارة بقول النظم وبعضها قطع معلنا واذا كان المنعوت  
نكرة فبغير في الاول من نعوت الانواع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه عنى عن التخصيص وجاز انما في من نعوت القطع من السبع سواء فبين  
متاه يدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتعبئة الاول كقوله وهو ابراهيم هذا المنعوت نصف صابدا وبداى الى سورة عطلت  
مراضيع مثل النماذج النعت الاول وهو عطلت بضم العين وتشديد الطاء المد اسين بيان عطلت للمرة اذا اخراجها من الغلاب وقطع النماذج  
وهو شتا بضم الشين الجهم وسكون العين المهمل وفي اخره مثلثة جمع شتا بالمد وهي المنعوت الارتفاع وهو منصوب بفعل محذوف تقدمه رخص  
شتا ونحوه والمراضيع جمع مريضه والسعال جمع سعال وهو لغت العبلان فان لم يقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يحصل  
النعت قبل المبتداء او مقولا لفعل فان كان النعت المقطوع لجرم مدح او ذم او ربح وجب حذف المبتداء ان نعت النعت وقد رت هو والفعل  
ان نصب النعت وقد رت في المدح اذ في الذم ارم وعلى ذلك قول النظم وارض او انصاف فطمت مضمر صند او انصاف ان يظهر  
لقولهم في المدح الحمد لله الحمد بالرفع اختار وهو مبداء والمحمد غيره وقوله في الذم وامرته حاله لعلها بالنصب لخالها بانها اذم وامرته مرفوع با  
لنعت على فاعل يصلي المستغفر وكقولك مررت بعبدة المسكين برفع المسكين ونصبه وجلة النعت المقطوع مستانقة قال الشاعر لانصفه  
مع المقد ونصير حيلة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى وجب وجوب حذف الرفع او انصاف انهم لما قصدوا انشاء المدح والذم او الزم جعلوا  
انما العامل اماره على ذلك كاضلوا النداء اذ لو اظهر العامل وقالوا ادعوا عبد الله مثل الخفي معنى الانشاء ونوهم كونه خبرا مستانقا وان كان  
النعت المقطوع لغز ذلك اي لغز المدح والذم والزم جاز ذكره او ذكر العامل وهو المبتداء او الفعل بقول مررت بزيدا الناصر بالوجه الثلاثة  
على الانواع والرفع على الخبرية مبداء محذوف والنصب على المعنوية بفعل محذوف وللكان يظهر كلام المبتداء والفعل ونقول هو الناصر واخفى  
الناسر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من هو او من نعتي **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان يعلم وكان النعت اما مفعلا صامحا لمباشرة  
العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل اكبها هلا اي فربا صاهلا او بصاحبه ما بهنسه نحو والنا لى لى لى ان اعلم طبقات اي  
اعلم دروسا طبقات حذف المنعوت للعالم بجمع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر المحدث اشهر وجب حذف الموضوع او فتمت صفته  
مفادها لكونها صامحا لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه من اليا ومن غير الثالث لعدجاء له من ثبائ المرسلين  
اي ثبائ المرسلين بناء على ان من لا يزداد في الاجابة لا يدخل على مرفق او كان النعت جملة او شبهه ما وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسى وكان محذوف  
اسم تقدم محذوف من اوى فالاول لقولهم مناظمن اي ساخر ومنا اقام فظن واذا جملتان في موضع رفع نشان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على  
الابتداء اي من افرقت ظن ومن افرقت اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المحذوف ومن هذا تقدمه البصريين وقد اكدوا كون المحذوف  
موصولا اي الذي ضمن والى اقام وما فذه البصريون اقبس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموضوع بصفته لئلا يظن انها والثاني لقولهم  
ما في الناس لا شكر ولا ادب لا شكر او ادب كثر والمنعوتان بعض اسم مقدم محذوفين هو الناس كقوله وهو ابراهيم لاسود لهما في نصف اخره  
لوقلت ما في قومها لربتم بفضلها في حسب ميم فبها حذف وتفسير وتقدمه واخبر واصلة لوقلت ما في قومها احد بفضلها لانه في مثال ذلك  
حذف الموضوع بجملة بفضلها وهو واحد وهو بعض اسم مقدم محذوفين وهو قومها وكسحرف المضاعفة من ثائم على لغة ضرب الجازين وابدل المرفقة  
لوقومها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لربتم على جملة النعت وهو بفضلها ها لكون الجواب فاصلا بين الخبر والمفعول

وظاهر فيضا

اي الارجل  
فوقها من يد

باب التوكيد  
بالعين

وهو فوقها التوكيد والجور والمبدء والمؤخر هو واحد الحذف وانما قد مثلنا لان التوكيد الذي هو خارجا عن اجزاء ومجرد ومختص بغيرها عليها  
والجاء في قوله والسبب المملة ما بعده الانسان من مفاتيح ابائه والمبسم بكسر الميم الاول وفيه السبب المملة ليجال واصله يؤسم طيب الواو باء لوقوع ما بعده كونه  
ومثال سبب المملة ومتادون ذلك اي فربما ومن ذلك وقولهم في بنيهم الاقوي ما زيد وفولك ما هنا الاعلى اعلى اي لا على رجل اعلى فان لم يكن التوكيد  
بالجاء بغير اسم مقدم مخفوض من اوقاف لم يحد في الضرورة كقوله وبني كفي كان من رعي البشر اي كفي جبل كان ويجذف ويجوز حذف التفت ان علم  
كقوله باخذ كل سفينته عصباً خذفت التفت وبني المنعوت اي كل سفينته صالحة بليل انزوي كل فان فيها لا ينجر جبا عن كونها سفينته فلا فائدة فيه  
فالر في المنعوت وقول الشاعر هو جاس بن مرداس وقد كنت ولحرب ذابند فلم اعط شيئاً ولا منع خذفت التفت وايضاً المنعوت اي شيئاً طائلاً والذي  
لجوع الى نقل هذا التفت بحرف الضد فان الواو اعطى شيئاً يدل بل قوله ولا منع ولكنه لم يرضه ففاج الى ان يرضه بغيره بكسري بها الكلام جلباً  
الصدى وبخيل بنه المحي في المنعوت بدفع الشافض واعرض بان عدم الاعطال لا ينافي عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله  
عليه واله جن عطي الزلفه فلوهم من نقل حيزه ثمانية اعطاه الماعر فخطها وقال يا بخل فبني ونب العبد بن عبيته والافرح وقد كنت في الحرب  
تدري فلم اعط شيئاً ولا منع وما كان حصن ولا حابس فهو فان مراد مع جمع وما كنت دون امرئهم ومن يضع اليوم لا يرفع فقال النبي افطمو السانه عن  
فراود حتى يرضى العبيد المستغفر اسم نفسه ويضع عبيته بن حصن والافرح بن حابس والشدرد بنهم الشام المشاة القوافيه واسكان الدال المملة  
وفي قوله سابقه على هذه القوة والعدة كقوله وهو المرفش الاكبر ودب سبلة الخدين بكرهه هذه لها فوج وجيد خذفت التفت منها وبني المنعوت فوج  
فلم وجيد طويل يدل ان البيت المدح وهو لا يحصل باثبات الفرج والجيد مطبقين بل باثباتها موصوفين بصفتين محبوسين والافرح بالقاء  
والعين الشعر والعام بالقاء والماء المملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الهمزة مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز  
حذف كل من المنعوت والتفت اشار لناظم بقوله وما من المنعوت التفت جعل مجوز حذفه وفي التفت يقل فصل ويجوز عطف بعض المنعوت على  
بعض مجزوع العطف الام وحرف الراء في حروف وصوبه لم يخف في الحواشي واذ انقضى التفت على المنعوت فان كانا معرفتين وكانا تنفصاً لكانا  
العامان جبل المنعوت على ان التفت نحو الصراط الفريز الجيد الله في فرائض الجوز ان كانا نكرتين نصب التفت على حال نحو لينة موج شاطئ واذ التفت  
بمنزلة وظرف وجعل فم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالباً فمن والله اعلم بالتقوى **هذا باب التوكيد** والتاكيد انما ينفذ  
فيه وله بنفرد احد ما يصرّف بجعل اصلا يقال وكذا توكيداً واكدنا كيداً والواو اكدوا كذلك شاع اسما لربا والواو عند الحاجة والمراد بالتابع  
وهو ضمير ان لفظي وسما المربك معنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده ولم يسمه الفاظ مخصوصة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول  
والثاني لنفس العين وتوكيد بها لرفع الجواز عن الذات والى التوكيد بها اشار لناظم بقوله بالنفس والى العين الاسم اكدنا نقول جاء التخطيعة بهما انما  
تقد برحمتنا وان الجواز جره او نقله بكسر الشاء المشددة وسكون الفاء لحد الانشال بغيرها مانع المسافر وحشر فاذا اكدها بالنفس حفظ او بها معا  
بشر بقدم النفس فقلت جاء التخطيعة نفسه او عنه او نفسه عنه انفع ذلك الاحتمال عن الذات ومثال الكلام فصل على ما هو الظاهر منه وارتفاع الجواز  
لصغيرة ونحو ابن عصفور على ان التوكيد بضعف احتمال الجواز ولا يرفع احتمال الريبة ويجب في النفس العين انصالحا لفظا بغير مطابق للتوكيد بفتح  
الكاف ابرز بظنه ويجب ان يكون لفظها طيبة في الافراد وجمع والى ذلك اشار لناظم بقوله مع ضمير طابى التوكيد انقول جاتي زيد نفسه عبيته مند  
نفسها عبيتها والزيدون لنفسهم عبيتهم والهندات لنفسهن عبيتهن ولا يجوز نفوسهم ولا عبيتهم ولا احبائهم التوكيد واسم التثنية فالافصح في النفس  
والعين جميعاً جمع فله على افضل تضم العين في حال جاتي الزيدان والهندان انفسهما اعنيهما ويجوز في غير الافصح نفيها معا بالافراد ونفسها  
عيناها بالتثنية عند ان كانت اسما واحداً وذلك ان الزيدان فيخرج الفصول تبعاً لابن عطية ووافقه الرضوان فيضم في النظر على الجمع قال واجمعها بال  
ان نجا ما ليس واحداً وانما ذلك الاصل في المشق كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في العين ويخرج اقاربها على ثبوتها عند الناظم  
كما يؤخذ من قولهم في التثنية في باب كيفية التثنية وهو التصحيح ويجوز ان في المضامين لفظاً او معنى في مضامينها لفظ الافراد على لفظ التثنية  
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره بكسر ذلك فيخرج التثنية على الافراد ولم ينفذ عليه فهو فعل غير كيف فقلت ان التثنية لم يرد  
الا في الشعر والافعال الباقية من السجدة كقوله وكنا للشئ نوحاء الزيدان كلاهما والمراد ان كلنا ساء وكل جمع وعامة لغيره اي لغير المشي وهو الجمع مطلقاً  
او المفعول بشرط ان يفي بنفسه ويجعله نوحاء القوم كلهم او جميعهم وعامة من الهندات كلهم او جميعهم او عامة من اشترى العبد كله او جميعه وعامة  
ويجوز ان يصرّف التوكيد لفظاً ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار لناظم بقوله وكلا كذا في الشمول وكلا كلنا جميعاً بالضمير موصلاً  
وليس فيه اي التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعاً ادم الضمير خلافاً لهم وهو بن عجل فانه قال جميعاً توكيداً للموصولة الواضحة مفعولاً لخلق ولو كان  
كل فعل بضمير التوكيد بجميع فليل ولا يحمل عليه التنزيل قال في المنعوت ولا فراه بعضهم انما كلاهما ادم الضمير خلافاً للفرار والتمشي في قولها ان كلالة  
توكيد لاسم ان بالاصلين جميعاً في الآية الاولى حال من الموصولة وكلا في الآية الثانية بدل من اسم ان والبدال الظاهر من ضمير الموصولة كل جاز اذا كان  
معيذاً للاعطال مخفوضاً فلا شك وبدل الكل لاجتماع الضمير ويجوز في لكل ان الى العوالم اذا اتصل بالضمير جاتي كل القوم ويجوز جمعها بلاء بخلاف  
جاءت كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قال في المنعوت وقال ابن مالك ويجوز كونها لا من ضمير الاستغفار المنفصل الى الظرف بعفوها وفيه ضعفان تنكير كل

والتوكيد



## تأیید التّوکید

[illegible]

[illegible]

هذا باب العطف وهو في الأصل مصدر عطفنا الشيء نقينه وعطفنا القاموس على غيره إذا ألفناه به وهو في الاستعمال

المطعم والذوق والذوق  
والكلام الان فصيح  
البان واليدان واليدان  
بقوة

انف المجره

خبر الهنداد لجملة  
الواقعة



عظمت

[illegible]



ذلك عطف فريد وعلم فانه عطف على ضمير مستتر فيه يعود على المبتداء هذا قول ابن عصفور وقال المراءى في باب المبتداء العطف ان الجملتين اذا عطفوا على  
 على الاخرى فالفاء التي السببية من انما منزلة الشرط والجزاء فاكثف ضمير واحد جمل الشرط والجزاء فاذا عطف جمل عموما فاكثف في الاشارة  
 وضع بالضمير المتكسر والثانية نصر على ذلك ابن ابي اربع قال لانها منزلة من زبد الماء عموما فاكثف في الاشارة انما هو محمول على الارتباط انما هو محمول على كمال الكلام  
 وقال المتوفى في العطف كذا قالوا لو اريدت بحمل ان يكون اصله محمول على غير ما يتكسر عنه ونقل المذكور في باب الاشارة عن بعض النحاة انه لما حذف في العطف  
 وانما حذف وانرفع المضارع واستشهد به هذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرفع السواد ويصبغ اللحم المملح بقوم من قولهم حشرهم اذا غار بهم  
 بالهمزة المجرى وهو كذا وهو مذكور في معطوف على محم والمعنى ان الماء اذا غار فله انسان العين ولذا اكثر في في والسند وعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة  
 لما هو من ابد على الوضوء وعكس فالاول نحو روت برجل يركب فيضلك عموما والثاني نحو روت برجل يركب عموما فيضلك هو ويصطف على الحال ما لا يصلح  
 كونه حال لظهور من عايد يعود على صاحب الحال وعكس فالاول نحو عرفت ان هذا انضبط في طير الذاب في الثاني نحو عرفت ان هذا انضبط في طير الذاب فيضرب هو وهذا  
 قال في العطف ويجوز ان يدعى ان الفاء في ذلك كانه قد اخلصت المعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء في جواب الشرط انما هي فاء شرطية فلا ترتب  
 والناحية على الاصح فيها وان ذلك اشار الى انما يقولون ثم للترتيب فيفضل اخوفا فيه ثم اذا شاء انشره وقدم قوم انها لا تفيد الترتيب في كمالها بل في  
 خلفكم من نفس واحدة ثم جعل منها زجاجة الزر واجبيبان ثم فيها بعض الزر وبها بديل هو الذي خلفكم من نفس واحدة وجعل منها زجاجة الزر وبها بديل هو الذي  
 والمضنة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تختلف عن الترتيب بل في ذلك العطف ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس لا يكون ثم في ذلك الترتيب الاخبار  
 ولا الترتيب في الانبياء وجعل منه اربا لك ثم انما موسى الكتاب الاية قال في العطف والظاهر ان ثم فيه واذا موضع الفاء وهو موضع شتم موضع الفاء قوله  
 وهو ابو داود حارث بن الحجاج كذا في ردي بن تحت الحاج جرى في الانبياء ثم اضطرب اذا تفرق جري في انبياء الرج بعينه الاضطراب في ردي بن عن فافهم  
 واعرضه في ردي بن فقال في الظاهر ليس كذلك بل الاضطراب في جري في ردي بن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في محظوظات الطبقة والرد في صفة الرج يقال ردي بن ردي بن  
 ودينه قال الجوهري عوا انما يمتنع الامارة لشيء دينه كانت تقوم الفناء بخط هجر في العجاج بفتح العين القيا والانايب جمع انوية وهي ابيس كل عقيد  
 من العصب اما في العطف فاقبل عند البصريين والكوفيين يتكسر في الكسبة ويجعلون نحوها الفهم حتى يركب ورايت النون حتى اركب ورايت النون حتى اركب  
 حتى اركب على ان حرفه ابتدائية ولان ما يندرج على انما عامل والمطوف على شرطه اربعة امور احدها كون المطوف على انما لا يقتل لانها متفردة من جهة  
 لهما وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت هذا بكل ما اقر عليه جرحي جرحك فنحن خادما وما يجعل على زيد بكل شيء حتى معنى داننا واجاز  
 ابن السكيت والثاني كون ظاهر الاضطر كما كان في ذلك شرط جرحها فلا يجوز فام النون حتى انا ولا ضرب النون حتى انا في هذا الشرط ذكره  
 ابن هشام في المحرر في قال في العطف ولما افعل عليه غيره والثالث كونه مضافا الى المطوف عليه اما بالعطف بان يكون جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى اكلتها  
 او فردا من جميع النون فيحتاج حتى المشاة او نونا من جنس نحو عجبني النحرى البرق او بعضا بالناويل قوله وهو ان مروان النخوة فضة المثلث من حرب من عروبن  
 منديا اذ نقله الفاعل الصيغة في حمله والزاوي نقله الفاعل في حمله فانما قبلها وهي التي الصيغة واذا في ناويل الفاعل ما قبله ونقله  
 بعض ما قبله قال ابن الباء فيكون معطوفا على الصيغة ويحمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف بنفسه فالفاعل على الاول تركب وعلى الثاني بنفسه  
 ولما من رفع ضلع على الابتداء والفاها خبره واما من جرحها ضل على ان حصاره والفاها انركب وكان من فضة المثلث ان وطرفه حجابا عروبن هند ثم جده  
 بعد ذلك فكش كل منها صيغة الى عامله بالحجر واورق فيها بفتها واورقها واورقها انركبها بصله فلما دخل الحجرة فتح المثلث الصيغة وقدم ما  
 فيها فالفاعل في الحجرة واولا الشام واما طرفه فاني ان يفتها واورقها الى عامل فضلها واشبهها بالبعوض فثمة الاضلاع اقولك اعجبني  
 الجارح كلامها او يمنع ان يقال اعجبني الجارح حتى لدها لان ولدها البرق منها ولا شبيهها به بخلاف كلامها فانه لثمة اضلاعها كثر منها  
 ومضاد ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حتى يدخل حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى ان يحسن ان يقول اعجبني الجارح انما الاكلاما شتت بلا كلامها  
 منزلة بعضها ومنع ان يقال اعجبني الجارح انما الاكلاما شتت لان شرط الاستثناء المتصل  
 ان يتناول ما قبل اذ انما ما بعدها ايضا وهذا البرق فلا يصح استثناءه فلا يصح عطفه حتى الرابع كونها غير لما قبلها في زيادة حصة  
 الى المعنى والمثابة نحو فلان بهب الى اعداد الكثرة حتى الاول فان الاول غير الزيادة الحصة او في زيادة معنى جرحها الى المعنى  
 نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الانضباط بالنبوة والملوك او في نقص حتى ومعنى  
 كذلك فالاول نحو المؤمن بخير المستأخض من مثال الذرة فان مثال الذرة غاية في النقص حتى الثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيات والذكور  
 فان الصبيات والذكور في غاية النقص المعنوي وهو الانضباط بالصبيات والذكور في النقص حتى الثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيات والذكور  
 الاضطر الى الاقوى او بالعكس كما يفسر الترتيب انما جرحها لان يكون ملائمة الفعل لما بعدهما مثل ملائمة الاجراء الاخر نحو مات كل ابي حتى ايم  
 وفي ثلثها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمن واحد نحو جاشي النون حتى بدا اجا فاك معا وازيد اضمهم وطهم من كلام المتوفى انه لو لم يكن ما قبله  
 من غير ما قبلها محضها اذ او بدلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية بل لم يكن بدلا على زيادة او نقص حسبين او معنويين امتنع العطف  
 حتى فلا يجوز كلت المرجى في العجم لا خلافا للجنس ولا خرج القرش حتى يوفلان وهم من وسط القرش ان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا

انما في العطف





لا يعرف لا من جهة وان سلم فالناو باع يمكن بان تكون منصلة وحدها المنزلة او منقطعة وان شئت او استقامت انكارها كقولهم كما  
 ام لا يثبت حكم البتة اي لا يثبت الاضرب المحض ثم الحال وهو الاختيار بنسبة البنات اليه فبالعزف لك وقد لا تلتصبة اي لا  
 تلتصق بالقطعة الاستقامت البتة لا حشبا ولا انكارها نحو هل يسوي الاحم والبصر هل يسوي الظلمات والنور اي هل يسوي ولا يبدل  
 اصل اذ لا يدخل استقامت على استقامت وقول الشاعر قلت سلمني في المنام فبعضي هناك لم وجزءه ام جهم اي هل في جهم ولا يمدد من لغتهم ان لا يحض  
 للاستقامت منا لان الغرض نقل ان الشجر عن جميع المصريين ان ام ابد اعني بل والمنزلة جيفا وان الكوفيين خالفوه في ذلك انتهى وهذا لا يروى  
 بشهدان للكوفيين فان ام فيها بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستقامت خاصة في قول الاخطل كذبك عنك ام رابت بواسط غلظ الظلم من  
 الواجب لاقال ابو عبدة ان الحق هل رابت واما وانها بعد الطلب للخصم بين المتعاطفين نحو زوج زينب واخوها او تزوجة كمال العلماء  
 او الزمان والفرد بينهما اي بين الخصم والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في الخصم فلا يجوز الجمع بين يدي لغتها في الترويج لامتناع الجمع بين  
 الاثنين وجواز اي الجمع بين المتعاطفين في الاماحة في ان جميع بين العلماء والزهاد في الجاهل وبعد الخبر وهو مقابل الطلب في الكلام العربي كذا  
 من شأنه يحمل النص في الكذب للشك من المتكلم نحو لبنا بوم او بعض يوم فليث كلام خبري واولئك من الغائلين ذلك والاباهم على الخط  
 نحو اياكم لعل منكم افي ضلال مبين فاما اياكم لعل منكم كلام خبري واولئك من الغائلين ذلك والاباهم على الخط  
 في الاول قال الدماميني الشاهد في الاول الثانية والثاني احد الفريين منا ومنكم الثاني له احد الاخرين كونه على منكم او كونه في ضلال مبين  
 اخبر الكلام في صورة الاتصال مع العلم بان من عداه وعبده فهو على منكم وان من عبده من جاد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى والتمسك بالاباهم  
 الملة بعد الاجمال نحو قولوا لو انكم كنتم على الواو الهاء على البهوت والنسبة فذكر الفريين على الاجمال بالضمير الملة بعد  
 ثم فصله ما قاله في كل فري اي قال البهوت كونه اهوا وقال المتصان كونه انصافا والتمسك بالاجمال في فاعل فالواو هو الواو والتمسك بنحو الكلمة اسم فاعل  
 اخرجت قاله ابن مالك في خلاصته واصلا وعل عنده في التمهيد وشرحه الى التقدير الجرد والاضرب كبل مطلقا عند الكوفيين وابع على الفاعل  
 وابن برهان نحو اخرج ثم يقولوا فم اخبر عن اخبر ثم اثبت الامانة فكانت قلت لا بل ابر من كل الفراء اذهب زيد اودع ذلك فلا يخرج الجمع  
 نظمه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سبويه انه اثبت لا والاضرب بشرطين مقدم فم اخبر في تكرار الاعمال نحو ثوبت زيدا اولست عمرا ولا تضر  
 زيدا ولا تضر عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاضرب في الجري وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو سديد بن ثور الحارثي قوم اذا سمعوا  
 الصبيح رايتهم ما بين يديهم امره او سافح اي سافح لانا البينة من المعاني النسبية التي لا يمتثل فيها الا بازا وكما تقدم ويحمل ان يكون اول الاحكام  
 على اياها والمراد بين فريين فم اخبر عن اخبر على حد الجلس بين العلماء او الزهاد والاضرب صوت المنصرخ والميم هو جاعل الجاهل في محله من لغز في السافح  
 بالسفن الملة هو الاخذ بنسبة فريه وهو لغضا بالنسبة الى معناه او اشار الى انما ظم بقوله خبر ابرج فم باو وايمهم واستكك واضرب بها ايضا  
 ودعا عايت الواو اذا لم يطف والنطق للبي من فم اخبر عن اخبر انما الثانية في الطلب في خبر فالاول نحو زوج اما هند واما اخوها والثانية  
 جاني اما زيد واما عمرو بمنزلة وفي السطفت الحقة فيكون بعد الطلب للخصم والاباحة وبعد الخبر للشك والاباهم والتمسك بنحو اما شاكروا  
 كقوله وانما شاكروا على حال المندرة والى هذا اشار الى انما ظم بقوله واما هند واما اخوها والثانية جاني اما زيد واما عمرو بمنزلة وفي السطفت الحقة فيكون بعد الطلب للخصم والاباحة وبعد الخبر للشك والاباهم والتمسك بنحو اما شاكروا  
 والنوع من الضرب هي مثله في المعنى فظ لا في السطفت انما ذكرناه في باب السطفت لصاحبها غيره فانه ابن عصفور ويؤيد قوله انها جاعلة للواو انما  
 لزوما والاضرب على المعطوف اما قوله وهو سديد بن فوط لا الاخر خلافا للقيمي بالبناء انما شاكروا فاما الى جهة اما الى نادر  
 فاذ احدثت الواو وكذلك فتح فريها وابدل ميمها الاول باء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والافتقار من فريها لانه ميمية وميمية وليست  
 وشاكروا فاما انما يبر عنونها فانا الناعر باطن القدم وشاكروا انفتحت ومن مات ارتفعت رجلاه وانكسر راسه فظهرت شانه فغيره ولا خلاف  
 في انما الاول غير عاطفة لا حشبا بينهما بين العامل والمعمل نحو فام اما زيد واما عمرو ونحو رابت اما زيد واما عمرو واما لكن فضا طفة خلافا لغيره  
 ابن مالك في التمهيد واما انما لطف بشرط ثلثة افراد معطوفها وان يسبق بنى او نهي عند البصريين والباء اشار الى انما ظم بقوله واولئك من الغائلين  
 او نهي وان لا يفتقر بالواو عند الفارسين الاكثرين فالتنفي نحو ما روت رجل صالح لكن طالع البحر ما عا قبل عطف على صالح وقبل بحار معذب  
 اي لكن مررت بطاح وجاز ايضا عمل الجاهل جده لغوة الدلالة عليه بتقديم ذكره وانما نحو لا يبريد لكن عرو وهي حرف ابتداء نحو من الجاهل فاذا  
 الاستدراك وليست عاطفة ان لم يجرها لعدم افراد معطوفها كقوله وهو سديد بن فوط لا الاخر خلافا للقيمي بالبناء انما شاكروا فاما الى جهة اما الى نادر  
 في البحر بنظر فواهم مبتدأ ونظيره ولكن وخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وايضا ورواه بالمدح شاكروا في القيد او ورواه ابو والي  
 جمع بادنه وهي لينة او نكت لكن واو افي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان شرط عطفتها ان لا يفتقر بالواو نحو ما كان محمدا احد منكم  
 ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر كان الحذف في اي ولكن كان رسول الله وانه رسول الله المنصوب معطوفا بالواو والداخل على  
 لكن على ايا احد من عطف معرو على من كان هو هذا سديد بن فوط لا الاخر خلافا للقيمي بالبناء انما شاكروا فاما الى جهة اما الى نادر  
 بالسلب الاجاب لان المعطوف عليه من المعطوفين بالواو في غير هذا المعنى بالاجاب واسلبا نحو ما قام زيد

# ما يعطف النسب

وقام عرو ونام زيد ولم يرفع وزعم ابن ابي الوبي ان لكن حين اضرنا بها بالواو عطفه جملته على جملته وانظر ظاهر قول سيبويه اوسفت بايجاب نحو قام زيد  
عرو لم يرفع فلكن حرف ابتداء واستند ذلك وعرو مبتداء ولم يرفع خبره ولا يجوز ولكن عرو بالافراد على انه معطوف على بدل لغو شرطه وهو النفي او  
النهى خلافا للكوفيين في ايجازهم ذلك ولغير مجموع واما بل فعطف بها بشرط ان افراد معطوفها وان سبق بايجاب او امر او نفي او معنى مما  
يبدأ بالاولين وهما الايجاب الامر سلبكم عافيلها حتى لا تسكون عنه ولم يحكم عليه بشئ وجعله لما بعدهما كقام زيد بل عرو ولم يرفع زيد بل  
عرو فالضام في المثالين ثابت لعرو وسلوب عرو زيد ومعناها بعد الاخيرين والنفي والنهي عطف بحكم ما قبلها من نفي ونهي على حاله وجعل  
صنعه لما بعدهما كما ان كك كك كك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا تفتك بها والذ لك اشار الى انما ظم بقوله وبيل كلكن بعد محصورها كك كك كك في ربيع  
بل فيها فقر نفي لكون في منزل ربيع عن نفسك وثبت لها الكون في ارض لا تفتك بها ولا يرفع زيد بل عرو فقر نفي زيد عن القيام وانما عرو بالانتم  
واجاز المبرد وبعد الواو مع هذا كونها نافله معنى النفي والنهي لما بعدهما فهو على قوله ونحو بعد الواو ما زيد قائما بل اعدا بالنصب على معطوف  
فاعد واستلما العرب على خلاف الجازاء وبلزما ان لا يعمل ما في قائما ثانيا لان شرطها بايقا النفي في المعول وقد انفصل عنه ومنه ذهب الجمهور الى ان النفي  
فعل كما قبلها لما بعدهما الا بعد الايجاب الامر والذ لك اشار الى انما ظم بقوله وافتل بها لثان حكم الاول في الخبر المثلث والامر بل عرو قام زيد بل عرو  
واضرب زيد بل عرو قال المرادى نجا للشارح فخرج ذلك لانه الحكم عافيلها حتى لا تسكون عنه وجعله لما بعدهما انتهى فالقام عرو وروى زيد و  
الما تومعير عرو وروى زيد وروى زيد لا قبل بل التوكيد الاضرب بعد الايجاب والتوكيد نفيها قبلها بعد النفي فالاول كقولهم وجعلك ليل لابل الله او لم  
يفض الشكر كقوله واخول والثاني كقولهم وما هيديك لابل زاذني شقها مخرج بعد نفي لا الى العمل واما الانعطاف بشروط ثلثة افراد معطوفها وان سبق  
بايجاب او امر او نفي فالاول كقوله كذا زيد كذا زيد والثاني نحو اوسفت بايجاب او امر او نفي فالاول كقوله كذا زيد كذا زيد والثاني نحو اوسفت بايجاب او امر او نفي  
كلام العرب نحو ان لا يرفع وان لا يصدق احد من اطفيها على الاخر نفي عليه السهل في نتائج الفكر فقال بشرط لان يكون الكلام الذي قبلها بنفسه  
مفهوم الخطاب نفي ما بعده او نفي عليه ايضا الا بد في شرح المحرر لانه وذا قد يكون الاول لا ينفذ والثاني وشيها ايجابا قال المصنف وهو من فلا يجوز عطفه  
رجل لا زيد لان الرجل بعد على زيد ويجوز عطفه على الرجل لا امره اذ لا يصدق احد على الاخر قال البدر الدمايني ما ذكره السهلي والابري من عطف  
مفهوم اللقب قد يرفع في الاصول انه غير منصرف على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيبان  
اشنع قام رجل وزيد في غير البعد لثان اردت لرجل من زيد كان كعطف لشي على نفسه تاكيدا فلا مانع من هذا فاضد الاطنا ان اودت بالرجل  
غيره كان كعطف لشي على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيبان كان معناها متعاكسين واللبس في مجال  
انتهى قال الزجاج في كتابه في المحرر وان لا يكون المعطوف على معول فعل اضر فلا يجوز عطفه جائي نفي لا عرو قال لان العامل بعد بعد المعطف  
ولا يقال لاجاء عرو لا اهل الدماء وبره انه لو نوضف محضة العطف على محضة تفيد العامل بعد المعطف لا منع لغيره فاما ولا فاقطع ظاهرا في النفي جاز  
ان هذه المنع عنه ترجع الى ابا من اخبار الطلب هو التمام وذلك لا ينافي في مسئلة ليس وليس ان لا يشرط بقدر العامل بعد المعطف بل يجوز  
الخضم زيد وعرو ويا بيا بن زيد وعرو وان زيد الامر قائما والذليل على صحة ما قلناه قول العرب جئت كذا كذا قبل في نفسه ونفعل جئت كذا  
وقوله وهو امر والفتن كذا كان داء اسلمت لبيون عراب نفي لا عتاب لغواعل فطفت عراب لغواعل على عتاب نفي وهو مفعول ضل ماض وعرو  
حلفت وذا بالمشقة اسم راع وحلفت هبت ولبيون بالاضافة الابل ذات اللبن وعتاب حوا لغت بالواو معروف ونفي يعطى التاء المشقة في  
والفعل كقولهم في الضرورة تبتدئ مشقة فربها لغواعل قال في القاموس وقال في المعنى ان جليل حال والغواعل بالانفاد وكسر العين المهملة جبال  
صنعا والمعنى كان هذا الراعي هبت يلبه لغواعل عراب عتاب من عتاب نفي فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطعم فيها الاعطاش  
لجبال الصنعا لعدم ارتفاعها واخضر لناظم على قوله ولا نذا او امر او شيانا فلا فناء والمعطف عليه مفعول مقدم بل لا ولا خبر ولا والتقدير ولا  
فلا نذا او امر او شيانا واما انظر ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادى فمثل هذا اذا ارفضت به الحلف لم يكن مدخولها مفرا واصفة لموصوفه ذكر  
او خبر او لا فان اقرئت بمطاف نحو جائي زيد لا بل عرو فاعطفه بل ولا رد لما قبلها ولبست طعنة فالذ في المعنى ان كان مدخولها مفرا واصفة  
لسابن او خبر او لا فليست طعنة وجب تكرارها نحو انها بفر لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في  
المعنى **فصل** يعطف على الظاهر الضمير المفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المفصل المنصوب بشرط فالعطف على الظاهر كقام زيد عرو  
والعطف على الضمير المفصل المرفوع نحو انا وانت قائما وان لا يرفع نحو انا وانت ولا يرفع على الضمير المفصل المنصوب نحو جينا كذا والاولين فالاولين  
معطوف على الحذف لم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المفصل بارزا كان او مستترا لا بعد توكيده بتوكيد لفظي من اذله بان يكون ضمير مفصل  
نحو لست كنتم انتم وياؤم ونحو اسكن انت وذو جئت في احد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله دعوتهم اجمعون ومن يليكم برويتنا وكذا الظاهر في  
او بعد وجود فاصل او فاصل كان بين المبتوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو زيد يخلوها ومن صلح فوصلح معطوف على الواو في قوله  
والفاصل بينهما الماء او وجود فاصل بلا التام بين المعطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكون في تلك من الفصل بين المعطفين نحو انا و  
ولا يلقاها فاصل على لا ولا فاصلة بين المعطف وهو الواو والمعطوف وهو انا وقد اجمع الفصلان في التوكيد بين التابع











# باب السبيل

معدود من قبل الابد الى المتأخرة وهو قول البصريين وقيل لا ينفذ في الاصل ناره ثم ثابت الى الضمير وهو قول الكوفيين والاحد قد شق في الاصل  
واصحابه ثلثة انظر الى قولهم في الشام وبعث نصر بعامس ويوسف ونواس فخران شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الارض طوله اربعون فرساً وعرضه  
اثناعشر فرساً وهو الاحد وقد ملئناه نارا وقالوا من كفر فلا العرفين ومن كفر فلا الكواشي وهذه الابدال الثلثة مسموعة وزعم السهيلي ان  
بدل البعض والاشمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب يخطفون المقتضا فاذا قالوا اكلت الرضفة ثلثة واخبرني زيد بن علقمة فاعلم ان كل واحد من  
الرضفة واخبرني يوسف بن ابيد من البعض والوصف ثم حدثنا الدليل عليها والاربع البدل المبين للبدل منه وهو ثلثة اقسام لا بد ان يكون مقتضوا  
باعتبار ما تقدم في الابدال وهو البدل منه ان لم يكن مقتضى الابدال ولكن سبب ابداله في اللسان فهو بدل الخط اي بدل من لا ينفذ في اللفظ وهو غلط  
ان ابدل نفسه هو الخط كما يسمونه من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقتضوا فان ثبوت بعده كونه فساداً فسد فبدل فثبوت اي بدل في ذكره كذا  
وقد ظهر من هذا التفسير ان الخط مقتضى بالثبات والفساد مقتضى بالاجتنان وهو الخط في الناطق في قوله في النظم ودون فسد غلط برب سلب وكثير  
من النظم لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذا النوعان جائزان قياساً ولهم ريد بهما سماع وان كان فسد لكل واحد منهما  
محمضاً فبدل ضرب واليه اشار الناطق بقوله وذلك ان الضرب ابدل من الضمير ايضاً ببدل بالبدال الممثلة والمذال ابن عصفور وهذا  
النوع مختلف فيه فبدل ببدل بقاء وقيل معطوف حذفاً عطفاً على الخواشي وهو الاول لا بد ان لا يثبت حذفها وقول الناطق في النظم خذ بنا ابدل  
الثلثة وهي الخط والفساد والبداء وذلك باختلاف التبادير بحسب الاجادة وذلك لان السبيل اسم جمع للسمم والمداد بالضمير جمع مدبر وهو السبيل  
فان كان السبيل بقوله خذ بنا ابدل ابدالاً لا ابدالاً فسموا السبيل ببدل غلط وان كان ابدالاً فسموا السبيل ببدل ثم ثبوت في الضمير  
ثلثة الارادة وان الضمير الاصل ابدالاً فبدل فثبوت ان كان ابدالاً وهو الاصل ابدالاً فسموا السبيل ببدل ثم اضراب عنه الى الاصل ابدالاً وجعل الاول هو  
الاصلي ابدالاً للسبيل فسموا السبيل ببدل ضرب وبداء لا اضراب عن الاصل الاول حين بداله الاصل في اللفظ والاحسن في ان يثبت ببدل لا يسمونه ارادة الصفة  
اي بداء ابدالاً كما تقول ريت رجلاً جازاً زيد جازاً او بديلاً **فصل** في بدل النظم من الظاهر كما تقدم وقد بينا ان ذلك في الغنم يميل الى ان لا يبدل  
المضمير من الضمير وهو قوامع السماع ونحو ثباتت وديانتك انت ومهرت بلك انت تؤكد انما فام من البصريين والكوفيين وكذلك نحو ديارك اياك  
تؤكد عند الكوفيين والناظم لا يبدل خلافاً للبصريين قال الناطق في شرح الغنم وقول الكوفيين عندى اسمح لان نسبة المضمير المنفصل من الضمير  
المفصل كسببه المرفوع المنفصل من المرفوع المفضل نحو ثباتت انت والمرفوع تؤكد بل جمع فليكن المضمير يؤكد فان الفرض بينهما ما يحكم ببدل  
الناظم الظاهر من البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا اذنت التوكيدات بالضمير المرفوع المنفصل فثالثت جثثت انت وديانتك انت ومهرت  
بك انت واذا اذنت البدل واقتضت بين النابع والمنبوع فثالثت جثثت انت وديانتك اياك ومهرت ببرية ففصل لفظ التوكيد والبدل في المرفوع  
ويختلف في غيره هكذا انقلبه سبب بغير عن العرب ثلثاء من غيره بالقبول وهم التوئمون على ما ينفرون لانهم شافوا العرب فيهم وما عاصدها  
فلا يبارض هذا عباس بن بيان قال فان نسبة المنفصل الى المفضل الى اخرها لانه ابدل السابغة وقد هيبت في الغنم لانه لا يبدل الضمير  
من ظاهرو قال في شرحه واصبح عند ان يكون نحو ريت زيدا اياه من وضع الضمير وليس بمجموع من كلام العرب لانثرا ولا شرا ولو سمع كان يؤكد  
ويجوز عنك وهو ابدال الظاهر من المضمير مطلقاً فجميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضاً او اشمالاً او اضعافاً ان كان الضمير المبدل منه لغائب  
نحو واسترو النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا ابدل من الواو استرو ابدل كل من كل في احد الاوجه الثلثة وقيل الذين ظلموا ابدل من مؤخر واسترو النجوى  
خير مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل استرو والواو حرف في ال على جميع الاضمار كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمير ان كان الضمير  
المبدل منه حاضر متكلم ومخاطب بشرط ان يكون الظاهر ببدل البعض من كل كقوله او عدت يا بعض والادام رجلي فرجلي ثلثة الناسم فرجلي الاول  
بدل من بابه المتكلم ببدل البعض من كل وكما عرفت في جملتك فوجعت مرفوع على البدلية من ناه المخاطب ببدل البعض من كل وقوله انما اشدك انكم في  
الافسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر في الموصولة المجرورة باللام ببدل من ضمير المخاطب المجرور باللام واصبحت اللام مع البدل المنفصل  
او يكون ببدل اشمالاً كما عرفت في كلامك فكلارك بالرفع ببدل اشمال من ناه المخاطب قوله الشاعر وهو النافذة اجمعك بلغنا السماء جعدنا  
وسناقنا وانا النجوم في ذلك مظهر جعدنا وسناقنا ببدل اشمال من ضمير المتكلم وهو انا او يكون ببدل كل مقيد للاحاطة والشمول كالتوكيد  
نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا هذا الاولنا واخرنا فاولنا واخرنا ببدل كل من الضمير المجرور باللام وذلك اعيدت اللام مع البدل  
والى ذلك اشار الناطق بقوله ومن ضمير احاطة الظاهر لا ببدله الا ما احاطة جلا او افضى بعضاً او اشمالاً او بفتح ابدال الظاهر من الضمير ببدل  
كل ان لم يبدلها اي لا احاطة خلافاً للافضل فانه اجازت بقل للكوفيين رايك زيدا على ان زيدا ببدل كل من الكاف ورايتني عمروا على ان عمروا  
بدل من اياه وسمع الكفا الى ابي عبادة وقال الشاعر بكم فريداً كنبنا كل معضلة وام نهم الهك من كان ضليلاً **فصل** في بدل كل من  
الاسم والفعل في جملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الناطق اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل كل  
كقوله انما من يفعل ذلك بلق انا ما يضاعف فضايف ببدل من يلو ببدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لغو الاثام وبدل البعض  
نحو ان فصل ففعل الله به حرك ففصل ببدل من فصل ببدل البعض من كل وبدل الاشمال كقوله ان على الله ان يابعا نؤخذ كرها او ينجي طامعا









باب الفراء

[illegible]









بَابُ الْقِيَامَةِ

[illegible]



فندب عبد الكوفيين حلافا للبحرين نحو وان جفر ستر زمره فانه في حيزه منبر له واعبد الطلبة وذلك شاذ عند البصريين وانفق الجميع على منع نيب المولى  
البدوي بال وان اشهر من صله فلا يقال والذي حصره في زمره اذ لا يصح في حرف التندب والى ذلك بعد قول النظم ويندب الموصول بالذي اشهر  
ونقد المخلو في ذمهم واصل ذمهم اذ لم يثبت لهم الاشارة في الفروع لان القالب فيهم بالالف طالة المصنوع وهو جري وقت فبما الله  
فيه بامر والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنه في المندوب صلا في الحياض في النهاية في خلاف في جواز الحياض اخرى  
اذ كانت ابنا بين العليين نحو وان بد بن عمرو واما البدل والبيت والنوكيد فباس قول سيبويه والخليل انه لا يجوز البيت والنوكيد وصحت انها فعل اخر البدل  
لان فام مقام البدل منه فنقول واغلا من ابداه وندخل لطف الفوق نحو وان بد بن عمرو وافق نخل النوكيد للفظي كما تقدم من قول عمرو وانعماء ونحوه  
لهذا الفاعل فيلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله ملوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون فباس قلب الالف فاعلا  
واموساه او من ثوبين ظاهره في اخر صله نحو وان جفر ستر زمره بجذبت الثوبين من ذمهم فانه منقضي باعتبار ان علم على القلب وان اعتبر علم على  
البشر فهو غير مصرح وفيه ثوبين مفرد كما صرح به اول باب الاضافة او ثوبين في مثنا البه نحو واغلام زبداه او علم محكي نحو واغلام زبداه من اسم فام زبد  
والى ذلك اشار الناظم بقوله كل ثوبين الذي بكل من صله واغلامها واجاز الكوفيون حذف الثوبين والباقي مع حذف فقولون واغلام زبداه محافظة على بقا  
الف التندب ومع كسره وقليل لفظه فهو قولون واغلام زبداه على اصل الفاء الساكنين واجاز الفراء حذف الثوبين مع ابقاء الكسرة وقليل لفظه  
فبقول واغلام زبداه ولا يجزى البصريون الا حذف الثوبين لا الفاء الساكنين كذا في الجميع الا لفظين ويجزى هذه الالف ما قبلها من غير متبانية فيقولون  
ونحوه من اسم فام او كسرة لغربية نحو ولصدا الملكاه او بباثية نحو واحدا ما لا نأقبل لالف لا يكون ضمونا ولا مكسورا فان اوضح حذف الكسرة  
والضمة في لبر ايضا وجعلت الالف بعد الكسرة نحو واغلام مكي اذ لو قبل واغلام مكي النسخ بالمدح وواو بعد الضمة نحو واغلام هو واغلام مكي اذ لو  
واغلام هو واغلام مكي النسخ المذكور بالثبوت في الاول في الجميع بالمتنوع الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل جانا اوله جانا ان يكن الفتح وهو لبا  
ولكن في الوصف باذنه السكت بعد حرف المد الثلاث فيوصلا الى زيادة المد نحو وان بداه واغلام مكي واغلام مكي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد  
زدها سكنت ان زدها فان وصلت حذفها الا الضرورة فيجوز اثنان اقول المنع في آخر قلبه من قلبه شيم ولك جئت ضمها ثبتيها بها الضمير  
كسر اصل الفاء الساكنين واجاز الفراء اثنان في الوصل الى وجهين **فصل** واذا ندب المضاف للباء اجاز فيه اللغات الست على لغة من قال  
باعتد الكسرة في الضمة وابعدها بالفتح مع حذف الباء فيهن وابعدها بالالف المتقلب عن الباء او باعدى لا ساكن في الباء هناك هذه  
اللفظ في حيزه او على لغة من قال باعدى بالفتح في الباء او باعدى لا ساكن فيها يقال وابعدها بالفاء الفتح على الاول وهو باعدى بالفتح واجاز  
على الثاني وهو باعدى لا ساكن وقد تبين من جواز واعدى او باعدى بالفاء لا ساكن ان لسان الباء ان يجزى في التندب وبقول واعدى او باعدى  
وبقول واعدى بالى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعدى او باعدى من في التندب الباء اذا ساكن ابدأ وهو في سبويه وهو ليس واغلام وحذف داي السرد  
والجاء اصل التندب على لغة من حذف الباء فان كان ما قبلها مفتوحا افترت الضمة على حالها وان بالتندب وان كان مكسورا او مفتوحا اجل بدل الضمة  
والكسرة حذفت وزبدت الالف وعلى لغة من بدل الباء الفاعل حذف الالف المبدلة ونبت الف التندب كما يفعل ذلك بالفتوح وعلى لغة من اثبت الباء مفتوحا  
زبدت الالف ولم ينجح الى عل ان لان الباء منه بثة بالفتوح لباشر الالف على لغة من يثبت الباء الساكنة جاز حذف الباء لا الفاء الساكنين وابقاها  
مفتوحة واذا قبل واغلام على غير لغة التندب حذف الباء لان المضاف اليها وهو واغلام الثاني غير منادى في مثنا البه المنادى والمضتا البه المنادى غير منادى  
وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يجر حذف في التندب لم يجر حذف في التندب **هذا باب في التندب** وهو لغة الضمير والتشبيه في نحو زعيم  
او على لغة واصطلاحا حذف بعض الكسرة على وجه وهو ثلاثة انواع زعيم التندب وهو ما ذكرنا في هذا الباب زعيم الضمير وسبب ان باب  
الضمير يجوز زعيم المنادى اي حذف اخره مخفيا وذلك بشرط كون معرفه لان اللغات كثر في افعالها فخلها الضمير بجذبت اخرها وحصل اخر ذلك  
لان عمل الضمير غير مستقيم بوجوب اللام ولا مندوب ولا في اضافته ولا في اشتغالها بغير نحو قول الاخرى ان التندب لا يندب ولا نحو ما جمع في  
المستحقا الجوز باللام عند سيبويه في المشا البه لا تخرج من مثله وكان غير منادى اذ لم يعمل اداء التندب في لفظه وانما عمله في موضع فان لم يجر  
باللام جاز زعيم نضر على ذلك سبويه في كتابه واوله عليه ثمر لصد كالفنا وان حروف النسخ اوعبان التندب بلفظ فانه في المنادى يكون ضمريا وكسفا  
الجوز مع حرف غير الجوز الغرض من شاذ احد في قوله اطم لك من مصعصعين سعدا قال ابن اضياع وهذا ضروري وقد اناه بغير اية ذلك من مع  
زعيمه ومع اللام كذله كذا في المنادى متاثرهم بالشم الله فلان بالمال وهو ضروري اتفاقا ولا يجر نحو واجفر لان المندوب ليس منادى حقيقته وان كان من  
صورة المنادى لا يراى لفظا بالروا ولا يجر نحو امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل منزلة الثوبين ما قبله فليس بالمرادى حقيقته ولا يجر نحو باطش  
علما لان اصل الجوز وجوزها الثاني ليس غلعي وقيل من الكوفيين اجازة في ذمهم في الاضافة بجذبت المضاف مسكنا نحو قوله ابا عبد الله  
ابن جوة سبويه داعي منه فيجيب اليك بالاعرفه فحذف حرف التندب ونحوه حذف التاء واجبي طيرة تادرو بعد بفتح التاء المشاة فوق وسكون الميم  
ونفع العين من البعد بفتحين وهو الهلاك وميته بكسر الميم هيثة من اللوت وانه من هذا حذف المضاف اليه باسره كقول باعدها على ذكره ساطرا  
باعدى وعبد عمر علمه وزعم ابن مالك في النظم والتشبيه وشعره انه قد جزم ذوالا شتا وان هو وانقل ذلك عن امرضا في شرح التشبيه

والفتح

هذا باب في التندب  
محمود

# باب الترجيم

بني سبويه في باب النسب على ان من المرء من غيره فقولنا بانطشرا بانا بط وبن على غيره النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه لانها المتع المسئلة  
عن سبويه ان هذا من غير صاحب المنع هو النافل الاجابة عن العرب التي نقل عن سبويه وقع في باب الاضافة الى المحاكاة قد انضمت الى المحاكاة  
حذفت وتركنا الصمد بمنزلة عبد العيسر وبنه عشر غزيرة لحذف كما زعمنا ذلك كقولك في بانطشرا بانا بطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرق  
فقولنا بانا بط اقبل فصبل الاول مغزوا فقلت ففرقة في الاضافة يعني في النسب هذا من غير المسئلة في باب النسب من باب الترجيم على المنع فقال واعلم ان  
المحاكاة لا ترجم لانك ان ترجم غير نادى والبري بغيره المنداء وذلك نحو بانا بطشرا قال ولو رخصت هذا لرجحت رجلا سمي يا دار عيلة يا نجوء فكلمني  
واذا كان الترجيم في مسألة واحدة نشأ منها نشأة في بابين فالعمل على المذكور في باب لا يترصد بمحفة وباضاعة بخلاف ما يذكر في غير باب فانه لو رخص به  
كاعتنا به بالاول لكونه ذكر اسطراد هذا اذا ثبت انه صحيح من جهة ما ولو يكن هناك تاريخ وفول النظم وفل ترجم جلة وذاعر ونقل بوم انه لم يستعمل فيه  
غيره وقد عرفت ما فيه وعرف هذا المذكور في النظم هو ام النحر وسبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه راحة الفتح قال البطلاني في شرح الفصح الاضاف  
في لغة الجيم مغلوية والسبب الفتح وهو الراحة في لغة العرب لا في لغة الفتح وقيل كانت امر بوضعه بذلك في صغره وقيل كان ممن بلغاه بشم منه راحة الله  
وقيل كان بمثابة الفتح وقيل لغير ذلك لان الفتح من لطيف لغواك وقيل لان كان اجبر مشوبا بغيره كان قد رده لون الفتح وكسبه  
ابو بشر ولكن غلبا للفتح عليه حتى انما اطلق له بصر في الابد وان كان لقب بسبويه جبا عن غيره منهم محمد بن موسى بن عبد الله بن المصروع محمد بن علي بن  
الاصم هاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعري ثم ان كان المنادى مخفوا ما قبله بناءا الثاني جاز ترجمه مطلقا سواء كان بغيره بالعلة ام لا  
والا فبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناطم بقوله وجوزت مطلقا في كل ما انت بالهاء فقولنا هبة علما بالهاء بحذف الناء  
وفي جارية معينة بالجارى بحذف الناء ومنع المبرج ترجم ما قبله الناء من التكرار المفضولة وبهذه السماع قالوا بانا ارجني بالجمع المضمومة والنون اى  
شاة اقبى ولا تشعشع يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واساننت قال ابن السكيت وقال العجاج جارى لا تشعشع من بى سرفق اشغاف  
على مبري اراد بلبا بيه حذفت حرفا لنداء ورفعه بحذف الهاء وتقدم ان حذفت حرف لنداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعديريين  
العين المهملة وكسر اللام الجيم هو الامر الذي يحاوله الانشاعا بعد عليه وسبويه اشغاف في بدل ففصل من عن بى وان كان المنادى مجرد من الناء اشرف  
لجواز ترجمه كونه علما زاندا على عرف ثلثة والى ذلك يشير قول النظم ولحظنا لا ترجم ما من هذه التام خلا الارباعي في فوق العلم كجفر علم رجل وسقا علم امراة  
فقال فيها باجف وباسعا ولا يجوز ذلك الترجيم في نحو انسان المعين لان بغيره بغير العلية واجاز بعضهم ترجمه فباسعا على فلهم اطرق كرا وباصح وهو  
مباس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو بدين كل ثلاث ساكن الوسط ولا في نحو كرم كل ثلاث محمولا الوسط لانها وان كانا علمين فلبا زاندين على ثلثة الحرف  
فحذف احدهما اجماعا وهذا مذموم بالجمهور وقيل يجوز الترجيم في محمولا الوسط كحكم وحسن فبن باحك وباحر دون ساكنه كريد وعمر وهذا التفصيل للفرق  
ابرى حركة الوسط عبري الحرف قياسا على اجرائهم نحو سفر لمحرك وسطه محمولا بدين في اجاب مع الصرف لا يجري هندا في اجازة الصرف عدمه وقيل يجوز  
الترجم فيما وهو قول بعض الكوفيين الحرك الوسط فلما مر ما ساكن الوسط فباسع على نحو بدين في الترجم فان اصلها يتركب من الدال وظهرها الحين  
وجوبا فدخل جوازا اولى **فصل** في حذف الترجم اما حرف واحد وهو الفاء نحو باجف باسعا وقرائة بعضهم وهو ابن مسعود ونادى ابا مال ولا  
حسن الترجيم لاهل النار ضعفهم عن تمام الاسم لانهم غلبوا عن الترجم واما حرفان وذلك اذا كان الحرفا اللين قبل الاخر من حرف اللين وهو الالف والواو  
والهاء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على الاطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحفقون يحضون حرف اللين الساكنة فالعبد  
على الاول محضص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من حرف العلة وهو يصول لان الاصل في العبد التخصيص زاندا لا اصلنا مكلا اربعة فضلا والى  
ذلك اشار الناطم بقوله ومع الاخر حذف الذي لا ان زيد لينا ساكنا مكلا اربعة فضا على وبنه حركة من قبله على الاصح لفظا كروان ومسكنين مضو  
او بقدر كصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخر زاندا ام اصلها وذلك نحو ران فان الالف النون فيه زاندا واسما بالمد علما منفردا  
من جميع اسم فترى اصلها لا يهابد من لام الكلمة واصلها اسما وليدت الواو هرة لظرفها الزا لفة فانه فوزنه اضال ومنضو علما ومسكنين علما منفردا  
من وصفى المنقول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصلها ن وما قبلها زاندا فحذف عند الترجم من وان الالف النون فقولنا جرو من اعماء  
الالف الحرفة وفول با اسم ومنضو الواو والراء وفول با منضو من مسكنين الباء والنون وفول با مسك ومنضو صطفون ومصطفين النون والباء  
النون وفول فيها مصطف كاستخما قال الفريزدق يخاطب حسان بن عبد الملك يا مزيان مطبني محبوسه نرجوا الحباء وربها لم يباس وادهاه وان ترجم  
بحذف الالف النون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زيد الطائي على ما زعم الفصحى وليد على ما زعم النحاة  
في شرح الكتاب با اسم صبر اعلم بان حدث ان حوادث ملغى ومنظر اراد با اسما فخره بحذف الالف والحرفة والمعنى صبر على الحوادث فان بعضها  
ملغى وبعضها منظر بخلاف نحو شمال بنح اشبن الجيم وسكون الهم وفخ الحرفة من غير مد علما فقولنا ترجمه يا شاميا بحذف اللام فقط دون الحرفة لان الهم  
وهو الحرفة غير حرفين فالله الهاء واختلف في نحو مد هل الزايد الاول والثاني فمن قال الزايد الاول حذفت الاخر لظرفه ثم حذفت اللام قبله لان لفظه  
كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفته وابقى قبله وهذه المسئلة ذكرها سبويه في محرم مسود وبخلاف نحو هبج بفتح الهاء والباء الموحدة والشاء  
الثانية المشددة وفي اخره خاء مبهمة الغلام المثل وفوقه بفتح الفاتح النون والواو المشددة بعدها له عملة الصعب البؤس من كل شيء حال كون هبج







مکتبہ اسلامیہ

وایا کہ وحذف  
لما زب  
وعدا الاربع







لان لم يثبت به الاستقبال لغير النونية والتوكيد للاول واذا كان معناه ما لا يتغير مخرج من كان اسم فعله كان مقول شئنا بدعوه كما تقول افترقوا فترقا  
 لان الافعال من افعال النسبية التي لا تقوم الا بالثبوت فضاء وان كان معناه ما لا يتغير كان مقول شئنا بدعوه كما تقول افترقوا فترقا  
 بالنسبة في بعض النسخ نزل زيد بالثناء والراء والكاف وهو حسن لان نزل لا يترق اذ لا يترق من نزل ومن غير انما البين وابه فانها لم  
 يحفظ لها اسم فعل ومما هما يتبعان نحو اب جيب جاني وزد في علم الى ذلك اشار النظم بقوله وما لما يوجب من عمل لها وقد يكون اسم الفعل شئنا بدعوه  
 افعال سميت به فبعض عمل على وجه باعتبارها فاعلها فبعض لا المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد فبعض جاز ان كان بمعنى فعل لازم فالواحد عمل  
 بالنسبة اليه البتة التريدي وهو من مفعولين الهم وفالواحد عمل على الخبر فقد عجل اي قبل على خبر وهو ضد الشرع قالوا اذا ذكر الصالحون فبعضها لا يغير  
 معناه بالياء وحذفوا المشا اي اس عوايدكم والمراد به عز عن الخطايا كما قال الحريري في المعاني التاسعة قال وهو اثر يروي عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل بجاء الف  
 معناه فان الفعل يجوز تقديم مفعول المنصوب عليه ولا يجوز تقديم مفعول اسم الفعل عليه لغرض وجوب الفعل لكونه فاعلا في العمل والى ان اشار لناظم  
 بقوله ولغز ما التفت في العمل خلافا للكتبة لاجازته تقديم مفعول عليه العاقل للفرج باصلا واما ما احتج به وهو في ارفع كتابا انما فعلكم وقول اي المفعول  
 وهو جاز من غير ان ياتيها المايح دلوي وتكا ان رابت الناس عهد وتكا لان وقول الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم مفعول  
 بربا وبالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل باصناف المصدر الى فاعله على حد صيغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى  
 حرم عليكم لان الخبر ليس بملزم للكتابة فانه الموضع في شرح الفطر وقول البين ان دلوي مبتدأ وهو ذلك خبره وهو مفعول لان المعنى ليس على الخبر ان يحسن على الله  
 بكونه دون وجوب ان لا يكون منصوبا بدونك مضمرا بدلا لعلها بدونك المنفصلة مستندة لقول سيبويه في هذا عليك كانت قلت عليك زيدا  
 وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوف كما صرح به الخليل في من الفطر واما ما استند عليه من كلام سيبويه فيقول على فسر المفعول على فسر الاعراب وهو ان  
 بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه التخييل ان اول دلوي سكنت عن ونك والمايح من ملح بالحاء المعجمة وهو الذي ينزل البشر على الارض  
 اذا قل ماؤها فحصل وما نزل من هذه الاسماء النائية عن الافعال تنوين تنكير فمؤنك وفعل التزم فذلك التنكير في ماؤها وماها كما التزم تنكير مؤنك وهو سيبويه  
 بفتح العين المعجمة وكسر الراء ودان بفتح الدال ونشد بالياء كلاهما ارف لاحد والاطلاق احدا وله استعمالان بعد ما ارف الاول وهو المستعمل في العدة  
 نحو احد عشر الثاني ما ارف الواحد بمفعول المنفرد به هو الله احدا الثالث مرادف الشايع وان احسن من التنكير استخبارك الرابع ان يكون اسما عاميا في جميع  
 بفعل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا لازم للتنكير غالبا وفي بعض نسخ قوله وليس بظلم في حطائنه الاكبر ومما عرفت في هذا في الحاشية وما  
 ما لم يثبت منها فمعرفة وقد التزم ذلك التصريح نزل الى النون والراء والياء وهو كل فعل ثلاثي تام منصوب كما التزمه النون في  
 المضمرات والاشارة والوصولات المعينة اما اذا اردت بغيرها من فانها تستعمل استعلاء التكرات فوصفها بان تكون موصولة بالدين الغنم عليهم غير  
 المنصوب عليهم فانه الموضع في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب احوال ثلثها ان رجعا الى وجوب التنكير كونه بعبارة مفردة وان رجعا الى جازم التنكير كما رجعا  
 فأكبره فهو معرفة كالرجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطر وما استعمل في الوجوب بالنون وتكره صلى عنين للتنكير والتنوين في دعاءه على لك صه  
 وهو اية والفاظ اخر خوف فانون منها فهو مفردة وما لم يثبت من معرفة كجاء الغنم في التنكير في ضوكتك رجل وفرس فع التثنية تكرات وبقية نزع ال  
 او الاضافة معان والى ذلك اشار لناظم بقوله واحكم بذكر الذي يتون منها وضرير سواء بين وفه بعضهم الى اسماء الافعال كلها معان وان  
 منها وما لم يثبت وانما اعلام اجناس معنوية كجاء الف الى البسط وهو ظاهر قول ابن جزي والجميع مبنى على العصب وقال الفارسى وابن جزي ما كان منها  
 ظرا فحرف كنه عرابية فعلة الموضع في الحاشية فقال يبنغيان بقوله فيما كان مصدا لا نحو ريد وبله انتهى **هذا باب اسماء الافعال**  
 والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النزع ثبت الجنس فغلبت شكل صدق حد الكلمة عليها لانها البتة لا على معنى مفردة لان  
 الخطا يجرى على ما يفعله في غير النون والجمع والاولى باله وبني في الابل لا يكون اللفظ بحيث اذا اطلق منهم من العالم بالوضع معناه وهذه كل اذا لم يبق ان حقيقة  
 الدلالة لكون اللفظ مخاطب به من يعقل لا فهم معناه حتى يرد ما ذكره في النون لا لرف له فلا يلفظ فيه فانه الموضع في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعات  
 احدها ما لم يخطب ما لا يعقل ما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب بالخطبة الضمير واسم الضمير من عدم تحل الضمير وهذا النوع فضا  
 احدها ان يكون لهاء ما لا يعقل والثاني اخره فالراء كقولهم في عاء الابل الشرب حتى يجرى بكسر الجيم فيها مكرين وهو وزن كالاسم من جاء فانه المعين  
 وفي الحكم انما امر للابل بورد الماء انتهى بن جاجات الابل اذا دعوها الشرب فقلت حتى يجرى فقلت الجوع والاهوى والاسم الجوع على مثل اليج  
 والاصل جاء بهن تين ساكنة فتحركت ابدت الحرف الاول باله وبني في الابل اذا دعت للعلف فانما والاسم الجوع قال ابن جزي والهي اطعام والهي الشرب  
 قال وما كان على الجوع الى الهي من ادراك وكقولهم في عاء الصان حلا وفي عاء الغنم عا بالحاء المعجمة في الاول واليه المعلقة في الثاني والكون  
 غير معوزين والفعل منها ما حلت وعاحت قال سيبويه ليدلوا الالف من الهاء تشبهها بالياء لان فواك حلت فانما هو موصوف ببيت منه ضلاد يعنى على  
 ضللك ولا يثبت فقلت قال والمصنوع جعاء وجميعا بكسر الجيم والاصل ما جعاء وجميعا ولا يثبت الاء منه في الخطا فانه في الالف في الاء قال والى بذلك  
 على انها البتة فقلت قولهم في الاسم الجعاء والفتحة بالفتح فيها انتهى قال الزجري وقد نقلت بالفصل والمصدر جعاء بالفتحة هذا الشجر وما عا عا على  
 يتعنى اسماء والزجر كقولهم في زجر البغل قدس بفتح العين والدال المعلى بن وياها الى السين قال ابن جزي بن مضارع الجحش يجرى بن باري بن سفيان

التقريب



## ما بين النكيد

[illegible]











وبما شاق بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالجملة كرام من منع من الصرف والاصرف كحضوره وان كان في الجزء الاول ما كعد كرسب فانه  
 يندفعه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه لفظة تشبهها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد فانه ابن مالك حكاه وتعليلا وقال  
 غير يفتح في النصب تشكك في الرفع والجرح فاضى اليوم والمشهور في لفظة الاضافة صرف كرسب جرحه بالكسر وسمع جرحه بالفتح فقال سبويه والفتاوى في منع  
 الصرف لا يمتنعون وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لانه محرك الوسط في  
 بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكورة عند آخرين واجاز الفتاوى الوجهين لاحتمال الاحسين وقد بينا ان على الفتح تشبها بجمعة عشر حكاة سبويه  
 وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في نحو معد بكر فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسط ليس لينا مطرا عند جماعة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث  
 وهي اعراب اعراب الانصاف والاضافة او اجزئها الى اثنتي عشرة افعالها على الفتح فان كان في الجزء الاول معلا بالياء كعد بكر في فاعلى فلا وجب كونه مطلقا في الرفع  
 والنصب الجرس وان كان معيا كما في لفظة الاضافة او مبني كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم والزيادة بين الالف والنون والبلد والناظم بقوله  
 كل ما وى رايدى خلا ناسوا كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسى كالتقدم وغيرها نحو ضطفا في فتح  
 المعجمة والطاء المدحمة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو عطفان بن سعد بن قيس بن ضبلان واسمها بكم المعجمة وفتح الموحدة  
 علم بلدي سميت بذلك لان اول من زعمها اصبحان بن قلوب بن ابي بن هاشم فهذه الالف مضمومة الصرف لثقلها لان الالف النون فيها زائدة مائة وما كان  
 من الاسماء فاحرفه من وزن واحتمل النون فيه الاشارة لزيادة فنية وجهان لصرف وعدمه عسار ايا صالها وزيادتها فحق لك رمان وحسان  
 ودهقان وشبلى اعلم ما فان اعتقدت انها من الهم والجرس والذهب والشب لم تصرف فيها وان اعتقدت انها من الهم والجرس والنون والذهب في  
 الشب لم تصرف فيها واذا انحصرت بجملة الاضافة صرفت كما اذا سميت بطان من الطين ويتبان من اللبن وسمان من اللبن فيصرف ذلك واختلف في اتيان  
 الباء على اخر صرفه وان وزنه ضال فالهمزة والياء والنون اصول ومن منعه الصرف رايان وزنه افضل وانصرف من اتيان الشيء بين والهمزة على الرفع  
 كما قال ابن جنيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبديل حكم البديل منه وذلك نحو اصيل لال مسمى باصله اصيلان فيصرف اصيل  
 على غير ما سئل لو ابدل من حرفه اصله فنصرف ذلك نحو حنا مسمى بصله حناء ابدلت همزة نونا الثالث العلم المؤنث ويحتمل منعه من الصرف ان كان  
 بالياء والياء اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهما مطسوءا كان علم مذكرا م مؤنث كفاطة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلية في معناه ولزوم علانية  
 الثابت في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم يوزن في الصرف نحو فائمة لانها في حكم الانصاف فانها تارة تجرد منها تارة تعزى بها او ابدل على الحرف  
 ثلاثه كزيت سقا تزل الحرف الرابع منزلة ناء الثابت وثلاثه احرار الوسط لفظا كسفر لفظا ثمانية حركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن  
 الانباري فجملة ذاهبين كند وابعار الوسط قد بدوا كذا وان علم امرأة فبفتح باب هند او ثلاثا اجمعا كما هو وجوبه فيهم علم بلدي لان  
 الجملة لما انضمت الى الثابت والعلية تحتمل المنع وان كانت الجملة لا تمنع الثلاث لانها لم يوزن منع الصرف وانما اثر ثمانية وقبل هو ذاهبين كند  
 او ثلاثا متفولا من المذكور الى المؤنث كزيت اسم امرأة لا يحصل بقله الى الثابت فقل جادل حقة اللفظ هذا ذهب سبويه والجمهور وقد ذلك ما خذ  
 من قول الناظم وشرط العاركون ارفى فوق الثلاث وكجور او سفر او بد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو مند وعد وصل من الثلاث الساكن الوسط  
 اذا لم يكن اجمعا ولا مذكرا لاسل الصرف وذلك في حرفه نظر الحقة اللفظ وانها قد عارضت احد السببين ومن لم يصرفه وهو ارفى نظرا الى وجود السببين  
 في الجملة وهما العلية والثابت الى ذلك اشار الناظم بقوله جحا في العادم تذكر اسبويه كند والمنع لحي والنجاب بسببه اي المنع وعلله بان السكون  
 لا يغير كما اجمعا لجمع عشرين مبعان الصر انهم قال سبويه في التثنية والجرم وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امرأة انه كند فيجوز  
 الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث شاق للفظ كيد جاز في الجان ذكره سبويه واذا سمي مذكرا مؤنث وجب منع صرفه بانه شرط العلية ما كونه اكثر  
 من ثلاثة احوال فظا كزيت او قد بد كجبل مخفف جمل الثاني ان لا يكون مستقبا كذا في قوله مخففا كراب علم امرأة فانها مشفولة من مذكر فلو سمي مذكرا  
 صرفت وقد بد كجرب شمال فانها ماضفان لذكر معدد الشرط الثالث ان لا يكون مسبوفا بذكر فالب كذا في قوله مؤنث بديل فاع وابعار فاذا  
 بهم ذكر صرف لعلية استحقاق العلية في المذكر كقولهم ايت ذراعى عضدك بمعنى انت اصغر وعضدك الشرط الرابع ان لا يكون الثابت موقفا على ناويل غير لازم  
 وذلك ككاتب الجرح كمال فان ثابتهما مبني على ناويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد اقول بالجمع وهو مذكرا فاسمي بهم مذكرا في الرابع العلم الجمعي  
 فان فيه فرعية المعنى العلية وفرعية اللفظ كونه من الاوضاع الاجمعية فمنع من الصرف ان كانت علية في اللفظة الاجمعية كما هو ظاهر ذهب سبويه وزعم  
 الشوليين وابن صفون لانه لا يشترط ويظهر في الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يربحوا علما وانما استعملوه صفة بغير جسد وعلم  
 على الثاني لانه لو كان كلام العرب قبل ان يسمي به وفاد على اربعة ثلاثة كاسم واسم جمل فلو كان ثلثا ضعف في اللفظ لوجب على اصل يفتن على كمال  
 العربية فلا يوزن الجملة الثلاثة بخلاف الثابت في اللفظ لا في جميع العربية لا الثقات الى من قل خلافه فانه قد شرح الكفاية والمردا بالاجمعي وانقل من  
 خبر العرب باي لغة كانت وصرح بجملة الاسم بوجهها فقل الامثلة والثاني في قوله ان الاسماء العربية كاسمهم والثالث في قوله عن صرف الكلام  
 وهو ما سئل في صرفه في الالف في سنة وهي الم والراء والياء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها من قبل في الرابع ان يجمع في حرفه ما لا يجمع في  
 العرب كالجيم والفاء وغيره فاصل موزون والمساو يجمع في حرفه الجيم والكاف يجمع في حرفه السين والواو يجمع في حرفه الواو والهمزة في حرفه الهمزة



نابالانصر

مهند ذاللة اشار الناطم بوزن البحر والرفع مع زيد على الثلاث صفة منعت واداسي نحو لجام بحيم وهو انه يجعل في فم الفرس ونحوه ووند بكر الشا  
واراه وسكون النون قال الجوهري فاعرب ووجه من الينب صرفة حلبة ونحوه ووط من الاشلة الساكنة الوسط وشرف يفتح الشين المعجمة  
والشاء المشاء فون اسم قلعة من احوال اذان يفتح الهزة وتشديد الراء بازربيان مصروفة لكونها ثلاثية والجمجمة ملغاة فيها صبح بذلك الشين واين برهان  
واين خروف وقبل الساكن الوسط كفتح ووط ووزن جبين الصرف عده كند والحركة اى الوسط كثر من صفة المنع كرتب فانه حركة الوسط مقام الحرف الرابع  
وهذا التفصيل قاله جدي بن عمرو الشافعي وابن قتيبة وجرى واخرى احاصل العلم الموازن للفعل الماضى المضاع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع  
ثلاثة احدها الوزن الذي يحصر الفعل والرابعة ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او يعجز او يندو غاصل كتحتم بالحاء وتشديد الفاء المعجمين علما لكان وقال  
الجوهري اسم لثمنين هو من يمد يدهم وقد طلب على الغيلة قال لولا الاله ما سكتا خضا اى بلا خضم وشتم الشين المعجمة وتشديد اللام علما لفرس والاعجمي كينيم  
لصبح وبند لاء والتقدم ما كان على صيغة الماضى المبني للفعل نحو ذلك اسم الغيلة فلا يمتنع وبعد ان هذه الامثلة اختصار موازاتها بالفعل لان الشاء  
والاعجمي احكامهما لان العلم منقول من فعل لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضى المنفتح بهمة وسمل او ا. المطاوعة كما ظنوا  
استخرج ونحوه فائق وضاح ما كونهما اعلما بحكم هذه الوصل في الفعل المسمى القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالعطف ينظر من الاشياء  
فحكم فيه بقطع الهزة بخلاف المنقول من اسم كافتدار فان الهزة تنبع على صلها بعد النسبة لان المنقول من اسم لم يسجد من اصله فلم يفتح الهزة عجاولة  
الثان الوزن الذي الفعل يراى كونه عا لثانية وعلى هذا في الفصول الناطم فقال كذا في وزن من جعل الفعل او غا لثانية الجا كشد بكر الهزة والميم  
سكون المشاء بينهما بالذال الملهة جمل الكل وامام مضموم الهزة والميم قاسم موضع واصبع بكر الهزة وفخ الموحدة وحاد الاصابع وفيها عشر لغات  
حاصلة من ضرب في ثلاثة لحوال الية والعاشر اصبع والبايع الهزة واللام وسكون الموحدة بينهما لكونا لثانية اعلما فان وجود موازتها في الفعل اكثر  
منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازنا ثلث والامر من ذهب فانه موازن اصبع يفتح الباء والامر من كتب فانه موازن بلم الثالث الوزن الذي الفعل يراى  
كونه مبدقا وازيادة نداء على بعضه والفعل ولا نداء على بعضه الاسم نحو اكل يفتح الهزة والكاف سكون الفاء بينهما وهي الوحدة بها اخذ الاكل اذ  
اصابه وعده واكتب يفتح الهزة وسكون الكاف ضم اللام جمع كلفا الهزة لا نداء على بعضه ومع موازتها في الفعل نحو اذهب مضاع ذهب واكتب  
مضاع كتب بالاعل المتكلم كان المنفتح جديا املا لاضال اصلا المنفتح بها املا لاسماء ثم لا بد من كون الوزن باقية في اللفظ على حاله الاصلية غير  
مخالفة لطريقة الفعل فخرج بالبعد الاول وهو اللوم مخومر وعلما فانه في الرفع نظير الكتب في المنصطفية اذ هبة الحرف نظير انصب فلم يلزم وزنا واحدا  
في الاحوال الثلاثة ولزم من علح الالوة فصار في الفعل يكون حركة عتبه تنبع حركة لانه والفعل لا اشباع فيه وخرج بالبعد الثاني وهو البناء على انه  
الاصلية مخوفة وقبل في جميع مبنيات للفعل فانه الربيع على انها الاصلية فان اصلها قبل ضم الفاء وكسر الميم ثم دخلها الاضام والاحلال  
فالادغام في رد والاحلال بالفعل والفتحة قبل وبالفعل يحذف في جميع ثم صارت صيغة وزن بمنزلة صيغة فعل يضم الفاء في سكون الفاء وصيغة فعل يفتح  
وبك سكر الدال وسكون الباء في الحرف الكاف في جميع صفة لذلك ولو سميت بغير ضم الفاء وسكون الراء لكانت حذفتا من ضرب في ضم الفاء  
وكسر الراء انصرف فاعا لان الضمة ساكن على النسبة وانما الخلاف في الضمة العارض بعد النسبة هل ينزل منزلة الاصطلاح لا ذلك كما لو سميت  
بضم الراء وكسر الفاء ثم تخففته بضمكين ما قبل اخره فاذا ضلكت لك انصرف عند سبويه لان عند كلسكون الحركه واخرا من ذلك فاعا  
ولم يوزن ومن وافقها انصرف من الصرف لانه من ضرب عارض بعد النسبة وخرج بالبعد الثالث وهو كونه غير مخالفة لطريقة الفعل فوالسبب بالضم الباء  
الوحدة فبما رواد الفراء جمع لت بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو الفعل وجمع لت على اليقليل والاكثر ان يجمع على الباب وتبين ان الباء عروضة  
القلب يكون مقول في الوجود الباء كونه على انصرف لانه قد بين بالفعل بالفتحة فالله ابو الحسن الاخش وخولت من سبويه منع الصرف لوجود الموازنة كما كتب  
ولان الفتحة رجوع الى اصل من ذلك فهو كضم الحرف والبر مانع من عتبه وزن الفعل لجماعه وان الفتحة قد بدخل الفعل في وما كاشد بدو الفتح  
جواز كارد ولم يرد وشدة الضمة بالبدل ولا في وزن هو الاسم اى كفاعل نحو كاهل ما فانه وان وجد الفعل كضارب لسان من كتاب الاثر الام  
اولي كونه فيه اكثر ولا يوزن وهو موجود بها على السواء فقول يفتح العين وفعل نحو شجر ومرتج جعفر وخرج وقال جدي بن عمرو الشافعي ان شجر شجر  
وسبويه لان ان يكونا منقولين من الفعل فانها يوزن فالاول كالامر من كتاب يفتح الراء والثاني ضرب في جميع اعلما وفاعا لتمام الشاطي بها للتمثيل  
ان خلافه صبي انا هو المشترك ونصه وخالفه ذلك صبي كان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماضى هو فاعا لا يفتقر اذا كان  
فازا من فاعا لا يفتقر الى ذلك بقره وهو صبي بن بيل البريحي انا بن جابر واطالع الشا من اضع العامة من فون وجمجمة من جلاضل من فون فاعا  
وهو علم منع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجبة بان يفتقر ان يكون ميم بلا من قولك قد بد جلا او موضبه ميم مستر يود عل ند وهو من باب المحكبا  
فهو فاعا لجملة يمكن كونه قد نشت اخرا في غير زيد في يدي من قولك الما بن زيد في يدي مستر والدليل على ذلك ضم على المحكبا لا لا  
على ان يفتقر بالفتحة لكونه لا يفتقر للعلية ووزن الفعل المضاع ويجعل ان يكون ليس علم بل هو فاعا لجملة في موضع خفض صفة كحرف اى ان  
صلى الا ان يفتقر كونه في الاصل عدم استئنا الضمة ولما الثاني فلا يفتقر الى الفتحة في الاصلية الا في بعض  
مقدم مخوف من ان يفتقر كونه في الاصل عدم استئنا الضمة ولما الثاني فلا يفتقر الى الفتحة في الاصلية الا في بعض

الهزة

فيها

بمنزلة

الامر



باب فالانصر

[illegible]



2. مع الباقين

باب اغراض الفعالي المضاعفة

[illegible]





















## باب غر المصارف

[illegible]







الموضح في الخاضعات ومثال وشاهد ينظر منه أولاً ما مضى من خلاص الاستنباط كقولنا لا يملك الرجوع الا مظهر خلق الكرام ولو يكون هذا كما ان الترتيب  
كل الوجه الثالث ان يكون للخلق اي لخلقهم ليرجعوا الى الماضى هذا الوجه هو غلبه مقام كونه الاله اشارنا اننا نعلم في مضمون  
بطل البرهان مستقبلاً لكن قبل ثم مع الماضى من جهة ثلثة امور احدها الشبهة اضيق من السببية والسببية بين الخلقين بعدها وان كان في سببية  
الشبهة بالترتيب الماضى بهذا الوجه وما يذكره فادرك ان فان ان فعلا السببية والسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشيطان سابق على الشيطان  
وهذا لان الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضى الا ترى انك تقول ان خلقك هذا اكبر منك فاذ انقضت عندك لم يبق لك لو جئت من امر كرمك والاسبق  
من الارزمنة الثلثة خلافاً قال الفخر الرازي في الحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضراً فاذا انقضت صار ماضياً انتهى الثالث الامتناع  
وقد اختلفت الخاضعة في قاندها ابله على ثلاثة اقوال احدها انها لا تنفي وجهين وهو قول الشوليين نعم انها لا تملك على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب  
الثاني انها تنفي امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ووجهه في المنع في الثالث انها تنفي امتناع شرطها دائماً مشبهاً كان وضمناً خلافاً للشوليين ولا  
تنفي امتناع جوابها خلافاً للمبرزين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضاً للارزمنة لشرعاً او عقلاً او عادة فالاول مخوف ليرقى بكم  
باعدوا ولو شئنا لرضنا منها فلو دللنا على ان مشبه الله به لرفع هذا المنع من غير ان يكون رفع المنع من غير ان لا سبب للرفع الا السببية وقد  
انقضت فلكون منفي لان انتفاء السبب يلزم انتفاء السبب ضرورة كان ثبوت السبب كما بينهما للارزمنة الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طافية  
كان النهار موجوداً فطلوع الشمس مسبب لوجود النهار وقد استغنى عن ذلك لوجوده لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد استغنى عن كون  
منفي لان انتفاء السبب لا يوجب انتفاء السبب بل من التلازم العكس لا ثالث كقولنا لو كان فيها الله الا الله ففسد اي السموات والارض ففسد  
وهو من جملة من نظامها المشاهدة من حيث الاله للزوم له على في العادة عند هذا كما ذكرنا من المنع في الثاني وعدم الانتفاء عليه فيبقى الفناء بانتفاء  
الغنى عن العادة بل ينظر الى الاصل فيها وان كان الفناء من الاله العكس لانها انما سبقت لاثبات الوحدة ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها ان  
انتفاء التعدد لا ينتفاء الفناء لما بينهما من التلازم العكسي والابان كان الجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا بثبوتها ثم لا بد  
يكون ثبوتها بالاول محمولاً على الشمس لانه كان الضوء موجوداً فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون السراج مثلاً فاشيا  
الضوء مع طلوع الشمس في وقت الاثر المروي عن عمر بن عبد العزيز في انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون السراج مثلاً فاشيا  
وعصيان انتفاء العصيان لربنا احد ما خوف العقاب هو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان معصيا من غير  
الخواص وانما لو دخلوا على خوف لم يرفع منه معصيته فكيف لم يرفع حاصل له وانما لم يزل له على انتفاء قبولها بهما لان ذلك انما على ذلك انما هو من باب  
مفهوم الخافعة وفي هذا الاثر دل على مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف ففسد الخوف اوط واذا انقضت هذا  
المفهوم قدم مفهوم الموافقة ومن جهة هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي فسد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحديث ان النبي قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انفسه بدمه لانه لو كان لا يخاف الله لم يعبثوا وانه يكون بالسواى كقولنا في دة ثم سلمه لولم يكن في يمينه جري ما حلت في انما الابنة اخي من انفسه  
رواه الشيخان فان علمها الرعية الصلوة والسلام من وجهين كونها ربيبة وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما في بان في منع الحمل وانه يكون بالادوية  
كقولك في من عز عليك تكاسها الوانفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فانها منفت من وجهين اخوة الرضاع والنسب لان حرة الرضاع او ذوات حرة  
النسب اذا كانت للخلق في الماضى وولها ما مضى اول بالماضى والى ذلك اشارنا اننا نعلم في قوله في خلاص نلاحظها صراحة في قوله في كثير من الاحكام ثم اولى  
اطاعكم لستم وتخص لوم شرطية كانت او مصلية به بالفعل على الاصح والناظم انفسه على الشبهة فقال وهو في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يلبسها  
عليها الاسم مخرج محمول بالفعل محذوف وجوابه بغير ما بعده واسم منصوب كذا اخبرنا كان محذوف واسم هو في الظاهر مبتداء ما بعده خبره فالاول كقول  
عمر بن عبد العزيز لو ضربت فاعلمها بالابعية وكقولنا وهو القليل من الطبيخي اخلاى لوفير لجام اصابعك عتبت ولكن ما على لدمه من عتبت فاعلم بالفعل محذوف  
يفسر اصابعك والقدير لوصا بك خبر لجام وهو كبر لجام الموت وعتبت جواباً لوصف بفتح الهم والثاء مصدر ميم عن اصابعك قوله في المثل لو كان  
سوار لطنق اخذ من قول حاتم الطائي حين لطم جارية وهو ما سوي في بعض لجام العرب سبب الملامة ان صاحبة المثل امرت ان يفسد نافر لها لانا كلهم  
فصد ما خضعوا قبل ان يوق ذلك فقال هذا فسد فطنته لجامه فقال لوزان سوار لطنق فذات سوار فاعلم محذوف على شرطية النفس في انتفاء  
لو لطنق ذات سوار وفات سوار لحو لان الاماء عند العرب تلبيس لوزان وجواب لوزان محذوف تقديره لكان على ذلك والثاني لو زيد اكبره والثالث  
عز لطنق لوزان من جديد لوزان كانا والاربع كقولنا لوفير لجام اصابعك عتبت ولكن ما على لدمه من عتبت فاعلم بالفعل محذوف  
شرطية مبال وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تفسيره فقال الفارس على فاعلم محذوف وشرطية خبر مبتداء محذوف والاصل لو  
شرطية محذوف وشرطية فاعلم لوزان لوزان كانا والثانية واسمها جمل ما بعد لوصف خبر كان ويجوز ان يلبسها  
ان الشدة الموصولة وصلها لقوله لوزانهم صبراً واحواصها عند الجميع ربيع ثم اختلف في رفعه فقال سبويه وجهه والبصريين مبتداء ثم قبل  
لاخبر لا يشغال صلها على السند والسند الية وقبل اخبر محذوف ثم قبل مبتداء على الية ثابت خبرهم على حد ثابت خبرهم انما حلت  
وقال ابن عصفور مبتداء وخبر على الاصل لوصفهم ثابت وقال الكوفيين والمبر والرجاع واليخصي فاعلم ثابت مبتداء لوصف خبرهم والى

# باب اغراب المضاعف

عليه ان فاعله فعل مضارع ثبت كما قال النحاة الجريح ان الواضحة بعد ما الموصولة من كون ان وصلته في موضع رفع على الفاعلية ثبت معقد في الاصل ان  
 التاء في اى ما ثبت ان في السماء بخارج هذا بان فيه ابقاء لوم على اخلاصها بها بالفضل وبقية ان الفضل لم يحدف بعد او غيرهما من ذلك الشرط الا ان  
 بضم بعد التاء والفتحة بلا بعد ان فاله الموضع في شرح بان سحوا ولبها اش والناسم بقوله لكن اوان بها قد تفرق وانخفضت ان من بين سائر اولى  
 بالاسم المرفوع بالرفع بعد او كما انخفضت عنده بالنصب بعد ان وجواب لو انما ما من معنى نحو لو انخفض الله لم يصعدوا من وضعا وهو اى ما منى خما  
 اما ثبت فاعله ان باللام نحو لو نشاء جعلناه خطا ما اكثر من زكاه نحو لو نشاء جعلناه اجابا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تنقح لام  
 التثنية لا نهائيا بل على الخبر وفتح الجواب عن الشرط ونزاحه عن كان اسقاطها بدل على الجواب اى ان الجواب يقع عقب الشرط بلا هله ولهذا دخلت في  
 نشاء جعلناه خطا ما وحذف في لو نشاء جعلناه اجابا اى لو نشاء في المزمع من غير ما في الفاعلة في الخبر جعله خطا ما ونقدبم جعله اجابا تشديد  
 العنونة اى اذا استحوذت على سوفر وقويت بلا اطلاع جعلناه خطا ما كما قال الله تعالى اذا اخذنا الارض من فيها الاية انتهى واما منى في اعطف على  
 مثبت فاللام بالعكس فالأكثر خبره من اللام وبطل خبره بها فاكول نحو ولو شاء ربك ما ضلوه والثاني نحو ولو غطى الخيال ما افرقتا ولكن لا يخفى  
 مع اللام وادخل اللام على ما التا فيه ولا يدخل اللام على ما في غيرهما ونقدبم في باب ان توجيه ذلك قبل وقد تجاب وبجمله اسمية مفرقة باللام نحو ولو  
 انهم : اوافوا الخوبة من عند الله جرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في التثنية في جواب لو وان بين المعنى الاسم تشابها من هذا  
 الجمل فالان في وى واما جمل جوابه جمل اسمية ولا لعل على اسفل ومضمون الجزاء وقبل الجمل مسانعة صرح به ابو جنى في البحر فقال اللام في التثنية لام  
 الابداء لا الواضحة في جواب لو وهو احد الاصلين في التثنية وجواب القسم بعد ذلك في صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا اولها ما جملته اسمية  
 فهي جواب قسم طرشاء في المعنى : اوالاوى ان يكون لام متبوية لام جواب القسم بدل كون الجمل اسمية ولما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية ليست  
 مكان الفعلية فبعضه بنفسه انتهى وان كوق هذين الوجهين والآخرين وهما الاستثناء وجواب القسم للمعنى فلا جواب لها على الاصح للام في الوجه الرابع من وجوب  
 لو ان تكون للمعنى نحو لو انى فحدثت بالنصب اختلف فيها فقال ابن ابي عمير وجوب القسم للمعنى فلا جواب لها على الاصح للام في الوجه الرابع من وجوب  
 معنى لست الوجه الخامس ان تكون للمعنى نحو لو انى فحدثت بالنصب خبرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان يكون للتفصيل نحو ضده فوا ولو يظلف محرف فالابن  
 هشام الظم وغيره **فصل في اثباته في المزمع** ونشد به الميم وهي حروف شرط اى معنى من شرط وحرف توكيد دائما وحرف تنفصيل غالبا بدل على المعنى الاول  
 وهو الشرط على الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فاعلموا انهم من ربهم واما الذين كفروا فاعلموا انهم من الله ولو كانت الفاء للعطف لوردت على الجزاء لا بضم  
 الجزاء على بدائه ولو كانت زائدة لصح الاستثناء عنها ولما لم يصح الاستثناء عنها ولا عطفها الجزاء على بدائه نعتب انهما الفاء الجزاء وان اما للشرط وبدن على الجزاء  
 الثالث وهو التفصيل استثناء موافقها واعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم فلما الذين لم يثبت  
 وجوههم فاما من اعطى واقى واما من اجل واستغنى الآيات الثلاث وقد يترك تكرارها استثناء بذكر احد الغنيين عن الاخر او يكلم بذكر بعد ما فالاول نحو ما  
 ابها الناس قد جاءكم براهين وبرهان من ربكم وانزلنا اليكم كتابا فاما الذين امنوا فاعلموا انهم من ربهم واما الذين كفروا  
 فلم يكنوا وكانوا والثاني منه هو الذى انزل عليك الكتاب من ابائ حكمايت من الكتاب لغرض ما بهات فاما الذين كفروا فاعلموا انهم من ربهم واما الذين كفروا  
 قوله والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف ونه وهو وقف فلم يفت الفاء هذه الاية على قوله لا الله ويشتد بما بعده والمعنى اما الراسخون  
 في العلم يقولون امثاله وذلك منبسط على ان المراد بالانشاء من القرآن ما استأثر الله به ليعلم اى اخفى به فلا يشاكر فيه غيره ولا يخرق الخلق الى معرفته فترتب  
 منه سبحانه ونه وهذا التقدير الذى قلده الموضع في هذه الاية هو احد ادلة المشاورة على جواز الخطاب بالجميل والتقدير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله  
 وما يملأنا وبلى الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا اذ لو لم يبق عليه بل وقف على قوله والراسخون السلام حتى يكون عطفه على قوله الا الله  
 فاذا ابتدئ بجمله يقولون امثاله كان المراد به قائلين امثاله فيكون حاله هو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حاله ان الله او عن الراسخين في العلم حتى كان الله ثم و  
 الراسخين في العلم قالوا امثاله كل من عند ربنا وذلك في حق الله ثم حال او يكون حاله ان الراسخين في العلم فقطوع بخصيص المعطوف بحال في المعطوف  
 عليه وهو ان يخرجا من الامانة في المعطوف في حكم المعطوف عليه فحينئذ ان الوقف على قوله لا الله واجب اذ كان الوقف عليه  
 واجبا فخلطنا الله بما لا يفتد وهو الممل واجبه عنه بان يجوز تخصيص المعطوف بالجار حيث لا يلبس كقوله ثم وهما الراسخون يعقوب بن خلفه فانما قلده  
 حال من المعطوف فقطوعه يعقوب لان لنا فله ولدا ولدا وهو يعقوب ونه اى قاله العبي ومن تجلف التفصيل قولك اما ان يدخل في هذا المثل  
 ويبحث فيه الموضع في الموضع فقالوا انما ان يدخل في الايمان لا اذ وقع في شخصين نسبيا او احدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اى اما  
 خبره فهو ليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الرضوي فقال الماعرف جعل الكلام فضلا بالمعنى اى بالغة توكيد يقول بزيادة اهتبا فاضد توكيد  
 ذلك وانما لا محالة لعل وانما بعد ذلك انما من غير ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث ختم انما بهما يمكن  
 من ثبوت لال الرضوي وهذا التفسير يدل بفائدة بين كون توكيد وان في معنى الشرط انتهى وقال الطبري معناه ومخرجه مما قد عرفت في التوضيح وهو ان  
 فانه لا يمنع من ان الالف في انما بعد ذلك الالف انما هي فائدة عن فائدة الشرط وجعلته موضعا صالحا لها وهي فائدة مقامها النسخة منها معنى الشرط و  
 ليس المعنى الاول في انما بعد ذلك الالف انما هي فائدة عن فائدة الشرط وجعلته موضعا صالحا لها وهي فائدة مقامها النسخة منها معنى الشرط و

انتهى





















[illegible]

کے

التركيب منها فخرى الاول وهو الوصف بغير حكم العوازل في الرفع والنصب لمجرد خبر الثاني وهو المعدل بالاضافة والتما فقول جائز ثالث عشر وبن ثا عشر  
 ومرت ثا عشر بغير شرح الاحوال الثلاثة واخرها ثالث عشر بحسب العوازل من ذلك ابن عصفور وقال ابو جابر ويبنى ان لا يقدم على هذا الا بامتناع لما بين  
 الابعاد التيها الثاني من هذين الوجهين ان يفسر الخبر الاول وهو الوصف بحسب العوازل ويبنى الخبر الثاني وهو المعدل على الفتح حكاه كسائي ويعتقون ان  
 السكت وابن كيسان وجهه ان يرفع الاول لزال التركيب وقد راجعت من الثاني فيبقى البناء بحال نسبة الاضافة الصدد ونظير لاول ولا قوة الا  
 بالله فخرج فخرج فانه من مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحال فاله ابن مالك قال ابو جابر ولا يفسر على هذا الوجه لثلاث وهم بعضهم وهو ابو محمد بن  
 انجيز بن جابر وهو الجليل كل منهما محل الحذف من صاحبه فقول جاء ثالث عشر ودايت ثالث عشر ومرت ثا عشر وبن ثا عشر بغير شرح الاحوال الثلاثة  
 وهذا مردود لان لا يطلع اوجه من اذ يبينها على ان هذين الابعدين من تركيبين بخلاف ما اذا افسر الخبر الاول فانه يدل على ان هذين الابعدين من  
 من تركيبين ولولا ذلك لكان في التمهيل والبناء في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف المعدل من الاول والنصف من الثاني بل ذكر كسائي ان  
 المذكورين انك تفصل على التركيب الاول بالبناء صدره وذكر ابي المناظم وابنه ان بعض العرب يسمونه زادا بغير حركه فكذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الفتح  
 والظهير ما قد مر من الاستعمال الثالث بوجه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو في افعالهم من الاول والنصف من الثاني  
 لا بناء اذا انفصل عن التركيب الاول فخلصه وما ذكره المناظم وابنه يجب حمله على تركيبة بعدوا لا انفصال ابو جابر انه باطل لانه يلزم على البليغ صلة تركيبة ورتبه  
 الموضع في الموضع ان الذي اجاز ابن مالك في التمهيل لا يفسد بشره وان يقال حادى عشر وليس في كلامه ما يفسد ان يمتنع من تركيبين انتهى عبارة المناظم  
 فاطمة بما قال ابو جابر فان قوله وشاع الاستثناء بحادى عشر منناه استغنى بحادى عشر عن بقية التركيب ولخص في هذه المسئلة هذه اوجه الاول الايمان  
 بارتبة الفاظ ولله يشير قول النظم فخرى تركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منه الثاني ان تحذف حرف الاول والبشرى قول النظم وقطعا  
 بحال نسبة نصف التركيب الثالث حذف هذا ونصف الثاني وبناء ما بقى الرابع حذفها واخرها ما بقى الخامس اعراب الوصف مع حذف حرفه وبقاء عشر ومع  
 حذف بقية الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمل معها اى مع العشرة لا فائدة معقولة راجع ثلثة فيكون بمنعوا جمل وليس يجمع ثلثة  
 اية بارتبة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما استعمل منه الوصف فقول رابع عشر ثلاثة عشر لاجاز ذلك سببه وجهه من المعنى من  
 قياسا ومنه بعضهم وهم الكوفون واكثر البصريين وقوا على التماع وحل يجوز ان يمتنع بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض  
 باضافة التركيب الاول اليه ويمنع النصب ان الوصف بغير محقق جامل لان عمل الوصف انما ينافى مع تزنية او انما ينافى بها وما استغنى عن التركيبين من  
 اجاز بعض النحويين هذا ان احد عشر وثالث عشر يثنون الوصف ونصب بعده اعدم تركيب الوصف مع العشرة ولك اذا التفت بتركيبين انما في  
 العشرة من التركيب الاول فقول رابع ثلثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النصف من التركيب الثاني وتقول وتأتي  
 بفصلها للالباس بما لبس صلة تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقين حلول كل منهما محل الحذف من صاحبه وفول الالباس باعراب الاول كما  
 ذكره في الوجه الخامس ولما لم يسطر الوجه السابع ان تستعمل مع العشرة واخرها الى العشرة ففقد حرف اللفظ ونقطت عليه المعدل والواو  
 فقول رابع عشر وعاديه وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار المناظم بقوله وقبل عشرين اذكر اوابية الفاعل من لفظ العدد بحال نسبة قبل واو بعد  
 وهذا لا يمتنع باسم الفاعل بل للعشرة واخرها مع النصف ثلاثة احكام وجوبها خبر ما علة لان الاقل سابق للاكثر طبعا وجوبها عليها عليه بنها  
 وجوب كونها العاطف الاول لانه عدد واحد والواو الجميع **هذا باب كنايةات المعدل وهو ثلثة كونا** وكان ذلكا ولكل منها كلاما يمتنع  
 وشرح بكشف عن حقيقته اما كونه مقسم الى استنهاية بمعنى اى عدد قليل كان او كثيرا او يستعملها من قبل من كية الثبوت والجزئية بمعنى عدد كثير ويستعملها  
 من يريد الاختصار والتكثير ويشتركان في حصة امور كدها او كونا كتابين عز على مجهول الجس والحقيقة والمقدار والكبة والثاني كونهما مبنيين وسبب  
 بناهما ما به الحرف في المعنى وهو ان استنهاية حرف الاستنهاية وفي الخبرين والتمكثير اللذان يجرى الوضع اى الوضع على من والثالث كون البناء  
 منها على السكون وهو الاصل في البناء والاربع لزوم الصدور على هذا الكلام والاحتمال الى الخبر لان كلاهما جمل ومبنيان في حصة  
 امور ايضا هما ان كرا استنهاية مبني بمعنى مبني والى ذلك اشار المناظم بقوله من كية الاستنهاية كونهما مبنيين عشر بنحو كونهما ملكا بفتح الخاء  
 اما افراده فلا خلاف للكوفيين فانه يميزون جمعا كونهما كونهما ذلك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوردتم الجمع على حال ويجعل الخبرين معا  
 الاخشى الجواز بعد ان كان السؤال عن الجماعات نحو كونهما انك اذا اوردت اصنافا من العلم انما نصبه ضد لفظ تلك اصنافا لا انما لا يجرى  
 مطرد وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بالقديم بل يجوز مطردا على الخبرية والفرع من الفراء والزياج والناوس والثالث ان يجوز به بمن معناه فاما  
 ان يثبت كونه حرف والى ذلك اشار المناظم بقوله ولين ان يجرى من ضم ان وليت كونه حرفا مظهر لغيره كونه حرفا مشترط في ذلك هذا هو المشهور ولم يذكر سببه  
 الا اذا دخل على حرف جمل يكون حرف الجمل الدخول على كونه حاضرا في اللفظ من الضم وهذا هو الزياج الى ان يجرى الخبر انما هو ايضا كونه كونهما كونهما  
 والمعدل المركب لاجل خبره فكل ما كان يترتبة فاله ابن عصفور وبغير خبرية يجرى وبما ساقها اليه حلالا كونه على ما هو مشاهد من العدد وقال الفراء على  
 من لان من كونه دخولها على خبرية خبرية فجاز انما هذا لانه لا حال عليه هذا الفعل فقل ان خبرا في شرح الخبرية وبن مالك في شرح الكافية عن الجليل مذهب الجمهور  
 لان كونهما كونهما مفعول بضم الفاء فادونها وادونها الى مفعول كونهما فافه فاستعمل بالوجهين اجراء لغيري النحويين نحو كونهما

في باب كنايةات المعدل  
 امراض

# كتاب القدر

جاؤك كما يقال عشرة رجال جالسوا في مجلسك وكانوا يقولون ما نزلنا بك ولا نزلنا بك في الاستعمال والسمع في الحق من اجمع خرافة في بعضهم ان اجمع على غيره من  
الواحد كهم جالس على معنى كرجاء من الجبال ومثل في المفرد ما يورد في معنى اجمع نحو كقولهم صدقوا والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملها خبرا كشره او ما  
والاخر الثاني ان الخبر ينحصر بالزمن الماضي كرتب مجاميع النكت فيها فلها لا يجوز كقولنا ساء ملكهم كالا يجوز كقولنا ساء ملكهم لان النكت لا يتغير  
انما يكونان في زمان واحد والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كرجاء ما نزلنا بك لان الاستفهامية لا تتغير في الجاهل والامر الثالث ما ينحصر في خبر  
ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لا يخرج عن خلاف المتكلم بالاستفهام فانه مستغنى عن الامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية نحو جاءه اليه الضيف  
والنكت لا تتغير في الاخبار مجهول الصدى والنكت بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه مشتق والانشاء لا يحصل ذلك والامر الخامس ما ينحصر في خبرية  
ان المبدل منها لا يقتصر بغير الاستفهام لان خبر لا ينحصر في معنى الاستفهام فقول كرمنا في الدار عشرة بنين ثلاثون بخلاف المبدل من  
الاستفهامية فانه يجب ان يترجم الاستفهام لغيرها معنى الاستفهام ولهذا يقال كرمنا عشرة بنين ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء والاك  
خبر عند سبويه وعند الاخفش بالمعكس وعشرون بدل من كرمنا عاطفة وفيها معنى الاستفهام ونبنى معادلة الخبر وثلاثون مفعول على عشرون فقيس  
بمعنى قول الفرزدق وهو هام بن غالب التميمي في هجرته كرمنا في هجرته على عشاري بجره وخالفه على ان كرمنا ونصبها فاعلم  
ان نمية. نصب خبرية مفعول اي كرمنا عمارك وخالفك من جملته خدي ومثل على الاستفهام التكملي اي اخبرني بعد عمارك وخالفك الذي  
يحدث في فعله خبرية وعلمها ما لا يجوز والنصب في اي كرمنا. وجملته فاعلم خبرا واذا الضمير جملته على لفظ كرمنا والناء. فاعلم الجاهل لانها في المعنى  
عانت وخالفك ويرى فيهما على الابتداء المضمحل المفعول عليه بوصفه بك وبغدهاء محذوف مدلول عليها المذكورة اذ ليس المراد تخصيصها بالزمن  
بالفعل كاحذف لك مع خالفة استدل لا منها بل الاول. وفعلت خير للزاد والخاله وخبر اخرى محذوف والافضل وفعلت لان الخبرية في هذا  
الوجه مستند لفظا ومعنى ونظير في هذا فاعلم والناء. فعلت للوجه على هذا لانها غير واحدة وخالفه وكذا على هذا الوجه على ما نصب  
على المصدرية وعلى الظرفية الزمانية والظرفية هي كرمنا على المسد. وفيه ان كرمنا على الظرفية والنداء يكون الدال الملهمة من الفاعل بفتح الفاء  
والدال وهو عوابع الرغ من اليد والرجل على فاعل. كرمنا والنداء الى انهما بكر لغيره والسبب الممانعة والنون. اكنة والياء. الشاء. حذفت الشدة وهو  
بجانب الابد على راي ابن زيد والامر على اي الاصحى العشاري بكر المين جمع مشرود وهي النافذة التي اذ عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومفعول على  
كروى لان على الفعل في الضرك ان اللام تسجل في النفع نحوها ما كتب. وعليها ما اكتسب. ولما كان في فمته كرمنا خبرية في حذفت امور في افادة النكت في  
الاجرام وفي لزوم المصدر في البناء وفي انجزر الخبر لان خبره جملته. لا بالاضافة بخلاف قول الله تعالى وكان من ذرية لا يحمل يدنها وقد نصب خبرية  
كقوله اطر الباس بالرجاء فكان في التمس بصر بعد عشرين عاما بعد الفجر على وزن فاعل من امره بالارد ان يفتح مضروب على الخبر لكان واطر من امره بطر وكقول  
والباس بالياء. الشاء. حذفت الشدة والرجاء بالفضل للضرورة الامل وجمعه لجماع الملهمة فيجوز في قول لا تخط وتخرج حصول الفرج بعد الشدة فكم من مديهم  
قد الله ضاه بعد فقره وكان خلف كرمنا امور منها انه لم يكن من كاف التشبيه واي التنوين وكرب طلة على الجمع وقيل مركبة من الحاف وما الاستفهام  
ثم حذفت الفاء للدخول الجار وسكت بهما للتخفيف لئلا يكثر الكثرة في التركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجاهل بخلاف الابن فقيس. وابن عصفور وابن الله  
ومنها انها لا تقع خبرية بخلاف الابن فقيس. وابن عصفور فانهما اجازا بكان في تتبع هذا التوب منها ان خبرها لا يقع الا في امر واحد  
القليل والكثير. وفيه ان كان في اربعة امور التركيب فانه مركبة من كاف التشبيه وفي الاشارة والياء والاجرام والافتقار الى الخبر مجرد. وفيها انها في  
ثلاثة امور واحدتها ان يفتح خبرها النصب فلا يجوز خبره من انفاق لا بالاضافة لان خبرها اسم لم يكن له قبل التركيب فيجب في الاضافة فاقول على ما كان عليه  
خلافه للكوفي في اجازة في خبر كرمنا ولا عطف ان يقال كذا اوجب كذا اوجب ايجابا على العدد الصريح وقال الزجاج يجوز ايجابا ضربا من الحكاية وقال  
الزجاج يجوز ايجابا ضربا من الحكاية وقال الخواري على المبدل من ذا والثاني انها العطف الصلة فلذلك تقول فحسنت كذا وكذا ادسيا والثالث انها لا تستعمل  
غالبا الا معطوف عليها كقوله هذا النفس بغير يدك اذكر كذا وكذا الطغاة في عهد والى كائن وكذا اشار الناظم بقوله لكم كائن وكذا في نصب  
فمنه في وبعدها من نصب هذا باب الحكاية وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اوردته ومجي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتخصر القول وحكاية القول  
وتخصر العلم وحكاية حال المفرد وتخصر ابي ومن الاستفهامية بن حكاية الجمل مفعول بعد القول ومفعول من الفعل والوصف بانواعها مفعول في قولنا  
السمي قال ان عبد الله قام يقولون ان ابراهيم الابن فلان في يدي يدي يدي والفاء التي لا تخارهم هلم اليها حتى يجعل على ركب اللفظ ويجوز حكايتها على الصفة  
مفعول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة تفتي المعنى حكايتها على الاصح صوتا في كتاب الفن ولكل اثنين ان الفن نشأ  
من حكاية هذا اذ قال شخص جاز زيد بالجر وادت حكاية كلامه فلان قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيد اليه بالاستدراك على خبره في الا  
لهم ان يرفع على الصواب وعلى القول الثاني يقول فلان فلان جاء زيد بالجر اعادة اللفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم لبيد  
وقال على فلان في الدار قرشيا وكقول فلان في الزينة مع الناس فينجون غشا فقلت لصديق انجني بلا لانه سمع قوما يقولون الناس ينقصون غشا  
فحكى ذلك كما سمع فوضع الناس وصبح اسمنا في قال الزجاج في جملة قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواقي خط الصائبة  
فلان بوفلان القول فيه بوفلان فالحقا رتبة عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ بالصلوة والركعة بالالف وان كانتا مكتوبتين

كتاب القدر



بالواو ونحوها على ان النطق به مفضل عن واو انتهي عندها انه يفرق بالواو ويجوز انهما ان الغرض ان يحكى فمما يشبه بالباء ثبوت ذلك بخلاف الصلوة و  
الزكوة فانها غير محكيين والثاني ان يجعل ان يكون وضع بالواو يكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا ينسب واما حكاية زوال المفرد في الالف  
فان كان المسئول عنه مذكور في المثال اي او من حكي لفظا في لفظ اخر فمما ثبت ان تلك التكرار المسئول عنها من وضع وضعت حرفا في ذلك وتابعت فلو  
ونقطة حذفت او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه وصالح لوصفه به فنقول ان قال رابت رجلا وامراه وعللين رجلا وبين وبينات ابا  
في حكاية رجلا وابنه في حكاية امراه وابنه بالثنية في حكاية غلامين وابنه في حكاية اربعين وابنه في حكاية مائة وابنه في حكاية مائة و  
ولنا في الثنية او صالحة لوصفها بها البشمل مثل رابت شاعرا وكانا فانك تقول في حكاية ابين مع امها لبا مشبهين صناعته الا انها بوصفان  
بالثنية والجمع فنقول الظرفين وفولنا في الجمع السالم او صالحة لوصفه به البشمل مثل رابت رجلا لا اوتاه فانك تقول في حكاية الاولين وفي حكاية  
الثاني اياك مع امها لبا جمع لانه الا انها بوصفان بجمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
لغايه والجرور واختلفت الحركات الالف في قبل حركات حكاية واو غير له من موضع رفع بالابتداء والتجريد وفي قبل حركات اعراب  
وقد رقت سؤالا من رفع بالابتداء في قوله فقام رجل فقبل اي فاعل بالفعل وهو ساقب عليه في التثنية لانه لا يستلزام ان يزل الصد فكانت  
لعل ما قاله السائل وكانت انا ذكرنا ابا فظا ويجوز ان يصرح بالفعل مؤخر تركب كذا قاله الكوفون ومقتضى قواعد البصريين ان يرفعين كونها  
مبتدأ والتجريد وفي مقتضى ان يرفع لان الفعل لا يرفع والاسم لا يرفع فيكون في حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
البصريين ان يرفعين وفي حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
وعلى القول بغير تقدم الالف في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
ونابغش كما تقدم من الاشياء الان بينهما فافترق بينهما او جدها ان ابا عام في السؤال فبالا في حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
وعلى قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
والواصل بقول حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
بالوعد الاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا ما السكون وطلعت حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
كحرف الاطلاق لا يكون الالف الوض فاما قوله وهو شمر من حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
في الشعر وانفاس من انهم وحده سبويه على لغة من قال صرب منومنا قال انما يجوز منون على هذا فهو منه مبركاي مجموع بالواو والنون  
وقال الكسائي في المحتاج الشاعر في هذه الزاوية في الوصل قال ان خروف ونحوه سبويه لوجوده وهو ان يكون معربا ووجهه كاي وحكي الكوفون ان ينام  
من يقول مناديت ومنان انما ومنون انهم فيكون الالف على هذا ولا يفسر على خلافه لولم يسمعه بعض العرب يقولون مناديت ومنان  
قال من بجل رجلا مكاه عنه سبويه وجهه انما لا يستعملهم عن صديقه واعربا احدهما فاعلا والاخر مضعولا في الاولين وحكاها في الوصل في  
الباقين واسمه سبويه وفي هذا البيت شدوذا انما احدهما انما حكي الضمير انما وهو مرفوع وليس وجهه شدوذا انما حكي مقدار اختلاف  
الشاعر والثاني ان نحر الالف والنون وحكمها السكون ويحكي الكسائي عن الملهة انما حكي الضمير انما وهو مرفوع وليس وجهه شدوذا انما حكي مقدار اختلاف  
وجهه فلازم انهم في الاول والى ويؤيد ان يثبت عواصبا حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
الانما على ان لا يحسن ان يكون ظرفا اذا المراد انهم في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
الاخر بغير ثبوت في حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
القصي فنقول ان قال حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
الثاني والثنية والجمع فنقول ان قال فقام رجل ورجلان وامراه وامرأتان اوتاه منوف الجميع وفي النصيب وفي الحزني وما ذكره من ان الواو  
والالف والباء ثبات من حركات الالف وان حركات حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
بغيره ورد بان الحركات انما بين بها السكت والالف في انا وجهه لخاصته وبان الموضع للوضف ولا حركه فيه وقال الفاضل المبرور حكاية رابت رجلا لبا  
بالاخر في الحروف اجنبية ولا حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
بالضم والواو بدل للنون وكذا من معنى ووجهه اوجهنا وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان فاس التكرار اذا اجتمع ان بغداد بلفظ المعنى  
لثلاثين من انما حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
اذا الفصل بها انما حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
ولم تقلب مع سكونه اعتبار اجمال الوضف ومشتان بفتح النون الاولى ومشتان فيكون النون وسلاية الناء من القلب فاء وانما قلت مع فحة ما قبلها  
غير انما حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا  
في اية الثابت وفي حكاية رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا جمع لانه في قول رابت رجلا لبا

لبي

لغة الالف في  
وضف الحروف  
يظهر بجمع







وعد فرغ صرفه قدرا لالف الاثمان ومن شئ قددها للثائب والادنى شهر الزم به . بر الادب بقال ادبم مار ووطاى مدبوع وقد يكون رطبا اصل لانه بقال .

وقد مر من هذه قدر لا لثالث لا لثاني ومن شئ قد دعا للثالث والاول على شجر الزلزال .  
 ثم ذكر حكمه في الصحاح والعلف ثبوت الوزن الخامس في بضم اوله وتحت ثبوت الثاني .  
 المملة والنون الطابرين ذكرهما وانثبهن وفي الصحاح ان الف جاري لثبوت الثاني وهو بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد اثنى على ان يجمع  
 التصرف ويضع الصرف لثبوت لثالث على ان الف للثالث والاول بضم اوله وتشديد ثانيه معنوا كتمى بالمملة للسائل والكتب والموء بين السماء  
 والارض الوزن السابع فعلى بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسقطي بهملاث وموعدة وديق بالعدل والعاء والغاف لضربين .  
 مشبه فيها بفتحها والثاني مشبه فيها بالفتح واسرع الوزن الثامن فعلى بضم اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدرا ذكر او رى هاتوا  
 فيه كلثان فيما عدا الف الثالث اوجما وذلك شيان حمل بالحاء المملة والهميم جمع المجل بفتح ثبوت اسم الطاهر ونظير بالطاء المشددة والراء والياء المملة  
 جمعا نظرا بان بفتح اوله وكسر ثانيه اسماء عديدة ولا ثالث لها في الجمع وذلك معلوم من عدم الاسبان معها بالكاف ولكن ذكره ناكدا الوزن التاسع فعلى  
 بضم اوله وثانيه مشددة نحو شفا بفتح هاء مملة وثانين مثلثين بينهما ياء مشددة ثمانية اسم مصدرة على الشيء اذا حصل عليه وخلفى بالحاء المجرى والفاء  
 المخرجة وفي الاثر من روى لا تخلف لا نبت وحكى الكشاف عن خصبة ماء فورية المد وهوشاذ وفجاسة الفصح كما مثل في النسيب الوزن العاشر فعلى بضم اوله  
 وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى .  
 الفاء والراء وفي الفامون ان مثلث الكاف والفاء والناكروى الكاف ورواء الطالع اى طلع النخل سمى بذلك لانه بكفرى اى  
 يسره وبغضبه والثالث بفتح الطالع نفسه والفاء بفتح الطالع حين يقشع قال الفاني والاول هو الصحيح لان الثثان بدل على حصه وحذرى في بوزن  
 بذالين مع ثبوتين وذلثين مملتين وجمعا مملتا واوله موحدة في الثاني وهو من الحن والسند و قال ابن لا نذكرى بالذال المجرى الباطل الوزن الحادى عشر  
 فعلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددة كحلبى بالحاء المجرى والطاء المملة اسم الاخر لا يقال وفوا على حطبى المخرجة عليهم ثم رهم .  
 والطاء المملة اسم اللطاف الوزن الثاني عشر فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالثبوت المجرى والغاف والراء المملة وخجارتى بالحاء المجرى والياء  
 الموحدة والزاي اسمين لثبوتين وحصاد بالحاء المجرى والضام المجرى والراء المملة اسم الطائر فلبس به نحو جنى مما كان على وزن ضلى بضم الفاء وفتح  
 العين ونحو خلفى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو كلفى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وتشديد العين المقصورة ليست  
 من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها في الاوزان المدونة فالاول كحلى وعرواء بضم العين المملة وفتح الراء المملة قوه اسمى ومثله اول وجدتها  
 كلفا الفامون باده على التوام والثاني كحلى في بركاء بضم الفاء وتشديد بالحاء المجرى من الفجر والفجر بالرجل الفجر والثالث كحلى بضم الدال المملة  
 وتشديد بالحاء المجرى ولم يحفظ بالمعجمه يقال هو عالى بدخلاء امورك اى يباطنها ومثله ووزان المدودة سبعة عشر وزنا واحدا فعلى بفتح اوله وسكون  
 ثانيه اسم كان كحصر او مصدرا كغيباء مصدرا غيب بالراء المملة والعين المجرى اوصفة كحرا وجمعه عطلاء والدخلاء بضم الدال المملة وسكون الياء المشددة  
 قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق والفاء ثلث النهار وثلث الليل والمطل ثلث المطر وجمعا المعنى كطواء بالطاء والراء المملتين وبالفاء  
 ويصاف الغائبة بالموتة يقال طرفه الغائبة وهو شجر ومنها اتخذ منبره وفي الفامون انها اربعة استقامتها الاثل الواحد طرفاه وطرفه وفي الصحاح  
 قال سبويه واحد وجمع والوزن الثالث والرابع افتقاه بفتح العين وافتقاه بكسرها وافتقاه بفتحها كقولهم يقوم الانبياء بفتح الياء وفتحها  
 وكسرها اسمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي نسخة القمهيل بخط مؤلفه اسم اليوم اربعاء بفتح الياء وكسرها وافتقاه كحرفه وضم الياء هو المجرى  
 وبعينها موضع والوزن الخامس فعلى بضم اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعفرا اسم المكان والوزن السادس فضاء بكسر الفاء كفضاء بفتح  
 فضائين مملتين اسم الفضاى والوزن السابع فعلى بضم الاول والثالث كفضاء بفتح الفاء فضاء بفتح الفاء فضاء بفتح الفاء فضاء بفتح الفاء  
 فعلى بضم اوله وسكون ثانيه بفتح ثالثه كعفرا اسم المكان والوزن السادس فضاء بكسر الفاء كفضاء بفتح الفاء فضاء بفتح الفاء فضاء بفتح الفاء  
 الثالث كفاضا بالفاء والفاء والعين المملتين اسم الاحد كحرف الاربوع وهو جوان فوق الفاء بده اضر من حليه عكس الزلفه ومن اسماء المجرى  
 ايضا غائباء وناضاء الوزن العاشر فعلى بضم اوله وسكون ثانيه بفتح ثالثه كعفرا اسم المكان والوزن السادس فضاء بكسر الفاء كفضاء بفتح  
 للشيوخ وضمه ابن مالك بالحاء المملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعلى بفتح اوله وتشديد ثانيه بفتح ثالثه كعفرا اسم المكان والوزن السادس فضاء بكسر  
 المملتين بمعنى الناس بذا ادرى اى البراء هو اى الناس وهو بركاء بالياء الموحدة والراء المملة معناه البروك وهو زبر كوالهم ونحو لو اعني جلد  
 وبغائلوا رجلا وبركا على شئ معناه وشدة بوزن في بركاء الامر في بركاء الفثال اوغ معناه وشدة قال بشر بن ابى حاتم ولا يخفى من الفثال الا بركاء  
 الفثال او الفذر فاله الفثال الوزن الثالث عشر فعلى بضم اوله وكسر ثانيه بفتح ثالثه كعفرا اسم المكان والوزن السادس فضاء بكسر الفاء كفضاء بفتح  
 من البسر بضم الموحدة وسكون المملة قال الكشاف في بركاء مدود وهو اطيب المجرى او قال ابو الجراح تمر بركاء غير مدود الوزن الرابع عشر فعلى بفتح  
 اوله وضم ثانيه بفتح ثالثه بالفاء المملة والياء الموحدة والغاف لعذرة بفتح العين المملة وكسر الدال المجرى الوزن الخامس عشر فعلى بفتح  
 بالحاء المجرى والفاء والغاف اسم الموضع فالراء المملة والياء الموحدة والغاف لعذرة بفتح العين المملة وكسر الدال المجرى الوزن الخامس عشر فعلى بفتح  
 اسم مكان ولا نظير له الا كفاء بفتح الدال المملة والحرف والفاء المشددة اسم الاثر وقرء بالفاء والراء اسم الموضع ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم  
 يذكر في مادة الغاف قال في الفامون في فضل الفاء وحول الجوهري في موضع سبه وانما هو الغاف وقال في فضل الغاف وقرء كحرفي بفتح









# باب في فتح جمع الاسماء

في مصطفاه لانها من الصفوات لله تعالى ولا تكسر حواشيها على البناء وتقول في جمع موقنة بالالف الفون وهي الريح ولعمرة قوت بالواو وقد الى الحاء  
 لانها ثالثة وتقول في جمع موقنة بفتح الفون والباء الموحدة بعدها الف ثالثة فمزة بدل من وفاء الحاء ربح النبوة والنبوة ما ارتفع من لادن فيض  
 الشبح العار والمكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها فناء ثالثة الصوت انتهى وفيه نون ثالثة باظهار المزة ونجات بفتحها واوا المارة من  
 ما هنر بدل من اصل مجوز في المصباح الاحلال وتقول في موقنة بفتح الموحدة ونشد بدل النون مؤنث بناء ببناءات وبنائات لان المزة فيه بدل من باء  
 لان من يجر يجر وتقول في جمع موقنة بفتح الفون ونشد بدل الراد وهي الناسكة قراءات باهرة لا غير من ان المزة الاسلية يجب انما والى ذلك  
 الناطم يقولون ان جمعه بناء والى فالالف قلبه في الثانية وناء ذى النون من شخصه **فصل** اذا كان الجمع بالالف البناء اسماء ثلثا اشياء اكل العنبر  
 غيره من الاشياء فان كانت فوه مفتوحة لم يفتح ثالثة منها فانه سواء في ذلك العاقل وغيره وجميع الفاء واللام او احدهما مؤنث بالبناء والبناء  
 نحو جندوة عن علم امرأة تقول في جمعها بالالف البناء ثلثا اشياء اكل العنبر بفتح عينها قال الله تعالى كذلك يريد الله اعمالهم حركات عليهم بفتح السين جميع  
 يسكون او قال عبد الرحمن بن عمرو العربي بالله يا ثلثيات الفاعل قلن لانا بلالين منكم ام لبالين البشير بفتح الباء اسجدت جمع ثلثية يسكونها والفاعل المشكور الاثر  
 وبلالين المصانفة الى التكلم مبتدأ سقط منه مزة الاستفهام بدل من معادله امام وسكن من البنداء وعدا من الاختصار الى المصيرج باسمها ثانيا لا يستلزم  
 واما قوله واء اس من عذرة وحملت زفرات النسي ظلفها واملت بزفرات النسي بفتح النون بفتح عينها من زفرات في موضعين ضرورة حسنة لان العين  
 قد تسكن للضرورة مع الافراد والذكر كقولهم يا عمر بن ابا بكر بن سبا يسكون السين واذا اضلوا ذلك في الافراد في الجمع اولى والزفرات من زفر فلان  
 نفسه بائنه وانما اثنان الزفرات الى قول النسي والشي لان من عاده الميم ان يجر به الجاه في هذين الوفتين وان كان الاسم المستعمل للضرورة المحنة مضموم  
 الفاء نحو خطوة وجمل بالجمع علم امرأة او مكتوها نحو كسرة وهذا جاز في هذين الضم والاسكان عطفا على الفاء لان في الانباء حركة الفاء ان لم تكن الفاء  
 مضمومة واللام باء كونه بالبدال المملة والباء المشاء تحت وهي الصورة من الحاج وفيه بالراء والباء الموحدة والباء المشاء تحت وهي حرفة للاسدي  
 في جمعها ممتا في ثلثيات بفتح عينها واسكانها واذا مضى لم يقلب الباء الفاء ثلثا بل في ساكنات واستناع الانباء فيها لثقل الباء بعد الضمة ولا مكسرة  
 واللام ولو كان في كسر لزال الجهر وقد ضم ويسكون الراء على السام وبشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الثلثين الجهر وهي جعل فلا  
 يقال في جمعها اذوات ورثوات بكسرهما انباءا فانما لثقل الواو بعد الكسرة وشدة حركات بالكسرة في الراء انباءا للميم جمع جرة بكسر الميم على احدى اللغات  
 الثلاث وسكون الراء الا ان من لم يلق السبع والصخرة من اثنان والى ذلك اشار الناطم بقوله والراء العين لثلاث الالبات لا بد منه ومنه  
 التفسير في العين في خمسة انواع لرسنوف الشروط المحنة احداهما فاذا ثلثت في ثلثيات وسعدا لانها باعجاب لا ثلاثان النوع الثاني فاذا ثلثت  
 الفاعلة للوصفة نحو حركات بالاضا والحاء العينين جميع في خمسة وهي الغلبة وعجلات بفتح العين المملة وسكون الموحدة جمع جلة وهي لثالثة لثالثة  
 وصفان لا اسمان وشد كهلث بالفتح في الهاء جمع كملة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا ينفاس في حقه خلافا لفظ  
 النوع الثالث فاذا سكون العين نحو حركات بفتح الجيم وسمرات بفتح الميم وثمرات بكسر الميم لان من حركات الوسط ومغرة من شجرة ومرة ومرة بالون انق  
 النمر يجر الاسكان في حقه في حركات ما كان حقه مضموم وثمرات ما كانت حقه مكسورة كما كان الاسكان جازا في حقه في حركات المفرد نحو سمر ومرة  
 باسكان الميم فاصيب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم مجرور له حاله الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاذا حقه العين مجرورا  
 من الواو وبنيان من اباي ما قبل حرف العلة فيه فحة فلا تشبه لاحلال العين قال الله تعالى في رؤسنا لجنات يسكون الراء وهذا يجر ذلك الفاعل  
 ولم يشغل فحة من اجل امرها عند دم وفلمية فرائز بعضهم ثلث حركات بفتح الواو وقول الشاعر هذا في وصف حيلة لغويين راجع من ابي  
 رغبى مع المنكبين سبع بفتح الباء من بنيات يقول قبل في سره سره كالسليم الذي لا يفتن بغير ليل ولا نهار البصل اليها وادع من الراح وهو الكفا  
 والمناوب اذا جاء اول الليل والرفق مع المنكبين هو لهما لغير كمال السبع حركات بفتح العين من المصل من ليل وهو كان حرف العلة فيه  
 ساكنا قبل حركاته في حقه في حركات واوله وديمه في هذا يجر على الراء وهذا يجر في جميع الباب قال في المصباح وانق جميع العرب على الفتح في  
 عربات جمع عبر كسر العين المملة وسكون الباء المشاء تحت والراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الباء المشاء تحت الطعام وهو شاذ في  
 الطاس لانه مؤنث بدل من لما فصلت العرب فوكية في ربيات حقه الاسكان واختلف الناس في عربات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة فحة  
 او بفتحة على قولين والاول قول الجمهور فيمختلف في المزة فقال اكثرهم عبر بكسر اصله اسم جمع الابل تحمل الميرة لانها من غير اوى تدب في وابل عبر بكسرة  
 منقلب عن جمع تكسير العين بالفتح وهو الحمار كسفت سقف ثم ضل به ما ضل به فيض من قلب الحقة كسرة فالواو اصل الفاعلة فاعلة الجهر ثم توسعوا فطلقوا  
 على كل فاعلة والقول الثاني لثالث الفاعلون برأيه على قولين احدهما اللبر وهو انجر عبر وهو الحمار والثاني ثلثية ابي يحيى وهو انجر عبر وهو الذي  
 في الكفة الغندم فعلى ذلك مؤنث قال نعم فان يجرى في كل شئ من منفصلين في الانسان مؤنثان كالبدن والرجلين النوع الخامس فاذا كان الاسم  
 نحو حركات جمع جبه بفتح الجاه الميم من ليج وحجوات جمع جبه بكسر الجاه للمبته من ليج وحجوات جمع جبه بكسر الجاه للمبته من ليج وحجوات جمع جبه بكسر الجاه للمبته من ليج  
 قلح كذا انك ادغام فكان ثلث ففتحت فائدة الادغام **هذا باب في جمع التكرير** ويقاد جمع السلافة في اربعة اشياء احدها ان  
 جمع السلافة محض بالاعلاء والتكسر لا يفتن والثاني انه بلم فيه بناء المفرد ولا يلم في التكسر والثالث انه يربط بالحروف وجمع التكسر بالحركات

[illegible]

## حفلات

على القول بدخول  
الناحية



# باب كيفية فتح الاسماء

والمجموع انما يقع في الاسماء الاصلية بكسر او وسكون ثمانية ومئتين ففتح فيها وفي الصفات المنعج الثلاث ما يقع على اصل الرباعي المئتين بلا حلا ولا زوا  
 مدة الفاء سواء فتح اوله او كسر وعجم فالفتح كفتان اثني عشرين والمكسر نحو ذراع بالذال المجزأة والمضموم نحو عقاب طاهر معروف والياء نحو  
 ميم فنقول في جميعها اعني واذنع واعقب في امين وشذ اصل في نحو مكان وشهاب غراب وجن من الذكر فخرج بالرباعي نحو طردنا وفادور وطرير مجرد  
 عند سبويه وخرج بالثاني نحو حمار وهو ووضف وبلا حلا نحو صابرة ورسالة ومجدة قبل الاخر نحو ذئب الى هذين النقصين اشارة لاناظم بقوله  
 لفضل اسماء اصل للرباعي اسماء اسماء بصل ان كان كالمعاق والذراع في مد وثلاث وعدة الا حرف البناء الثاني من ابنة الفاء اصل وهو كس  
 ثلاث لا يفتح اصل السابق اما لانه على قتل يفتح او وسكون ثمانية ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف لسيف ويؤوب الزواب والانه  
 على غير قتل يفتح الفاء وسكون العين في ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جبل ونمر وعصدا وثلاث مع كسرها نحو جبل ونصب قابل وثلاث مع  
 ضمها نحو قتل ونصب فنقول في جميعها الجمل وانما وادعنا واحمال بالمهمله واعصاب ابايلا الحرف الثانية الفاء واخفال والعتاق والى ذلك اثنا  
 الناطم بقوله وخرج اصل فيه مطرد من الثلاث اسماء اصل بهرو ولكن الثالث في اصل ضم وفتح الثاني ان يجمع على ضلان بكسر اوله وسكون ثمانية كصرد  
 بالاصا والراء المهملتين وهو طائر من الراس يصطاد المصايف قبل وهو ل طائر صام لله ثم وجرد بالميم والراء والذال المجزأة فالجوهري ضربه في الفاء  
 وقتر بالنون والعين المجزأة والراء المهملتين جمع نغرة قال الجوهري كثره وهو طائر كذا المصايف من المناظر وخرز مجازة وذا ثين تيمجين قال الجوهري  
 ذكر الازناب فيقال في جميعها صردان وخرزان واليه اشار الناطم بقوله وفيما يبا اغنيام ضلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو اطلب جمع  
 وطلب كما شذ في فعل المنعج الفاء الصليح العين الساكنة نحو احمال جمع حمل يفتح الحاء المهمله وسكون الميم واخر في جمع فتح بالفاء والراء والمهمله المجزأة  
 واجاب جمع جرب بالياء المهمله والياء الموحدة وازناد جمع زناد بالراء الموحدة والنون الساكنة وهو العود الاعلى المثلث يفتح به النادوا الزند على الخط  
 قال الله تعالى ولا تاتوا الاحمال اجملين ان يضمن حملهن يقال الحمل يفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الاظهر وبالجيم الحمل النخل قاله الفراء  
 وقال الله عز وجل والاحبارم وقال الخطيب بنهم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره هزة مضطربة يفتح الحاء وسكون الطاء وهي المضطربة  
 والمضطربة ايضا اصل من يقال حطاط الرجل اذا صرعته بالارض واختلفت في التثنية بذلك ضبل المضمر وقبل لانه شرط في يوم من يوم ضبل امرأته ضلانا  
 حطيتة وقبل لانه كان يحط الرجل والرجل المخطوطة هي التي لا احصلها واسم من الذين اوس ويكنى باملكة فالمرء السبد ماذا تقول لا قولك يذبح فخرج غيب  
 لمواصل لواء ولا شجر يطلب بذلك عمر بن الخطاب كان قد سجد للجوهري اياه وادابا لا فخرج بالحاء المجزأة الاولاد وهو حمل الاستشهاد والفاء في جمع  
 فخرج افخرج فخرج بفتح الباء والراء وبالحاء المجزأة وكثير الشجر قريب من ذلك وتضعب ضم الزاي وسكون العين المجزأة من الرضف هو الشعران الصفر على ريش  
 الفرج والمواصل جمع حوصلة الطير وادما فوالت في اولاد مناجدا الاما عندهم ولا شجر اذا شكا اليك حالم وقال اخر وهو الاشع وجرت اذا  
 اسلم الخويعم وذلك ان شبا زاندا ما تجمع زنده على زناد وفيها سة ازند وسمع ابنه فضل واضان في شكل وسمع ولفظ وحظ وحمل وداي وداي وداي  
 العينين وسط وحض وحن ونجد وفرد وجلد والفتانف وثليج وليس من الفتان في قوله زانا فتان اما هو جمع فنن وهو الفصن والالف وهو  
 النعج خمسة فنون على الفهار كصك وصكوك البناء الثالث من ابنة الفاء اصله بكسر العين وهو جميع الاسم مذكر بالياء حمدة الفاء واولاها قبل  
 الحرف الاخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورا ام مضموما فالالف مع فتح الفاء موطمات ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو عصف والراء  
 نحو عود فنقول في جميعها على اصله طعام والطمة وحمار والحرة وغراب والغربة وعنفد ورفعة وعمود وحمدة وشذ كتاب كتب العباس اكسبه بقوله  
 الهادي وفتح في الضلع اثنا واثم من لها رفلت في كثير من وفي قلبه انما الصواب انما كذا في الحكم لان النفاذ كذا في لك اشار الناطم بقوله  
 في اسم مذكر رباعي عبت ثالث اصله عنهم طرد والترموا ببناء اصله فيقال يفتح وجمال بالكسر لكونها مضطربة اللام او مستبها فالاول وهو عفتا  
 اللام واداد بضمها مماثلها العين ومضاعف الثلاث ما كان عبت ولا من من واحد كسرا يفتح الباء الموحدة واثنا من شتاب في ف قال الجوهري  
 هو الزاد والميم وقال ابو عبيدة مناع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البنايت وزعم قال الجوهري هو الخط الذي يشد في طرفه المود وقد يجمع  
 المود وزعماد واما الفل ما شذ فيه الشع والخشاش بالكسر في جعل في عظم الفل الميم وهو من خشب البرة من صفر فنقول في جميع بنات ابنة وفي جميع  
 انزة والاصل ابنة وازمة فالنمى ثلاثون فقلت حركة اقلمها الى الساكن قبل ثم ادغم احد المشايخ في الاخر والثاني وهو مصدر اللام ما كان لا مودا واولاها  
 كلبا يفتح الفاء الباء الموحدة وانا بكسر الحرف الاولى فنقول في جميعها على اصله اقبتة واثنة بالفاء بعد الحزة والاصل انة بغيرين مفتوحة  
 فساكنة ابيدك الساكنة الفاء من خبر حركة ما قبلها واليه اشار الناطم بقوله والزة في فعال وصال مصاحبه بضم عينه اعلان ويحفظ اصله في شجر  
 ونحو نجد وهو ارفع من الارض وهو صمد وهي السقاء اذا غرق وسد وسد بالسين المهمله فضا وضما كل بناء سد به موضع وفتح وقن وقال  
 وابت قضا وجاز بالميم والراء المشبهة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وطينين في الظاء المشبهة المماهم وضمه بنون وضمه بنون وضمه بنون  
 القليل وضمه بفتح العين المهمله وتشديد الباء الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الباء المهمله وعتل بفتح العين المهمله وتشديد الباء المشبهة تحت  
 وعقاب متضا وخوان ليرج الاول فاما شجيم ونحو وطينين وعتل فضا لوانها اشعة وانحبه واطنبه واهبته مع انها صفات واما عاقب فضا لوانه  
 احبته مع انه مئتين واما نجد وهو سد وسد وفتح وقن وقال وابت جرة فضا لوانها ابنة واهبته سدة واهبته وافنة واخوة

لاوله

ونفزان

او فخرج

قاله

في قوله اوله  
 خشاش

وكسر الباء الاولى

وبيرة



پروم

[illegible]



الوزن

وكم وأما

فاعلة للثلاث لا هذا البيت وحكاية مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي والظاهر أن الضمير الموزن للأبصار لا للنساء لأنه يقال بصيرتكم يا بنات مني فاعلم  
شأنكم صادة لأن قياس قولهم فاعلة لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمير وهو الضمير على غير الحدوث عنه وقد يقال  
في فاعل الفعل بالوعداء كقوله جمع غار وسرا جمع شاة وأصل غار وسرا طلب الواو والباء هزة لظرفها الزاوية ثلثة البناء الواحد عشر  
فقال بكسر الهمزة وهو يكون جمعا لثلاث عشرة ذنبا الأول والثاني فقل وقوله بفتح الفاء وسكون العين فهما كما ذكرهما السمين وصفين غير طري  
الفاء والعين فالاسم هنا نحو كسب كتاب وقضاع وقصعة والصفة هنا نحو صبب بماء من صبب وصعب وعقد كذا وعقدال بقاء المعجز والدال المهملة  
منسوبة الساقين والذال عين وتندر يقال جمع فاعلة فاعلة نحو بصر بالباء المشددة تحت وبالعين والراء المهملة من يحد ببطي الزينة للاستدراك  
فيها وفي المثال قولهم آباء العين نحو صبب شاة وصيغة بالفتحة المعجمة وقضاع والباء الشار الناطم بقوله قيل وقوله فاعلة فاعلة والها وقل فهما صيغة الباء  
منها الوزن الثالث والرابع قيل وقوله بفتح الفاء والها وناهما كما ذكرهما السمين غير منسوبة للام ولا مضعفهما بجعل وجعل وجعل بالهمزة ووقية  
ودقاب وحمرة وثمار خرج خوفه وعصو كاحلال اللام ومطول النصفينها ونحو بطل لا نمرضة وشذ طلال وحسان والها في ذلك اشار انما بقوله  
وقيل بفتح الفاء ما لم يكن في لاء احلال او بفتح مضعفها ومثل قول ذ والهاء الوزن الخامس والسادس قيل بكسر الهمزة وسكون ثاها كذبت ذهاب وبهر  
وبار وقيل بضم الفاء وسكون العين كهمز دهان ودع ودع وشط مدين الوزنين ان يكونا اسمين اخر ازا من نحو خلف وحلو وشط فانهما ان  
لا يكونا وادى العين كحوت ولا ياتي اللام كذا في الامور اخذ من الغنم ليل والها في ذلك اشار الناطم بقوله وقيل مع قول فاعلة السابعة والثامن  
فيل بفتح فاعلة ومؤنثه صهي الام كظريف وظراف وكريم وكريم وشريف وشرف ومونثاها كظريفه وظراف وكريمه وكريم وشريف وشرف  
بجلا فخص ولف ومؤنثها لا احلال اللام وبجلا فخرج فانه بمعنى مضول وقيل الكشاف ففعلهم جدا ان يكون اسم فال الفاء والواو جمع جند  
مثل قيل وقيل ولجند بن بمعنى المجند وهو المكسوف في الواو في البسيط فافضوه ان ضيلا الوصف فلهما على حال وان كان بمعنى مضول  
فالواو في الموضع في الحاشي والها في ذلك اشار الناطم بقوله وفي قيل وصف فاعلة في ذلك في انشاء اسم الفاعل والمفعول الباقية من الثلاث عشرة زنا الجمع على حال  
ضلان بفتح الفاء ومؤنثها ضلانا بالالف وضلانا بالهاء وضلان بضم الفاء وصفة وانشاء ضلانا بالهاء لا غير فتخرج الفاء كضنبا ونحنا ونحصب  
ونحصاب وتندان وتندان ومضوعوم الفاء نحو خضبان وخماس وخضبان وخماس وفي الحديث فندو وخاسا والها في ذلك اشار الناطم بقوله وشاع  
في وصف على قولنا وانثيبيه وعلى قولنا ومثله ضلانا والهربا لقوله في قيل وانشاء اذا كان والها العينين صهي اللامين كطويل وطويلة اولا  
بجما الاصله حال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم ضا لابل جمع عليه على غير نقول كبره وكراء وكرام وظريف وظرافا وظراف وشريف وشرفا وشراف  
وانما يشتركها نحو طويل في ذلك لثلاثة فاله الحكم قال ابن جني لم يأت قيل بفتح فاعلة واروا فاه ولا يجوز الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصوب  
من قولهم صوب او صاب قال ولما لم يصر فانه وان كان صفة الانصاف اسماء انشده ابيه اشار الناطم بقوله والها في ذلك اشار الناطم بقوله وطولها ونحو  
ضال في وصف على حال نحو بعل ودعاء وفي التنزيل من يصد الرعاء وقائم وقائم وفي التنزيل وانتم قيام وام بهمة مدودة وهم مشددة من امر  
بهم فصد واسمهم كضارب في الميم في الميم للثلاث وجعل اسم بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للشيئين امانا او صديق للمؤمنين  
كراحمه ودعاء وقائمة وقائم ويحفظ في وصف على اضل نحو عفا عني عفا وعفا وعفا ومنه سبع عجاف لان مفردة بعشرة  
عجفاء وحكي الفاء وسوى ابو حاتم الجرب جرب زاد ابو حاتم ابطع ويطاع فاله ابن سبويه في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قبل ان يحذف لثا في وصف  
على حال يخفف العين نحو جراد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجباد والاصل جواد فلبث الواو بال واو جربا ما يصدق بالراء  
وفي وصف على قيل نحو جرب بفتح الجاء وتشديد الباء المشددة تحت المكسوة وخبار وفي وصف على ضلانا نحو بطل ويطاع وفي وصف على ضلانا  
بضم الفاء سياتي وانثى وانثى وفي اسم طوطي بفتح الفاء نحو قوس وقلاس وفي قيل بفتح الهمزة وكسر ثاها نحو قيل ونحو جرب والها المعجزين  
الانثى ثاها الضان وفي قيل بفتح الهمزة وكسر ثاها نحو جرب وقار وفي فعله نحو جربا وعجاء وفي فعله بضم الهمزة وسكون ثاها نحو جربا وعجاء  
ونظفه ويطاع وفي قيل بضم الهمزة وكسر ثاها كبيع ودياع وفي قيل بضم الهمزة ونحو جربا وعجاء وفي قيل بفتح الهمزة وفي قيل بفتح الهمزة  
وصم ثاها تسبع ودياع وفي قولان بفتح الفاء وسكون العين كصبا ودياع البناء الثالث عشر من ابنة الكثرة فقول بضم الهمزة ويطاع  
الفاظ اربعة لمرها اسم على قيل بفتح الهمزة وكسر ثاها نحو كبد وكبد وقول ودعول وهو في قول بفتح الهمزة كاللزام والهاء في قول النظم  
وبقول قيل نحو كبد بضم الفاء ومن غير الفاء بضم الفاء ونحو جربا وعجاء في قول النظم على غير الفاء قال حكيم بن حمزة الرعي  
فيها عيايل اسود ومن انشده سبويه فقال ابن الضابع اراد ان يكون الميم ثم نقل وانبع وقال غيره قد يكون مفصلا او محذورا من نحو فخذ  
الواو للضرورة وقالوا ان يفتح جمعا انما على غير الفاء فحصل في جملة ربه اذ ان واحد قياس وهو نحو وثاثة على غير الفاء وهي ثاها وانما  
ونحو والها بيل جمع بيل واحد البال قاله الصنعا والثلاثة الباقية من الاربعة المطر فيها قول الاسم الثلاثة ساقى العين حال كونها مضمومة الفاء  
لغير عينه واوا نحو كعب وكوب فليس فليس وخرج عن جرح فلا يفسد في قول وشدة فيج فويع وهم الجاعون من الناس ومكسوها نحو جرحا  
وجرحول ونحو وسوس ومضموها نحو جند وجود وبرود والها اشار الناطم بقوله كذا في بطل في ضل اسماء مطلق الفاء الاله ثلاثه







# باب الجمع

غشياً وعضو فقولاً وجمعاً سكاراً غشياً بالفتح ولا نقول سكاراً وعضواً بالكسر ويزج من هذه بن الوصفين ضا إلى يضم الفاء وفتح اللام نحو كالى  
ضالى يضمها ويحفظ ضا إلى بفتح الفاء واللام في محيطه ضا إلى وبنهم وبناى فاتهم وبناى وظاهر بنات بنعوت وظاهر بنات بنعوت ومهرى ومهرى  
شاه ونسرا إذا أصاب أسها وراسى ويحفظ ضا إلى بالضم في محيطه وفداى واسبر وسانى والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى ضا إلى بالضم  
ثلاثة أصنام أحدها ما ضا إلى بالضم ارجح فيه من ضا إلى بالفتح وهو شبان ضلان وضلى وعشقين والثاني ما ضا إلى بالضم فيه لانه وهو قديم وأخر  
والثالث ما ضا إلى فيه منع وهو بيم وحط واهم وظاهر ومهرى وندلس معوق رفس الحادى والعشرين ضالى بالفتح في الفاء والشدة بدنة  
الباء ويظهر ضا إلى في كل ثلاث سائر المعين آخره باء مشددة واند على المثلثة غير متجددة للنسب بحيث يضم الموحدة وسكون الحاء المعجزة  
بجاني وكبرى وكبرى يضم الفاء قارى بخلاف نحو عربى ونجى لانها همزة العين ويحتمل مصرى ويصرى لان بائها متجددة للنسب والى  
ذلك اشار الناظم بقوله واجل ضا إلى لغزى سبب جده وشدة غلى وقبلى نسبة إلى فطلى والفتح الضبط اصل مصر وجعل فطلى القبطية شبا ب بعض  
وقاى من كان والجمع فباطى وفي الاصحاح ابنه البحث من الابل متركب بعضهم يقول هو عربى ويشد لانه قبل الأقيات به الخجل والالف يبقى لبن البحث  
في ضلع الخلل الواحد بنحو لاني بنجته والجمع بنجاني غير منصرف لانه يتركب جمع الجمع ولك تخفيف الباء فقول البناى قال الموضع قاله في البطون بنجدة  
للسبب ليس بنجاني كفتى وقارى الا ترى ان الباء في فوى ليست للنسب إلى فز ولا كنهان في البحث للنسب إلى البحث ويحتمل بحث كزكى في ذلك فالحا لانه  
في المتركب إذا كان الباء سائر ابن بنجاني انتهى وقد يكون الباء في الأصل للنسب إلى ثم يكثر استعمال ما هو فيه حتى يصير النسب إلى سائبا وكما بينته  
فجعل الاسم معاملة باليس بنجاني كقولهم مهرى ومهرى والمهرى غير منصرف إلى مهرى فيلزم من قبيل ما قبل البنى يكثر استعمال ما هو فيه النسب إلى سائبا من الابل  
المراوى ويريد بضم شبه الموضع ويحفظ ضا إلى في النشاء وظران فانهم قالوا في جميعها اناسى وظرانى ولما كان اناسى يتبادر إلى الفهم ان جميع النش حتى قال به  
بعضهم اشادوا في جوابه بقوله واما اناسى فجميع انسان لا جميع انسى لان انسابا آخره باء النسب تقدم ان ملغى بباء النسب لا يجمع إلى ضا إلى واناسى اصله اناسى  
فابدلوا النون بباء وادخلوا الباء المبدلة من انشائها كما قالوا ظران وظرانى واصل ظران بن فابدلوا النون بباء بدل ان الباء بظفت يذ لك على  
الأصل ضا إلى اناسى وظران بن وبهذا يتبين ان ابدال النون بباء فيها ليس بلام كما نوه ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لعل في جمع بنجاني في جمع  
تركب تركب فانه انما لك في شرح الكافية وزاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى وظران بفتح الظاء المشددة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قاله  
لجوهري وروى به كاهن منتهى الراجح نزع الراء بها فانفسى في ثواب احدهم اذا ضاها فلان ذهب إلى بحثه في النون قاله المحكم الظران وروى به تشايل  
اصل الاذنين طويل المخطوم اسود الراس اسير الجسم منن الراجح كثير النسوة في البناء الثاني والعشرون ضال ويظهر في انواع اربعة وهي الرابع  
الخامس مجرى بن اومزبائها فالاول الرابع المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاوّل مكتوباً ومضموناً فالفتح كجهر وهو النهر الصغير وجمعه جفنا  
والكسر بنحو فيج بالزاي الباء الموحدة والراء والجمع وهو من اسماء الذئب لصاحب الرقبى التي في جهر وجمعه زياج والمضمون مخرب بن بالباء الموحدة و  
الراء المهملة والثاء المشددة فرق وهو محال للضعف كالاصابع للانشاء وجمعه يراش والثاني الخامس المجرد كجهر حل ججش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة  
وفتح الهم وكسر الراء بعد هاشم بن مجرة العجز والكبرة والمرأة المحبة ويجمع جميع الخامس حذف خامسة تخفيفاً لان الثقل حصل به نقول في جمع سغلي  
سغاى بفتح اللام وفي جمع ججش حاشم بفتح الشين وانت بالتحذف حذفنا الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخامس مشبهاً بالحروف العشرة  
التي تترادف في الكلام وشبه بها اما لكونه بلفظ احدها كحذف بفتح الباء والفاء الموحدة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو الصكوك  
قال المتن بنى مواضع قواض بنج داود عنها اذا وقعت فيه كنجم كحذف بفتح النون وروى بفتح النون وهو حرف اصل لانها لا يحكم بن بدارها منسطة الا بفتح طرقة  
ولكنها من لفظ الحروف التي تترادف او يكون من مجزئة اي من مخرج الحرف الزائد كحذف ق جميع فززد فزوهى العظيمة من الجهن لقب هام بن غالب بن مصعبه الشيبا  
فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج انشاء الفوقانية وهي طرف اللسان واصول الثنيتين العلبيتين والسا  
انك اذا جعلت الخامس فان لم يكن رابعة شبيهها بالزائد نعم حذفنا مسه وان كان رابعة شبيهها بالحرف الزائد لا يبعث حذف خامسة بل يبعث بالحذف  
فان شاء حذفنا الرابع وابقى الخامس فيقول خذارق وفرازق وان شاء حذفنا الخامس وابقى الرابع فيقول خذارد وفرازد وهو الوجود والمذهب قال المتن  
لا يحدنا الا الخامس فيجعل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيهه لفظ الزائد فان اشبهه بغير حذفه قولا واحداً نحو قولهم فيقول في جمع قدام الثالث اربا  
المنزلة بنحو مندرج والرابع الخامس المنزلة بنحو مطبوس قال ابن السبيل بفتح الفاء الداهية وبكسر ها النافذة العظيمة الشديدة وخذارس بفتح  
الحاء المعجزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها باء مشددة مختلطة في ضمير ملة الحرف ويجمع الجمع حذف هذه بن النون لا الحزني وما  
الرابع المنزلة بنحو مندرج والرابع الخامس المنزلة بنحو مطبوس فيقول في جمع مندرج ومندرج حذف الهم والثاء فظ وق مندرج الخامس حذف في ندر  
وخامسة فيقول في جمع مندرج وخذارس بفتح الراء والشين وخذارد بفتح الباء والشين اذا كان زائد الرابع لبيان ابعاد قبل الاخر فيزيد  
ويجمع ما هو فيه على ضا ليل ثم ان كان الزائد باء صح ضوفد بل وقناديل او كان واوا او الفاء لباين لوفع ما بعد الكسرة نحو مصغور وعصافير وبنج  
بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملة المكان اللين والنافذة الكثيرة الهم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراج البناء الثالث الحزني  
شبيهه ضال وهو ما ناله عدداً ومهنة وان خالده فز كفاصل وفياعلى وغواصل ويظهر في مزيد الثلاث غير انشاد من نحو لحر وسكران وصام

وان لا يؤذوا المسلم  
مثال غير صحيح

مفتاح

المستطيل  
المستطيل  
المستطيل  
المستطيل

**باب الضعيف**

[illegible]







بالله  
في الاسم

الرجح

اي الياه

وقد عرفت لهذا الضمير اصل شبه الزايد مخوية ومصحفهم واسما عيل فان الميم واللام بلفظ الزايد وان كانا اصلين بل اختلاف وانما اختلاف في  
المرغ فقال سبويه زائدة بدل غوطها ووقه المبرج حذف اللام والميم مع صالتهما وان هزتها كهمزة اصطبل والفتى على اختلاف في المرغ اختلاف في  
كيفية ضميرها الغير زخم يقول سبويه ربهم وسنمعل ويقول المبرج واسمهم واسمهم وانما حذف الميم واللام كما عرفت الخامس الاول هو الجمع حكى الزايد  
ربهم وسبويه يقول حذف المرغ لانها زائدة والمبرج يقول حذف الاخير لان شبه الزايد قاله الموضع في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن  
بترقيم المصحف كفى بالاصل **فصل** والهاء الثانية في الضمير ما لا يفتقر من مؤنث عاريتها لفظا ثلاث في الاصل وفي الحال الواحدة للجمع  
فعرش ان الضمير والمثني عروا ما عنه واو وسن من المضاعف وهن لمعنه باء واذا ما فاقه هن فيقال في ضميرها دور وسنينة وعينينة و  
واذينة وهذا الحكم سمر بعد التسمية فمن ذلك عروين اذينة وعينينة بن حصين لو اثنى في الاصل وفي الحال مخوب ويدير وكذا عرفت ثلاثه بسبب  
الضمير كفاء مسواه صغرة ضمير الزخم ام لا فقول في ضميرهم سبعة والاصل سبع ثلاث باء اولها باء الضمير وثانيها بدل المد وثالثها بدل لام الكلمة  
مخذف لعل البائين على التماس المرغ في هذا الباب ثلاثا فلا عرفت ثلاثه بسبب الضمير لمعنه الناء كما عرفت مع الثلاث المبرج ولو سميت سماء ناء  
فلت في ضميرهن حتى يبينوا لندكر سماء وجبلى وجراد حالكين ما صغرت بن ضمير الزخم فقول في ضميرها الضمير الزخم حميرة وجبلة بالناء عوضا  
عن الف الثانية وتقول في ضميرها الضمير الزخم حميرة وجبلى ولا تاء بالفاء فلا يجمع بين هلافتي الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم ثانيا  
ما صغرت من مؤنث عار ثلاث كس بخلاف نحو شجرة وبقير من اسماء الاجناس فلا تلحقها الناء فحينئذ هما فلا يقال في ضميرها حميرة وبعبارة لئلا يلبس  
بالفرد المصحف ما من ذكرها فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في ضميرها خمسة وستة لئلا يلبس بالعد المتكسر  
الذكر الصغر وبخلاف نحو ذنب وسعاد فلا يقال في ضميرها ذينينة وسعيد لجاوزهما الثلاث فان الحرف الرابع قائم مقام الناء فلا يجمع بينهما الملام  
ذلك من الاستغفال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالناظرى ذا البر وشذوذا لفاء في ضمير حروب يفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة ويجوز  
وعرب يفتح الحين المهملة والراء المهملة وددع بكسر الدال وفعل يفتح التز ونحو من كذ ودعرس وفور ثاب مع ثلاثين وثلاثين وعدم اللبس بجمع  
الماخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجحش كجبر واسم الجمع كتم واسم العدد كحش وثاب للثلاثة المسند وحرف قوس وددع وفور عرس بكسر العين وعرس  
بضمها ووزود ونحو طست وطرس وشول وفدد ونصفه ونحو حن وحرف وعرب ونحو سمع في بعضها الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذو  
دون ليس وشذو لجلابها اي الناء في ضمير قوله وامام وقدام مع زائدة هن على الثلاث فقا لواءتية بضم الواو وفتح الراء بعدها باء مختاتبة مكسورة  
مشددة وهن مفعول فالباء الاولى بالضمير والثانية المبدا من المد الف قبل المرغ واسمهم بضم المرغ وفتح الميم وباء مشددة مكسورة فيضمونها  
قالها الاولى بالضمير والثانية بدل من الفاعل وفقد بضم الفاعل وفتح الدال وباء ساكنة وال مكسورة بعدها باء مشاة مختاتبة وميم  
مفعولها الباء الاولى بالضمير والثانية بدل من الفاعل ووجه الحاق الناء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكورة فلولي يظهر الناء فيها لظن انها  
مذكورة اذ لا بد ان يثبتها بالاشتباع لانها ملان للظرف ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالضمير فقط ولذلك اشار الناظم بقوله وفي  
الحاق فانها ثلاثا كثر **فصل** الضمير من جملة الضائفة في الاسم فبضمير المتكسر كما في لا ضمير من غير المتكسر الا اربعة احدها اصل يفتح العين  
في التحيب والثاني المركب على ما كان او عدنا فاعلم كعيليك وسبويه في لغة من بنا ما على الفتح في عيليك وعلى الكثير في سبويه فاما من عرهما اعرا  
ما لا يضر فلا اشكال في ضميرهما لانهم من اسم المتكسر والعدد نحو خمسة عشر واقله في التحيب في المركب لرجي ضميرهما ضمير المتكسر في ضم اولها و  
فتح ثانيهما واجلاد بابه الضمير ثالثة نحو ما احسنه وعيليك وسبويه وخمسة عشر اما اصله في التحيب فيلحظ في قولهم ما ابلغ زيد اما  
بمنون التحيب فينصف في الملح كأنهم قالوا زيد يلمح واما المركب لرجي فلان الجوز الثاني بمنزلة ناء الثانية والثون من حيث انزال منه منزلة زبيله  
ونشبه نزولها بها لئلا يفرق لذلك صغرت والناث اسم الاشارة ومع ذلك متفق على كلات وهي ذاة الذكر وثاة الثانية وذان  
في نشبة الذكر وآن في نشبة المؤنث وعلى جميعهما والاربع الاسم الموصول وذلك منه ايضا في خمس كلمات وهي لثة للمفر والمذكر والحق للمفر والمؤنث  
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع التثني والاولى وهذه الكلمات العشر من غير الممكن بواقض ضمير المتكسر في ثلثة امور احدها اجلاد الباء  
السكنة والثاني التزام كون ما قبلها مشددا والثالث لزوم تجل ما ينقص منها من الحروف الثلاثة وبما لفتة اي ضمير المتكسر في امور ثلاثة ايضا احدها  
بقاء اولها على حركة الاصلية في كانت قبل الضمير من ضم وفتح ثمة على الفرف بن ضمير المتكسر ضمير والثاني زيادة الف في الاخران امكن عوضا من  
ضم حرف الاو وذلك في غير المختوم بزيادة نشبة او زيادة جمع والثالث ان الباء الفتح الضمير قد تقع ثمانية في ذلك في ذا وتقول في ضميرها ذا  
وتبا فيهم حرف الاول على فحة وتا فيها الضمير ساكنة مفعول في الباء المنقلبة عن لفظنا ونزيد الفة الاخر عوضا عن ضم حرف الاول والاصل ثانيا  
وتبا بثلاث باء اولها عين الكلمة وثانيها باء الضمير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الفة الاخر فحذف الباء الاولى لانها  
الضمير عين اللفظ فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي حذف باء الضمير فاما كانت اللفظ في نزع كره وهي الفحة وجمع باء الضمير  
طرا منعه ولانها ان ابنت ساكنة لم يمكن بقاء الفة بل كانت نقلياء وفي ذلك وفتح فيها منته واذن الفة المجرولة عوضا وفتح بابه الضمير  
طرا وان حركت فباء الضمير كانت لكسيرة فلا تحذف وبقيت الاولى المحذوف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذاك لاقى الوضع في الفتح في





خبر جارية بها وبظهر هذا الاختلاف القديري أثر في الصانع وذلك أنه إذا كان يخاف جميع بحرية المودة فناء مغيرة فناء مشاء فو قانية على الرجل فانه يكون  
 غير مصروف استصحابا لما كان عليه من جهة قبل المصلحة قال في التصالح الواحد يخاف ويجمع بخاف غير مصروف لأنه يترجم مع جميع الجمع انتهى تكرير جميع قلنا  
 نسبنا له مصروف لزوال مبدئه من جهة الجمع لأن البدء التبع كانت تحصل المصلحة ذات ومختلفها بأه أخرى غيرها وهي اجنبية لربن الكلمة عليها فونته قبل  
 النسب مفاعيل وبعد مفاعي وفيه يقول على البيت عليه قوله فاذا نسبنا له لأن جميع التكرير إذا التكرير على ولا جارا باجري العمل لا نسب اليه على لفظه  
 بل هذا في مفرده ثم نسبنا له فسطح ما قبل أن قوله على العمل لا منهم لروية العلم بكبير رجل احرازها كان لا سرا فان ما من هذا صرفا لعلبه وانما  
 المصروف لا مبدئه من جهة الجمع والثاني وهو ما اعتد بآية زائدة والاخرى صلبة مخروطة بالشدة بداهة مفعول من الرمي أصلا مفعول كمنه وبما اجتمع  
 فيه الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون ثم قلب الواو ياء والضم كسره لشم اليا من قلبها واو وادعت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الا  
 لاجتماع المثبتين فاذا نسبنا له حذف الياء الشدة وجعل مكانها ياء النسب قلت من هذا هو الاضع وبعض العرب يحذف الياء الاولى والياء  
 وبقي الثانية لاصالتها وبقيها الفتح كما وانفتح ما قبلها ثم قلب الياء لالت واجوب كسرا قبل ياء النسيب لان الفتحة قبل الحركة ولم يبق  
 الا لفظه لاجتماع الكسرة والياءات مفعول مفعول واطلقة في النظم قوله ومثله ما حواه الحذف وهو مبدئ يكون بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان كانت  
 الياء الشدة بعد حرفين حذف الاولى فقط فزاد من الاجحاف وشبهت الحذف لسكونها وقلب الثانية الفتح كما وانفتح ما قبلها ثم قلبت  
 الفتحة كرامة اجتماع الياءات فنزل في آية اموي وجاء اميتي بارج ياءات اوليس قلبها كسرة وان وفقت الياء الشدة بعد حرف واحد  
 لم تحذف واحدة منها بل انفتح الياء الاولى كرامة من رودة والياء الى الواو وان كان اصلها الواو لا ابيضت على صورتها ووقلة الياء الثانية واو  
 لاجتماع الياءات ففعل على حروف حروف وحيوي لانها من طوبى وخيبت الامر الثاني ما يحذف ياء النسب ثاء الثانية تقول في مكة مكة  
 يحذف الياء لان بقاءها وقع في اشياء ثاء الثانية في نسبة المفكر واجتمع تانين في نسبة مؤنث الى مؤنث مخوارة مكبة واقطع ثاء تانين  
 حوا وفعل المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى ذات ذات وفعل العائذ النسبة الى الخليفة خلفه باثبات ثاء الثانية فيها نحن او خطأ  
 نحن جرح الفاعل بن الخطي الحسن لا نزيد بالكلية من اصول وصوابها ذوى وخلق يحذف الياء منها وهذا مبني على ان ذات نسبة الى ذات  
 لغيره وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح ابي جعفر في المنطق ليمان الذي مفعول الذات فلا يجوز ان تكون الما صفة زائدة والازم انشايب الياء  
 الى نفسه وهو ممنوع لاننا نقول هذه النسبة ليست بغيره من يرم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية انما  
 ذاتها الياء المحذوفة لا اصل له في اللغة كما قال ابن هشام وابن جرير وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحب وجب نسب اليها فلا بد من محذوف ثاها  
 ثم رد لامها المحذوفة واذا رد على المعنى الى الصفة ففسر على تقديره فو انهم قلبت لالت واوا فنقول ذوى الامر الثالث ما يحذف ياء النسب  
 الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة مفعول كلفها فالاول يقع في ثلاثة في الف الثانية كجاري بالحاء المهملة والياء الموحدة والراء  
 الطائفة في الف الاحاق كجركي بفتح الصاد المهملة والياء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري في اللزاد وقال الزبيدي الطويل الظاهر في الصيغة  
 فانه لم يبق في جركي وفي الالف المنقلبة عن اصل كسطع فانها منقلبة عن واو الصفة فقول جاري وصيركي ومصطفى يحذف الالف فمن وجوب  
 للقول والثاني وهو الف رابعة وثاني كلنها مفعول لا يقع الا في الف الثانية كجركي بفتح الجيم والميم والراء صفة يقال جاري جري اي جري من البحر وهو  
 ضروب من اسير يقول في النسب اليها جركي يحذف الالف وجوبا لان حركة حرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها حكم الخاصه واما الساكنة  
 كلها فيجوز فيها القلب واوا نشيها بالفتح على المحذوف تشبيها بالياء التانين لزيادة الواو والارجح في الف الثانية كجركي يحذف لان تشبيها بالالف  
 التانين اقوى من تشبيها بالمنقلبة عن اصل والارجح في الف الاحاق كلفي فانه لم يبق بجوف في المنقلبة عن اصل كلفي من اللوح فان الف منقلبة  
 عن واو القلب عن الارجح وانما الارجح فيها القلب محافظة على الاول على حرف الاحاق وجوبا الى اصل في الثاني والقلب على ما الف منقلبة عن اصل  
 خبر من في نحو على ما الف زائدة للاحاق والمحذوف بالفتح في نحو على خبره في نحو على لان حذف الزائد خبر من حذف الاصل الامر  
 الرابع ما يحذف ياء النسب ياء المنقوص الضاوار رابعة خامسة او سادسة كعند مستعمل في قوله النسب اليها معتد ومعتلى يحذف الياء المنقوص  
 وجوبا فاما الياء الرابعة كفاض فكما لالف المقصورة الرابعة من نحو مسمى على ما تلافى ما هي من ساكن والف منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيها القلب فاذ  
 والمحذوف ولكن المحذوف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سبب من شدة تغيير النسب حتى قبل لجمع الالف قوله فكيف كانت بالثوب  
 ان لم يكن اندام عند الحانوي ولا عند جبل اسم الموضع حانية وفيه الياء والبرج الثالث من الالف المقصورة المنقلبة عن واو ياء كعند وعنده  
 ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عم عليه الامراء النبس وجعل على القلب جاهل وتجب بالثوب المجهول ويم من شجعي عن الالف  
 واوا فنقول في ذوق مصروف وجموي وشجوي فاما قلبها في ذوق واوا وان كان اصلها الياء فكلها يجمع الكسرة والياءات واما في مصروف وجع الى الحاء  
 واما في عم وشج فلا لما اردنا النسب اليها فاضاعبنا كما في من قبلت الياء الفتح كما وانفتح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كقلب الف من  
 حكما وقبلها وحيت قلبنا الياء واوا فلا بد من تقديره ففتح ما قبلها على قلبها لما نقر وان قلبها واوا مسبوقة بقلبها الفاقان قلت ما وجه فتح العين في فاقان  
 عند من قال قاضي بقلب الياء واوا ونظيره من الصالح لا نفتح عينه فاقا ياءا من نظير فتح لام نسب عند العرب بفتح فاقا المراد عن بعض النحويين وقلب

لغيره

لنظيره

باب النسيب

فكر

کتابخانه

[illegible]





ما الفنت

[illegible]

هجان حذفها واولها واو وتقول في النسب شبه على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد حذف الحذف وتسمى بكسر الواو بن وفتح الشين وذلك لانك لما اردت  
 الاولى او الحذف وحذف الاء صلا الوحي بكسرتين مطاوعين كسر الواو وكسر الشين كليل بكسر الحذف والباء فقلت لكسرتا الثانية فحة كراهة لئلا  
 اكسرتين والباء بن كما فعل في ابل اذ نسبت اليه فاقبلت الباء الفتحا واقتطعت ما قبلها ثم انقلب الالف والباء لان الالف المقصورة الثالثة يجب قبلها وتقول  
 على قول ابن الحسن وشيخ بكسر الواو والباء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصل حيث عاد السكون الاصل المنع قلب الباء الفتحا اذ لا  
 له وجميع الروافد في هذه المذكور من الوجوب وتقول في النسب شبه بفتح السين المحذوف والباء وهو الدبر ما حذف عنه عدة بكسرة بن مصدق وهذا ما حذف  
 فاقوه واصلها سنة ويعد بكسر الواو وحذف من الاول منه وهو الاء وفي الثاني فاقوه وهو الواو وعوض عنها الاء الثانية بدل ما يجوز في الاصل في استناه  
 جمع سه والوجه فيقولون ويضربون سمى بلادة لا سمى يرد العين وعدى بلادة لا وعدى يرد الفاء لان الاء صاحبة ونما الراء الحذف منها فاقوه بن السنية  
 الى حذف منه اللام ومحدف منه العين او الفاء ولم يسكن لان اللام محل التنبيه فهي اول ما يرد وجاء عدوى النسبة الى حدة وليس هذا في الاء المحذوف  
 والاكسرتين بن وعدى بل هو كالمعدى عن المحذوف واذا سميت بشئ في الوضع حاله كونه معتل المثلث حذفت منه اي الثاني قبل النسبة فحدث ما بين جنس  
 مثله فتولت لو وكد عليهما لوجه وكن بالشد بينهما وذلك انك زدت على الواو واو على الباء بام ادعنا احدهما في الاخرى وتقول في لاهل الاء  
 وذلك انك زدت على الالف الفاء اخرى فاجتمع الفان فابديت الثانية همزة من غير ما يوجب ساكنين وبذلك زدت همزة من اول الاء فاذا نسبت العين  
 قلت لوقى بقشد بها الواو وكوى لما نظرا نعت العدا المشددا كان بعد المحرف الاول ان كان ياء نون الباء الاولى الى اصلها وفتح كما مر في قوله تعالى  
 واواك لا يجتمع الباءات وان كان واوا العيب اذ لم يجمع الواو بن والباء بن في الاستشغال بالجمع الباءات الاربعة والالف الاولى لما نظرا ان همزة  
 كانت بدل من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب وانما اذا قلنا ان الالف الفاء اعم ابدلتها همزة وان من قال قد ناهض من اول الاء فانه يقول لاني  
 لا غير ولا يجوز لاولي الاعلى حد قول بعضهم فراوى الذين يحبون كما نزل في النسب الجا لدون في الدال المحذوف وشدها الواو وهو الاء بفتح الجا المملة  
 وهي القبيلة والكسرة بالمدد وقى بقشد بها الواو وجوزي بفتح الجاء وكسرى بالتصحيح وكسوى بقلب همزة واوا لا يفتق ما في كلامه من النظر بالفتحة الفشر  
 على الترتيب حاصل الفصل ان المقصور اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحدوف العين ومحدوف اللام والاول نوعان ما يجزى  
 الهم وما يمنع فالاول ما لا يرسله بحسبه ويرى على الالف والباء كاخت وبت وسنة ومعهنة معشلة نحو شاه وذو الثاني ما حذف ذلك نحو يردم وشغرة وكسنة  
 الى الثاني الوضع خارج عن ذلك والله اعلم **فصل** في نسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لغة ان اسميت الواحد تكون اسم جميع ليعرف من لفظة او  
 فالاول كصبي وكبي والثاني كقوى ورحطى ولا يرد الى مفردة في اللفظ فلا يقال صاحب وكبي الى مفردة في المعنى فلا يقال رجل لان اسم الجمع غير المتفرق  
 او كونه اسم جنس كقوى لا يقال يجهل ان يكون مفعولا الى مفردة وهو شجرة وحذف الاء كما في مكي لا تقول ليل الامر بك وانما هو ينسب الى الجماعة بغير  
 فوله في النسب اشهر شجرى باثبات الباء بعد العين ولو كان منوبا الى الشجرة لقب شجرى بمحذوف الباء المشددة تحت لان شجرة فضيلة وقيل  
 شبهة فقل كمن فوخ فريضة فالخطاب الماردى في الترشيح او كونهما جمع تكسيرا لكونه لا واحدا من لفظة كبا بيل وصباد يكد والعباد بدل الفريضة من التنا  
 الفا صون في كل وجه اول واحد ولكنه شاذ كما سقى جميع حسن حكاه ابو زيد بن لؤي الشاذ من لؤي المندوم احوال كونه جارا بجرى العلم لاخصا سه  
 بطانة باعياهم كضاري نسبة الى الاضال لانه غلب على قوم باعياهم حتى الضى بالاعلام والاصول نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صاكال علم  
 ولما هو كازب وانما علي بن ابي طالب بن وضيا وداين ومعا فاعلاما فليس من غير لانه واحد بالضم والنسب من الالف من الالف فاعلم ان النسب الى الالف  
 من غير شبهة ولا يرد فيها كلاب وانما بن وضيا وداين ومعا فاعلم ان النسب من غير لانه واحد بالضم والنسب من الالف من الالف فاعلم ان النسب الى الالف  
 بالفاء والراء والدال الملهة من علم اعلم من لانه والباء بن يجل في الاء والباء بن يجل في الاء والباء بن يجل في الاء والباء بن يجل في الاء  
 اذ ليس لنا قبيلة شجرى بالفهرود وفيه نظر فالانحطاح الفهرود بالضم الفيلظ والفهرودى من نجد وهو بطن من الاء انتهى فاللبن اصل اذ قيل  
 فهو دى فانه يوم انتم موصيا الى الفهرود اذ قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الاء لا واحدا ولا جارى مجرى العلم بوجه الكسر  
 ان مفردة ثم ينسب اليه ولم ينسب اليه الجمع على الالف من النسب اليه على الراء والنسب اليه سمى به هذا فليل سيبويه وعلمه غيره بان المطلوب من  
 النسب الى الالف على ان يبينه وبين ذلك الجنس بلانية وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جميعا وبينه معنى بفتح الالف في النسب  
 فلو جرح فريضة وقيل اجمع قبيلة وهو بالسكون جمع لجرى حرارة فريضة وقيل يفتح ولما وانما هما وذلك لانك ودعتهما الى فريضة وقبيلة ونسب اليهما  
 فحذف الباء المشددة تحت واء الثانية وقلت لكسرة فحة كراهة لئلا يرد العين الى سكونها الاصل حيث عاد السكون الاصل المنع قلب الباء الفتحا اذ لا  
 وذلك اخرى ان كان جمع حرارة ودثر اليها وقلت حرارى لان همزة الثانية يجب قبلها واو في النسب فاقوال يرد المكسر المحذوف  
 ولم يقل يرد الجمع الى مفردة لان مع التصحيح لا يرد الى مفردة وانما يرد من علمه لانه يجمع ويظهر اثر ذلك في نحو ثمرات وثمار فان نسبت الى ثمرات قلت ثمر  
 بفتح الميم وان نسبت الى ثمرات قلت ثمرات بالفتح **فصل** في نسب من غير النسب الى الالف على مثال بفتح اوله وشدها ثانية وذلك  
 فالتبعية لغيره جمع حرف كذا بن اثنين مجتمعتين لاتباع الاء وتجار بالنون والجمع لغيره فحة النجاة وهو لجمع لاتباع العاج وعطارد لاتباع العطر ومن غير الخال







باب الوقت

[illegible]

صوتہ بکنا

طريق



ثلثون في صري في الشر وقد استعمله إيمان في الشر والى ذلك اشار لنا ظم بقوله وغيرها الثانية لايات لمحمد **فصل** واذا وقف على ثلث الثانية  
 الزمت له وسكنت من الفلها ان كانت متصلة بحرف كنه ودرية ولعله ولما لا ت فوقف عليها الكافي وحده على غير القياس واما قول اوجان  
 واما بيت وعت ولعلت فالقياس فيهن على لا ت شايخ فوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه او قل كفايت وقصدت  
 واما الترتيب الثاني في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قوله ويرى وضربه ويحل ما لا يلبس فيه على ما فيه لليس في الخطايات لا يخرج في سبويه لوسيت  
 بجلا يضرب ثم حفره فقلت صريه فوقف عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كلت وبنت لان التاء فيها لما  
 سكن ما قبلها صار كانهما البت الثانية وانما جئ بها للتقريب لاني لا اشتهر ببيتا الثانية في الايمان بفعل وجع وجاز اجازها على صورتهما  
 وابداهما ان كان قبلها حركة ولا يكون الا في الضمة نحو منة وشجرة فربا بينهما وبين التاء الاصلية كرفت وبنت او كان قبلها ساكن فعمل ولا يكون الا  
 الفاعل موصولة وذكره وذات وسلمات واولا لان الساكن العمل كالمضارع فندبر لا ترفي موضعه ومفعله عنه ولانا لا ترف من الضمة والغنة  
 بمنزلة الحرف المضرك ولذلك يلقى معها الساكنان مخدوبان بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار لنا ظم بقوله في الوقف الثانية الاسم  
 هل جعل ان لم يكن زيا كن ضم وصل لكن لا يجز في جمع النصيب كسلمات وهذات وفيما اشبه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وهو اسمي من الجمع  
 بمخفيها او قل برفا اول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه واما له واحد من معناه وهذات والثاني وهو اسمي من الجمع بتحقيقا كقولك  
 واذنهات فانها جمع عرف واذنه متحققة او عرفه موقوف الحاج واذنه فرب من فري الشام والثالث وهو اسمي من الجمع فندبر كجهات فانها في  
 التقدير جمع مبهمة واصلا مبهمة اذ في لهما وهي اياه واذنهات فقلات والاصل فقلات ثم سمى بها الفعل فقامت معناها بعد وقبل جهات مفردة  
 وله ملة مبهمة على وزن فسله من الضاعف كالظفلة الوقف جيل الارجح بالوقف واما كان الارجح الوقف لانهما اولاد وان يكون في  
 جمع المؤنث السالم واما ان لم يكن من ان يزيد الواو والياء مع الالف فيهم لوزاد وهما لا تغلبا هرة فزادوا التاء معه لانهما ضمير لهما من الواو كما في  
 شمة فصوات علامه الثانية واغت عن ان يقال في سلمه سلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والثانية واغت عن علامه الثانية المحففة  
 بالواحد ايضت في الوقف ولم يبدل هاء وعاملوا ما الخ بالجمع معاملة لانهم لما اجره مجرأ في الاعراب اجره مجرأ في غيره ومن الوقف بالابدال هاء  
 قولهم كيف الاخرة والاولى وقولهم دفن البناء من الكسرات حكمه طلب عن على ايدان تاء الجمع هاء تشبه تاء البناء الثانية كالمسنة وقول الكسافي والبري  
 هاهنا بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسافي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجارود وان من قد جهات  
 جماد وقف عليه بالتاء ومن قد وهه مفردة وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب تاء اسم للفعل فلا يفتن في زاد وجمع واما ذلك تشبه تاء البناء  
 الثانية لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرها اي جميع النصيب وغيرها اشبه الوقف بالابدال هاء فربا بينهما وبين التاء الاصلية نحو وقف وموت  
 هذا لتقبل سبويه وقبل فربا بينهما وبين تاء الثانية للاخفة للفعل نحو سبت ولم يمسكوا لانهم لو قالوا ضربه في ضرب لا للبر بالضمير المفعول فانه  
 الجارود وعوضا عليه ومن الوقف بترك ابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وجزء ان شجرة بالتاء وقال ابو الفتح الشاعر والله اعلم ان يكون سكت  
 من بعد ما بعد ما بعدت كادت تقوس الغم عند الفلحمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدت بعد ما قبل  
 في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء بواو بقية الفوا في هذا قيل في ذكر اخرج في الخطايات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبهها  
 لها بناء الثانية فوقف عليها بالتاء وذكر ان عرض ذلك على شيخنا ابي علي فبطلوا الفلحة واسم المعلوم وهو الموضع الثاني في الحلقوم واختلف في ذات من نحو  
 علم بذا الصدوق قال لا تخش والعز ابن كسان بوقف عليها بالتاء لانهما ماضية في موشة ابداء وقال الكسافي والبحري بوقف بالهاء لانهما انا  
 فنقول انه قال البحر والى ذلك اشار لنا ظم بقوله وفي اجمع صحيح وما ضاهي وغيره في انكس اني **فصل** ومن خصا بصل الوقف اجازها السكت  
 لا يصل الى بناء الحركة والوقف كاجنبت منه في الوصل للتوصل الى بناء السكون في الابداء وتنبهت هاء السكت لان سكت عليها دون اخر الكلمة وطها  
 ثلاثة ما يصح احدها الفعل المعنوي بجزء اخر سواء كان الحد في الجزر نحو بغيره ولم يمتد ولم يجره الخاق هاء السكت فيهن جواز ومنه اي الحد في الجزر  
 لم يمتد على القول بان من السنة واحدة السنين وان لامها او محذوفه بمتوقفتا الواو الفاعل كما وانضاح ما قبلها فحذف الالف المجازم ثم  
 هاء السكت في الوقف وهذا الخبر المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على الواو المجازين فالحاء في بئسنا اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون  
 واسما على القول بان من السنة واحدة السنون فاصل لم يمتد بثلث فوات ابداء النون لثلاثة الف اكرهه لاجتماع الامثال كما قالوا في مثل نطق والاضل  
 وفي نظره يفتن البازي والاصل بفضض فالحاء على هذا للسكت والفاضل في الجمع غير مفرد مشر ما يدعى الطعام والشراب لانها لا تجزى الواحد  
 لم يمتد لم يمتد بمرور الزمان قبل كان طعاما تينا او عينا وشرا يصير الوباء وكان الكل على حاله او كان محذوف لاجل البناء كما فعل الامر على قول  
 المصنفين نحو اخره واختره واوره ومنه اي من حذف البناء فيهم فندبر وهو من يمتد في السكت ساكنة ومن كسر هاء في ضمير المصدر  
 اشبهها ابن عامر واولا ابن ذكوان ويغير بواو هاشم والهاء التي للسكت في ذلك كلها لا واجبة جازية تقول في الوقف لم يمتد لم يمتد في الوقف  
 وادم بغير هاء السكت وهو بعض المرقب سبويه حدثنا بذلك علي بن عمر واولا والاجود الوقف بالهاء لان هذه الاضاح حذف لامها فيهن  
 حركات ما قبلها والى عليها فقل في لحي الهاء لانهما السكت بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجزى الهاء الا في سلة واحدة وهو ان يكون

اشباع

# باب الوقف

الفصل في الوقف وهو على حرف واحد في اللفظ كالاسم من وعربي فانك تقول فيه غير محذوف فانه لا يرد كضاعف الحرف من واجد اللفظ السكت وجوابه ان لا يلزم الابداء بالساكن اذ الوقف على الحرف قال لناظم في قوله في اللفظ السكت الفعل الثاني بعد الحذف من احد هاتين اللفظين انتهى كلام الناظم وهذا القول الناظم مردود بالجمع المسلمين على وجوب الوقف اذ ارادوا ان يصفوا على لرك ومن يؤيئك الهاء خوف الاكتساب بالضمير المنصوب على ان الموضع واقف الناظم في شرح الفطر وقال بمكانه فصا مشرك الا ان لم يكن جوابه في وجوب الوقف والى انشا الناظم يقول وقف بهاء السكت البيهقي الموضع الثاني الاستفهامية المحررة بالحرف او بالاضافة وذلك انجب حذف عنها اذ اجرت ولم يركب مع ذا فالجواب بالحرف مخوم وفيه خروج بالمضاف نحو جئت وفيه تقديم وانحر والاصل جئت محموم وهو سؤال عن صفة الجي اي على اي صفة جئت ثم انظر الفصل لان الاستفهام لصدور الكلام ولم يكن لتلحق المضاف وانما حذف عنها اذ اجرت بحرف او مضاف فربما يبين ما المحررة وهي الموصولة والشريطة في مثل سالت عما سالت عنه او غير ذلك ما سالت عنه فاجبها موصولة ونحو ما نخرج اخرج وكلما جئتني اكرمك فاجبها شريطة ولم يركبوا في هذا في المحررة ويشق في الاستفهامية لان اللفظ الاستفهامية منطوية لفظا وتنفذ في الجملة لفظا في خبرية فانها ليست بطرفه فنفذ في الانها في حوالها الصلة والشروط ونعم المبرر ان حذف الف الموصولة مع شئت لفظا فعملت ثم شئت فاذا حذف الف الاستفهامية المحررة وحقت عليها الحذفها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان المخاض لما الاستفهامية اسما لقولك في محموم جئت واقتضاء م افتق محموم واقتضاء منه وجبت الهاء ان كان المخاض لاحرف فاقوم بينا تلون وبها اي بها السكت قوة البري بخلاف عنه والفرق ان المحررة مسئلة بحرف الجواب لست بعينه فكانت معه كالحرف فلذلك جازت الهاء ولما المضاف فستل بمكانه في مدلوله الاخرى فالاسم مع كالمفصل وهو على حرف واحد ولذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضع من وجوب حذف الف الاستفهامية اذ اجرت فسلم في المحررة بالحرف ولما قيل في حاشية على ما قام بشئ من كمن يبرغ في رماذ فصرفه وحكاها الاخضر لانه واما المحررة بالاسم فقال لناظم ليس حذف الف لانهم فيها بل يجوز ان يقال محموم ما شئت في ذلك سبويه لان الاجود لحذف انتهى الى ذلك انشا الناظم يقول وفي الاستفهامية البيهقي الموضع الثالث كل منه على حركة بناء دائما ولم يشبه العرب بهذه ثلاثة فبؤد فخرج بالاول العرب وبالثاني ما بناؤه غيره وانما وبالثالث ما يشبه العرب وسجرت بذلك فانه استوفيت الفوائد جاز الحاق السكت وذلك المسوق لها اجاء المنكلم وهي وهو فخر فخر في الوصل وكفاف الحاشية فانك تقول في الوقف غلامه وعينه وهو بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة في التنزيل ما هيته ما به وسلطانها والاصل الى سلطان وقال حكا الشاعر المشاعر رضي الله عما نزع فيها القدام فان يقال للمر هو ومن لرفع وقعها لسكون ولما بها السكت لعدم فائدها قال الجاردي وضررني مثل غلامي فجواز الوجهين وكذا لهما حال الوقف كمرتك بالاسكان واكره كمن في الحاشية بالكلية بحسبها على ولسد ساكن مع انه في تقدير منفصل اذ هو من المفعول ومن ساكن فلا ينزله بالحرف بالفضل حتى لا يفتقر بمنزلة انتهى لا تدخل هاء السكت ونحو جازد لا يرد من العرب بالحركات وحركة الاعراب فخرجت بالاعمال فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشلا عطف ابيضة حكا سبويه وقال اراد ابيض وضعف الحاق الهاء ونحو المشي والجمع على حد نحو مسلمان ومسلمون لان اعرابها بالحروف وليست بحركة النون باعرا بقال ابن اصاب وعطاف الخروف ولا تدخل هاء السكت في خواصه فيم يميز لان ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح وباز يد من قبل ومن بعد بالضم فهن لان بنائهن عارض غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لغير وضاهب سبب شئ يشبه الاعمال فلا تدخل هاء السكت وشدة فخر وهو اورد ان يارب يوم لا انظلم ارض فخرت وحقن من على طفت ما بين بناء عارض فان علم من قبل وبعد فاله الفاعل في الناظم وفي بحثه مذكور في باب الاضطر في الجحظل ولومض وانضى مذبذبة الجيول ومثل الهاء في علمه بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفصل الماضي كمنزف ركب من المعدي وقصد فقام من اللانم لا يرفع على كمنزلة المشابهة للضارع في وجهه صفة محموم ركب رجل ضرب وصلة نحو جاء الذوق ضرب وخبر نحو زيد ضرب وصلا لا نحو جاني يد وقد ضرب وشوطا نحو ان جئت زيد ضربت كما ان المضارع كات والحاصل ان حركة البناء الجارية بحركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمندى المندى والظرف والمفعول في كل واحد والاصل الماضي وفيه ثلاثة مذهب سبويه والمجاز فعد لان حركة لا في الاثالث انها لفتحة اذ الحذف لغير خوفه ومنه ان حصل الجحظل في موضع لا لئلا يسهل بالمفعول والى ذلك انشا الناظم يقول ووصلها بغير تحريك بناء البيت مسئلة فله على الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الرفع والاشتمال ومن تضعيف ونقل من اجلا بهاء السكت وذلك فليل في الكلام المنقولة بالنسبة الى علمه كثر في الشعر لا ينحل الجرح من الغباس من الاول وهو المنزلة في بعضهم ويشتك من سبب انبيا باسكان همة سببا في الوصل وفرايز غير حرة واكثر اربيتة وانظر فيهم اشد قل بايات هاء السكت في الرفع فيها وفي بانظر في الاول وفلا في الثاني ليس في كيفية الوصل وحكا سبويه ثلاثة اربعة ما بها ثلثة ونقل همة اربعة اليها ومن الثالث وهو الشعر فخر وهو وبه كلمة الكتاب اربعة في جميع كالحا ابن يعون لغير خشيته ان اربعة ما مثل الحرف واقفي الضميمة جديا بهيم وقشد بدا الموحدة الجديب نفقته الضميمة الضميمة الباء الموحدة فقد بدا الوقف عليها فتد هاء على حد في علم في الوقف منها خالدا لتدبهم في محرم الاطلاق وهو لا يفت ويضعف الباء بما في الوصل في شبيهة بالباء في الوقف في الضميمة والباء انشا الناظم يقول وبها اعط لفظ الوصل والوقف نراوفا مشظا واهدا علم هذا باب الالزام وهو صدق املك الشيء اما اذا اعلت به الى غير جهة التي هو فيها من مال الشيء مما يلا اذا اخرج من الفصد وفي الاصطلاح ان تدبها لفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتح شيئا من صوت الكسرة فتضرب الفتح بها الى

سأمر

على الحاشية  
باب الوقف





# تأليف الأمانة

بالأكثر الظهور في المظهر لغيرها من جزئ المد أو منفصلة عنها بحرفين أحدهما عبارة التسهيل فإنها الماء نحو دخلت هند بينهما وشرطان لا يفصل بين الياء  
والهاء بحرف مضموم فهو هذا النوع بينهما قاله الموضع في الحواشي السبب السادس وهو في الف والفتحة قبل الكسرة منفصلة نحو خالو وكاتب السبب السابع وقومها  
أي الالف بعدها أي الكسرة منفصلة أما بحرف واحد نحو كتاب في سائر فالفصل بين الكسرة والالف في الأول الماء وفي الثاني اللام أو منفصلة بحرفين  
كلهما منطوق واحد هما وهو الثاني هاء وأولها غير مضموم فيل نحو يرد أن ضميرها دون هو ضميرها أو منفصلة بحرفين أولهما ساكن فيل نحو شمال بك الشتر  
الحيز وهي الثانية المنفصلة وسر داح بهملا وت هي الثالثة العظيمة دون رابث جينا الأول جبر شاذ أو منفصلة بحرفين لم حرفين الساكن فالمنطوق وباله  
نحو دهمك وهذا سادس أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهاء وضميرها وذكر ابن الجليج فيه أن ما لذل شاذ وهو ظاهر لأن أقل ربحه  
الساكن والهاء إن ينزل منزلة حرف واحد من غيرها وذلك لا أمالة معه ولم يذكر الفان نوع الإصباح أن ما لذر دهان بالنون شاذة مع ضمير ص على الألف  
للكسرة السابقة للكسرة نون الثانية فلذلك مثل به الموضع مضافا للكاف فيعاقول النظم قد ردها إلى من قبله يصدر السبب الثامن إذا فة المناسبة إذا  
لم يوجد سبب غيرها أو في لك اشار الناظر بقوله وقد ما لوالو المناسبة بلا داع وذلك إذا وضت الالف بعد الف في كلتها أو وقت في كلمة أخرى قد ردتا  
قد أميلتا أي الالفان بسبب من الأسباب المتقدمة فالأول وهو في وقت فيه الالف بعد الف في كلتها وقد أميلتا الالف الأولى بسبب كرتت عمادا  
وقرئت كتابا فان الالف الأولى بينهما قد أميلت بسبب وهو كونها واحدة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الأول والماء في المثال  
الثاني فمثال الالف الأخيرة منها المنفصلة عن النون المناسبة الالف الأولى والثاني وهو ما أميلت فيه الالف لكونها واحدة بعد الف في كلمة أخرى  
وقد أميلت بسبب كرتت الإعراب وهو الآخر في الضمى لا ما لزمع أن فيها من قبله عن واد الضمى المناسبة يجمع وقل وما بعد هاء فان رابعة الثانية في الفواصل  
عندهم غرضهم والحاصل من زيادة المناسبة أن الالف لما لم يلبس أن تكون سابقة على الالف في السبب فيها أو بأنه بعد هاء فان كانت سابقة عليها فمثال كما  
في عمادتها الالف الأولى كسرة المعين ثم الثانية المنفصلة عن النون لاجل تلك المالد وان كانت الالف بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل أو لان وقع في  
الفواصل فمثال المناسبة الفواصل فالضمي بها المناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا مجال ولذلك إذا ما لوافضة وال مجاز لكسرة وأنه لا يجوز أن ما لافضة  
مع انهما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا في كلمتين ولما التوانع لا سببا إلا ما لذر من الكسرة والياء الظاهرين والمقدمين فثانيتها كده الاستبابة وهي التي لا يخرج كسرة  
ولحرف الاستعلاء السبعة وهي الحاء والعين الجيمان والثاء والظاء والطاء والفاء والقاف وقامت المنعنية لانه لا يطلب الجانص صوت كما أميلت فيها  
نقدم طلبا لذل هذه الحروف ففعل للمكان فلما أميلت الالف في صاعد لا يحدوث بعد صاعدا ولولم لها في هابط لصعد بعد أخذ ولو كلاها شان لكن الثالث  
اشق فلذلك كانت هذه الحروف بعد الالف أقوى ما نفا كما سيحى وما لذر وان لم يكن فيها الاستعلاء فكيفها مكررة فتشبهت بالمنعنية للذكر والجمع فيها  
بالفعل هو انما شرط المنع بالراء امران أحدهما كونها غير مكررة والثاني أيضا لها الالف لما قبلها ولا تكون لا مضمومة نحو فاش وداشد فالأول عند  
السبب في الأول والثاني في الثاني أو بعدها وتكون مضمومة نحو هذا كذا ولدت هذا كذا وبعضهم يجمع الالف إلى الراء وبعضهم يجعل الالف  
المفصلة بحرف واحد نحو هذا كذا كذا المفصلة في منع الامالة بشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالفان فيصل بها أي الالف نحو صالح وضامن  
طائفة ظالرو غائب خالد وقاسم أو يفصل بحرف واحد نحو غائب لان الفصل بحرف واحد كالأفضل لأن كان حرفا الاستعلاء مكسورا أو موقوفا على  
من الفصل ويهاجم وصبا من الفصل بحرف فان اهل الامالة يميلون لان حرف الاستعلاء المكسورة لا يمنع الامالة لان الكسرة في المقدر بعد الحرف في  
صوت الالف للكسرة أو في مجاز ما اذا كان مضمونا فان الفتح يفي السهل من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكل حرف الاستعلاء الساكن بعد  
كسرة نحو مصباح وصالح ومطايح ومقلات بالفاء والياء العفانية وهي التي لا يبعث لها ولد فانه لا يمنع الامالة لانه لان الكسرة لمجاودة وهو  
ساكن فحدث انها انفصلت بفقرت لذلك منزلة المكسور ومن ادعى من لا يتزل هذا الساكن منزلة المكسور ويميل ما اتفق من الامالة وشرط في الاستعلاء  
الساكن بعد الكسرة الموقوفا أي عز الالف كونه ما منفصلا بالالف كسخر بالياء الجيم وحاطب حاطل بالياء الباقية فيها وناقت أو منفصلا عن الالف بحرف  
واحد كناف ونافع وناعق وبالغ أو منفصلا عن الالف بحرفين كواشوق ومناسبط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين من الالف الاستعلاء والمنع بها  
لما نخر أقوى من المنع بالمقدم ولذلك هذا المقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا واطلق في المناخر بسبب ذلك ان  
المقدم بعد السفل أصعب من السفل بعد السفل كما ان السفل بعد السفل سهل من السفل بشرط الامالة التي يكونها المنع ان لا يكون سببها  
كسرة مقدرة كنافان الفة منقلب عن واد مكسورة ولا ياء مقدرة كطابقان الفة منقلب عن ياء فبالباء الفخاف الكسرة المتقدمة في الواو المنقلب  
عنها الالف سبب الباء المتقدمة المنقلبة لفا فالكسرة خاف وباطل يقدمة في الفها فان السبب دسا وهو الكسرة والياء  
لكونه موجود في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عز الياء أقوى من السبب الظاهر في العظيمة الكسرة والياء المنفوخ بها لأنه أي السبب الظاهر ما  
مقدم عليها أي على الالف نحو كتاب بيان أو مناخرها نحو عالم وياج والكائن في نفس الالف أقوى من المقدم عليها والمناخر عنها اق ثم أميل بحو  
خاف وطالب مع تقدم حرف الاستعلاء وعان وزاغ مع نخره لان السبب في نفس الالف بخلاف اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كلمة أخرى  
جاءت من قبل الراء وجاءت جميع جملة أصلها ما وجدوا فادغم لاجتماع المثبتين فلا يكون كالكسرة المقفولة فلا يجوز الامالة على الانصاع وبعضهم إجاز  
امالة عند كتاب الكسرة مقدرة كلمة خاف ومغضوا مقدم ان المنع كنهه لان السبب في المناخر عن الالف مكسور وبقر مانع الامالة

في

كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة منها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل ان يكون منفصلا لا انف من غير نحو مناسا قاسم فلا يقال لا ضا الى المنفصل في  
 اللفظ اذا ادبعت فهذا مثل حوت بقاضل وان فصل بينهما حرف واحد نحو مناضل وبقا قاسم فهذا مثل قولك سباعي وان فصل بينهما حرفين نحو  
 سباعي فهذا مثل قولك مناضل فانه لا يثربسبها اي الامالة الانفصال في كلمة واحدة والفرق ان المانع احدى من السبب فلا يقال ان يثربسبها  
 لوجود الفات المستقلة وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يقال ان يثربسبها لان الانفصال السبب لان الالف في كلمة واحدة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملحق  
 كلام الناظم في شرح الكافية وكتبته في شرح النظم وعليها اعترض من جهة احد ما في التمثيل واثبتنا في الحكم وذلك انما مثالا بل قاسم مع انهما بان الالف  
 المقدرة في ان المتغلبين هما الالف لا يثربسبها المانع لما نرى من ان شرط الامالة التي يمكنها المانع ان لا يكون سببها باء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع  
 لو فصل لثربسبها فبالك مع انفصاله والتمثال لحد السالم من لطف كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيمكنها المانع وان كان منفصلا والاكثر  
 الثاني ان يثربسبها من كان معصوم وغيره مما ذكرنا من الحكمين المذكورين وما يثربسبها الامالة وان كان منفصلا ولا يثربسبها الانفصال قال  
 ابن عصفور في مفرجه ان ذكر استبنا الامالة ما مضى وسواء كانت الكسرة منفصلة ام منفصلة نحو ليد مال ان الامالة المتصلة كائنة ما كانت اقوى من الالف  
 واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يثربسبها الامالة الا انما اميل لكسرة عارضة نحو بقال قاسم او فيها اميل الى الفات التي هي صلات الضمان نحو اود  
 ان يثربسبها اميل انتهى يعني لا مال الالف لان الفاء بعد ما من قبل ما من من الامالة وان انفصلت وهذا النص هو في الحكمين وضع في شرح الجوزية لاجل  
 عبد الله المنقري في النون والفاء والواو ولو لا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب المانع فلو يثربسبها منفصلا فيقال اني احمل الامالة واني قاسم بزيد الاما  
 لمحت قوله في النظم للاستعلاء والكافية قد يوسيه ما ينفصل على ما بين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنقري وهما اميل للكسرة  
 العارضة وما اميل الى الفات التي هي صلات الضمان لا شمار في يعلق من قول النظم والكسرة قد يوسيه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتفصيل وانما  
 ان المانع منفصلا ولم يثربسبها السبب الانفصال لان تلك الامالة هو الاصل فيها اليه ياتي سبب لويخرج عنه الالف يثربسبها واما ما في المانع للامالة فهو الراء  
 المكسورة الجاوه للالف فلما منع الحرف المستقل في منع الراء ان يثربسبها الامالة لان الراء من شاتها المكسرة فكان الحرف منها في ثبوت حرفين وكان الكسرة فيها  
 في ثبوت حرفين فيكون احدا الكسرين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة وهذا اميل وعلى البصام غشاة واذ هذه الفات مع وجود الضمة الاول والآخر  
 في الثاني واميل ان كتاب لا يروى مع وجود الراء في الضمة قبل الالف واميل ان الفات مع وجودها اي الفات المستقلة والراء المفتوحة لان كلا من في الضمة  
 والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كلمة منفصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمفصلة في كونها يمنع الامالة ومع  
 سبب الامالة في قوله وهو سماعه النماي بهي وجلا من من يثربسبها قادر على الله يثربسبها عن بلادين قادرين من حروف الزايات كونه بالما لا قادر مع وجود الفصل  
 بين الالف والراء المكسورة بالذال **فصل** في الالف قبل حرفين ثلاثة احدها الالف قد مضت وشرطها ان لا يكون الفتح في حرف ولا في اسم يشبه  
 لان الامالة نوع من النصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا في اسم يشبه الاما يشق فلا يقال الا بكسرة الحرف والشد لا لاجل الكسرة التي هي من استبنا الامالة ولا يقال  
 من قول الرجوع الى الالف في غوطيك وعلية وهو من استبنا الامالة ولا يقال الى اجتماع الالفين وهما الكسرة والرجوع الى الالف فيها في غوطيك والبدو امنا  
 استبنا الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب لكونها حروفا فلو سميت ثبتي فان كانت الفات بدو كالا اميلها لان الالف الراء  
 في الا بحكم عليها ما في اخرها وان كانت ثالثة كمل والى يثربسبها اما انها لان الثبتي يجعل الالف من نبات الواو لان نبات الواو اكثر من نبات الالف  
 لذلك فنون في ثبتيها علوان والوان قال الجارودي ويثربسبها من ذلك اي في اسم يشبه الحرف هاء اللغاية ونا للتكلم المعظم نفسه او مع غيره خاصة  
 فانهم علموا الامالة فيها لكثرة استعمالها اذا كان قبلها كسرة او باء فلو انما يثربسبها ونظرنا اليها بالامالة لوقع الالف مسبوقة بالكسرة والباء  
 منفصلة بحرف فلذلك كثر ما يثربسبها واما اما الالف في معنى من الاسماء الميبنة وبلى من حرف يحارب ولا النافية في قولهم اصل هذا انما اشادة من جهة  
 عدم التمكن لكن غامضة وانتفاء السبب المحرر للامالة لان الالف في غير الممكن اصل غير متغلبة عن ثبتي فضلا عن ان تكون متغلبة عن باء ولا يرجع الى الالف  
 ولا قبلها كسرة والذي يسهل اما انها يثربسبها عن الجمل فضاها بذلك من غير ما عليها والحرف الثاني من الحروف الثلاثة التي في الالف قبلها الراء بشرط  
 كونها مكسورة وكون الالف في غير باء مشاة متغلبة وكونها اي الفتح والراء منفصلين من غير حاجز بين الحرفين المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتح  
 في حرف متصل بنحو من المطر وفي داء نحو شربا وفي غيرهما نحو الكبر ومنفصلين بيا كثر غير باء مشاة متغلبة عن حرف عمو وذا المراءى او بمكسرة نحو اشتر  
 بخلاف نحو عونا لله من القبر ومن قبح السهر لان الفتح فيها على الالف نص على ذلك بخلاف من غير ذلك لكون الفصل بالباء المشاة المتغلبة الساكنة  
 وبشرط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فان مانع من الامالة نص على ذلك سببها ايضا ولا بشرط ان لا يقدم على الفتح حرف استعلاء  
 لان الراء المكسورة قبلها السبب انما وقع قبلها فيما لا يجوز ان يثربسبها المراءى والغرض ان يقال انما كل فتح في غير باء قبل باء مكسورة منفصلة بها  
 او منفصلة بمكسرة او ساكن غير باء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشترط الناظم في النظم طرف او مردود بنص سببها على اما انهم في هذا  
 من قولك خط سراج بكسر الراء وذكر غير انه يجوز اما لانه في غير المراءى في ذلك ليست عطفة وعلة انما حصل الطرف لكثرة ذلك فيه  
 والحرف الثالث من الحروف الثلاثة التي في الالف قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو اما لانه الفتح قبل الهاء في الوفت خاصة كونه  
 وفيه وانما اميل الفتح قبل هاء التانيث وان لم يكن من سبب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالفتحة اي الف التانيث المنفصلة لانها في الالف





بعضه فكسر عن حجب بعضه فصار كسر فكسر عن حجب ثم اى من غير كسر ففقط ابل بل بكسر ثين فقل لو ضم فكسر من حجب بعضه فضعفه  
وقيل بعضه فكسر عن حجب بعضه فصار كسر فكسر عن حجب ثم اى من غير كسر ففقط ابل بل بكسر ثين فقل لو ضم فكسر من حجب بعضه فضعفه  
ثانية لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة يقبلها والضمة لا تقبلها وانما قرأوا بالفتح لان الضمة لا تقبلها والضمة لا تقبلها وانما قرأوا بالفتح لان الضمة لا تقبلها  
فان لم يجز بكسرهما وضع الياء ونسبها الى الوصل في حجب الحذف لا في مالک الغار فيقبل ان تكتب هذه الفرائض وعلى تقدير ثبوتهما قبل الياء كما من لم يجز  
للاذات في الكسرة والاصل جيت ضمنين فكسرهما انشباع الكسرة الناء فليها ولم يبدل اللام الساكنة لان الساكن خارج عن حجبين كما انبع من قرأ الحمد  
فلحقهم اللام انشباع الضمة الدال فليها وعقل لا انشباع وانما الكسرة على التداخل في حرف الكسرة اذ يقال جيت ضمنين وجيت بكسر ثين فركب هذا الغاري  
نهما هذه الفرائض فالحذف من لغة الكسرين كسرهما ومن لغة الضمة ضم الياء واغرض بان التداخل انما يكون بين حرفي كل شين لا بين حرفي كلمة واحدة وقبحه  
لما يردى اليه لما تلفظ بالجملة المذكورة من اللغة الاولى فخل عنها وتلفظ بالياء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اذ ادان يقرأ بكسرهما والياء فبعد عنه  
بالياء المذكورة ما لا في الفرائض المشهورة فقلق بالياء مضمومة وده ابن مالك في شرح الكافية ولعلك تكسر كل شيء كالزيت والماء اذ اسرت بهما الريح ودم  
فوم اهل قبل ضم العاء وكسر العين اية لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن ذلك اسم ودية سميت بقبيلة من بني كنانة ودرهم ضم الراء وكسر الهزرة  
اسم جنس للاسم انما لها من اصول الاسماء وانما هي متفولة من الفعل المبني للفعول واغرض بان ذلك ممكن في الدال لانه علم قبيلة لا في الزيم لانه اسم جنس  
والنقل لا يكون الا في الاعلام ورواها الاجناس واجيب بان اسير في هذا ان النقل قد يجوز في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف عنه واجيب المثبتون لفعل  
في اصول الاسماء بوجه ضم الراء وكسر العين المملة لغة في الوصل بفتح الراء وكما ان نقلت بفتح الراء فلي ضم الراء وكسر ثينه ليس بمحل ولا مفعول بل هو  
قلوب على القولين فانما اهل او قل عند العرب لفصدهم تخصيصه بفعل المفعول دائما على الاول وغالبا على الثاني في اربعة اوجه خمسة اربعة مفتوح  
الاول والثالث اسماء كعصفرو وصفة كسلب للرجل الطويل ومكسورهما اسماء كزبرج بكسر الزاي وسكون الواو والجمجمة للذهب وصفة  
كهرمل المرأة الحمقاء ومضمومهما اسماء كدكج للجمجمة وصفة كهرش للرجل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسماء كعظم بالفاء والطاء والحاء المملتين  
لرؤس الطوفان ومن فخرج نوح من السفينة وصفة كسبط الطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسماء كدريم وهو معرب وانما صاع الغنبل بل لانه  
على نثر الوضع العرب وصفة كهرش للطويل قال الاصمعي لا ثالث لهما ونجد ضفدع وصندع وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة وزادوا لاخضر  
والكوفون مضموم الاول مفتوح الثالث كعذب بنهم يميم وسكون الحاء المججمة وفتح الدال المملة وهو لجراد الاخر الطويل الجليل كالجندب جمل  
ذكر لجراد او لجم السم من الابل والخنزير استعجموا بالبصريين واستظهروا في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استعجموا لا ضمتهما في يعلو ليس بينهما  
حاجز حصين لانه لم يجمع فتح الثالث في شيء من الارباع الا اوسع فيه الضم من غير كسر كعذب وحطب للاخضر الذي يعلو الماء ويرقع من الاسماء ويخرج  
بالجمجمة والراء واثن العجوة والعين المملة للعظم من الجبال ويقال للطويل وله يجمع في برق ضم الوحدة وسكون الراء وضم الشاء المشددة احد  
برائنا الاسد وهو بمنزلة العصر بلاسان ويوجد ضم الوحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المملة لكساء محظوظ وعرف ضم العين المملة وسكون الراء وضم  
الفاء وبالطاء المملة لتخيل اليه الا الضم بالرفع على التباين عن فاعل يجمع في التماس اربعة من الابنية امثلها مفتوح الاول والثاني والاربع اسماء  
كسفر حل وصفة كسر الدال الطويل وسخط الطويل وسخط اللبس الذي اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسماء كعبلت تحشفة  
الذكر وصفة كعصر من يفتح الجيم وسكون المملة وكسر الراء واثن المججمة للجرم المسنة قاله السيرة وفتح الدال المملة وفتح الواو والياء هذا الوزن الاضفة  
وان الغنبل المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسماء كعرب كسر الفاء وسكون الراء وفتح الطاء المملة وبالوحدة الياء النافعة لصغير  
فقال ما عليه قرطونه وصفة جرد حل الجمل الضم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسماء كعصر الاسد وصفة فذل ضم الفاء وفتح الدال  
وسكون العين المملة وكسر اليم للبعير الضم فله الاذان المتفق عليها عند جميع عشرون وزنا احد عشر للشاذ وفتح الواو والياء واربعة للخاص وجعل مضموم  
الفاء مكسور العين مفتوحا عليه اما الضم الفول باهاله ولذا قالوا ففتحهم فوم اهل قبل واما للتغليب مما ذكر من اربعة جميع حروف الارباع والخاص هو مذنب  
البصريين واما الكوفون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ضمته زائدة وحده وهل هي الحرفا لا حروفها فذهبوا الى الاول والكسرة في  
الثاني وان كان على حدة حروف كسفر حل ضمته زائدة ان قالوا الشاطيء ما خرج عاذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفتوح عنها اما زيادة في اوله كنطلق او  
وسطه كظربا وفيها نحو عرجيم او في اخره كعبل او بفتح اصل كبدوم واسلم ما يدعى وي بفتح حرف زائد ككسب ضم العين المملة وفتح اللام  
وكسر الياء والوحدة وبالطاء المملة العظيمة اصله لا يطول بل اصله والدليل على وجوده الفاء بعد اللام انهم لا يرون اربع حركات  
في كلمة واحدة الا ان يعرضوا في زيادة في انقضاء نحو عرجيم او بفتح اصل كبدوم واسلم ما يدعى وي بفتح حرف زائد ككسب ضم العين المملة وفتح اللام  
بضم الجيم وسكون الحاء المججمة وفتح الدال وكسر الراء في نحو فزع بكسر الحاء المججمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المملة الفطن الفاسد وكسب وكسبها  
اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زنب بكسر الزاء وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المملة الفطن الفاسد وكسب وكسبها  
السيف المملة والراء وسكون الحاء المججمة وبالسيف المملة للبلدة وفتح الوحدة واللام وسكون الحاء المججمة وبالسيف المملة لفتح من الجواهر فاجتاز  
لا عبره بان اذ ليس في اربعة الارباع المفتوح الاول والثاني فصل وبقية الفصل للمعجز من الزوائد وقله ثلثة كضرب وقده اكثر اربعة كخرج

فان كان على اربعة  
كعصر ضمته زائدة

باب التصريف

مختص





طالب النصارى

**وسکونان**

فعلنا الخفيم

انما نحن نأتمننا من هذه الحروف فيكون انما نكتب كتاب بضمير وكان الغادس بغير عن وفي الصالح لمات جمع امه اصل ام انفق قسوطها في الالف موصلا  
 اوان وبذلك يرد على المبرق في دعواه عدم زيادة الماء قالوا لا جواب لبر عنه الادعوى الغلط من قائله لانما ابدلنا الحرف في حرفين ونم انما فادخلنا الحرف  
 عليها فاسكت وسقوط الالف في الطيس وهو امدد الكثير وكل ما على وجه الارض من الزايف الغمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والعلل والهوم قاتلة  
 الغاموس واما تمثيل الناطم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للماء بضمير ولامه ولامه ولامه وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة في المجد  
 تذكر ان انما تفرود جواب اما لان كلام من ماء التكت في له ولام البعد في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزء من غيرها ولا منزلة منزلة الحرف ما قبلها لئلا  
 يقال عليه وتلك تاء الثابت كلمة براسها وليست جزء من غيرها كقائمة ولامه مثل بها ولامه من هذه اليهود حكم باسالة لان فاست حجة او دليل على الزيادة  
 وادلتها انما احداهما سقوط الحرف من اصل كمسوط الضارب من اصله وهو اصل ذلك حكم بزيادة حرفة مثال ينفع اثنين الجهر والحرف وسكون الميم بينهما وهو  
 الريح المثال والجنط لا يكون احاء الميملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء الميملة والهمزة في اخره للانحاف بالحرف والجنط على الصغير البطن ومعين كالحرف  
 منم الدال وكسر الميم وبالصا الميملة وفتح جلابط وفتح موابن واليم الباعثة ونون حنظل بفتح الحاء الميملة والطاء الميملة وبينهما فون ساكنة وسنبل بضم  
 السين الميملة وسكون النون وفتح الموحدة وثاني ملكوت بفتح الميم واللام وعقرب بكسر العين وسكون الفاء وسبق فون بضم الفاء في الميم وبينهما دال  
 ساكنة وفي اخره سين ميملة العظم وهو ملحوظ بصفتي وفي خط ابن المرحل فون موص على وزن قريوس واسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في النقول بضم الشين الميملة  
 شملت الريح ثمل ثولا اذا تحولت ثمالا لان الف الصالح وفي الحنظل بفتح السين راجع الى الجنبط وهو موص على انها خلفت همزة فون من افضل وقبل هذا الوزن  
 مفقود واما هو افضل كالحرف تسبق الدال اذا انشئت للفتحة ثم انقلب الالف همزة وفي الدلالة راجعة الى الحرف وهو اليقن البراق لمولم ديع ويقال  
 فيها ديع ودلص وابو الحسن وابو عثمان بريان اسالة ميم من وان ذوات الاربعة واقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها ديع وهو اربعة دليل  
 على الزيادة وفي النون راجع الى الميم فهو ان بزيادة الميم وفي الملك راجع الى الملكوت قال في الصالح والملكوت من الملك كالرصيد من الرصيد وفي العفر  
 بفتح العين وهو التراب راجع الى عفر بفتح العين وفي القندم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قندموس وكان حقه ان يقول وفي القندم في كتاب  
 التوفيق لحد من القطع الذي القندموس المستند في وجهه قد امس وقال خالدا القندموس ما تقدم واشرف من انما الجبل انفق في الناطم راجع الى  
 اسطاع ولا سلاطوع كالحرف تفتك حركة العين وهي الواو الى تاء الكلمة وهي الفاء فانقلب الفاء بعد ان كانت واو من حركة ضوضا من هذه الحركة السين  
 هذا من باب جوهري وهو البصريين ويدل على انه ان اصله طلع فو لم ينطق بضمير في المضاعفة وفي قولهم حنظلت الابل اذا اذا اكل الحنظل راجع الى  
 حنظل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم التفتير بتقدير الاصل الذي في تلك الكلمة التي في الحرف منها فلذلك  
 حكم بزيادة فون زجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الاربعة فان قبل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم بزيادة فلما نكبت الحرف العرب ونصرفوا فيها بالثبته  
 والجيم والصغير وفي تلك فاجروها جري الحرف ولهذا حكمنا على تمام بان انها زائدة وتلك واو وزو ولبه ابرهم لغوهم لم ونوارز وباربعة وقنطليج  
 بضم الماء وسكون النون وفتح الدال وكسر الالف اسم بقله وثاني بالمشاة العفانية تنصب بفتح الناء الكشاة فون وسكون النون بضم الناء الميم وهو  
 ضوب من الشجر تافهة الحواء وهو في بضم اوله وفتح ثابته وبضمها وقبل ارضهم الناء انما لضم النون بقله النواوي في سفر البحارة وتحت بضم الناء المشاة  
 فون وانحاء الميم وكسر الالف المشاة تحت مع التشديد وفي اخره ياء موحدة وهو الباطل بقل وهو في وادي تحت اي باطل قاله الكسائي لان شاء فقلل  
 بفتح اوله وكسر ثابته راجع لرجس وقنطليج بضم اوله وفتح ثالثه وكسر ابعده راجع لهندليج وقنطليج بفتح اوله وضم ثالثه راجع لثقب بفتح اوله  
 ثابته وكسر ثالثه مع التشديد راجع لثقب قبل وفي كرهنا نظرا لانه منقول من الفعل كعلم ومنه من العرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط  
 الف كانه جمع على كتب والدليل الرابع سقوطه لغو من نظير كمسوط باء ابطال من اجل والابل الخاصة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق  
 في موضع يلزم فيه زائد من الاشتقاق نحو عفر نفس الفاء المكررة فان النون فيه حكم بزيادة بها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نون في موضع لا يكون في  
 الاشتقاق لزيادة نحو حنظل من حنظلة وهو لذي الحافرة لثقة اللانثا والحنظل له ظم الشفة والدليل السادس كون مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم  
 فيه زائد من الاشتقاق كالحرف اذا وضعت او بعد ما لا تعرف من افعال يحكم بزيادة من غير دليل على ما عرف في اشتقاقه نحو الحرف والافضل الرعدة والدليل  
 السابع انما صير موضع لا يقع فيه الحرف من حروف الزيادة كالنون كفتا والمظلم للقيمة وقاؤه مشاة ومثله وفي جنط والمظلم البطن وثاني ميملة كحرف  
 والدليل الثامن لزوم عدم التفتير بتقدير الاصل تلك الكلمة وفي نظير الكلمة التي في ذلك الحرف منها نحو ثقل على لغة من ضم الناء والفاء وهو ولد الثعلب  
 فان ثابته زائدة وان لم يلزم من تقدير الاصل انها عدم التفتير فانها لو جعلت اصلا كان وزنه ثقل لا نحو برين وهو موجود ولكن يلزم عدم التفتير في نظيرها  
 الحرف لغة الغنم فلما ثبتت زيادة الناء في لغة الضفح حكم بزيادة الناء في لغة الضم ايضا اذا الاصل في المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحرف المشاة  
 فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه لا يوصل بها الى المظن بالساكن كقائله الشوبين وقال التميمي ابن الضابع سميت بذلك لسقوطها عند  
 وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادى ملائمة وهي همزة سابعة في اول الكلمة الواحدة في الابتداء مفقودة في الدير ولا تكون في مضارع مطلقا  
 سواء كان ثلاثيا ام رباعيا هو الا ان يزداد فيه لان المضارع مبدى بحرف المضارعة وهي بحركة الابداء فلم ينجح بهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير الابداء عند سبوقه  
 ولا في فعل باس ثلاثي بحرف كاسم واخذ ولا راي في العدد كاسم وعطى فالحرف في ذلك كلمة همزة قطع بل تكون في الفعل الحاميه وهو ما بين يدينا كما نطقوا

المقدم

بفتح الجيم





في غير ما ذكره

في غير ما ذكره عرو والآخرين وفي نحو استعبرت في قرابة الجمع والاصل انخذناهم واستعبرت بهم في مفتوحة للاستفهام فكسرة اللوصل تحذف من قالوا  
لاستفهام عنها بهم في الاستفهام وكما حذف المضمرة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهم في مفتوحة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وذلك مفتوح القيا  
في مفتوحة لتلا بل لعل الاستفهام بالجر ولا يفتح لان همزة الوصل لا تثبت في الرفع الا في الضرورة كقوله الا لا اري اشيئ احسن شئ من احد ان الذي  
في جمل فاقبت همزة الضم في قوله بل الوجه ان تبدل الهمزة قال اخضر اوى لم يذكر اوى وجاءه عن الابدل ولم يفرق بين الابدل والجر في كلامهم وقد جعل في الجمل  
والالف مع الفصح وهو القياس لان الابدال شان التاكيد وقال ابن ابي ابي شة في هذا انما ذكر اصحاب جوبه بالبدل ونقل الشلوين عن ابي عمرو في هذا  
الفصل جليل للفرق كالف ضربان وانما خطا من قال انما سبب من المجر لانها ليست من فاعل ولعل الشلوين بانها قد اشبهت همزة الفتح من وجوه  
فلا بد من ثبوتها وتفسير صورتها بابدالها للفرق بين المجر والاضمار وهو اول من اجتناب همزة اجنبية واجنبية فخرج منها ما بين ساكن في نحو الحسن  
عندك فلو لا الانفات الى حركتها الاصل لم يميز بين الفصح والاضمار ولا فرق في ذلك بين همزة الهمزة في قول الحسن عندك واولي الله بينك الله  
على الابدال والجماع والتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحق ان دار الرباب باعدت وانبت حبل ان فليك طائر يسهل الهمزة الثانية في نحو  
وان شطبه وجعلها محذوف وان فليك طائر خفي ونقد فيهما اي بالبدل والتسهيل في قوله الذكر في الان في السبع هذا باب الابدال  
بكره في مصدر الابدال وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مخرج بعيد المكان المعوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كقوله عذره ومنه اي  
وبعيد الاطلاق القلب في غير مكان المعوض من الهمزة التي تبدل من غير ما ابدلت الهمزة بالادغام وهو جميع الحروف الا الالف ما يبدل  
ابدال الالف وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المملة والفاء والظاء المعجمة والهمزة وهي بيت الفاعل ليجل وقته وفي اخره وفي ربيع  
وبح وفي خطر عطر وفي جلد جسد وفي نعمت نعم ومنه اي ما هو غير ضروري وفي الشريف هو انما في حشر  
حرفا بجمها جاء قولك تحذرف شكس امر على نوب عزة وما هو ضروري في الشريف وهو شدة بجمها جاء قولك هذان موطنها وهي الهاء والدال المملة  
والهمزة والهاء المشاة من فون والميم والواو والطاء المملة والباء المشاة تحت والالف وخرج بقولنا انما ما ابدل نادرا وهو في اصلان نصفي اصل  
على غير قياس كما بحث في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السكيت كان نصفي اصلان وهو عكس القياس المصغر لانهم لم يجمعوا اصلان  
بصغير لفظ واحد وهذا جمل مصغر على لفظه وفي اصله الاصل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعا اصل واسال واصابل وجمع اصل على اصلان  
مثل صبر وصبران ثم صغروا اصلان ثم ابدلوا من انون لاما هو اصلان انتهى فمذان اصلان هما الفان اصبح الفصح وصغيرا من وجوه لان  
الحمل على النصير المفرق شدة في اولي من الحمل على نصير جمع شدة في اكثر من كضربان نصير مفرب ومشتبها نصير مشبهة ونحوها وصغيرها اولي من وجوه لان  
من دعوى الزيادة التي اصلها عدوها وفي اصلها اذ انما على جنبه وفي نحو على ابداء علماء الوقت او ما جرى مجراه اصلان بابدال اللام من نون لفرق المجر  
وكان الفراء يقول اصلان شديرا وان وصلوا زبادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جازوا على الاصل لقاروا او ببيتا وشبهه بدمر ودمر ثم قالوا دمر ودمر  
انهم ابدوا او ببيتا الطبع ابدال اللام من الفاء على ما ابدل الجهم من الباء المشددة لاشارة الى المخرج لكونها من وسط اللام واشتراكها في الجهر وانما اختلفوا  
ذلك في الوقت لانه من يلفظها قال لتابعه وقتتها اصلان لاسبابها اعيت جواها وما اربع من احد والمفرد وقتت بدار الجبهة ايجانها وسالها  
عن الجبهة فخرجت عن الجواب وما بها اسد مجيبي وقال مطويز ابنه الاسدي في شيا راى ان لادهر ولا شيع ما الى رطاة حفت الطبع والدعيرة  
العيش والهاء عوض عن الواو والارطاء تنجز من شجر الرمل والحفت المعوج من الرمل والجمع حفاف واحفاف فالطبع قال لما في بعض العرب بكراهة الجمع بين جوين  
مطبقين ومبدل مكان ايضا افرس كجوب البها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عوبت وابو علي المطبق في اللام بالشعير يربد ابو زيد واشتقوا بابدال الجيم  
الباء المشددة وهذا من اجل الوصل عبر الوقت الذي السبك شرح الكافية وتسمى هذه اللفظة بجمعة فضاغة قال الجوهري وبجمعة فضاغة جملون الباء جها  
مع المعين يقولون هذا راع حرج مع اي هذا راعي خرج من انهم قد يقولون الباء جها وان لم يجمع مع المعين قال ابو عمرو وقتت لجل من بني حنظلة مران فقال  
فنجي فقلت من انهم فقال من راع بريد فبسر ومرف وقد تبدل من الباء النصفه جلا على المشددة كقولهم لاهم ان كنت فقلت حجاج فلا يزال شاحج بانك في امرنا  
ينري وفيه بريد اللهم ان كنت فقلت حجاج فلا يزال بان في شاحج هذه صفة والشاحج فمثلة بجمعة فخرج من شحج البعل اي صيرت ولا في الابدال والنهايات النشاة  
وبنري بجرته وفيه اي وفون وهي اشمل من الابدال ومنه اي سكت من اسكون عندا مرة قال جعقوت اعدت الصول فاجلت نصير عليه  
وبعد النيام وموطن حال من المشاة فقلت وهو لم فاعل من وطائر جلسته وطبا الا انك خفت همزة بابدالها لاء لانها باء وانك ما قبلها فالباء فيه  
بدل من الهمزة وذكر الهاء في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جعلها في فها فقلت طوبى دائما وفيه منافسة من لاء الوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرر الالف  
واما في الماضي فاما هو مثل ابداله في الماضي في الحاشي ثم انما ذكر الهاء في لفظك هنا اي بابدال عليها مع عدة اياها منه وفيه اي وجعلهم تكلم عليها  
هنا ان ابدالها من غير ما اطر في الوقت على نحو جوهرة ونحو ذلك محذورة باب الوقت فاستغنى به واما ابدالها من غير المشاة فتعوي لا يفسر عليه كقولهم في الالف  
هناك وفي لان قائم هناك قائم وفي ارض الماء هروث الماء وفي ارض التبن هروث التبن وفي ارض الدابة هروث الدابة فابدال الالف في جميع الهاء من غير  
انما في الهمزة المخرج لانها في اصلها فاصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والباء وجوابي اربع مسائل احدها ان نظروا في احد ما وهي لام او زائدة كقوله  
بدا لفتة سواه كسر اول كلمتها فقام ضم نحو كساء ومثله وقد عدا فله في مبدل عن واو الاصل كساء وسما ودهاء ونحو سماء وطباء وفناء فله

باب اول

فمن بعد ذلك نرى في الأصل على ما مضى وقضى فابعدت الواو والياء من اللفظ. ثم أتت زائدة على أحد العولين وقبل الواو والياء قبل الالفين  
وعرف بها بعد فقه لم يجهز بهما إلا أنهما من مثل زائدة مع انهاءه فلهذا التفسير وهو الطرف فقلب الالف فاجتمع ساكنان فوجب حذف الواو والياء لاسبيل إلى  
الحذف لا ينفوت المدح من حذفنا الأولى ويثبت لام الكلمة ان حذفنا الثانية وحذفنا الالف فوجب حذف الالف وكما ان الثانية الأولى لا ينفوت  
أحدهما عن الآخر الأولى ينفوت حكمها وهو المدح الثاني ان الالف في الآخر الأولى الثالث ان حرف الاء لم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
لنظما الرابع ان حرف الاء لم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
مخوف اول وبابيع ونحوه وهذا لان الواو والياء لم يجرى فافهم اما الأولى ان فلو في ما عيبا واما الآخر ان كل كلمة ما عيبت على الواو والياء فلهذا الالف في الآخر الأولى  
العام من فقه لا يمنع الابدال كبناء وبناءة فلو لم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
فوزنه فقل بغيره فلو لم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
الياء الأولى الفاعل كذا وانضاح ما قبلها والواو والياء بشار كذا فذلك الحكم الالف فانه اذا نظرت بعد الف زائدة ابدلت حرفه في ذلك في نحو قوله فان  
اصلا محرم باله مفصولة كسري فبدلت الف قبل الآخر لئلا يكثر كلامه فالتقى الفان لا يمكن ان يظن بها فابعدت الالف الثانية حرفه لانها من غير  
الالف وظهورها حرفه الف كان مفصولة فيها المسئلة الثانية من ابدال الحرف من الواو والياء ان نفع احد بها عيبا الاسم فاعل من علت فيه افع الفاعل نحو قوله  
وبابيع اصلا ما قبل وبابيع ولكنهم علوها محال على الفعل فكما قال وبابيع فظنوا عيبا الفاعل كذا فلو لم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
حسين ثم قبل الالف حرفه على هذا الفاعل كذا وهذا قول الأكثرين وقال المبرم دخلت الفاعل على الفاعل وبابيع ونحوها فالتقى الفان ولم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف في الآخر الأولى  
فوجب حرفه احد بها وكانت العيب لان اصلا حرفه والالف في الآخر كذا فلهذا الالف في الآخر الأولى  
وهو وهو وان لان العيب لا ينفوت عن الفعل خوف الالباس بيان وعار صفة اسم الفاعل وما ذكره من قبله من ان اسم الفاعل فخرج الفعل فلهذا الالف في الآخر الأولى  
مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخل الاحلال ولم يكن له فعل اسلا كجاء باليحيى وان هو لبستنا وبابيع فلهذا الالف في الآخر الأولى  
فان ادعوا انها من اسماء الفاعل فذلك كثرة النقل في اسماء الاجناس وهو قبل بل قبل ممنوع والوجه الثاني ان الصبيح ان الالف في الآخر الأولى  
المسئلة الثالثة من ابدال الحرف من الواو والياء ان نفع احد بها عيبا فاعل وقد كانت احدهما زائدة في الواحد نحو عجز وحيانز وصحيفة وصحائف  
وسبأ فلهذا الالف في الآخر الأولى وان الواو والياء بشار كذا فذلك الحكم الالف فانه اذا نظرت بعد الف زائدة ابدلت حرفه في ذلك في نحو قوله فان  
عيبا كذا فاذ اذ وفقت بعد الف فاعل محرم كذا فلهذا الالف في الآخر الأولى  
اصلة لانها من اسماء الفاعل فذلك كثرة النقل في اسماء الاجناس وهو قبل بل قبل ممنوع والوجه الثاني ان الصبيح ان الالف في الآخر الأولى  
فلهذا الالف في الآخر الأولى وان الواو والياء بشار كذا فذلك الحكم الالف فانه اذا نظرت بعد الف زائدة ابدلت حرفه في ذلك في نحو قوله فان  
من حذفنا احد الالفين او حرفا فلو حذفنا الالف الأولى فالتقى الالف على الجمع ولو حذفنا الثانية لغيره لجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الف حرف  
مكون بينهما وبين حرف الاء لم يجرى تحريكه فوجب حذف الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
صحيفة باله فلهذا الالف في الآخر الأولى وان الواو والياء بشار كذا فذلك الحكم الالف فانه اذا نظرت بعد الف زائدة ابدلت حرفه في ذلك في نحو قوله فان  
وصحائف عجايز لان حرف الالف في الآخر الأولى وان الواو والياء بشار كذا فذلك الحكم الالف فانه اذا نظرت بعد الف زائدة ابدلت حرفه في ذلك في نحو قوله فان  
لحرفه في الآخر الأولى المسئلة الرابعة ما تبدل فيه الحرف من الواو والياء ان نفع احد بها عيبا فاعل وقد كانت احدهما زائدة في الواحد نحو عجز وحيانز وصحيفة وصحائف  
جمع بغير وهو الزيادة على العدد وهو من باب يفتح وحذف الشاطي واصله يفتح كمن يفتح على من يفتح من باب يفتح ففتح في العدد بزيادة الواو والياء  
جمع اول ويختلفان بان يكون احدهما ياء والاخرى واو كسبأ فلهذا الالف في الآخر الأولى  
واختلف الالف في الاء وصحائف جمع صايد فابدل ما بعد الف بجمع حرفه في الالف فلهذا الالف في الآخر الأولى  
جندل بن المشي الطهري حرم عظمى واره ثاغري وكحل العينين بالواو وبغير ابدال فاصله بالواو وبغيره بزيادة مشاة تحتانية قبل الواو لا يجمع على بغيره  
ونحذف الواو وهو الزيادة الشديدة فهو مفاعيل كطوايس لمفاعيل كساجد فلهذا الالف في الآخر الأولى  
حذف الياء عارض والاهتمام بالاصل لان الالف في الآخر الأولى وان الواو والياء بشار كذا فذلك الحكم الالف فانه اذا نظرت بعد الف زائدة ابدلت حرفه في ذلك في نحو قوله فان  
الربيع فيهما صايد اول وسوزم فابدل الحرف من ياء مفاعيل لان اصله مفاعيل لانها قبل جمع قبل ياء المشددة وقبلها من جملة مفوضات حلقية  
فعله واصلة بول فلبث الواو والياء واهت الياء في الاء واحدا لئلا يكثر كلامه فالتقى الالف على الجمع ولو حذفنا الثانية لغيره لجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الف حرف  
بذاها الصلة كل هاجرة في الدوام فتعذر الصلة بزيادة الاء فلهذا الالف في الآخر الأولى  
انهم مصلحتا الى فاعل والاصل كفى الدوام فتعذر الصلة بزيادة الاء فلهذا الالف في الآخر الأولى  
ومن فقهنا ما ذهب الى خفض لان الحرف في الواو والياء فلهذا الالف في الآخر الأولى  
في الواو بانها كانت لفظا وان لان ذلك نظير او هو اجزاء الواو اول الكلمة واما هذا المصنف ليدان الواو والياء فلهذا الالف في الآخر الأولى





**نائب الامير**

[illegible]







مثل القول على ان الصفة المذكورة مشروطة بوجود الالف فيه حتى يكون على حال انتهى فقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير هذا القول فادانها او الاصل  
 واطلاق هذا القول على ان كان مثل الاسم صحيح خروجه وجواب المسئلة الرابعة ان يقع الواو على اربعة فصلا لان ما هي فيه اذا كان لا يعدم نظير لبعض الاعلال  
 جعل هو عليه فاله الشارح وسواء كانت في مثل او اسم لقوله الفعل عطف بجمع لشدت وزكوت بمعنى عطف باخر الواو على صورها لانها ثالثة فاذبح بالهزة او  
 الفصيلة على ما عطفت في ذلك بابدال الواو بالالف فاصح ان رابعة وتكون في اسم المفضل من عطف في ذلك اذا انضمت به فلا تثنى معطفاً ومكان بابدال الواو  
 بالالف ابدلت في الفعل الماضي المذهب واسم المفعول به وان لم تكن بعد كسرة لانهم جعلوا الماضى وهو عطفت وزكيت على التفتيح وهو يعطى في ذلك وجعلوا اسم المفضل  
 وهو معطوفان ويتركبان بكسر الطاء والكاف فان كلاهما اي من المضاع واسم الفاعل قبل اخر كسرة وهم يجعلون الفاعل على اصله كما جعلوا الاصل على فصره وقال  
 سبويه في المفضل شخصه من وجه الاعلال نحو تانبا وتادعينا والاصل تانزونا وتادعونا فابدلت الواو باله مع ان المضاع وهو تانزوني بتداعي لا كسرة قبل اخره  
 جعل الماضي عليه فاجاب المخليل من قول سبويه بان الاعلال وهو قلب الواو باله ثبت في تانزوني تداعي قبل الحاء في الالف في اوله وهو تانزوني حسن وعاصداً لهم علوا  
 فانزونا وتادعينا حل على تانزوني وتداعي بكسر وا قبل اخرها قبل الحاء ثم استعمل الاعلال معها اي مع الحاء كما استعمل مع تاء التانيث نحو الحطة للمسئلة  
 الخامسة ان نال الواو كسرة وهي على الواو ساكنة مفعولة عن مثلها نحو ميزان اصله ميزان لان من الوزن ومبقات اصله موقات لان من الوقت قلبت الواو فيها  
 باله لكونها وان كانت اما قبلها لم يخل في نحو سنون وهو وها والشي وسوا لان الواو فيها مفعولة لا ساكنة ونحو جلودها بالهم والذال المجزوء وهو ولام السبر مع  
 السخنة والواو بالهم والشي والهاء المثلثين وهو المثلث بالفتحة على الواو بغيره اذا انقلب بغيره وعلا لان الواو فيها مشددة لا مفردة ولعلها شاذ لا يقر عليه  
 فاله في المسئلة السادسة ان تكون الواو لا مفعولة بالضم الكون في صفة نحو تانبا التاء الدنيا وفواك اللغتين الدجعة العليا والاصل الا  
 والعلى لا مانع من الدوزا لعل قلبت الواو فيها باله لا استفحال الواو والصفة وعلا التانيث في الصفة فحذف لا ما قبلها باله والليل على صفة كونها مفعولة  
 جربا بها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم خارجا ربه على موصوفه من الالف والاصل ومعال معاملة وانما قول المجازين المسافة القصور بالضم  
 فشاذا في شافهم صاع استعمالا لانه على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استوفى في الاسم نحو التوفى بالضم في جميعها والفتا في اسمها استخاد  
 والفتاد بالاعلال ولكنه في ذلك ثبتهما على الاصل وينوبهم فيكون القضا بالاعلال على الفتا فان كانت ضلي بالضم اسماء اي غير صفة لم يضر بها بابلها باله  
 بل فتا الواو على اصلها في اسمها في اسمها والصفة والمفعول لان الاسم اخف من الصفة لقوله وهو في الواو اذا اجزى بهجت الحين عبرة فاه الهوى في فضل هو في قول  
 باخر الواو على اصلها في اسمها بجهام مفعولة في اسمها ساكنة اسم موضع ودارا منادى في الهزة ووجه الضم لان كسرة مفعولة ولكن لا وصف بالجار والمجرور بعد  
 سوغ نصب لان التكرار المفعولة اذا وصفت نزع نصبها على منها في الحديث باعظما برجي لعل عظم والصبر فيفتح العين الدمع وماء الهوى معه وكونه  
 يبعث عليه نصب اليه ويرفع ليجعل بعضه اثر بعض ويرفع في يفتح العين مضارع في يذهب ما ذكره المخرج من ان لام ضلي اذا كانت واو ببدل في الصفة  
 وشمل في الاسم نزع قبل الشاظم وقال المراهي لانه في الفعل اهل المضرب في انهم يكون فيب لونه في الاسم ومن الصفة ويجعلون في شاذ قال لناظم  
 في بعض كسبه وما ظله مؤيد بالدليل وموافق لقولهم انما لا تترك الا زهر من الفراء وعن ابن السكيت انما قال الاماكان من الثبوت مثل الدنيا والعليا فانه  
 ماليا فانهم يشتغلون الواو مع الصفة اوله وليس فيه اختلاف لان اهل المجاز اظهروا الواو في المفعول وينوبهم فالواو القضا انتهى المسئلة السابعة في المنع  
 الواو والياء ويجعلها في كلمة واحدة والساكن منها ساكن متاصل فانما وسكونا بالضم على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو بالياء والفتا  
 لانها اقل من الياء محضبالا للضعف ما يمكن ويجوز ان يكون قلب الواو بالياء انما في الواو في الياء السالبة لاجتماع المثلثين متاخر في ذلك فيما  
 تقدمت فيه الياء على الواو سببه ومبقت اصلها سببه ومبقت لانها من ادقها فاقاويات بموت على احكام اللغتين ووزنها عند التحقيق من اهل البصرة  
 فيعمل بكسر العين وذهب الجندادون الى انه فعل بفتح العين كضبطه وصرفت فعل المفعول بكسر العين قالوا لا انا في الصيغة ما هو على فعل بالكسر هذا  
 ضعف لان المثل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصيغة فانه نوع على انفراد فيكون في الياء مختصا بالمثل كاختصاصه فاعل فيه بضمه كضما واما قوله  
 كان سببه قبله بالضم لقاوا سببه بالفتح ومثاله في قوله في الواو على الياء على قولك بالشد بد صد طوبى لوبت واسماها طوبى لوبت بفتح الواو  
 سكنون ثابتهما قلبت الواو منها باله وادغم في الياء ويجب التفتيح الواو ان كانا اي الواو والياء من كلتين نحو بدعو يا سر شغلهم الواو على الياء ويرعى اعتد بفتح  
 الياء على الواو وكان الساكن منهما اي من الواو والياء مفعولا محذورا عن الواو بالكسرة ونحو بصر ياء الياء بالضم او كان الساكن عاقل الذات جوازا  
 وهو ثلثه البديل عن الف نحو سوي والبديل عن ياء كانا ثابته في جميع موازين بطرقت بفتح ثم يثبته لما لم يسم فاعلة فقلت يوبع والبديل عن هزة في قوله  
 بضم الراء ونفع الياء المشاة صفت مخففت وقبة بالهزة فجميع ذلك لا يبدل فيه ولا ادغام لم يرضي لغيره الاول بخلاف ايم مخففة ييم وهو مثال اشل  
 من الائمة ابدلت الهزة الثانية والواو الاقنعام التي قبلها اقنعا او ييم وهذا الابدال لاجل قلب الياء باله وادغم في الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام  
 وليجوز ان الواو عارضة للذات وجوبا اذا سلما الهزة فان لم يرضي عن الابدال انما هو المخرج من الياء لا الواجب او كان الساكن عاقل لعل سكن  
 مخروفي يسكن الواو فاعلة الكسرة لانه قبل ايم ثم انزعت عن الالف في كل بكسر اللام علم يسكنها وانما بعضهم يفتي بالادغام بعد المثلث  
 عاقل في ثلثة التوقع نوع لعل ولم يثبت في الشرط كقولهم ان كنتم للربيا اشعرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة للذات لانها مخففة من الهزة  
 جمع الكسرة هذه العارضة وسكن في ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية وحكي بعضهم اطراد على لغة وتوقع صحيح مع استيفائها في اكثر شروط خصوصيات

تاریخ

[illegible]

224

صوم

وہابیہ

يرتفع لسان بهاد من واحد ولذلك يجوز ان يجمع بينهما كمن اذا كان الاول من اثنين والثاني من ثلاثة كانا الاثنين والاول واحد  
كأنظر له واذا كان كذلك لم يمتدح الحركة على قلبها واذا كان هذا المثال خارجا لم يمتدح في جميع والمثال الجيد ان يجمع من اربع مثل حاتم فقول تابع ولا يمتدح الا اذا  
لو كانت اياه المفردة في جميع ويجوز هذه المسئلة طلب الصفة الواحدة قبل اياه المفردة في جميع كصفة لثقل الصفة والياء والجمع في ذلك كجمع جميع وهماء ويجوز  
جمع ايسر ويضاه في جميع افضل وفضل او قريبهما كصاحب عابط على حد قولهم بالزل وبذلك لا يمتدح بل يمتدح في النافذة التي لا يمتدح في جميع على حد وعوط المسئلة الثانية  
ان تقع الياء بعد ضمير وهي اما لام ضل كقول رجل وقضو بفتح او لها وضم ثابتهما اذا انجبت عن مفعله وقضاه بضم وا انهاء اي ما اعطاه والصفة المفعول وما انضاه  
او ما حكمه والصفة الحكم والاصل في ضمير من حيث وضعت فابدلت الياء فيها والواو التي هي ما بعد ضمير هو لام اسم مخوم بياء الثانية ثبتت الكلمة عليها  
من اجل الامر لم يمتدح في جميع كان يجمع من اربع اسم مخوم ما بالياء مثل مقدرة بفتح الهم وسكون الفاف ضم الدال فانك تقول مودة بالواو والاسم  
مودة ابدلت الياء واذا وقع بها بعد ضمير جاز ان اذا دخلت الياء بعد بناء الكلمة فيجمع طلب الصفة كصفة لثقل اياه نحو توافي قوائمه فان اصله قبل دخول  
الياء قوائمه بالضم للثمن لانه من باب التفاضل فان في ذلك ثوابا ككامل تكامل اضم السين فابدلت ضمته كصفة لثقل الياء من لثقل الياء واثم طرقت الياء  
لا فائدة الوحيدة بعد الضلال وبقي الاضلال وهي بدل الصفة كصفة مجاز على كان عليه ولم يمتدح بل يمتدح باعادة الصفة الى اصلها وابدلت الياء واذا لان ذلك  
يؤدى الى وقوع اسم صريح في ضمير واذا قبلها صفة لانه لان الياء العارضة في حكم الانفصال فلا يمتدح بها اقلام اسم مخوم بالانفصال لثمن ان الذين كان يجمع من  
الواو على ذلك سبعا بفتح السين المجهلة وضم اياه الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلف بن ابي ميمون في ابي مفضل على الصحيح الا بآداب الرحي بالسبعان  
اسم عليها بالياء الملوأ وما الليل واليهما فانك تقول موان بضم الهم والاصل في ثابتهما قبل الياء واذا وقع بها بعد ضمير وذلك ان تقول اذ اني من الضم  
مضارع يان فانه يقال غرابان فطوى قبل الالف والنون حكم ما وقع اخر احضا كضم مفضو هذا ان يجمع مثل سبعا من اربع موان لانه لا يجوز ان يجمع في ضم  
عضد من اربع وهو لانه ليس له اسم يمكن اخوه ولا لانه بعد ضمير بل يجمعان طلب الصفة كصفة لثقل الياء فقول دم وكذا يجمعان يجمعان بياء باضلال الحركة وكذا  
الحرف قال الموضع في نحو المسئلة الثالثة ان يكون الياء لا مفعول بفتح الفاء اسما لصفة نحو تروي شوي بالسين المجهلة بفتح المثل بن لك شواه اي مثله  
حكاية اخرج في شرح غير يثير بين المان وقوى بالفاء والمشاء القوافيه والاصل في ضمير شوي فشي لا تمان يثيت وشريت وفتت ابدلت الياء فيهن  
طول فواين الاسم والصفة وضو الاسم بالاضلال لانه اخف من الصفة وكان اصل المثل قال لناظم في شرح الكافية وايضا في شرح المحل هذه وشد سبعا  
اسما لكان بضمه وروا اسما للراية وطيني اسما لولد البقر الوشيبة انتمى كلامه في شرح المذكرة من وغيره فاما الاول وهو سبعا من التبع فتم فتم  
انتم فتم من مفر كثر يا وصدا بان يجمع في ثابان وصديان واسم الموضع بضمه بضمه اسما لاول الفارس ولما الثاني وهو بيا من اربع فقال النورون سبعا  
وجوز بيا بضمه طلبت عليها الاسمين وليس باذوال اصل بضمه بيا اي مائة طيبا واما الثالث وهو طين من المثلثا فالأكثر فيه ضم طاء فلهذا لم يمتدح  
التسبوع من قول المتن في كذا مقبوه وبعدهم الموضع ثم قال في نحو وظهر في جملته مائة شدة في استعمال خلق فوات بخطه حاشيته هذا ابدل الواو  
الياء لا مفعول لا يباس عليه لانه في السبعا من ثابان المثلث في نحو طين في عجم العنق ودواء ضبطه مختلفه فقال لا مفعول في ضم طاء على مثال جمل  
وقال احد بنيهم بفتح الطاء على مثال كفي وقال ابو حنيفة بفتح الطاء والتون في قوله في السبعا المسئلة الرابعة ان تكون الياء الضموم ما قبلها حشا الفاعل  
بالضم في الفاء اسما لكونه بضمه طلب الصفة لثقل الياء ومنه شجر طوبى واصفة جارية بجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوفه  
الياء في الاول وهو مفعول اصل كالطوبى والكون في نحو بياض الجود والورد الملهة بوشات الطيب كبري اخر اسما تفضل جارية بجرى الاسماء اجماعه ولكن  
يبدل على ان يمتدح بجرى الاسماء لانه في اصل الفصل يجمع على فاعل يجمع في جميع الفصل والاكبر في الاصل والاكبر كما يقال في جميع اقل وهو اسما جارية لمرده  
فقال والاصل الطوبى والكون في ضمير او لها ابدلت الياء واذا السكونها واضمها ما قبلها فان كانت ضلي انتم منه محضة اي جارية على موصوفه بفتح  
كسرة لثقل الياء من المثلث واذا في الصفة والاسم ولم يجمع من ذلك الا كلان فتمتدح بياء الضمير اي جارية بياضهم والراء الملهة من  
طلم ضاقتهم بضمير اذا بضمير جارية عليه ووشية بكل الهم حبكي بياء الملهة اي بجرى فيها التكنيان في حاله في شبهة افرار منكنية فاصلها  
طير في حكي بضم او لها ابدلت الصفة كصفة لثقل الياء على حد قولهم في جميع ابيض بضم جمل كلام النورين وقال لناظم في النظر وانكر بياض الفصل في صفات ذلك  
بالوجهين منهم لفي وقال ابنه في مفر جوي في مفر مفران لثقل الصفة فقلب الياء واذا وان بدلت الصفة كصفة لثقل الياء من المثلث فيقول الطوبى  
طوبى والكون في الضمير والظن في الضمير في مفر مفران لثقل الصفة فقلب الياء واذا وان بدلت الصفة كصفة لثقل الياء من المثلث فيقول الطوبى  
اقداما ان لناظم وايضا جاز في مفر مفران لثقل الصفة فقلب الياء واذا وان بدلت الصفة كصفة لثقل الياء من المثلث فيقول الطوبى  
فثلم الياء بكونه مفعول في مفر مفران لثقل الصفة فقلب الياء واذا وان بدلت الصفة كصفة لثقل الياء من المثلث فيقول الطوبى  
الناظم في الصفات واجاز فيها الوجهين فصر على ان الوجهين معصومان في العري قال السلوين لم يجمع من هذا مفعولا الاصل افضل ففضل في ابدال  
الالف في ثابتهما الواو والياء في الاسماء والاضلال وذلك لانه لا يبدل مشروطة بشرط مشروطة في النظر الاول ان يجرى اي الواو والياء والياء لاشارة  
بقوله في مفر مفران لثقل الصفة فقلب الياء واذا وان بدلت الصفة كصفة لثقل الياء من المثلث فيقول الطوبى  
اصل في ذلك المشروط وهو اصل الحركة مصحح في جميع مستند قال في مفر مفران لثقل الصفة فقلب الياء واذا وان بدلت الصفة كصفة لثقل الياء من المثلث فيقول الطوبى



قَابُ الْقَبْرِ

[illegible]



# كتاب الأبدال

الأصل وحده عن قول غيره للحرف المطبوع لأن هذه التسمية يجوز فيها لأن المطبوع إنما هو تلك الأبدال والحرف فهو مطبوع عند وإنما ابدلت تلك الأبدال في المطبوع لما  
لاستعمال اجتماع الناء مع حرف المطبوع لما بينهما من اتفاق الحرف وبما بين الصفة إذا شاء من حروف المطبوع من حروف الاستعمال فابدل من الناء حرف المطبوع  
من مخارج مطبوع وخبر المطبوع بكونها من مخارج الناء، ولأن تلك أشار النائم ببولطها إلى افتعال ودائر مطبوع بقول في افتعل من الصلح مطبوع وأصله أصغر قلبت الناء  
طاه ولا تدرى الصافي إلقاء لأن الصغرى وهو الصلح لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
اصطبر والادغام بقلب الثاني إلى الأول في أصغر مما شدة قال سيبويه حدثنا هرون أن بعضهم قرأ أن يصلحوا بربان يصلحوا انتهى ومن منى لاصطرب  
والأصل أصغر بقلب الناء طاه ولا تدرى الصافي إلقاء لأن الصلح لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا أصل الادغام صل وعاءة لصغير الفتا من طهرا بطاء المملة أطططر والأصل اططر ابدلت الناء طاه ثم جازا  
لإجماع المشين وما الطلاد في كلمة واحدة وأولها ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالجمجمة اظلمت جميعه فتملة والأصل اظلم ابدلت الناء طاه ثم جازا  
الاططر على الأصل والادغام مع ابدال الاول وهو طاه الجمجمة طاه مملدة من جازا الثاني على التباس مع عكس وهو ابدال الثاني وهو طاه المملة طاه مع جازا  
من جازا الاول كما هو عكس التباس فتملة ثلاثة أصغر وقد دوى من قوله وهو صغرى بواو على مدح هرون من سنا المرن هو الجوز الذي يعطيك نابله وهو بظلم التباس  
فيظلم دوى فيظلم بتشديد المملة فيظلم بلسان الجمجمة فيظلم بالاططر ودوى في وعاءة رابع وهو بظلم على ترسيفظ قاله الجبل والمعان هرا هو الجوز الذي يعطيك  
عطاء حقوا أي لا يهبط ولا ينزول ولا يجل سائله وبظلم احبا نانا بياض الجمجمة أي يطلب في موضع الطلب فيظلم فيظلم ذلك من سنا المرن هو الجوز الذي يعطيك نابله وهو بظلم التباس  
التي مثله يطلب منها وفي الأوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجوز الذي يعطيك نابله وهو بظلم التباس فتملة ثلاثة أصغر وقد دوى من قوله وهو صغرى بواو على مدح هرون من سنا المرن هو الجوز الذي يعطيك نابله وهو بظلم التباس  
من الناء بعد ما تقول في أفضل من أن يدين بنا أدون ثم تقدم الدال في الدال لما ذكرنا في المطبوع من أن اجتماع المشين في كلمة واحدة وأولها ساكن يوجب الادغام ومن  
تدبر أي منع أن يدبر والأصل ان يجر قلبت الناء والأول تدرى الزا في الدال لما ذكرنا في اصطبر من أن حرف الصغرى لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
انجر صغرى ومن ذكر الجمجمة ان ذكر ثم قبل الجمجمة مملدة وتدرى على التباس وبعضهم يسكر فيبدل المملة ميم ويبدغم على غير التباس فنقول أن كبريت بد الجمجمة وقد دوى  
شأنها فعمل من ذكر الجمجمة ولما حصل ثلثة أصغر اندكر بلا ادغام وذكر بالادال الجمجمة بقلب المملة اليها وذكر بالادال المملة بقلب الجمجمة اليها فحصل في ابدال  
المهم ابدلت وجازا في الواو في أصله وهو بدليل تكسبه على اقواء والتكسبه في الاشياء إلى أصولها فخذوا الهاء فحذفوها فصار ابدال المهم من الواو وكوفا  
من مخارج باقان أصغر ظاهرا ومضمرا رجع إلى أصله وهو الواو فقبل فوزيد وفولك لأن الاضافة في الاشياء إلى أصولها وجازا البقي الابدال مع الاضافة  
إلى المظهر والمضمرة نحو قوله من مخلوق ثم الصائم الجبيل الله من يبع المسك وقول دوبر يصيح ظمان وفي البصر فيروهم الفارسى إن الملمة لا تلبث إلا في الشر  
وبرة بعد ما المنعم وابدلت المهم من النون بشرطين سكونها وفوقها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة أو كلمتين فالاول نحو ابيضت اشبهما والثاني نحو يمش  
من مرقد اول في لك أشار النائم ببولطها إلى افتعال ودائر مطبوع بقول في افتعل من الصلح مطبوع وأصله أصغر قلبت الناء طاه ولا تدرى الصافي إلقاء لأن الصغرى وهو الصلح لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
تخرج منها مع متاوة بين النون وغضها الشدة الباء فإذا وضعت النون ساكنة قبل الباء قلبت اليها لأنها من مخارج الباء، وكان في الضمة وابدلت المهم من النون شدة  
في نحو قوله وهو دوبر باهال ذات النطق العظام وكذلك المضمرة البياض إلى الباء الموحدة فتملة ثلثة أصغر وقد دوى من قوله وهو صغرى بواو على مدح هرون من سنا المرن هو الجوز الذي يعطيك نابله وهو بظلم التباس  
وأصله البياض ابدلت المهم من النون شدة فحذف لم يندمها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من المهم في قوله في صفة الشعر اسود قان بالفاء في المملة  
الفوقانية والنون وأصله قائم ابدلت المهم من النون شدة فحذف لم يندمها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من المهم في قوله في صفة الشعر اسود قان بالفاء في المملة  
وهي المملة والالف والباء والألف تبدل من ثلثة أحرف وهي المملة والواو والياء والمهم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والفاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء  
والطاء تبدل من الناء والدال تبدل من الناء وقد تبدل هذه الحروف من غيرها ذكرها في باب نقل حركات الحروف إلى السان الصغرى قلبت الناء طاه ولا تدرى الصافي إلقاء لأن الصغرى وهو الصلح لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
الافتعل يقع في أربع مسائل أحدها أن يكون الحرف المتصل به الفعل ويجب بعد الفعل في المسائل الأربع أن ينفى الحرف المتصل من الحركات المنفولة من غير أن كان  
واو أو حركة المنفولة أصغر أو بركة المنفولة كسر نحو يقول ويبيع أصلها يقول بسكون الفاء وضمة الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الباء مثل يجر  
استقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الباء في الثاني فقلت الضمة من الواو والكسرة من الباء إلى الساكن الصغرى قلبت الناء طاه ولا تدرى الصافي إلقاء لأن الصغرى وهو الصلح لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
في الثاني وبعثت الواو والياء على حالهما لأنها بجا أن الحركة المنفولة منها فان الواو تجازي الضمة والياء تجازي الكسرة ويجب أن قلبت أي حركات المتصل حركاتها  
ذلك الحركة أن لو بجا أنها أي الحركة المنفولة من المتصل نحو يخاف ويخيف مضاعج خاف ويخيف مضاعج خاف أصلها يخاف بسكون الخاء ومع الواو كدسب بفتح الهاء و  
يخوف بسكون الخاء وكسر الواو كسر فقلت حركة الواو وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني إلى الساكن الصغرى قلبت الناء طاه ولا تدرى الصافي إلقاء لأن الصغرى وهو الصلح لا بدغم إلا في صغرى مثله ثلاثه صغرى قال المرادى وإذا ابدلت بعد الصلح صغرى وجان البياض في  
فحركاتها في الأصل وانفتح ما قبلها الان وانقلب في الثالث في سكونها وانكسر ما قبلها لان الواو لا تجازي الضمة ولا الكسرة وإلى ذلك أشار النائم بقوله في  
مع افتعل انتهى من زولت من قبل ويمنع النقل إن كان ساكن معناه صواب وعقود وبين بقصد الواو والياء اما نحو يبيع وطاوع فلان كسا  
قبل الباء والواو وهو لا يقل الحركة وانما هو فوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء بوجه قلبها الغنى لهما وانفتح ما قبلها فقلت  
ساكنان فان حذف الاول قلت فوق وبين وان حذف الثاني قلت علق وبان فلان كان الاصل وحده عن قول غيره للحرف المطبوع لأن هذه التسمية يجوز فيها لأن المطبوع إنما هو تلك الأبدال والحرف فهو مطبوع عند وإنما ابدلت تلك الأبدال في المطبوع لما  
ساكن مع أو كان مثل النصب نحو ابينه وابن يفي البياض والآخر واقوم يفي الواو لأنهم حلوه في الصغرى على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على

الصلح واستعماله





1

2

3

[illegible]



[illegible]









